بنك دبي التجاري
CBD

حلول مصرفية ترسم ملامح المستقبل

التقرير المتكامل 2025 من بنك دبي التجاري

www.cbd.ae

جدول المحتويات

رسالة رئيس مجلس الإدارة 01
رسالة الرئيس التنفيذي 02
تاريخنا 04
الجوائز 05
المؤشرات المالية 06

تقرير مجلس الإدارة 07
المؤشرات المالية 08
الاستراتيجية 10
نظرة عامة على السوق 11
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات 12
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد 13
بنك دبي التجاري - الإسلامي 14
التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات 15
الموظفون 16
المسؤولية المجتمعية للشركات 17

البيانات المالية والإيضاحات 18
تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة 19
بيان المركز المالي الموحد للمجموعة 22
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة 22
بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الموحد للمجموعة 23
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة 23
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة 24
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة 25

الاستدامة 64
رسالة رئيس مجلس الإدارة 65
رسالة الرئيس التنفيذي 66
حول هذا التقرير 67
لمحة عن بنك دبي التجاري 68
نهجنا في الاستدامة 72
البيئة 76
الموظفون 85
العملاء والمجتمع 94
الحوكمة 102
الملاحق 109

الحوكمة المؤسسية 114
رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية 115
أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2025 117
لمحة عامة 120
بيان حول فعّالية نظام الرقابة الداخلية 127
حوكمة مجلس الإدارة 132
جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته 148
لجان مجلس الإدارة 150
حوكمة الشركات التابعة 160
الإدارة العليا والمكافآت 161
حوكمة الصيرفة الإسلامية 165
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعام 2025 167
المدققون الخارجيون 169
مشاركة أصحاب المصلحة 171

رسالة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أرحب بكم وأقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة لبنك دبي التجاري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

حقق بنك دبي التجاري أداءً استثنائياً خلال عام 2025، مسجلاً نمواً قياسياً في الأرباح قبل الضريبة بنسبة 15.6% لتصل إلى 3,844 مليون درهم. كما بلغ إجمالي موجودات البنك 160 مليار درهم، في حين ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 11.5% ليصل إلى 19.4 مليار درهم. وارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 7.8% ليصل إلى 5,919 مليون درهم، مدفوعاً بنمو قوي في القروض وزيادة في الإيرادات وتحسن ملحوظ في جودة الموجودات. كما حافظ البنك على أحد أفضل معدلات الكفاءة التشغيلية في القطاع بنسبة 26.3%.

تعكس هذه النتائج المتميزة نجاح البنك في تنفيذ استراتيجيته عبر مختلف قطاعات الأعمال، رغم البيئة المالية المتغيرة والتحديات المحيطة. ونظراً لمؤشرات الأداء القوية، فإن النظرة المستقبلية لاقتصاد دولة الإمارات لعام 2026 تبقى إيجابية، مدعومة بمبادرات التنوع الاقتصادي واستمرار قوة الأنشطة غير النفطية. ويتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.0% في عام 2025، وأن يرتفع معدل النمو إلى 5.2% في عام 2026، بينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.9% في عام 2025 و4.7% في عام 2026. وتواصل الآفاق الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة التحسن بفضل السياسات الحكومية الاستراتيجية الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

وحافظ بنك دبي التجاري على نهجه الحصيف فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية، حيث عزز مخصصات انخفاض القيمة بمخصص إضافي بقيمة 521 مليون درهم. وحافظ البنك على وضعه القوي من حيث السيولة ورأس المال، إذ بلغ معدل التسليفات إلى الموارد المستقرة 83.14% كما في 31 ديسمبر 2025، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 15.52% ونسبة الشق الأول 14.39% ونسبة الشق الأول من رأس المال العادي 12.54%.

كما تواصل استراتيجيتنا المنضبطة في تعميق العلاقات مع العملاء وزيادة حصة المحفظة وتوسيع نطاق المنتجات تحقيق نتائج قوية، حيث ساهمت في نمو الدخل من الرسوم والخدمات المصرفية والمعاملات التجارية والتمويل التجاري والرهون العقارية وبطاقات الائتمان. وفي عام 2025، حقق البنك إنجازاً مهماً بتخطي 100 مليار درهم في صافي القروض لأول مرة، مما يعكس التزامنا بدعم نمو الأفراد والشركات في دولة الإمارات. كما عزز البنك هيكل التمويل من خلال تنويع قاعدة الودائع وتحقيق نمو في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

وسرّع بنك دبي التجاري من مسار التحول الرقمي من خلال الابتكار والشراكات، حيث أطلق حلولاً مصرفية حديثة لتعزيز تجربة العملاء. وقد حصد البنك العديد من الجوائز المرموقة، بما في ذلك "أفضل بنك في الإقراض" و"أفضل بنك في التحول" في الإمارات لعام 2025 من جوائز التمويل العالمي لأفضل بنك رقمي للعملاء لعام 2025 و"صفقة الدين ذو العائد المرتفع للعام – ألف ياء" و"صفقة العام في تمويل المشاريع – سكة حديد حفيت" من جوائز الخدمات المصرفية والأسواق العالمية والسندات والقروض والصكوك في الشرق الأوسط لعام 2025.

كما دعم البنك عدداً من المبادرات الوطنية مثل منصة "آني" للمدفوعات الفورية والتمويل المفتوح وعملة البنك المركزي الرقمية وبرنامج التحول في البنية التحتية المالية وبرنامج "Xport Xponential" التابع لشركة الاتحاد لائتمان الصادرات، مما يعزز التزامه برؤية دولة الإمارات للابتكار والشمول المالي.

واستمر البنك في تركيز استثماراته على تطوير البنية التحتية الرقمية الأساسية، مما جعله من رواد السوق في موثوقية الخدمات عبر قنواته الرقمية. ويسعدني أيضاً الإشارة إلى التقدم الكبير في مجال الثقة الرقمية، بما يضمن مواكبة سياسات الأمن السيبراني لأحدث التغيرات في هذا المجال المتطور.

وفي عام 2025، عزز بنك دبي التجاري التزامه الثابت برؤية دولة الإمارات في مجال التوطين وجعله ركناً أساسياً من استراتيجية النمو. فقد واصل البنك إعطاء الأولوية لتوظيف وتطوير والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية، بما يعكس تطلعات الدولة. وارتكزت مبادرات هذا العام على توسيع برامج تطوير القيادات وتعزيز التدريب المتخصص وتوفير مسارات مهنية واضحة للكوادر الإماراتية. وتسهم هذه الجهود في بناء كوادر وطنية قادرة على قيادة مسيرة الابتكار والتميّز عبر مختلف مجالات العمل، مما يمكّن البنك من تحقيق قيمة مستدامة لجميع الجهات ذات العلاقة ودعم الرؤية الاقتصادية طويلة المدى لدولة الإمارات.

وقد أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، عن عام 2026 كـ "عام الأسرة"، تأكيداً على أن متانة الأسرة هي الركيزة الأساسية لهوية الوطن واستقراره واستمراره. ونحن في بنك دبي التجاري نشارك هذه الرؤية عبر تعزيز الثقة والاستقرار والازدهار المستدام لعملائنا ومجتمعاتنا.

إن بنك دبي التجاري مستعد لقيادة مستقبل العمل المصرفي من خلال الابتكار والاستدامة والتميّز. وفي عام 2026 وما بعده، سنواصل تنفيذ استراتيجيات تعزز تجربة العملاء وزيادة العائد للمساهمين وتدعم رؤية دولة الإمارات نحو اقتصاد مزدهر. وأنا على ثقة بأن جهود مجلس الإدارة وفريق الإدارة والموظفين ستمكننا من الاستمرار في تحقيق أهدافنا ودفع البنك نحو المزيد من التقدم خلال السنوات المقبلة.

وفي الختام، نيابةً عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لقيادة دولة الإمارات على رؤيتها وتوجيهاتها ودعمها المستمر. كما نتوجه بالشكر إلى مساهمينا وفريق الإدارة وموظفينا وعملائنا الكرام على ثقتهم ودعمهم المتواصل خلال عام 2025.

مع خالص تحياتي،

سعادة أحمد عبدالكريم محمد جلفار

رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمون الكرام،

يسعدني أن أتقدّم إليكم بخالص الشكر والتقدير على ثقتكم المستمرة ودعمكم المتواصل. لقد مكّنتنا ثقتكم ببنك دبي التجاري من تحقيق إنجازات جديدة خلال عام 2025 وتسجيل أداء قياسي وتحقيق قيمة طويلة الأجل لكافة الأطراف المعنية بأعمالنا.

حقق البنك صافي أرباح قياسي قبل احتساب الضريبة بلغ 3,844 مليون درهم، مسجّلاً نمواً بنسبة 15.6% مقارنة بعام 2024. في إنجاز يُضاف إلى سجل حافل شمل 22 ربعاً متتالياً من نمو صافي الأرباح، وهو سجل غير مسبوق لأي بنك في دولة الإمارات خلال الفترة ذاتها، ويعكس قوة استراتيجيتنا وانضباطنا في التنفيذ. كما حققنا إنجازاً مهماً آخر، إذ تجاوز صافي القروض لأول مرة في تاريخ البنك حاجز 100 مليار درهم، ما يؤكد زخم نموّنا المستدام ونجاح استراتيجيتنا المؤسسية.

وقد تحقق هذا التقدّم في ظل بيئة عالمية معقدة، فعلى الرغم من استمرار النمو العالمي بوتيرة مستقرة ولكن متواضعة، شهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً، وبدأت السياسات النقدية بالعودة التدريجية إلى وضعها الطبيعي. وخلال عام 2025، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتنفيذ ثلاث تخفيضات متتالية بمقدار 25 نقطة أساس لكل منها، ليصل سعر الفائدة المرجعي إلى نطاق 3.50% – 3.75% بنهاية العام. وفي هذا السياق، واصلت دولة الإمارات تعزيز ثقة مجتمع الأعمال وتسريع مسيرة التنويع الاقتصادي، استناداً إلى رؤية قيادتها الرشيدة.

لقد تعامل البنك مع هذه المتغيرات بكفاءة ومرونة عالية، محققاً أداءً متفوقاً عبر جميع المؤشرات المالية الرئيسية، بما في ذلك الإيرادات، والأرباح التشغيلية، والعائد على حقوق الملكية، والنمو العام للأعمال.

وبناءً على أدائنا المالي القوي ومتانة مركزنا الرأسمالي، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية قياسية بقيمة 58.62 فلساً للسهم الواحد، ما يمثل زيادة قدرها 15.5% مقارنةً بالعام الماضي. ويهدف هذا التنويع المقترح إلى ضمان تحقيق التوازن بين مكافأة المساهمين والاحتفاظ برأس المال اللازم لتمويل خطط النمو لعام 2026. ويسعدني أن أستعرض معكم فيما يلي أبرز إنجازاتنا لعام 2025:

نتائج مالية قوية

ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 7.8%، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 6.8%، وحققنا عائداً قياسياً على حقوق الملكية قبل احتساب الضريبة بلغ 24.32%. كما سجل البنك تحسناً ملحوظاً ومتراكماً في جودة الموجودات على مدى عدة عقود، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 4.35% بنهاية عام 2024 إلى 3.58%، في حين بلغت نسبة التغطية 102.92% خلال نفس الفترة.

وقد جاء هذا الأداء القوي مدعوماً بالنمو المتوازن في الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، إلى جانب النمو في قطاعات التمويل العقاري وبطاقات الائتمان، والمشاركة الاستراتيجية في عدد من مشروعات البنية التحتية الوطنية الكبرى، بما يتوافق مع رؤية "نحن الإمارات 2031" وأجندة دبي الاقتصادية (D33).

الاستثمار في الكفاءات والتكنولوجيا الرقمية

تُمثّل المواهب الركيزة الأساسية لنمو البنك، ويقود موظفونا باستمرار مسيرة التحول الرقمي. وخلال عام 2025، وقد مضينا قدماً في طموحنا لأن نكون جهة العمل المفضلة عبر تعزيز جهود التوطين والاستثمار في تنمية القيادات وبناء القدرات اللازمة لمستقبل رقمي قائم على الذكاء الاصطناعي.

كما واصلنا ترسيخ ثقافة التركيز على العملاء من خلال إطلاق برنامج "STREAM"، وعزّزنا استراتيجيتنا الرقمية الرامية لتقديم تجربة رقمية بالكامل من خلال تطبيق برنامج Microsoft 365 Copilot على مستوى البنك وبرنامج "التثقيف في مجال البيانات"، بما يضمن دمج حلول الذكاء الاصطناعي في سير العمل اليومي ورفع مستويات الإنتاجية والابتكار.

تعزيز العلاقات مع العملاء

تُعد ثقافة التركيز على تجربة العملاء ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، وقد بدأ برنامج " STREAM " بالفعل في تحقيق نتائج ملموسة أدت إلى تحسين مستوى رضا العملاء من كافة الفئات، فيما يواصل "المصنع الرقمي" إعادة تعريف أساليب الابتكار وتبسيط العمليات وتقديم الخدمات. وقد أسهم تطوّر منصاتنا الرقمية في توفير مستويات أعلى من الخيارات والسرعة والشفافية والتجارب المصرفية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائنا.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، حقق تطبيق البنك للهواتف المتحركة معياراً جديداً للتميز من خلال لوحات معلومات مخصصة وأكثر من 40 ميزة جديدة للخدمة الذاتية، حيث وصلت نسبة المعاملات التي يتم تنفيذها ومتابعتها رقمية إلى 73%. كما أسهمت قناة التسجيل الموحّدة في تبسيط إجراءات تقديم طلبات الحصول على بطاقات الائتمان والقروض الفورية والتمويل العقاري.

وفي قطاع الخدمات المصرفية للشركات، فقد قدّمت منصة iBusiness الإلكترونية المتطورة أكثر من 60 ميزة مبتكرة تشمل معاملات مالية وخدمات ذاتية، إلى جانب مزايا رقمية متكاملة لتمويل التجارة، حيث أصبحت 96% من معاملات الشركات تُنفذ عبر القنوات الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، واصلنا تعزيز إطار شراكاتنا المجتمعية من خلال دعم مبادرات وطنية رائدة، من بينها نادي دبي لأصحاب الهمم، ومؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة، وتحدي دبي للياقة، وبرنامج زمالة الإمارات للاستدامة، وقمة دبي للتكنولوجيا المالية. وتعكس هذه الشراكات التزامنا الراسخ بالرفاه المجتمعي، وتعزيز التمويل المستدام، ودفع عجلة الابتكار.

تعزيز الريادة الرقمية

شهد عام 2025 إنجازات نوعية على مستوى البنك ساهمت في ترسيخ مكانتنا كبنك رقمي متكامل، حيث كنّا أول بنك في دولة الإمارات يقوم بتطبيق نظام التمويل المفتوح الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لنكون من بين المؤسسات المصرفية الرائدة التي تضع معياراً جديداً للتميز على مستوى القطاع المصرفي.

وخلال هذا العام، كان بنك دبي التجاري أول بنك في المنطقة يعتمد خدمة Confirm التابعة لتطبيق Kinexys Liink من بنك "جي بي مورغان" وذلك ضمن البوابة الإلكترونية للخدمات المصرفية للشركات وتطبيق البنك للهاتف المتحرك. وواصلنا تعزيز المدفوعات الفورية من خلال تحقيق التكامل مع منصة "آني"، بالإضافة إلى تعزيز قدرات البنك في إدارة بيانات المعاملات من خلال شراكتنا مع "لون"، الشركة الإماراتية المتخصصة في التكنولوجيا المالية. إضافة إلى ذلك، قمنا بتطبيق برنامج Microsoft 365 Copilot على مستوى البنك لتعزيز مستويات الإنتاجية والتعاون والابتكار. وعملنا على تعزيز رؤيتنا الرقمية من خلال شراكات استراتيجية مثمرة، بما في ذلك مذكرات تفاهم مع شركة "تاتا" للخدمات الاستشارية ومقر رواد أعمال دبي، وCODE81 بهدف تمكين الشركات الناشئة، وتعزيز التقنيات الأساسية، وتحسين تجربة الموظفين، وتسريع قدراتنا في تحليل البيانات.

وقد تُوجت إنجازاتنا على مدار العام في حصولنا على عدد من الجوائز الإقليمية المرموقة، حيث حصلنا على جائزة "أفضل بنك رقمي لخدمات تمويل التجارة في دولة الإمارات والشرق الأوسط" من مجلة "جلوبال فاينانس". كما فزنا بجائزة "أفضل تطبيق للحوسبة السحابية الهجينة من "إم إي أيه فاينانس" وجائزة التميّز في الخدمات المصرفية الرقمية من فينوفيكس الشرق الأوسط، وتعكس هذه الجوائز والتقديرات التزامنا الراسخ بتحقيق الريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار المالي.

نظرة على المستقبل

لقد استند أداؤنا في عام 2025 إلى ثقافة التركيز على العملاء، والانضباط التشغيلي، والابتكار، والإدارة الرشيدة للمخاطر. وفي عام 2026، سنواصل التزامنا بتمكين عملائنا من خلال تجارب مالية رقمية سلسة وآمنة ومخصصة، مع المساهمة في مسيرة التحول الاقتصادي لدولة الإمارات وطموحاتها العالمية.

ومع دخولنا العام الجديد بميزانية قوية، وأولويات استراتيجية واضحة، وخطة طموحة لتحقيق أهدافنا، فإنني على ثقة بقدرة فريقنا على مواصلة تحقيق النمو، ودعم بنك دبي التجاري في تحقيق التميز، والاستمرار في تحقيق قيمة طويلة الأجل لمساهمينا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمجلس الإدارة على توجيهاتهم ودعمهم، وإلى موظفينا على تفانيهم، وإلى عملائنا على ثقتهم الغالية، وإلى مساهمينا على دعمهم المتواصل.

الدكتور بيرند فان لينرد
الرئيس التنفيذي

تاريخنا

إرث راسخ من الخدمات المصرفية الموثوقة

تأسس بنك دبي التجاري في عام 1969 بموجب مرسوم أميري أصدره المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم. وقد بدأ البنك أعماله كمشروع مشترك بين كوميرز بنك وبنك تشيس مانهاتن والبنك التجاري الكويتي، بينما كانت حصة الأقلية مملوكة لعدد من المساهمين الإماراتيين.

وفي عام 1982، حقق بنك دبي التجاري إنجازاً محورياً تمثّل في تحوّله إلى شركة مساهمة وطنية، وذلك عقب تنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة لعملياته وزيادة قاعدة رأس ماله. وشكلت هذه الخطوة محطة مفصلية في مسيرة البنك، حيث أصبحت حكومة إمارة دبي مساهماً رئيسياً فيه، مما عزّز مكانته كمؤسسة مصرفية وطنية رائدة.

واليوم، بعد أكثر من خمسين عاماً على تأسيسه، يواصل بنك دبي التجاري ترسيخ مكانته كأحد البنوك الوطنية الرائدة التي أسست لتتواكب مع اقتصاد سريع النمو وتدعم الطموحات التي تقف وراءه. ويلتزم البنك بتمكين عملائه من الأفراد والشراكات من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات المدعومة بقنوات مصرفية رقمية متقدمة وشبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في كافة أنحاء الدولة.

ويواصل البنك مسيرته في دعم الأهداف والمتطلبات المالية لعدد من كبرى المؤسسات والشركات المرموقة في الدولة، والمساهمة في تمكين وتشجيع الاستثمار والتجارة والمشاريع من خلال باقة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً للأفراد وقطاع الأعمال.

هدفنا

ندعم نموكم

رؤيتنا

أن نكون الشريك المصرفي الأول لعملائنا

الجوائز

عام حافل بالجوائز والتقديرات

حصد بنك دبي التجاري، على مدار العام الماضي، عدداً من الجوائز وشهادات التقدير المرموقة التي تعكس التزامه الراسخ بالتميّز. وتأتي هذه التكريمات تقديراً للجهود المتواصلة التي يبذلها فريق البنك بأكمله للارتقاء بمعايير الخدمات المصرفية وتقديم قيمة مستدامة لعملاء البنك وأصحاب المصلحة.

جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات

جوائز وورلد فاينانس 2025

وسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية من "مجرى" 2025

حفل جوائز "مجرى" لعام 2025

علامة "ESG" لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

غرفة تجارة دبي

جائزة أفضل بنك في مجال الإقراض في دولة الإمارات

جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم

جائزة أفضل بنك في مجال التحوّل الرقمي في دولة الإمارات

جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم

أفضل بنك رقمي لخدمات تمويل التجارة في دولة الإمارات والشرق الأوسط لعام 2025

جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للشركات والمؤسسات في العالم

جائزة صفقة الدين ذات العائد المرتفع - Alephya

جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة أفضل تطبيق للحوسبة السحابية الهجينة

جوائز مجلة "إم إي أيه فاينانس" لتكنولوجيا الخدمات المصرفية 2025

جائزة صفقة تمويل المشاريع - قطار حفيت

جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة التمويل المهيكل - "أستر دي إم" للرعاية الصحية

جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة تمويل النقل لعام 2025 - إيرليس

جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة قرض العملة الواحدة للعام - التجارة والتنمية

جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة التميز في الخدمات المصرفية الرقمية

جوائز فينوفيكس الشرق الأوسط لعام 2025

المؤشرات المالية

نتائج مالية قوية للعام 2025

صافي الأرباح (بعد الضريبة)

3,500 مليون درهم

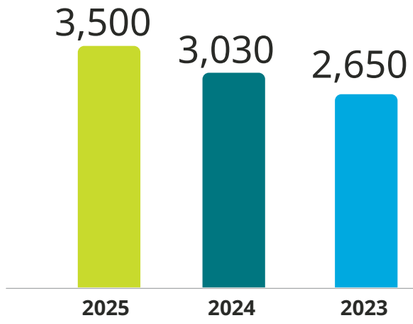

الدخل التشغيلي

5,919 مليون درهم

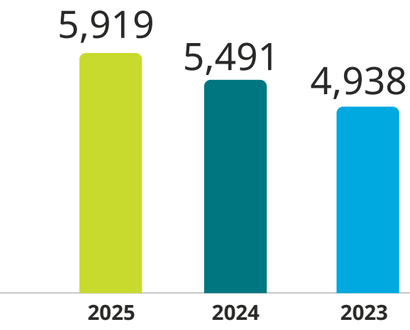

إجمالي الموجودات

160.3 مليار درهم

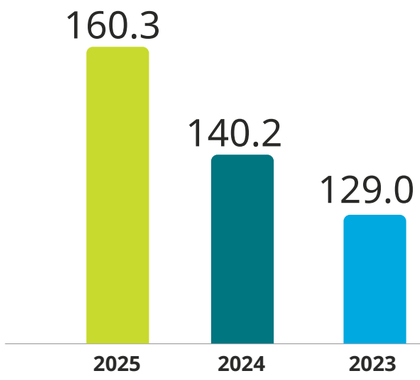

العائد على الموجودات (قبل الضريبة)

%2.56

%2.56 - 2025
%2.47 - 2024
%2.16 - 2023

العائد على حقوق الملكية (قبل الضريبة)

%24.32

24.32% - 2025
23.48% - 2024
21.23% - 2023

01
تقرير مجلس الإدارة

المؤشرات المالية 08
الاستراتيجية 10
نظرة عامة على السوق 11
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات 12
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد 13
بنك دبي التجاري - الإسلامي 14
التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات 15
الموظفون 16
المسؤولية المجتمعية للشركات 17

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسعدنا، بالنيابة عن بنك دبي التجاري، أن نقدم تقريرنا مع البيانات المالية الموحّدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تم إعداد البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وبما يتوافق مع القوانين ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المؤشرات المالية

تحقيق نمو مستدام مدفوع بالأرباح

حقق بنك دبي التجاري صافي أرباح قبل الضريبة بقيمة 3,844 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 15.6% مقارنة بالعام السابق. ويُعزى هذا الأداء المميز إلى النمو الكبير في محفظة القروض التي تجاوزت حاجز 100 مليار درهم، بهدف دعم نمو عملاء البنك من الأفراد والشركات في دولة الإمارات. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بمستويات مرتفعة من تفاعل العملاء، وأنشطة الإقراض المتنامية، إلى جانب قوة الاقتصاد المحلي المدعوم بالاستثمارات الحكومية والنشاط التجاري متسارع الوتيرة.

بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 3,844 مليون درهم، بزيادة قدرها 15.6% مقارنة بالعام السابق، نتيجة النمو القوي في القروض وزيادة الإيرادات بعوائد متميزة، إلى جانب التحسّن الملحوظ في جودة الموجودات.

بلغ الدخل التشغيلي 5,919 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 7.8%، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي الدخل المحقق من الفوائد بنسبة 9.3% مدفوعاً بالنمو القوي في القروض وإيداعات العملاء في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل من غير الفوائد بنسبة 4.5%.

سجّلت المصاريف التشغيلية مبلغ 1,554 مليون درهم، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الاستثمارات في التحوّل الرقمي والتكنولوجيا، ودعم نمو الأعمال، وتعزيز الحوكمة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وبقيت نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستوى قوي بلغ 26.25%.

وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 6.8% لتصل إلى 4,365 مليون درهم.

بيان الدخل (مليون درهم)	2025	2024	التغيير مقارنة بالعام السابق
صافي الدخل من الفوائد	4,151	3,799	%9.3
الإيرادات التشغيلية الأخرى	1,768	1,692	%4.5
إجمالي الإيرادات	**5,919**	**5,491**	**%7.8**
المصاريف التشغيلية	1,554	1,403	%10.8
الأرباح التشغيلية	**4,365**	**4,087**	**%6.8**
صافي خسائر انخفاض القيمة	521	762	(%31.6)
صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل	**3,844**	**3,325**	**%15.6**
ضريبة الدخل	344	295	%16.6
صافي الأرباح	**3,500**	**3,030**	**%15.5**

المؤشرات المالية

جودة الموجودات

انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير إلى 3.58%، مقارنة بنسبة 4,35% في نهاية عام 2024. فيما بلغت خسائر انخفاض القيمة الصافية المقتطعة 521 مليون درهم خلال عام 2025. وسجّلت نسبة التغطية 102.92% (ديسمبر 2024: 104.23%)، وارتفعت إلى 143.09% شاملة ضمانات قروض المرحلة الثالثة (31 ديسمبر 2024: 138.75%) في حين بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة (التي تغطي القروض والتسليفات والتعرضات غير الممولة) 4,604 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (ديسمبر 2024: 5,567 مليون درهم).

بلغ إجمالي الموجودات 160.3 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 14.4% مقارنة بـ 140.2 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024.

ارتفع صافي القروض والتسليفات والبالغ 101.0 مليار درهم بنسبة 8.6% مقارنة بـ 93.0 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024.

بلغت ودائع العملاء 111.4 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 14.1% مقارنة بـ 97.6 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024. وتشكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة ما نسبته 49% من إجمالي ودائع العملاء، في حين بلغت نسبة التمويل إلى الودائع 90.75%.

الميزانية العمومية (مليون درهم)	2025	2024	التغيير مقارنة بالعام السابق
إجمالي القروض والتسليفات	105,380	98,294	%7.2
مخصصات انخفاض القيمة	4,331	5,245	(%17.4)
صافي القروض والتسليفات	**101,049**	**93,049**	**%8.6**
إجمالي الموجودات	160,308	140,175	%14.4
ودائع العملاء	111,353	97,563	%14.1
إجمالي حقوق الملكية	19,422	17,425	%11.5

واستمر البنك بالحفاظ على مستويات قوية من السيولة، حيث بلغت نسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة 83.14% كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 86.58%) مقارنة بنسبة 100% - الحد الأقصى بحسب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

حافظت نسب كفاية رأس المال على قوتها، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 15,52%، وبلغت نسبة كفاية الشق الأول لرأس المال 14,39% ونسبة كفاية الشق الأول لرأس المال المشترك 12.54% (CET1)، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى بحسب متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المؤشرات الرئيسية (%)	2025	2024	التغيير مقارنة بالعام السابق (نقطة أساس)
العائد على حقوق الملكية (بعد الضريبة)	%22.15	%21.40	75
العائد على الموجودات (بعد الضريبة)	%2.33	%2.25	8
نسبة التكلفة إلى الدخل	%26.25	%25.56	69
نسبة القروض المتعثرة	%3.58	%4.35	(77)
تغطية المخصصات	%102.92	%104.23	(131)
نسبة القروض إلى الودائع	%90.75	%95.37	(462)
التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة	%83.14	%86.58	(344)
نسبة كفاية رأس المال	%15.52	%15.57	(5)
الشق الأول لرأس المال	%14.39	%14.43	(4)
الشق الأول لرأس المال المشترك	%12.54	%12.41	13

واقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 58.62 فلساً للسهم الواحد عن السنة. ويبلغ إجمالي الأرباح المقترحة 50% من صافي الأرباح.

*تخضع توزيعات الأرباح النقدية إلى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

استراتيجية طموحة

تساهم في تعزيز الأداء وتحقيق الأهداف

ترتكز رؤية بنك دبي التجاري على رسالته المتمثلة في "ندعم نموكم".

لقد شهد عام 2025 تحقيق البنك إنجازات متميزة، إذ ارتفع إجمالي موجودات البنك إلى 160 مليار درهم، محققاً نمواً بنسبة 14% مقارنة بعام 2024. وبلغ إجمالي القروض مستويات قياسية، حيث تجاوزت صافي القروض حاجز 100 مليار درهم للمرة الأولى في تاريخ البنك، محققة بذلك نمواً بنسبة 9%، مما يؤكد التزام البنك بدعم نمو عملائه. وفي هذا السياق، برزت القروض السكنية للأفراد وبطاقات الائتمان كأهم محركات نمو قطاع الإقراض. حيث ارتفع صافي الأرباح قبل الضريبة ليصل إلى 3.84 مليار درهم، وتمكن البنك في عام 2025 من تحقيق صافي أرباح قياسي على أساس ربع سنوي بلغ مليار درهم للمرة الأولى في تاريخه.

وخلال العام، واصل البنك العمل على تعزيز علاقاته مع عملائه الرئيسيين لضمان تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية. وتمثّل أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسية في عام 2025 في تعزيز نمو أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير وتحقيق توسع مستدام في محفظة القروض، وقد شكلت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 49% من إجمالي الودائع كما في 31 ديسمبر 2025. كما استمر البنك في توسيع محفظة التمويل المدعوم بالأصول وتمويل سلاسل التوريد التي حققت نمواً ملحوظاً منذ إطلاقها في عام 2021. إضافة إلى ذلك، عزّز البنك خدمات الدفع الفوري عبر منصة "آني"، وأطلق بطاقة "جيوَن Jaywan" المرموقة لعملائه، وتبنّى مبادرة العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، وذلك انسجاماً مع رؤيته الاستراتيجية لدعم الاقتصاد الرقمي. كما أكد البنك التزامه بتقديم حلول التمويل المستدام لدعم أهداف دولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وفي إطار رؤيته بأن يصبح "بنكاً رقمياً بالكامل" التي تُعد ركيزة أساسية في استراتيجيته، واصل البنك خلال عام 2025 تحقيق تقدم نوعي عبر إطلاق مجموعة من الحلول الرقمية المبتكرة. مع تشجيع العملاء الحاليين على الاستفادة بشكل أفضل من القنوات الرقمية للبنك. والجدير بالذكر أن بنك دبي التجاري أصبح أول بنك في دولة الإمارات يقوم بتفعيل التمويل المفتوح على نطاق واسع، مما رسّخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تتبنّى أحدث تقنيات البنية التحتية المالية من الجيل القادم. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت نسبة العملاء المسجّلين في الخدمات المصرفية الرقمية 96%، وشهدت المعاملات النشطة عبر القنوات الرقمية نمواً قدره 96%. كما حصل البنك على عدة جوائز مرموقة في القطاع المصرفي، من بينها جائزة "الأفضل في مجال التحوّل الرقمي في دولة الإمارات" ضمن جوائز جلوبال فاينانس لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم لعام 2025، وجائزة "أفضل تطبيق للحوسبة السحابية الهجينة" خلال حفل جوائز مجلة (MEA Finance) لتكنولوجيا الخدمات المصرفية لعام 2025، وجائزة "التميز في الخدمات المصرفية الرقمية" من مؤسسة فينوفيكس الشرق الأوسط. وتؤكد هذه الجوائز على مكانة البنك المتميزة في القطاع المصرفي كخيار مفضّل لكافة فئات العملاء.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك في عام 2025 استثماره في الموارد البشرية، مع التركيز على التوطين ودعم ثقافة التميز في الأداء. وفي هذا الإطار، عمل البنك على بناء قاعدة من المواهب الوطنية التي تواكب متطلبات المستقبل وتزويد الكوادر الإماراتية بمهارات متقدمة في مجال القيادة، وتجربة العملاء، والتكنولوجيا المالية. كما أطلق برنامجاً لترسيخ ثقافة الخدمة، واستمر في تعزيز مكانته كبنك رقمي رائد من خلال تزويد الموظفين بمهارات متقدمة في البيانات والذكاء الاصطناعي. إلى جانب ذلك، قام البنك بتنفيذ عدد من المبادرات لدعم الصحة البدنية والاجتماعية والنفسية للموظفين.

ويعتزم البنك في عام 2026 مواصلة التركيز على تقديم تجارب مصرفية رقمية بالكامل، مع الاستمرار في تحقيق نمو مستدام في حصته السوقية ضمن قطاعات أعماله الأساسية، ويتوقع البنك زيادة عدد العملاء وتعميق مستوى التفاعل مع عملائه الحاليين، من خلال التركيز المستمر على القروض السكنية وبطاقات الائتمان وحلول الاستثمار.

تستند ثقافة بنك دبي التجاري إلى مجموعة من القيم الأساسية تتمثل في التعاون، والمسؤولية، والتنفيذ، والتميّز. وتشكل هذه القيم الجوهرية البوصلة التي توجّه مسيرة البنك اليوم وفي المستقبل.

إجمالي الموجودات

أكثر من
160 مليار درهم

نمو بنسبة 14% مقارنة بعام 2024

صافي القروض

أكثر من
100 مليار درهم

للمرة الأولى في تاريخ البنك

نظرة عامة على السوق

آفاق نمو واعدة

حافظ الاقتصاد العالمي على مرونته وقدرته على التكيف وحقق نمواً مستقراً خلال عام 2025، وذلك على الرغم من استمرار المخاوف المرتبطة بالتضخم، وحالة عدم اليقين على صعيد السياسات والتوترات الجيوسياسية. وقد اعتمدت البنوك المركزية سياسات متنوعة لأسعار الفائدة بهدف إدارة التضخم ودعم النمو والتوظيف. وفي هذا السياق، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً بأداء اقتصادي قوي، مما وضع أساساً إيجابياً لعام 2026.

وبالنظر إلى المستقبل، ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نمواً بنسبة 3.1% في عام 2026 و3.2% في عام 2027، وذلك في ظل تباطؤ أسواق العمل، إلى جانب التحديات المالية التي تواجه الاقتصادات المتقدمة. وفي الدول والمناطق التي يستمر فيها التضخم بمعدلات أعلى، تتحرك البنوك المركزية بحذر في دورة التيسير النقدي، راصدة عن كثب النشاط الاقتصادي، ومؤشرات سوق العمل، وتأثيرات التطورات الجوهرية في السياسات. ومن المتوقع أن تواصل أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية الكبرى انخفاضها بشكل معتدل، مما سيؤدي إلى تباين بين اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، بوتيرة متباينة تعكس الاختلافات في آفاق النمو ومعدلات التضخم. وكما في الأعوام السابقة، قد تؤدي بعض التطورات الاقتصادية الكبرى إلى إيجاد ظروف استثنائية خلال عام 2026، بما قد يؤثر على التوقعات الحالية. ومن جانب آخر، يُتوقع أن يواصل التضخم العالمي اتجاهه الانخفاضي العام حتى عام 2026 ليبلغ نحو 3.7%، على أن يستقر بالقرب من مستهدفات البنوك المركزية بحلول عام 2027، مدفوعاً بالتأثيرات المتأخرة للسياسات النقدية المتشددة التي تم تطبيقها في عامي 2022 و2023، إلى جانب تراجع زخم أسواق العمل. كما يُتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، مع بقائه في المنطقة الإيجابية خلال عامي 2026 و2027، ليسجل نحو 1.6% في عام 2026 و1.7% في عام 2027. وفي المقابل، من المتوقع أن يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة بين 4.0% و4.2% خلال عامي 2026 و2027، في حين يُتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي قوياً، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبشكل عام، وعلى الرغم من مستويات أسعار الفائدة التي لا تزال تتسم بقدر من التشدد، واحتمالات التباطؤ في معدلات النمو العالمي، من المرجح أن يشهد عام 2026 نشاطاً تجارياً قوياً ونمواً اقتصادياً مستداماً، حيث يُتوقع أن تكون دولة الإمارات من بين الدول الأسرع نمواً خلال العام المقبل.

وفي هذا السياق، يُتوقع أن تواصل دولة الإمارات تحقيق نمو قوي وشامل، حيث يتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% في عام 2026. وتستند هذه التوقعات إلى التوسع الكبير في القطاعات غير النفطية، مثل الخدمات المالية والتأمين، والتصنيع، والتشييد، والأنشطة العقارية، وتجارة الجملة والتجزئة، والسياحة والخدمات المرتبطة بها، إلى جانب قطاع الهيدروكربونات. وتستند هذه التوقعات إلى الزيادة المستمرة في عدد السكان، وارتفاع النشاط التجاري المحلي، وثقة المستثمرين، واستقرار المركز المالي والتجاري. ويُضاف إلى ذلك أنه من المتوقع أن تتراجع ضغوط التضخم تدريجياً. وتواصل دولة الإمارات الاستفادة من نشاط الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وإدارة الثروات، والتكنولوجيا المالية، والنشاط الاستثماري، في ظل استمرار توسع الشركات في دولة تُعد وجهة مناسبة لإقامة وإنشاء المقرات الرئيسية للشركات. وحتى نوفمبر 2025، ساهم تدفق الهجرة المستمر إلى زيادة عدد السكان في دبي إلى أكثر من 4 ملايين نسمة للمرة الأولى، فيما سجّلت غرفة تجارة دبي أكثر من 53,000 شركة جديدة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، محققة نمواً سنوياً بنسبة 4%. وقد ساهمت هذه الاتجاهات بدورها في دعم وتعزيز سوق العقارات في دولة الإمارات.

كما واصل اقتصاد إمارة دبي زخمه التصاعدي القوي خلال النصف الأول من عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 4.4% في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بأداء استثنائي في عدد من القطاعات الرئيسية، من بينها الصحة والعمل الاجتماعي، والتشييد، والأنشطة العقارية، والتمويل والتأمين، والسياحة والتجارة، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن حكومة دبي.

وبوجه عام، يبدو الاقتصاد المحلي في وضع جيد يؤهله لتحقيق أداء قوي خلال العام المقبل، في ظل ظروف تجارية مواتية، وزيادة النشاط الاقتصادي، والتنفيذ الناجح للإصلاحات، بما في ذلك تنويع الاقتصاد وخفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي يسهم في دعم وتعزيز الأداء الاقتصادي للدولة.

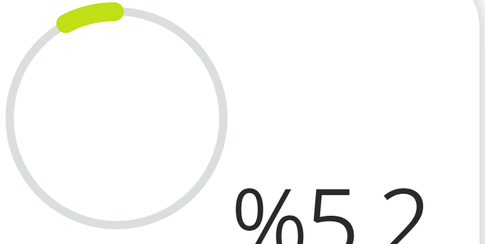

%5.2

النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في عام 2026

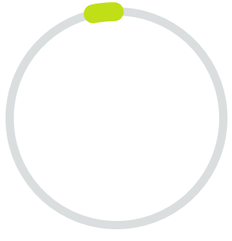

%3.1

النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2026

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

شراكات استراتيجية وحلول متكاملة

تضم مجموعة الخدمات المصرفية للشركات قطاعات متخصصة تشمل فرق إدارة العلاقات التي تركز على قطاعات ومنتجات ومناطق جغرافية محددة، حيث تغطي قاعدة عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والمؤسسات المالية والاستثمارية، إلى جانب الشركات العائلية والعملاء من المؤسسات. وتؤدي المجموعة دوراً محورياً في تسريع نمو البنك من خلال تقديم حلول استشارية وتمويلية متكاملة، وتعزيز العلاقات مع العملاء، ودعم القطاعات الاستراتيجية في دولة الإمارات وخارجها.

وتتولى فرق إدارة العلاقات مسؤولية خدمة العملاء في هذه القطاعات وتلبية كافة احتياجاتهم، من خلال الاستفادة من منتجات البنك المتنوعة وقدراته الرقمية المتطورة.

وفي عام 2025، واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تحقيق أداء متميز في كافة مؤشرات الأداء، بما يتوافق مع استراتيجية البنك التي تهدف إلى دعم طموحات الدولة. وجاء هذا النجاح نتيجة للتعاون المثمر وتعزيز العلاقات مع كل من العملاء الحاليين والجدد. وأسهمت حلول البنك المتقدمة في التمويل التجاري المهيكل، إلى جانب المنصات الرقمية من الجيل الجديد والمتوافقة مع تطبيقات الهواتف الذكية، في تمكين تنفيذ معاملات مصرفية سلسة، مما أدى إلى تحقيق معدلات استخدام قياسية وتحسين الكفاءة التشغيلية. كما حقق نشاط التمويل التجاري تقدماً ملحوظاً في دعم الاستراتيجية الشاملة للبنك، من خلال بناء محفظة قوية ومتنوعة تشمل عمليات الاستيراد والتصدير والضمانات وأعمال التمويل التجاري المهيكل عبر عدد من القطاعات الرئيسية. وأسهم حق الامتياز لتقديم خدمات تمويل التجارة في تعزيز مكانة البنك من خلال تطوير قدراته في الهيكلة والاستشارات، لاسيما عبر توسيع اتفاقيات المشاركة الرئيسية في المخاطر (MRPA) مع البنوك الشريكة، وإتمام عدد من معاملات تمويل ما قبل التصدير المهيكل (PXF) بنجاح. وقد ساهمت هذه الإنجازات في ترسيخ مكانة بنك دبي التجاري كشريك مصرفي رئيسي لعدد من العملاء الاستراتيجيين وتعزيز دوره الريادي في السوق الإماراتي.

وعلى صعيد آخر، واصل البنك تعزيز حضوره في مشهد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال تجاوز مستهدفات التمويل المستدام، مؤكداً دوره كشريك موثوق في دعم الأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات. وحقق البنك كذلك تطوراً ملحوظاً في مجال المدفوعات العابرة للحدود، مما أتاح فرصاً جديدة لتحقيق الإيرادات وأسهم في تعميق علاقاته مع العملاء. ويعكس هذا المسار التصاعدي التزام البنك الراسخ بالابتكار والمرونة والتركيز على متطلبات العميل، في إطار سعيه لتشكيل مستقبل أكثر إشراقاً للخدمات المصرفية للشركات.

وخلال العام، أظهرت إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك دبي التجاري مستوى عالياً من الكفاءة والريادة في مجالات القروض المشتركة وإصدارات أسواق رأس المال. وعزز البنك مكانته كشريك موثوق لعملائه من خلال تقديم مجموعة متكاملة من حلول الاستثمار مع تنفيذها وفق أعلى مستويات التميز. وتمكّن فريق أسواق رأس المال الدينيّة من إدارة هياكل تمويل معقدة بنجاح، حيث تم تكليف البنك بأدوار قيادية شملت البنك المنسّق والبنك الموثّق والوكيل، وقد ضمن ذلك التنفيذ السلس والتوزيع الفعّال، وتعزيز ثقة العملاء. كما شارك فريق أسواق الدين في الإشراف على عدد من الإصدارات في أسواق الصكوك والسندات الدولية (سندات اليورو)، إلى جانب توسّع المحفظة الاستثمارية للبنك خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتماشى مع التوجهات العالمية وأولويات العملاء. وتؤكد هذه الإنجازات قدرة البنك على الريادة والابتكار وتقديم قيمة مضافة في أسواق سريعة التطور، وبما يدعم مسار النمو المستدام للبنك.

بالإضافة إلى ذلك، حقق قطاع المؤسسات المالية نمواً مستداماً من خلال استراتيجية مدروسة للتنويع والتوسع في الأسواق الرئيسية الناشئة. وقد عزز هذا النهج ريادة البنك، ومكّنه من دعم طموحات عملائه من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة ومتكاملة تشمل تمويل التجارة، والقروض لأجل، وإدارة النقد، ومنتجات الخزانة، بما يلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا من المؤسسات المالية والجهات السيادية. كما أسهمت الشراكات الاستراتيجية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف وكبرى الجهات الفاعلة في القطاع في توسيع قدرات البنك ونطاق وصوله إلى الأسواق، وتعزيز مرونته، وترسيخ التزامه بتحقيق قيمة طويلة الأجل لعملائه.

حصدت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات عدداً من الجوائز المرموقة خلال عام 2025، في تأكيد واضح على أداء البنك المتفوّق على المستوى الاستراتيجي.

أفضل بنك رقمي لخدمات تمويل التجارة في دولة الإمارات والشرق الأوسط لعام 2025 - جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للشركات والمؤسسات

جائزة صفقة التمويل المهيكل - "أستر دي إم" للرعاية الصحية - جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة الدين ذات العائد المرتفع - Alephya - جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة تمويل المشاريع - قطار حفيت - جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة القرض بعملة واحدة للعام - التجارة والتنمية - جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

جائزة صفقة تمويل النقل للعام - إيرليس - جوائز GBM للسندات والقروض والصكوك - الشرق الأوسط 2025

ترتكز استراتيجية بنك دبي التجاري على تقديم خدمات مصرفية متميزة وتعزيز الابتكار من خلال التحول الرقمي، مع إعطاء الأولوية لمصالح العملاء، والالتزام الصارم بالأطر التنظيمية وإدارة المخاطر. وانطلاقاً من مكانته كبنك رائد يتطلع إلى المستقبل ويدعم أهداف عملائه داخل دولة الإمارات وخارجها، يسعى البنك إلى تسخير خبراته ومعرفته المتعمقة لتقديم حلول استشرافية مصممة خصيصاً لتلبية تطلعات المستقبل.

الخدمات المصرفية للأفراد

نلتزم بإحداث نقلة نوعية في تجارب العملاء

أسهمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بشكل كبير في زيادة صافي الأرباح خلال عام 2025، وقد تحقق هذا الأداء المتميّز نتيجة استراتيجية قوية ركّزت على تعزيز الإيرادات وزيادة الدخل غير التمويلي، مدعومة بارتفاع أسعار الفائدة في السوق. كما شهدت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ارتفاعاً مطرداً في الأرباح التشغيلية، يعود الفضل فيه إلى نمو أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وزيادة حجم القروض، وتعزيز العلاقات مع العملاء، بالإضافة إلى استمرار مبادرات التحوّل الرقمي.

وكان لرسوم الحسابات، ومعاملات الصرف الأجنبي، وإنفاق بطاقات الائتمان الدور الأبرز في تحقيق نمو الدخل غير التمويلي. ويؤكد النمو المتوازن في كل من الدخل التمويلي وغير التمويلي قدرة المجموعة على اغتنام الفرص في السوق، والحفاظ على دورها كمحرك رئيسي لتحقيق الأرباح الإجمالية للبنك.

وقد تحقق نمو القروض بشكل أساسي من خلال الأداء المتفوّق في مجالات التمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والقروض التجارية (قروض تمويل الأصول). والجدير بالذكر أن البنك حقق أعلى حصة سوقية له على الإطلاق في التمويل العقاري بلغت 6.7%، فيما واصلت المطلوبات تحقيق نمو مستدام في قطاعي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، حافظت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على مكانتها كأفضل مصرف رقمي للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، معتمدة على نموذج مبيعات وخدمات يُعطي الأولوية للقنوات الرقمية. كما يواصل البنك تحقيق تقدّم كبير في اعتماد الخدمات الرقمية، حيث يستخدم 96% من عملائه الخدمات المصرفية الرقمية لإنجاز معاملاتهم. وبالتوازي مع أجندة التحوّل الرقمي في البنك، شهدت القنوات الرقمية للأفراد تحسينات جوهرية، شملت إطلاق أكثر من 50 ميزة جديدة للخدمة الذاتية، وتم إنجاز 74% من معاملات الخدمة رقمياً.

وعلى صعيد التحوّل الرقمي، أسهم تفعيل منظومة التمويل المفتوح والرمز الآمن في ضمان الامتثال الكامل لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في حين ساهم تبسيط إجراءات الحصول على بطاقات الائتمان والقروض والتمويل العقاري في توفير تجربة أسرع وأكثر سلاسة على جميع نقاط التواصل. وأدى التكامل مع الهوية الرقمية UAE Pass إلى تبسيط إجراءات "اعرف عميلك (KYC)" والتحقق والمصادقة، مما أدى إلى رفع مستويات الأمان والكفاءة التشغيلية. ويعكس التزام البنك الراسخ بالابتكار الرقمي والتميّز في خدمة العملاء جهوده المستمرة لتطوير منصاته الرقمية وتقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وكفاءة وأماناً.

وتأكيداً على ريادة البنك في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، حصدت المجموعة عدة جوائز مرموقة خلال عام 2025:

جائزة أفضل بنك في الإقراض في دولة الإمارات لعام 2025

جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم

جائزة أفضل بنك في التحوّل الرقمي في دولة الإمارات لعام 2025

جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم

بنك دبي التجاري - الإسلامي

حلول رائدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

واصل بنك دبي التجاري - الإسلامي خلال عام 2025 تعزيز مكانته كمزوّد رئيسي لتقديم المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث شكّلت الموجودات المالية الصافية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وودائع العملاء جزءاً من القاعدة الإجمالية لأصول وودائع البنك.

وتعمل النافذة الإسلامية للبنك ضمن إطار حوكمة متين يضمن الامتثال الكامل للأحكام الواردة في الجزء السادس من الكتاب الثالث من قانون المعاملات التجارية، بالإضافة إلى اللوائح والمعايير والقواعد والضوابط الشرعية والقرارات والفتاوى الصادرة أو المعتمدة من الهيئة الشرعية العليا، وكذلك القرارات والفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك، التي ترتبط بالأعمال والأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وخلال العام، تم إطلاق عدد من المنتجات الجديدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أسهم في توسيع قاعدة منتجات البنك في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات وتعزيز تجربة العملاء. كما واصل البنك تطوير باقة المنتجات الإسلامية بما يواكب الاحتياجات المتغيرة للسوق، مع الالتزام الصارم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وبوجه عام، شهدت النافذة الإسلامية لبنك دبي التجاري عاماً مالياً ناجحاً، مما يضعها في موقع قوي يؤهلها لتحقيق نمو مستدام خلال عام 2026 وما بعده. ويؤكد البنك التزامه المتواصل بالابتكار والتميّز التشغيلي، والالتزام بأعلى معايير الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة للعملاء وأصحاب المصلحة.

التحوّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات

بنية رقمية متفوقة تعزز التكامل الرقمي

خلال عام 2025، واصل البنك تسريع مسيرة التحول الرقمي محققاً نقلة نوعية في تطوير المنصات الرقمية وقنوات التعامل مع العملاء وتطبيقات الخدمات المصرفية الأساسية. وشكّل هذا العام محطة محورية في تحديث البنية التحتية وتعزيز المرونة التشغيلية، وذلك في إطار استراتيجية البنك لتعزيز مكانته كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في دولة الإمارات.

وفي سياق الجهود المتواصلة في التحوّل الرقمي، قام البنك بتنفيذ عدد من البرامج الاستراتيجية الهادفة إلى الارتقاء بجودة المنصات الرقمية للبنك، بما في ذلك المنصة الرقمية التي تم إطلاقها في عام 2024، حيث تمت إضافة أكثر من 75 ميزة جديدة إلى المنصة لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز خيارات الخدمة الذاتية، وتوحيد مسارات التسجيل لضمان تجربة سلسة ومتكاملة في جميع القنوات والمنصات.

وانسجاماً مع التزام البنك بدعم برنامج تحوّل البنية التحتية المالية الذي أطلقه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تم إدخال تحسينات على منصة المدفوعات الفورية بما يتماشى مع رؤية المصرف المركزي، إلى جانب إطلاق منصة التمويل المفتوح الجديدة لتعزيز التعاون مع مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة في المنطقة. والجدير بالذكر أن بنك دبي التجاري أصبح أول بنك في دولة الإمارات يقوم بتفعيل منظومة التمويل المفتوح بالكامل وعلى نطاق واسع، بما أسهم في ترسيخ موقع البنك كمؤسسة مصرفية رائدة، وتعزيز دوره في تبنّي البنية التحتية المالية من الجيل القادم. كما اضطلع البنك بدور ريادي في إطلاق بطاقة "جيوَن Jaywan" المرموقة للعملاء، وواصل دعمه لمبادرة العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC).

إضافة إلى ذلك، كان بنك دبي التجاري واحداً من بين البنوك الأولى في المنطقة التي قامت بتطبيق معيار ISO 20022، مما أتاح له الاستفادة من المبادرة العالمية لشبكة "سويفت" واعتماد منصة دفع متقدمة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

وفي إطار تعزيز موثوقية الخدمات المقدمة للعملاء، تم إتمام برنامج استضافة مراكز البيانات، خلال فترة قياسية بلغت 15 شهراً، حيث جرى تحويل مراكز البيانات إلى سحابة خاصة ثنائية المواقع من المستوى الثالث (Tier III). وأسهمت هذه الخطوة في تعزيز المرونة، والامتثال، والأمن السيبراني، والكفاءة التشغيلية. كما أسهمت ترقية النظام المصرفي الأساسي في تحقيق استقرار طويل الأمد للأنظمة وتعزيز أدائها وتوفير مستويات أعلى من الموثوقية والجاهزية. كما أسفرت ترقية طبقة التكامل إلى MuleSoft 4.9 عن تحقيق مستويات متقدمة لتوافر التطبيقات، وتعزيز جاهزية البنك في مجال التعافي من الكوارث، إلى جانب تحسين الأداء وتحقيق وفورات تشغيلية ملموسة.

وضمن رؤية البنك للتحوّل إلى مؤسسة مصرفية قائمة على البيانات، جرى تحديث منصات البيانات لتعزيز قدرات المعالجة والوظائف، مع دمج خصائص متقدمة تضمن جودة البيانات وحوكمتها وفق أعلى المستويات. وأسهم التحوّل الرقمي في نظام تخطيط موارد المؤسسة - إلى جانب التحول في نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)، وتحديث منصات المُطابَقة وأتمتة العمليات الذكية - في تعزيز الكفاءة والامتثال، وتحسين المرونة التشغيلية وتجربة الموظفين.

كذلك، حافظ بنك دبي التجاري على مكانته الريادية في مجال الأمن السيبراني على مستوى المنطقة، محققاً تصنيفاً متقدماً ودرجة 99 وفق تقييم SecurityScorecard. وبفضل جهود تعزيز البنية التحتية التقنية وتبنّي سياسة انعدام الثقة، عزّز البنك مستويات الحماية لكل من العملاء والعمليات المصرفية. كما أسهم تطبيق منصة جديدة لإدارة الهوية وصلاحيات الوصول خلال عام 2025 في تبسيط ضوابط الوصول، وتوفير آليات متقدمة للمصادقة والتفويض، الأمر الذي انعكس إيجاباً على إدارة المخاطر والمرونة التشغيلية.

ومع التطلّع إلى عام 2026، يواصل فريق تكنولوجيا المعلومات التزامه بتسريع مسيرة التحول الرقمي للبنك، والحفاظ على موقعه الريادي في القطاع المالي لدولة الإمارات.

حصلت إنجازات المجموعة على اعتراف واسع النطاق من خلال فوزها بالعديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي

جائزة أفضل تطبيق للحوسبة السحابية الهجينة جوائز مجلة (MEA Finance) لتكنولوجيا الخدمات المصرفية 2025

أفضل بنك رقمي لخدمات تمويل التجارة في دولة الإمارات والشرق الأوسط لعام 2025 - جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للشركات والمؤسسات

جائزة التميز في الخدمات المصرفية الرقمية - جوائز فينوفيكس - الشرق الأوسط 2025

تعد هذه الجوائز ثمرة جهودنا الدؤوبة لتحسين تجربة عملائنا وابتكار حلول تلبي تطلعاتهم، مما يعكس التزامنا بالتميز والابتكار في كل ما نقدمه.

الموظفون

تمكين كوادرنا في صميم أولوياتنا

واصل البنك ترسيخ ثقافة التميّز في الأداء ودعم موظفيه من خلال استقطاب أفضل المواهب وتطوير القدرات بما يتوافق مع أهداف نمو البنك. وقد حظي موظفو البنك بالدعم عبر عدد من مبادرات التحوّل المؤسسي والرقمي المستمرة، التي أسهمت في إحداث تغييرات تنظيمية إيجابية.

وتعتبر جهود التوطين واحدة من الأولويات الاستراتيجية طويلة الأمد لدى البنك، حيث يواصل البنك الاستثمار في الكوادر الوطنية الإماراتية في كافة المستويات الوظيفية، بدءاً من الخريجين الجدد إلى المواقع القيادية والإدارية، بهدف بناء قاعدة من المواهب المستقبلية وتعزيز نسبة المواطنين في المستويات القيادية.

وقد كان تطوير الكوادر الإماراتية محور اهتمام البنك، وذلك انسجاماً مع طموحات القيادة وتوجيهات مجلس إدارة البنك، حيث أطلق البنك النسخة الثالثة من البرنامج التقني "طموح تيك"، بهدف تعزيز تطوير الكفاءات الوطنية وإعداد قادة المستقبل في المجال التقني، إلى جانب برنامج "طموح" الذي يستقبل الخريجين في مختلف وحدات الأعمال والدعم داخل البنك. كما استثمر البنك في برامج الشهادات المهنية ورعاية التعليم العالي للكوادر الوطنية، إضافة إلى برامج التطوير النوعية لبناء مهارات مستهدفة مثل مهارات العرض والتحدّث أمام الجمهور، وتجربة العملاء، وبناء الخبرات في التكنولوجيا المالية. ويفخر بنك دبي التجاري برعاية أحد الموظفين المواطنين لتمثيل البنك في برنامج دبي للخبراء الماليين المرموق.

وقد واصل البنك الاستفادة من مؤشر مشاركة الموظفين لقياس آرائهم وملاحظاتهم بشكل أفضل، وتطوير ثقافة التميز في الأداء. وتسهم الملاحظات الواردة من الموظفين في تصميم البرامج والمبادرات التي ينفذها البنك لتمكين الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية أعلى.

وتظل رفاهية الموظفين أولوية قصوى لدى البنك، حيث يواصل البنك إطلاق مبادرات مصممة خصيصاً لدعم الموظفين نفسياً وجسدياً ومالياً واجتماعياً. وشهد عام 2025 إطلاق خطة تتيح للموظفين شراء ما يصل إلى خمسة أيام إضافية من الإجازة السنوية للاستفادة منها خلال عام 2026، إلى جانب توفير قروض دون فوائد لمدة 12 شهراً. كما يعتز البنك بشراكته مع "تحدي دبي للياقة 2025"، حيث دعا جميع الموظفين للمشاركة في فعاليات "استوديو العافية" الخاص بالبنك، الذي استضاف سلسلة من الأنشطة الرياضية وورش الصحة والعافية طوال فترة التحدي. كذلك، يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في أنشطة العمل التطوعي، بما يعزز مستوى المشاركة المجتمعية.

كما شكّل التعلم والتطوير محوراً رئيسياً ضمن أولويات البنك تجاه موظفيه، مع التركيز على الشهادات المهنية والتطوير الرقمي بما يتوافق مع أولويات أعمال البنك. وأطلق البنك برنامج ثقافة الخدمة لدعم أجندة التحوّل نحو التركيز على العملاء الذي يتضمن مجموعة من برامج التعلّم الذاتي، وورش العمل التفاعلية، بالإضافة إلى إعداد وإطلاق البرنامج التدريبي الرئيسي للبنك عبر أساليب تدريب متعددة. وتسهم هذه الرحلات التعليمية المدمجة في ترسيخ ثقافة تقديم الخدمة القائمة على احتياجات العميل، وتعزيز منظومة التميز في الخدمة الخاصة بالبنك.

وفي إطار دعم الأولوية الاستراتيجية للبنك المتمثلة في تقديم تجربة رقمية بالكامل، أطلق البنك برنامجين واسعيّ النطاق، وهما "برنامج التثقيف في مجال البيانات" الذي يهدف إلى تطوير مهارات الموظفين في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وبرنامج مايكروسوفت كوبايلوت الذي يتيح للموظفين توظيف حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن سير العمل اليومي، بما يعزز الكفاءة والإنتاجية ويحسّن تجربة الموظفين.

ويواصل البنك ترسيخ ثقافة التميز في الأداء من خلال تكريم الموظفين والفرق والمديرين المباشرين الذين يجسدون قيم البنك الأساسية ويقدمون مستويات استثنائية من التميز في الخدمة، حيث تم تكريم نحو 98 موظفاً خلال عام 2025 عبر مبادرات مثل جوائز CODE وجوائز التقدير الفورية Spot Awards، تأكيداً على أهمية الاحتفاء بالتميّز والإنجازات غير المسبوقة.

تكريم
98 موظفاً
ضمن جوائز CODE وجوائز
التقدير الفورية (Spot Awards)

المسؤولية المجتمعية للشركات

نحرص على ترسيخ مبادئ المواطنة المسؤولة

يواصل بنك دبي التجاري التزامه بدوره المجتمعي كمؤسسة مسؤولة، وذلك انطلاقاً من اعتقاده الراسخ بأن الشركات يجب أن تعمل وفقاً لأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة. وتركّزت جهود البنك في مجال المسؤولية المجتمعية على إحداث أثر إيجابي ملموس في المجتمع، لاسيما ضمن ركيزتين أساسيتين: الصحة والتعليم.

وقد قدم البنك الدعم إلى 20 جهة خيرية وتعليمية وتأهيلية في كافة أنحاء دولة الإمارات، وذلك ضمن احتفالات البنك بيوم زايد للعمل الإنساني، الذي يخلّد إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وتجسد هذه المساهمات التزام البنك المستمر بخدمة المجتمع وتحقيق أثر اجتماعي مستدام.

وخلال شهر رمضان المبارك، شارك موظفو البنك في توزيع وجبات الإفطار على الصائمين بالتعاون مع فريق الهلال الأحمر الإماراتي، وقد تم تنفيذ هذه المبادرة مرتين خلال الشهر الفضيل، مما أتاح للموظفين وأفراد عائلاتهم الإسهام الفاعل في ترسيخ ثقافة العطاء وتعزيز روح المسؤولية المجتمعية. وقد حظيت جهود البنك الإنسانية بتقدير عدد من الجهات الخيرية نظير إسهاماته الإيجابية المستمرة.

كما دعم البنك برنامج "صيفنا حلو" في نادي دبي لأصحاب الهمم، وهو برنامج تنموي يهدف إلى تمكين المشاركين من خلال ورش إبداعية وأنشطة ترفيهية وتعليمية. وإلى جانب تمويل البرنامج، شارك موظفو البنك من المتطوعين في فعاليات البرنامج، مما أسهم في إثراء تجربة المشاركين وتعزيز ثقافة التلاحم المجتمعي. وقد حظي البنك بتكريم رسمي من النادي تقديراً لدعمه المستمر وشراكته الفاعلة.

وفي إطار العمل التطوعي، واصل البنك تشجيع مشاركة الموظفين في المبادرات التي تعزز الاندماج والعطاء والتفاعل المجتمعي. وشملت هذه المبادرات زيارة إلى مركز سعادة كبار المواطنين، بالإضافة إلى جلسات تفاعلية وأنشطة ترفيهية منتظمة مع أصحاب الهمم. وكجزء من هذا التعاون، تم تنظيم مباراة كرة سلة جمعت بين موظفي البنك ولاعبي النادي، عززت قيم التفاعل المجتمعي والروح الرياضية والتواصل الإيجابي.

كما واصل البنك زياراته الميدانية ودعمه طويل الأمد لجمعية الإمارات لمتلازمة داون، حيث قام برعاية فصل تعليمي متخصص، وتمت تسمية هذا الفصل باسم البنك تقديراً لإسهاماته المستمرة في دعم برامج الجمعية وطلابها.

وحقق نادي متطوعي بنك دبي التجاري إنجازاً ملحوظاً تمثّل في تسجيل 819 ساعة تطوعية، شارك فيها 62 متطوعاً من كافة إدارات البنك. وشارك المتطوعون في مجموعة متنوعة من المبادرات القيّمة التي من شأنها خدمة المجتمع وتعزيز التفاعل الاجتماعي الهادف.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك شراكته الممتدة منذ 29 عاماً مع مضمار جبل علي لسباق الخيل، من خلال رعاية ثمانية سباقات ضمن موسم 2025/2024، وذلك في إطار دعم البنك للتراث الثقافي والرياضي العريق لدولة الإمارات.

02

البيانات المالية والإيضاحات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة 19

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة 22

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة 22

بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الموحد للمجموعة 23

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة 23

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة 24

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة 25

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك دبي التجاري ش.م.ع
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة **لبنك دبي التجاري ش.م.ع ("البنك")، وشركاته التابعة (" يشار إليهم معًا بـ"المجموعة")**، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" الواردة في تقريرنا. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) كما هو مطبق في عمليات تدقيق البيانات المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسًا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية الكبرى حسب تقديرنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)
أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي	
كما هو مبين في إيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية، كان لدى المجموعة قروض وسلف، والتي تتكون من قروض وسلف للعملاء والتمويل الإسلامي، بقيمة ١٠١,٠٤٩ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وهو ما يمثل ٦٣٪ من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ٤,٣٣١ مليون درهم كما في هذا التاريخ، والذي يشتمل على مخصص بقيمة ١,٣٧١ مليون درهم مقابل التعرضات للمرحلتين ١ و٢ ومخصص بقيمة ٢,٩٦٠ مليون درهم مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة بالنسبة للقروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي المقاسة بالتكلفة المطفأة يعد أحد أمور التدقيق الرئيسية وتقديرًا جوهريًا حيث يقضي من الإدارة اتخاذ حكمًا جوهريًا في تقييم جودة الائتمان وتقدير خسائر الائتمان المتضمنة في المحفظة. وبالتالي يتطلب الأمر جهود تدقيق كبيرة. تنشأ مخاطر البيانات المالية من عدة جوانب يقضي من الإدارة اتخاذ حكمًا جوهريًا تتعلق بمحافظ الشركات، مثل تقدير احتمالات التعثر في السداد والخسارة عند التعثر في مراحل مختلفة مثل تحديد الزيادات الملحوظة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض القيمة الائتمانية (الافتراضية)، وكذلك استخدام تقنيات استخدام النماذج المختلفة وتطبيق الحكم الإداري في عمليات تجاوز مراحل التجهيز. يتم إجراء قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات المصنفة على أنها ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢ بشكل جماعي بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع إمكانية التدخلات أو التجاوزات اليدوية المحدودة. ويجدر أن تكون نماذج خسائر الائتمان المتوقعة هذه ومحاسبتها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) سارية طوال فترة إعداد التقارير مع خضوعها إلى عملية التحقق/المراقبة من قبل مراجع مستقل. ومع ذلك، فتستند دقة النتائج الناتجة عن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المشار إليها على استخدام محددات ملائمة ومدخلات محدثة (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفترة إعداد التقارير وتخضع لعملية التحقق في الوقت المناسب.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على حساب ومدى معقولية/ملاءمة خسائر الائتمان المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: لقد حصلنا على فهم مفصل لإجراءات الأعمال الخاصة بقروض وسلف المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة، بما في ذلك مراجعة تعديلات النموذج اللاحقة والتعديلات التي تدخلها الإدارة من أجل تقييم هذه التعديلات. لقد قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة يفهم إجراءات الأعمال المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب. لقد قمنا بفهم وتقييم السلامة النظرية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إشراك خبراء الموضوع لدينا لتقييم مدى امتثاله لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية كما طعنّا في معقولية التعديلات اللاحقة للنموذج والإضافات الإدارية. لقد قمنا باختبار الدقة الحسابية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراء عمليات إعادة الحسابات على أساس العينة. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المختلفة التي استخدمتها الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، فقد حصلنا على فهم لمنهجية المجموعة لتحديد المخصص، وتقييم الافتراضات الأساسية وكيفية تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى مراحل مختلفة. وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقييم تطبيق المجموعة لمعايير التدريج، بما في ذلك أساس التدرج من مرحلة لأخرى، علاوة على أننا قد قمنا باختبار الافتراضات الرئيسية، وتقييم منهجية الحساب مع تتبع عينة من المدخلات إلى بيانات المصدر. أجرينا تقييمًا ائتمانيًا مستقلًا لعينة من العملاء غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييمات الأداء المالي للعملاء، ومصدر سدادهم وتاريخهم الائتماني، وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة. وقمنا بتقييم دقة معدل احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)
أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي	
يتم تصنيف المخاطر على أنها متعثرة بمجرد وجود شك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات السداد للمجموعة وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية. وتقاس القروض والسلف المتعثرة بالتكلفة المطفأة لمحفظة الشركة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (والتي في حالة التعرضات للمرحلة ٣ تشمل أيضا تقييم القيمة العادلة وإمكانية استرداد الضمانات). يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة على أساس العجز بين القيمة الدفترية للقروض والسلف بالتكلفة المطفأة مقارنة بالقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة على الحسابات المتعثرة التي يتم تقييمها بشكل فردي إجمالي قروض المقترض، وتصنيف المخاطر، وقيمة الضمانات، واحتمالية الاسترداد الناجحة إضافة إلى التكاليف المرتبطة باسترداد الديون. لمزيد من المعلومات حول أمر التدقيق الرئيسي المذكور، برجاء مراجعة إيضاحي ٣ و١٠ من البيانات المالية الموحدة.	قمنا بتقييم عينة من الحالات للتأكد من أن الاستثناءات المُبلغ عنها للسياسات والإجراءات، كما هو موضح في بيان مجلس الإدارة حول تقبّل المخاطر، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة/لجنة مجلس الإدارة، وعليه تعد عملية الموافقة موثقة رسميًا. بالنسبة لعينة من تسهيلات الائتمان المؤسسي الجديدة/المعاد تجديدها، تحققنا من أن الاستثناءات المُبلغ عنها للحدود، كما هو موضح في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة/لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو من ينوب عنه، وعليه تعد عملية الموافقة موثقة رسميًا. بالنسبة لعينة من عملاء المرحلة الثالثة الذين خضعوا لتقييم فردي، قمنا بتقييم ما يلي: • التدفقات النقدية المستقبلية المُخصومة المُقدّرة المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المحتملة؛ و • تقييم الضمانات وقابليتها للتنفيذ، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية الأساسية. لقد قمنا أيضا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كمجال للتركيز نظرا للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يوميا من قبل البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر يتمثل في أن إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة لم يتم تصميمها بدقة ولم يتم تشغيلها بفعالية. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط ذات الصلة المدمجة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغييرات في التطبيق أو البيانات الأساسية.	يعتمد نهجنا في التدقيق على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة: لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بعملية إعداد التقارير المالية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم تلك التطبيقات. لقد قمنا باختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية المجددة والمعلومات التي تنتجها الجهة من خلال نغطية أمن الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. لقد قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق التقارير الخاصة بها. قمنا بإجراء اختبار على الضوابط الآلية ذات الصلة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية المتعلقة بعمليات إعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، غير أنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص الصادر عنا بشأنها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، الذي من المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا تبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت. وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

وبناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

وإذا توصلنا، عند قراءة باقي أجزاءالتقرير السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن إعداد البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، بصيغتها المعدلة، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح – عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضمانًا على أن عملية التدقيق المنفذة وفقًا لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائما عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادًا أو إجمالًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية بالمجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. وإننا مسؤولون عن عملية التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. كما نبقى مسؤولين دون غيرنا عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نُقدم إقراراً للقائمين على الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

وفي ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، بصيغته المعدلة، فإننا نفيدكم بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا،
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بصيغته المعدلة؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية منتظمة؛
- أن المعلومات المالية التي أوردها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية وسجلات للمجموعة؛
- أن الإيضاح رقم ٩ من البيانات المالية الموحدة يبين مشتريات المجموعة للأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- أن الإيضاح رقم ٣٣ من البيانات المالية الموحدة يبين أهم المعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها تمت هذه المعاملات علاوة على مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- أنه بناء على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بمخالفة المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بصيغته المعدلة أو فيما يتعلق بأحكام النظام الأساسي للبنك بما قد يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و
- أن الإيضاح رقم ٢٤ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة يظهر المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إضافة إلى ذلك وعملًا بمقتضى المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة، نفيد بحصولنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
سجل رقم ٨٧٢
٢١ يناير ٢٠٢٦
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٧	**٢٢,٣٦٠,٩٣١**	١٦,٩٣٧,٦٣٨
المستحق من البنوك، بالصافي	٨	**٤,٧٠٠,٠٧٠**	٥,١٦٢,٠٤٢
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٩	**٢٠,٣٥٩,١٤٤**	١٤,٥٩٠,٤٢٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	١٠	**١٠١,٠٤٨,٩٧٢**	٩٣,٠٤٨,٥٩٥
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٣١	**٣٦٠,٦٩٧**	٥٨٤,٧٦٠
قبولات بنكية		**٨,٠٢٠,٥٦٦**	٦,٩٣٠,٣٦١
الاستثمار في شركة زميلة	١١	**١٢٦,١١٣**	١١٨,٢٧٨
العقارات الاستثمارية	١٢	**١٧٣,٧٠٠**	٢٤١,١٢٤
الممتلكات والمعدات	١٣	**٩٤٠,٦٣٤**	٥٨٩,٧٦٥
الموجودات الأخرى، بالصافي	١٤	**٢,٢١٧,١٧٤**	١,٩٧٢,٣٣١
إجمالي الموجودات		**١٦٠,٣٠٨,٠٠١**	١٤٠,١٧٥,٣١٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	١٥	**٨,٧٦٠,٥١٢**	٧,٥٤٢,٠٢٣
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٦	**١١١,٣٥٣,٠٤٠**	٩٧,٥٦٣,٤٦٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**٨,٩٨٢,٧٢٤**	٦,٩١٨,١٦٣
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٣١	**٣٤٥,٥٣٧**	٥٢١,٣٩٥
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية		**٨,٠٢٠,٥٦٦**	٦,٩٣٠,٣٦١
المطلوبات الأخرى	١٨	**٣,٤٢٣,١٥٤**	٣,٢٧٥,٣٠٠
إجمالي المطلوبات		**١٤٠,٨٨٥,٥٣٣**	١٢٢,٧٥٠,٧٠٩
حقوق الملكية			
رأس المال	١-١٩	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
سندات راس المال الشق الأول	٢-١٩	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الاحتياطي القانوني والنظامي	٣-١٩	**١,٤٩٢,٥٩٦**	١,٤٩٢,٥٩٦
الاحتياطي العام	٤-١٩	**١,٣٢٨,٠٢٥**	١,٣٢٨,٠٢٥
الاحتياطي الرأسمالي	٥-١٩	**٣٨,٦٣٨**	٣٨,٦٣٨
احتياطي القيمة العادلة	٦-١٩	**(٢٩٨,٣٣٣)**	(٤٥٠,٨٣٢)
الأرباح المستبقاة		**١١,٧٧٢,٥٥٠**	٩,٨٢٧,١٩٠
إجمالي حقوق الملكية		**١٩,٤٢٢,٤٦٨**	١٧,٤٢٤,٦٠٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**١٦٠,٣٠٨,٠٠١**	١٤٠,١٧٥,٣١٨

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض وبشكل عادل ومن جميع النواحي المادية المركز المالي ونتائج الأعمال التشغيلية والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنوات المعروضة.

لقد تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٦.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ١٩ إلى ٢١.

معالي/ أحمد عبد الكريم محمد جلفار
رئيس مجلس الإدارة

د. بيرناردز فان ليندر
الرئيس التنفيذي

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
دخل الفوائد	٢٠	**٦,٨٥٤,٢٤٠**	٦,٦٢٢,٠١٨
مصروفات الفوائد	٢١	**(٢,٩٣٢,٠٧٠)**	(٣,٠٩٧,٣٦٥)
صافي دخل الفوائد		**٣,٩٢٢,١٧٠**	٣,٥٢٤,٦٥٣
الدخل من التمويل الإسلامي	٢٠	**٨٠٢,٢٩٥**	٩٢١,٨٩٥
توزيعات الأرباح على الودائع الإسلامية	٢١	**(٥٧٣,٢٠٩)**	(٦٤٧,٥٨١)
صافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٢٢٩,٠٨٦**	٢٧٤,٣١٤
إجمالي صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٤,١٥١,٢٥٦**	٣,٧٩٨,٩٦٧
دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**١,٦٨٣,٩٤٦**	١,٤٧١,٨٨٩
مصاريف الرسوم والعمولات	٢٢	**(٥١٢,٥٤٧)**	(٣٥٦,٩٧٩)
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**١,١٧١,٣٩٩**	١,١١٤,٩١٠
الدخل التشغيلي الآخر	٢٣	**٥٩٦,٦٤٥**	٥٧٦,٩٣١
إجمالي الدخل التشغيلي		**٥,٩١٩,٣٠٠**	٥,٤٩٠,٨٠٨
المصاريف التشغيلية	٢٤	**(١,٥٥٤,٠٤٨)**	(١,٤٠٣,٤٧٨)
الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة		**٤,٣٦٥,٢٥٢**	٤,٠٨٧,٣٣٠
صافي خسائر انخفاض القيمة	٢٥	**(٥٢١,١٠٣)**	(٧٦٢,١٨٢)
أرباح السنة قبل ضريبة الدخل		**٣,٨٤٤,١٤٩**	٣,٣٢٥,١٤٨
ضريبة الدخل	٣٧	**(٣٤٤,٠٤٧)**	(٢٩٥,٣٦٧)
صافي أرباح السنة		**٣,٥٠٠,١٠٢**	٣,٠٢٩,٧٨١
الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	٢٧	**١,١٣**	٠,٩٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ١٩ إلى ٢١.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
صافي أرباح السنة		**٣,٥٠٠,١٠٢**	٣,٠٢٩,٧٨١
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح او الخسائر:			
الخسائر المحققة من بيع استثمارات في حقوق ملكية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٧,٨٢٨)**	(٥,١٧٦)
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٣,١٥٣**	٩,٦٢١
أرباح إكتوارية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	١٨	**١,٦٧١**	٢,٥٣٧
عائدة للضريبة	٣٧	**٢٧٠**	(٦٢٨)
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للممتلكات	٦-١٩	**(٢٧,٠٣٠)**	(٢٨,٢٨٥)
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة		**(١,٣٨٣)**	١,٢٣٥
صافي المبالغ المحولة (أو المعاد تصنيفها) إلى ألأرباح أو الخسائر من الاستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٥٨,٧٨٧)**	(٩٥١)
صافي التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٢٥٧,٣٦٧** **(٢٢,٧٦٢)**	١١٧,٩٦٤ -
عائدة للضريبة		**١٤٧,٤٠٥**	٨٩,٩٦٣
الدخل الشامل الآخر للسنة صافي من الضريبة		**١٤٤,٦٧١**	٩٦,٣١٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٣,٦٤٤,٧٧٣**	٣,١٢٦,٠٩٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ١٩ إلى ٢١.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال ألف درهم	سندات رأس المال الشق الأول ألف درهم	الاحتياطي القانوني والنظامي ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي الرأسمالي ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٢,٩٨٥,١٩٢	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٩٢,٥٩٦	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٤٥٠,٨٣٣)	٩,٨٢٧,١٩٠	١٧,٤٢٤,٦٠٩
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	٣,٥٠٠,١٠٢	٣,٥٠٠,١٠٢
الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة	-	-	-	-	-	١٥٢,٤٩٩	(٧,٨٢٨)	١٤٤,٦٧١
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٤ (٥٠,٧٤٪)	-	-	-	-	-	-	(١,٥١٤,٦٨٦)	(١,٥١٤,٦٨٦)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٩٨٥,١٩٢**	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	**١,٤٩٢,٥٩٦**	**١,٣٢٨,٠٢٥**	**٣٨,٦٣٨**	**(٢٩٨,٣٣٣)**	**١١,٦٧٢,٥٥٠**	**١٩,٤٢٢,٤٦٨**
الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٩٨٥,١٩٢	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٩٢,٥٩٦	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٥٥٢,٣٢٥)	٨,٢٨٥,٤٣١	١٥,٧٨١,٣٥٧
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	٣,٠٢٩,٧٨١	٣,٠٢٩,٧٨١
الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة	-	-	-	-	-	١٠١,٤٩٣	(٥,١٧٦)	٩٦,٣١٧
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٣ (٤٤,٣٨٪)	-	-	-	-	-	-	(١,٣٢٤,٨٢٨)	(١,٣٢٤,٨٢٨)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	-	(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة	-	-	-	-	-	-	(١,٢١٢)	(١,٢١٢)
احتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	-	(١,٥٧٨)	(١,٥٧٨)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٩٨٥,١٩٢	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٩٢,٥٩٦	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٤٥٠,٨٣٣)	٩,٨٢٧,١٩٠	١٧,٤٢٤,٦٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ١٩ إلى ٢١.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة قبل ضريبة الدخل		**٣,٨٤٤,١٤٩**	٣,٣٢٥,١٤٨
تسويات للبنود غير النقدية والبنود الأخرى:			
الاستهلاك والإطفاء	٢٤	**٩٤,٦٠٨**	٦١,٠١٤
إطفاء خصومات الاستثمارات		**(٢٧٥,٣٥٢)**	(٣٣٦,٩٢١)
إطفاء تكلفة معاملة على سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**-**	٦١٧
(أرباح) / خسائر من تحويل العملات الأجنبية		**(٢٩,٤٧٦)**	١٣,٩٥٢
الأرباح المحققة من بيع استثمارات		**(١٤٥,٣٤٤)**	(٩٥١)
صافي الخسائر / (الأرباح) غير المحققة من الأدوات المشتقة		**٤٨,٢٠٤**	(٢٠٠)
(أرباح) / خسائر إعادة تقييم العقارات الاستثمارية		**(٥,٢٢٥)**	٤,٩٢٦
دخل تشغيلي أخر		**(٢٢,٣٩١)**	(٢٢,٥١٨)
دخل توزيعات الأرباح	٢٣	**(١٠,١٠٧)**	(٩,٧٥٨)
(المعكوسات من) / مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٥	**(٧٢٥)**	٦
مخصصات انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٢٥	**٦٩٨,٧٢٣**	٨٧٥,٠٤٦
مخصصات المستحق من البنوك	٢٥	**٧,٨٨١**	١,٢٩٥
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	٢٥	**٧١٨**	٢٩,٦٨٢
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية والتزمات القروض	٢٥	**٣,٩٥٧**	١١٣,٣٤٣
خسائر من استبعاد ممتلكات ومعدات		**-**	٨٩٤
		٤,٢٠٩,٦٢٠	٤,٠٥٥,٥٧٥
الزيادة في شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي أكثر من ثلاثة أشهر		**-**	(٣٠٠,٠٠٠)
الزيادة في المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		**(٣٢٧,٤٠٥)**	(٦٥٥,٩٢٣)
الزيادة في القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**(٨,٦٩٩,١٠٠)**	(١٠,٦١٠,٣٣٥)
(الزيادة) / النقص في الموجودات الأخرى		**(٢٧١,٢٤٧)**	٣٥١,٥٥٢
الزيادة / (النقص) في المستحق للبنوك		**١,٢١٨,٤٨٩**	(٢٩١,٣٦٦)
الزيادة في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء		**١٣,٧٨٩,٥٧٣**	٩,٢٧٤,٧٤٤
الزيادة في المطلوبات الأخرى		**٧٥,٠٤٣**	٥٤,٧٧٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة		**-**	(٢٣,٠٠٠)
ضرائب مدفوعة		**(٢٩٦,٠١٤)**	(١٩١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**٩,٦٩٨,٩٥٩**	١,٨٥٥,٨٢٦

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات		**(٢٤,٧٧٠,١٦٨)**	(١٣,٠٩٥,٤١٦)
متحصلات من بيع استثمارات واستثمارات مستحقة		**١٩,٦٤٤,٩٠٦**	١٤,٠٥٠,٧١٦
شراء ممتلكات ومعدات	١٣	**(٣٧٢,٨٢٨)**	(٢٢١,٢٢٦)
متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات		**-**	١,٣٩٦
دخل توزيعات الأرباح المستلمة		**٢٣,٢٨٠**	١٦,٤١١
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة الاستثمارية		**(٥,٤٧٤,٨١٠)**	٧٥١,٨٨١
الأنشطة التمويلية			
إصدار سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**٢,٠٦٤,٥٦١**	١,٢١٢,٠٩٠
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول		**(١٣٢,٢٢٨)**	(١٣٢,٢٢٨)
توزيعات الأرباح المدفوعة		**(١,٥١٤,٦٨٦)**	(١,٣٢٤,٨٢٨)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**٤١٧,٦٤٧**	(٢٤٤,٩٦٦)
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**٤,٦٤١,٧٩٦**	٢,٣٦٢,٧٤١
النقد وما يعادله في ١ يناير		**١٧,٧٧٩,٦٥٧**	١٥,٤١٦,٩١٦
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٢٨	**٢٢,٤٢١,٤٥٣**	١٧,٧٧٩,٦٥٧
إفصاحات إضافية:			
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي المستلمة		**٧,٤٨٨,٨٣٩**	٧,٥٨٢,٥٦١
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية المدفوعة		**٣,٥٢٤,٢٠٦**	٣,٦٨٣,٢٨٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ١٩ إلى ٢١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. الشكل القانوني والأنشطة

تأسس بنك دبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") في دبي، الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ وهو مسجل كشركة مساهمة عامة (ش.م.ع.) وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١. إن البنك مدرج في سوق دبي المالي ويتمثل نشاطه الرئيسي بالأنشطة المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. إن العنوان المسجل للبنك هو في شارع الاتحاد، ص.ب ٢٦٦٨ , دبي ، الامارات العربية المتحدة.

في ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، صدر قانون المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية والأعمال التأمينية، ودخل حيز التنفيذ في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨. يجب على الشركة/البنك/المجموعة الامتثال لأحكام قانون المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ خلال فترة انتقالية لا تتجاوز (١) عام تبدأ من تاريخ سريان أحكامه في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على نتائج البنك وشركاته التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليهم بـ "المجموعة") وحصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تفاصيل حول الشركات التابعة والمنشأت ذات الغرض الخاص والشركة الزميلة:

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
الشركة الزميلة دبي التجاري للخدمات المالية ذ.م.م.	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	وسيط للأسهم والسندات المحلية.
التجاري للعقارات ذ.م.م.	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	خدمات إدارة ممتلكات المجموعة وشراء العقارات وبيعها.
سي بي دي ديجيتل لاب ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	بحوث التكنولوجيا والتطوير.
منشأة ذات غرض خاص سي بي دي (كايمان) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	إصدار سندات الدين.
سي بي دي (كايمان II) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	التعامل والتفاوض على عقود المشتقات المالية.
١٨٩٧ VS (كايمان) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	إدارة الاستثمار المستحوذ عليه من سداد الدين.
هورتن هولدينج ليمتد (شركة تابعة لـ ١٨٩٧ VS (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
لودج هيل ليمتد (شركة تابعة لـ ١٨٩٧ VS (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
ويستدين انفيستمنت ليمتد (شركة تابعة لـ ١٨٩٧ VS (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
الشركة الزميلة الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)	١٧,٨٪	١٧,٨٪	الإمارات العربية المتحدة	كافة أصناف التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة وكذلك بعض أعمال إعادة التأمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أساس الإعداد

٢-١ بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع القوانين ذات العلاقة المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٩/٨٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ فقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرضات المجموعة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمستحق من البنوك والاستثمارات في الأوراق المالية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات المتعلقة بها.

٢-٢ العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي "العملة التشغيلية" للبنك مقرباً إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف. إلا إذا ذكر غير ذلك.

٢-٣ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاما في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المجالات التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٤.

٢-٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس الموجودات المالية المعترف بها والمطلوبات المالية التي يتم التحوط بشأنها في معاملات تحوط بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم التحوط لها. يتم تعديل التكلفة المطفأة للتحوط من الربح أو الخسارة؛
- العقارات الاستثمارية؛
- تعويضات نهاية الخدمة والتي يتم قياسها بالقيمة الحالية لالتزامات نهاية الخدمة؛
- الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

٢-٥ أساس التوحيد

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة مسيطر عليها من قبل المجموعة.

(١) دمج الأعمال

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم عادةً قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة، وذلك عند الاستحواذ على صافي الموجودات القابلة للتحديد.

(٢) الشركة التابعة

تقوم المجموعة بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تعطي المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات علاقة في الشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لمخاطر، أو حقوق، عوائد متغيرة من اشتراكها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام السلطة على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف في تقييم إذا كان لها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها،
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة أم لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لواحد أو أكثر من العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد البيانات المالية للشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عن توحيد تلك البيانات المالية عندما تخسر المجموعة السيطرة على الشركة التابعة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من بنود الدخل الشامل الأخرى يعود إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وللحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتهم المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أساس الإعداد (تابع)

٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٢) الشركة التابعة (تابع)

يتم احتساب التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون خسارة السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. إذا خسرت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها:

- إلغاء الإعتراف بالأصول (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة؛
- إلغاء الإعتراف بفروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إلغاء الإعتراف بالقيمة المدرجة لأية حصص غير مسيطرة؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- تقوم بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر في بيان الأرباح أوالخسائر الموحد؛ و
- تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من العناصر التي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخر الموحدة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحدة أو الأرباح المستبقاة، كما هو مناسباً، وكما هو مطلوب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات علاقة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصة المحتفظ بها، و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية) والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة للشركة التابعة (أي إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية).

تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عندما يكون ذلك متاحاً، التكلفة عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

(٣) الشركة الزميلة

إن الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة في البداية بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمارات من أجل تثبيت التغيرات في حصة المجموعة من صافي الأصول للشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن المبلغ المدرج للاستثمارات ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بشكل فردي بخصوص الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أية تغييرات في بنود الدخل الشامل الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من بنود الدخل الشامل الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغيراً يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتثبيت حصتها من أية تغيرات، عندما ينطبق ذلك، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. يظهر إجمالي حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لجعل السياسات المحاسبية تتماشى مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة فيما إذا كان من الضروري تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة من استثماراتها في الشركة الزميلة. في كل تاريخ إعداد التقارير المالية، تحدد المجموعة فيما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً بأن الاستثمارات في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمتها. إذا تواجد هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ الممكن تحصيله من الشركة الزميلة وبين القيمة الدفترية المدرجة، ثم يتم الإعتراف بالخسائر ضمن الحصة من الأرباح أو الخسائر من الشركة الزميلة.

عند خسارة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بقيمتها العادلة. يتم الإعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية المدرجة للشركة الزميلة عند خسارة التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها والعوائد من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أساس الإعداد (تابع)

٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٣) الشركة الزميلة (تابع)

تقوم الإدارة بمراجعة حصتها من الاستثمارات في الشركات الزميلة لتقييم انخفاض القيمة بشكل دوري. ولتحديد التقييم، تقارن الإدارة المبلغ الممكن تحصيله مع القيمة الدفترية المدرجة للاستثمار. إن تقدير المبلغ الممكن تحصيله باستخدام القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركات الزميلة واختيار سعر خصم ملائم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) المعاملات المشطوبة عند التوحيد

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم شطب الأرصدة والأرباح والمصروفات الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة (بإستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية). كما يتم شطب أية خسائر غير محققة بنفس طريقة شطب الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يوجد معه أدلة على انخفاض القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متسق على جميع السنوات الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء تطبيق المعايير المحاسبية للمرة الأولى كما هو موضح في إيضاح رقم ٥-١.

٣-١ الأدوات المالية

أ) الاعتراف والقياس المبدئي

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس.

تقوم المجموعة بالاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات، الودائع، سندات الدين الصادرة والمطلوبات التابعة بالتاريخ التي نشأت فيه. يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة وهو التاريخ التي تصبح فيه المجموعة طرفا في التعاقد على الأداة المالية. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب لوائح أو اتفاقية في السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من القيمة العادلة أو من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالمطلوبات المالية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

في حال اختلاف سعر المعاملة عن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باحتساب هذا الاختلاف على النحو التالي:

- في حال الاستدلال على القيمة العادلة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متماثل أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، ثم يتم الاعتراف بالفرق في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الاعتراف المبدئي (أي؛ أرباح أو خسائر يوم ١).
- في كافة الحالات الأخرى، تتم تسوية القيمة العادلة لتتوافق مع سعر المعاملة (أي؛ يتم تأجيل أرباح أو خسائر يوم ١ من خلال إدراجها ضمن القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المؤجلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس منطقي، فقط إلى المدى الذي تنشأ فيه عن تغير في عامل ما (بما في ذلك التوقيت) يأخذه المشاركين في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

ب) مبادئ قياس القيمة العادلة

'تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحا للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطرعدم الوفاء بالالتزام.

تقوم المجموعة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة. يعد السوق نشطًا إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

ب) مبادئ قياس القيمة العادلة (تابع)

إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حالة ارتأت المجموعة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة من خلال السعر المدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تكون فيها بيانات السوق الغير ملحوظة غير مادية بالنسبة للفرق، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدلة لإزالة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات، ولا يزيد هذا العمر عن تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن المجموعة تقوم بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض وبقياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يتم قياس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم قبضها من بيع صافي المركز المالي طويل الأجل (أو يتم دفعها لتحويل صافي المركز قصير الأجل) المعرضة لمخاطر معينة. إن التعديلات التي تتم على مستوى المحافظ، على سبيل المثال تعديل سعر الطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان و التي تعكس القياس على أساس صافي التعرض، يتم تحميلها على أصول أو إلتزامات على أساس فردي استنادا إلى تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة فردية في المحفظة على حدة. إن القيمة العادلة المقدرة للمطلوبات المالية تحت الطلب (كالودائع تحت الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق السداد عند الطلب، مخصوما من أول تاريخ يمكن فيه طلب سداد المبلغ.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة وصناديق حقوق الملكية الخاصة أو شركات الاستثمار المماثلة بناءً على صافي آخر قيمة للموجودات والمعلنة من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات سوقية حديثة تشمل استثمارات مماثلة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة.

إن قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها لمشارك أخر في السوق يمكنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تناسب الظروف والتي تتوفر لديها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والاستخدام الأمثل للمدخلات الملحوظة المعنية وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ومبينة كما يلي استناداً لأقل مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى ١: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطه لأداة نموذجية. تعتبر الأداة المالية أنها مدرجة في سوق نشطه إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من بورصة أو تاجر أو وسيط أو نشاط أو مجموعة أو خدمة تسعير أو هيئة تنظيمية وتمثل هذه الأسعار المعاملات السوقية الفعلية المتكررة بصورة منتظمة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

المستوى ٢: أساليب التقييم بناءً على المدخلات الملحوظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار مدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة لأدوات نموذجية أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة مستقاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: أساليب التقييم باستخدام مدخلات هامة غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بإستخدام أساليب تقييم تشتمل على مدخلات غير ملحوظة بحيث يكون للمدخلات غير الملحوظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على أدوات يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التسويات والافتراضات الهامة غير ملحوظة وضرورية لبيان الفروق بين الأدوات.

إن مستويات القيمة العادلة المستخدمة من قبل المجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٦-٢.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تابع)

القيمة العادلة للأداة المالية هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل مالي أو دفعه لتحويل التزام مالي في معاملة منظمة في السوق الرئيسي في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج). تقدم الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة أفضل دليل على القيمة العادلة. عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط ، تطبق المجموعة أساليب تقييم أخرى تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد. تتضمن أساليب التقييم هذه ما يلي: استخدام المعلومات المتاحة من معاملات السوق الحديثة، أو الإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية قابلة للمقارنة ، أو تطبيق تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو تطبيق نماذج تسعير الخيارات، أو الاعتماد على أي أسلوب تقييم آخر مستخدَم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق وأثبتوا أنهم يقدمون تقديرات موثوقة.

بالنسبة للأدوات المالية المشتقة خارج البورصة (OTC)، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم راسخة تتضمن افتراضات تستند بشكل أساسي إلى مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل أسعار السوق الحالية والأسعار التعاقدية للأدوات الأساسية والقيمة الزمنية للنقود ومنحنيات عائد أسعار الفائدة ومنحنيات الائتمان وأسعار العملات وكذلك عوامل تقلب الأسعار والمعدلات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تعتمد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على التقييمات التي أجراها مثمنون خارجيون وجميعها في المستوى ٣ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم إجراء التقييمات من قبل مثمنين محترفين يحملون مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. واستندت التقييمات إلى الدخل (الاستثمار) وطريقة التقييم القائمة على السوق. لتقييم العقارات الاستثمارية، يتم استخدام إيرادات الإيجار الحالية وإيرادات الإيجار المقدرة في السوق. من المتوقع أن تؤدي أي حركة هامة في الافتراضات المستخدمة للتقييم العادل للعقارات الاستثمارية مثل العائد ونمو الإيجارات ومعدل الشغور إلى انخفاض / ارتفاع القيمة العادلة لهذه الأصول بشكل ملحوظ.

تحدد المجموعة فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل الهرمي بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتحليل الحركات في القيم للموجودات والمطلوبات الضرورية لإعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة. ومن أجل هذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في أحدث تقييم بمطابقة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات المعنية الأخرى.

لأغراض الإفصاحات عن القيمة العادلة، حددت المجموعة أصناف الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخواص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣-١,١ الموجودات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي في التصنيفات التالية:

(١) التكلفة المطفأة؛

(٢) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

(٣) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة، حيث يعكس ذلك طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. لا يتم تحديد التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. بدلا من ذلك، تأخذ المؤسسة بالاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن المعلومات التي يتم أخذها بالاعتبار على:

- السياسات والأهداف المُعلنة للأعمال وتطبيق هذه السياسات. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة الالتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة والموجودات المالية المحتفظ بها داخل المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء المحفظة، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال؛ و

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

تقييم نموذج الأعمال (تابع)

• وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المُعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وليبع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها اعتبار للقيمة الزمنية للمال وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند التقييم تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

• أحداث طارئة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛

• خصائص الرفع المالي؛

• شروط الدفع المسبق والتمديد؛

• شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة؛ و

• السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

• ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض؛

• القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة؛

• قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان؛

• ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص؛

• المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل؛

• المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ و

• ما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

(١) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أداة الدين، بما في ذلك القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي على أنها مُقاسة بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

• يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

• ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة (تابع)

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تصنيف أداة دين على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر اذا تحقق احد الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

• إذا كان محتفظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية؛ و

• إذا كانت بنوده التعاقدية ينشأ عنها، بتواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تقرر فيها إدارة المجموعة، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمار ما في حقوق الملكية بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير تحقيق عوائد استثمارية. ويقوم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

ب) القياس اللاحق

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية، مثل المشتقات والاستثمارات في حقوق الملكية وبعض أدوات ذات الدخل الثابت، بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة. فيما يتعلق بالموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة، يتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصصات الائتمان المتوقعة.

ت) إعادة التصنيف

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بها لإدارة الموجودات المالية. إذا تم تغيير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية، تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة مستقبلاً اعتباراً من اليوم الأول لأول فترة يصدر بشأنها تقرير بعد التغيير في نموذج الأعمال التي يترتب عليه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والسابقة لم يطرأ أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية وعليه، لم يتم إجراء أي عمليات إعادة تصنيف. يتم إجراء التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل الموجودات المالية" و "إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية" المُبينة في الإيضاح ٣-١-١ (ز) و٣-١-١ (ح) على التوالي.

ث) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للموجودات المالية بالعملات الأجنبية، يتم تحديدها بالعملة الأجنبية ذات الصلة وتحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة من فترات التقارير المالية. على وجه التحديد:

• فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى".

• فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي لا تُشكل جزء من علاقة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف من التكلفة المطفأة لأداة الدين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى". ويتم الاعتراف بفروق الصرف الأخرى ضمن الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛

• فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزء من علاقة محاسبة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى".

• فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و

• يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى العملة الرسمية (بالدرهم الاماراتي) وفقا لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية

تقوم المجموعة إذا كان قابلا للتطبيق بالاعتراف بمخصصات الخسائر المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة مع البنوك المركزية؛
- المستحق من بنوك؛
- أدوات الاستثمار بالدين؛
- القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- عقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة من استثمارات حقوق الملكية.

يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذج ذو ثلاث مراحل حول انخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي على النحو الموجز أدناه:

مرحلة ١: عند الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية، تعترف المجموعة بمخصص ما بناءً على فترة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر للأداة المالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

مرحلة ٢: عندما تظهر الأداة المالية زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، تقوم المجموعة بقيد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

مرحلة ٣: تعتبر الأداة المالية مخفضة القيمة. تقوم المجموعة برصد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير العادل والمرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. فيما يتعلق بالتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالقيمة العادلة لكافة حالات العجز النقدي (أي: الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛ و
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- بالنسبة للقروض غير المسحوبة، على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إذا تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يرتكز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- التعرض عند التعثر؛ و
- الخسائر المحتملة عند التعثر.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- يمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

- يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حال حدوث تعثر. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد التعرض عند التعثر من خلال وضع نماذج لنتائج التعرض المُحتملة في أوقات مختلفة باستخدام سيناريو وأساليب إحصائية.
- تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الاحتساب على أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

- نوع الأداة؛
- تصنيف مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمان؛
- نسبة القرض إلى القيمة للائتمان الفردي؛
- تاريخ الاعتراف المبدئي؛
- المدة المتبقية للاستحقاق؛
- القطاع؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع عمليات التجميع للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متوافق بشكل مناسب.

تأخذ المجموعة أيضا في الاعتبار المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، في سياق توافق تلك المتطلبات مع المعايير الدولية للتقارير المالية عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتعرضات في المرحلة الثالثة.

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض على شروط أحد الموجودات المالية أو تعديلها أو استبدال الأصل المالي الحالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان يجب إيقاف الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل ضمن احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا ترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي عند إيقاف الاعتراف به. يتم إدراج هذه القيمة عند احتساب حالات العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها اعتباراً من التاريخ المتوقع لإيقاف الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة.

يعتبر الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتم الإشارة إلى الموجودات المالية ذات العائد الائتماني كموجودات ضمن المرحلة ٣. تتضمن الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني في القيمة على البيانات الملحوظة التالية:

- الصعوبات المالية الحادة التي يوجهها المقترض أو المُصدر؛
- الإخلال بالعقد، مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- قامت الجهة المقرضة لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، بمنح المقترض تنازل لم تكن الجهة المقرضة لتمنحه في ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١،١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفرد - بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تعرض الموجودات المالية لانخفاض ائتماني في القيمة. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة في تاريخ كل تقرير. لتحديد ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والتجارية قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة، تأخذ المجموعة بالاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو موضح في عوائد السندات؛
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات جديدة؛ و
- احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يترتب عليه تكبد صاحب الدين لخسائر مالية من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

يعتبر القرض أنه تعرض لانخفاض القيمة عندما يتم منح امتياز للمقترض نظراً لتدني الوضع المالي للمقترض، إلا إذا كان هناك دليل على تدني مخاطر عدم الحصول على التدفقات النقدية بصورة جوهرية نتيجة لمنح الامتياز ولم يعد هناك مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. فيما يتعلق بالموجودات المالية التي يكون من المتوقع منح امتيازات بشأنها ولم يتم منحها، يعتبر الأصل أنه تعرض لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على الانخفاض الائتماني في القيمة بما في ذلك الوفاء بتعرف التعثر. يتضمن تعريف التعثر مؤشرات احتمالية عدم سداد والتسهيلات المساندة في حال تجاوزت المبالغ موعد استحقاقها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة

تمثل الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة بتلك التي قد تعرضت لانخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات فان الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي يتم احتسابها ضمن سعر الفائدة الفعلي عند الإعتراف المبدئي، وعليه فان هذه الموجودات لا تحمل مخصص انخفاض قيمة عند الاعتراف المبدئي. ان المبلغ المعترف به كخسائر انخفاض في القيمة فيما يلي الاعتراف المبدئي يساوي للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي منذ الاعتراف المبدئي للأصل أو الموجودات.

تعريف التعثر

يعتبر تعريف التعثر أمر جوهري لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر لقياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة ولتحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يرتكز على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر أو على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، حيث يعتبر التعثر أحد عناصر احتمالية التعثر والتي تؤثر على قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل، أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه المجموعة دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه المجموعة لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد في حال مخالفة العميل للحد المتفق عليه أو تقديم حد أقل من القيمة الحالية القائمة.

عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، تأخذ المجموعة بالاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات نوعية – مثل الإخلال بالتعهد؛
- مؤشرات كمية – مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل تجاه المجموعة؛
- وبناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قامت المجموعة بإجراء تحليل لمعدل التعثر التاريخي لتحديد القطاعات المتجانسة ومؤشرات خسائر الائتمان المتوقعة الأخرى (أي مخاطر التعثر، الخسائر عند التعثر والتعرض لخسائر عند التعثر) في مستويات مماثلة. لإجراء تحليل معدل التعثر التاريخي، قامت المجموعة بتطبيق تعريفين منفصلين للتعثر فيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية للشركات والمحفظة الاستثمارية للأفراد.

المحفظة الاستثمارية للشركات

تتألف المحفظة الاستثمارية للشركات من القروض التي تتم إدارتها بشكل فردي من قبل مدراء العلاقات تحت إشراف فريق مخاطر الائتمان لدى المجموعة. يتم تقييم هذه القروض بصورة سنوية على الأقل بناءً على المعلومات المالية والمعلومات الكمية الأخرى ودراسة حساب العميل.

يتم تحديد أن أحد العملاء من الشركات متعثر إذا تعثر العميل عن سداد أي من التزاماته الائتمانية بشكل جوهري لأكثر من ٩٠ يوماً. تشير الأهمية النسبية إلى أن نسبة ٥٪ من أصل المبلغ المستحق متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يومًا تعتبر متأخرة في السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١،١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

تعريف التعثر (تابع)

المحفظة الاستثمارية للأفراد

تتألف المحفظة الاستثمارية للأفراد من القروض التي تتم إدارتها على مستوى المنتج وفقاً لبرامج المنتج المعتمدة. يتم تحديد أن حساب الفرد متعثر إذا تعثر العميل عند السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إجراء تحليل معدل التعثر للمحفظة الاستثمارية للأفراد على مستوى الحساب.

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتمثل السياسة المحاسبية للمجموعة في عدم استخدام السبل العملية التي تفيد بأن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير، لا تعتبر أنها شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض المصدرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة، لتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم إجراء التقييم بصورة شهرية وذلك لكل تعرض على حدة.

يتم وضع حدود كمية للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال مقارنة مخاطر التخلف عن السداد المقدرة عند النشأة مع مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقرير بناءً على الحركة في التصنيف الائتماني بمقدار ٣ درجات لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١ - ١٠، بمقدار درجتين لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١١ - ١٧ ودرجة واحدة لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١٨ - ١٩. بالإضافة إلى المعايير الكمية، تمتلك المجموعة مؤشر تحذير استباقي والذي بناءً عليه يقوم فريق مخاطر الائتمان بمراجعة جودة المحفظة على أساس شهري. يهدف هذا الإجراء إلى تحديد العملاء ذات المخاطر العالية المحتملين ضمن العملاء العاملين.

تشكل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعدد أساس تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يترتب على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة احتماليات تعثر مختلفة. يشكل متوسط السيناريوهات المختلفة أساس متوسط احتمالية التعثر المرجع المستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة احتمال حدوث تعثر من الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع احتمال حدوث تعثر والذي توقع حدوثه لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية للمرة الأولى.

عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والداعمة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات الاستشرافية التي تتوفر دون تكلفة أو جهد زائد، بناءً على خبرة المجموعة السابقة وتقييم الائتمان المرتكز على الخبرة. تم إدراج المؤشرات التالية:

- درجة المخاطر الداخلية؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (حيثما توافر ذلك)؛
- التغيرات العكسية الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف الاقتصادية أو المالية والتي يتوقع أن تحدث تغير جوهري في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض؛
- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من الأدوات المالية الأخرى الخاصة بنفس المقترض؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات الداعمة للالتزام؛
- تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك الفعلي أو المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع السداد الخاص بالمقترضين في المجموعة والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض؛ و
- يتم إدراج المعلومات الاقتصادية الكلية (مثل أسعار النفط أو الناتج المحلي الإجمالي) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

يتم بيان العوامل الكمية التي تشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ضمن نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. إلا أن المجموعة لا تزال تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل النوعية بشكل منفصل لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. فيما يتعلق بإقراض الشركات، يوجد تركيز خاص على الموجودات المدرجة ضمن "قائمة المراقبة". يتم اعتبار التعرض على أنه ضمن قائمة المراقبة عندما يكون هناك شكوك حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل ذات الصلة.

وتأكيداً لذلك، يفترض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا تأخر العميل عن السداد الدفعة التعاقدية لأكثر من ٣٠ يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق لم يتم خلاله سداد الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

فيما يتعلق بعمليات الإقراض للأفراد، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار التصنيف الائتماني والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة. وتأكيداً لذلك، عندما يصبح الأصل متأخر السداد منذ ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وأن الأصل ضمن المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة أي يتم قياس مخصص الخسائر على أنه خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى عمر الأداة.

تحسن بيان مخاطر الائتمان

لدى المجموعة المعايير أدناه وفقاً للإرشادات التنظيمية لتقييم أي تحسينات على بيان مخاطر الائتمان والذي يترتب عليها ترقية العملاء من خلال تحويلهم من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

- سوف يتم ترقية الانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان على أساس المرحلة (مرحلة واحدة كل مرة) من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ثم من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي تمتد على الأقل لـ ١٢ شهراً.
- سوف يتم ترقية الحالات المُعاد هيكلتها في حال أداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) أو مرور فترة تنظيم تمتد لـ ١٢ شهراً على الأقل، في حال كانت إعادة السداد أطول من الأقساط الربع السنوية.

إدراج معلومات استشرافية

تقوم المجموعة بإدراج معلومات استشرافية ضمن تقييمها حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تستند المجموعة في ذلك إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية مثل:

- مؤشر العقارات في دبي و أبو ظبي،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية،
- سعر برميل النفط،
- مؤشر اسعار الاستهلاك و
- نسب إشغال فنادق دبي

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك لكل محفظة من الأدوات المالية، كما قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك من خلال استخدام تحليل البيانات التاريخية.

تقوم المجموعة بصياغة ثلاث سيناريوهات اقتصادية وهي السيناريو الأساسي والذي يمثل السيناريو المتوسط ويحتمل وقوعه بنسبة ٤٠٪ (٢٠٢٤: ٤٠٪)، وسيناريوهان آخران أقل احتمالية هما السيناريو الصعودي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢٤: ٣٠٪) والسيناريو السلبي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢٤: ٣٠٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١,١ الموجودات المالية (تابع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

إدراج معلومات استشرافية (تابع)

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للسيناريوهات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧:

	السيناريو الأساسي			السيناريو السلبي			السيناريو الصعودي		
	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	٣,٠٤٪	٣,١٨٪	٣,١١٪	٢,٠٨٪	-٢,١٦٪	٢,٧٠٪	٣,٥١٪	٥,١٩٪	٣,٣٩٪
سعر برميل النفط – دولار امريكي	٦٥,٧	٦٢,٣	٦٣,٧	٥٢,٤	٣٩,٢	٥٧,٥	٧٠,٤	٦٧,٠	٦٤,٩
مؤشر العقارات في دبي	٢١,٨٤٧	٢٤,٢٣٠	٢٧,٠٣٥	٢٠,٧٢٢	١٩,٠٩٩	٢٠,٥٦٩	٢٢,٠٦٠	٢٥,٣٨٥	٢٨,٤٩٨

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم بيان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي كما يلي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- فيما يتعلق بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لم يتم الاعتراف بمخصص للخسائر ضمن بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعادل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص للخسائر والاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.
- فيما يتعلق بالتزامات القرض وعقود الضمان المالي: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة عادة على أنها مطلوبات أخرى؛ و
- عندما تتضمن الأداة المالية عنصر سحب وعنصر غير سحب بحيث لم تتمكن المجموعة من تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من عنصر التزام القرض بصورة منفصلة عن تلك الخاصة بعنصر السحب، تقوم المجموعة ببيان مخصص الخسائر الجماعي لكلا العنصرين. يتم بيان المبلغ المجمع على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية لعنصر السحب. يتم بيان الزيادة في مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي لعنصر السحب على أنها مخصص.

ح) الشطب

يتم شطب القروض والمبالغ المدفوعة مقدماً والتمويلات الإسلامية وسندات الدين عندما لم يكن لدى المجموعة توقعات معقولة بشأن استرداد الأصل المالي (بصورة جزئية أوكلية). يتم القيام بذلك في حال قررت المجموعة أنه لم يكن لدى المقترض موجودات أو مصادر دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على المستوى الفردي للموجودات. يعتبر الشطب إيقاف اعتراف بالأصل. قد تقوم المجموعة بتنفيذ أنشطة الإنفاذ على الموجودات المالية المشطوبة.

يتم إدراج المبالغ المستردة التي تم شطبها سابقاً ضمن "الاستردادات" ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

خ) تعديل الموجودات المالية

يتم تعديل الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي ما أو يتم تعديلها بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي.

عندما يتم تعديل أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان قد ترتب على هذا التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل. وفقًا لسياسة المجموعة، يترتب على التعديل عدم الاعتراف بالأصل عندما يؤدي التعديل إلى حدوث اختلاف جوهري في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف بصورة جوهرية عن الشروط التعاقدية الأصلية، تأخذ المجموعة ما يلي بعين الاعتبار:

- العوامل النوعية مثل التدفقات النقدية التعاقدية لم تعد تعتبر تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أو التغير في العملة أو تغيير الطرف المقابل أو مدى التغير في أسعار الفائدة، وتواريخ الاستحقاق أو التعهدات. في حال لم تشر العوامل النوعية إلى وجود تعديل جوهري، يتم بعد ذلك؛

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١،١ الموجودات المالية (تابع)

خ) تعديل الموجودات المالية (تابع)

- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية بموجب الشروط المعدلة، ويتم خصم كلتا القيمتين بموجب معدل الفائدة الفعلي الأصلي. في حال كان الفرق في القيمة الحالية مادياً، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدى إلى إيقاف الاعتراف.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل، تحدد المجموعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي والذي يتم تقديره وفقًا للبيانات المتوفرة عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع

- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن هدف التعديل عادة هو تعظيم استرداد الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة الائتمان بالمجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال بشكل منتظم.

إذا خططت المجموعة لتعديل أصل مالي ما بطريقة تؤدي إلى الإعفاء من سداد التدفقات النقدية، فحينئذٍ تنظر أولاً فيما إذا كان سيتم شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي مما يعني عدم استيفاء معايير عدم الاعتراف عادة في مثل هذه الحالات.

بشكل عام، يعتبر الإمهال مؤشراً نوعياً على حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع الإمهال دليلاً على تعرض أحد التعرضات لانخفاض ائتماني في القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال الخاصة بالمجموعة، حيث لم يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف، يعكس تقدير احتمالية التعثر مدى قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ بعين الاعتبار خبرات المجموعة السابقة بشأن إجراءات الإمهال المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع الخاص بالمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، سوف يستمر قياس مخصص الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. سوف يتم بصورة عامة قياس مخصص خسائر القروض المُعاد التفاوض بشأنها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً عند وجود دليل على تحسن قدرة المقترض على السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في خسائر الائتمان.

في حال لم يترتب على تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر تعديل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي. فيما يتعلق بالموجودات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب أرباح أو خسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية السارية وقت إجراء التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة أو أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاءها على مدى العمر المتبقي للأصل المالي المعدل.

إذا تم القيام بهذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر ضمن خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم عرض الأرباح أو الخسائر كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ذ) إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير) أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تعترف بعمليات الاقتراض الخاضعة لضمان للعائدات المستلمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١،١ الموجودات المالية (تابع)

ذ) إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية (تابع)

في حال إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسائر الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. سوف تنتج أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف نتيجة للفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد ذات الشروط الجديدة. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد تعرض لانخفاض ائتماني في القيمة. ينطبق هذا فقط عندما يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير مقارنة بقيمته الإسمية المعدلة نظراً لوجود مخاطر تعثر عالية والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يعترف به وإجمالي الثمن المستلم للجزء الذي لم يعد يعترف به وأي أرباح / خسائر متراكمة مخصصة له والتي تم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

أي ارباح / خسائر متراكمة معترف بها ضمن الدخل الشامل الأخر بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا يتم اعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند استبعاد هذه الاستثمارات. اي حصة في موجودات محولة مؤهلة لإيقاف الاعتراف المحتجزة بواسطة المجموعة يتم الاعتراف بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

٣-١، ٢ المطلوبات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية ضمن الفئات التالية:

(١) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و

(٢) التكلفة المطفأة.

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) محتفظ به للمتاجرة، أو (٢) عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم تكبده أساساً بهدف بيعه في المستقبل القريب، أو

- يمثل، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً ولديها دليل فعلي لنمط أداة مالية تحقق أرباح على المدى القصير، أو

- أن تكون من المشتقات غير المصنفة والفعالة كأداة تحوط.

يمكن تصنيف الالتزام المالي، بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للمتاجرة أو كثمن محتمل يتوقع دفعه من قبل الجهة المستحوذة كجزء من دمج الأعمال على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في حال:

- أن كان هذا التصنيف يزيل أو يخفض بشكل هام حالة عدم اتساق القياس أو الاعتراف والتي قد تحدث فيما لو لم يتم هذا التصنيف؛ أو

- يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً، والتي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة المتعلقة بالاستثمار وإدارة المخاطر بحيث أن المعلومات المتعلقة بتشكيل هذه المجموعات يتم تزويدها داخلياً على هذا الأساس.

القياس اللاحق

يتم إدراج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل فيه جزءاً من علاقة التحوط المصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر الموحدة أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الدخل الشامل الآخر، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر، خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١، ٢ المطلوبات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

القياس اللاحق (تابع)

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام في الدخل الشامل الآخر سوف يؤدي إلى خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند الإعتراف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة الموضحة في الإيضاح ١-٣ (ب).

(٢) المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يتم مبدئياً قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل المستخدم لخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

ب) تعديل المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باحتساب التعديلات الجوهرية في شروط الالتزام القائم أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالأصل الجديد. من المفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعلي الأصلي، تختلف بشكل جوهري عن القيمة الحالية المخصومة لباقي التدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إيقاف الاعتراف به والثمن المدفوع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والافتراض الخاص بالمطلوبات، بما في ذلك الالتزام المالي المعدل الجديد.

إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي كإيقاف اعتراف، فيتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم في احتساب الأرباح أو الخسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية وقت إجراء التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

ج) إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والمبلغ المدفوع أو مستحق الدفع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عندما تقوم المجموعة بتبديل أداة دين واحدة بأداة أخرى ذات شروط مختلفة بشكل كبير مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذا التبادل كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالإلتزام المالي الجديد.

٣.١.٣ عقود الضمان المالي والإلتزام بتقديم قرض

يتمثل عقد الضمان المالي في عقد يتطلب من المجموعة بسداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. وتتمثل الالتزامات بتقديم قروض في التزامات ثابتة لتوفير الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقًا.

يتم مبدئياً قياس الضمان المالي الصادر أو الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق بقيمها العادلة، ويتم قياسها لاحقا بالقيمة الأعلى للخسارة المحددة بحسب متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبلغ المعترف به مبدأياً ناقصا، حيثما يكون مناسبا، المبلغ المتراكم للدخل المحقق بحسب متطلبات المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ضمانات تقديم القروض الأخرى الصادرة يتم قياسها كمجموع كل من (١) مخصص الخسارة المحددة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و (٢) مبلغ أي رسوم مستلمة، ناقصًا، إذا كان الالتزام من غير المرجح ان ينتج عنه ترتيبات تسليفات محددة، مبلغ الدخل المحقق المتراكم. سياسية عدم الاعتراف تطبق على التزامات القروض الصادرة والمعلقة.

لم تقم المجموعة باصدار اي التزام بتقديم قرض يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إدراج الالتزامات الناشئة عن الضمانات المالية والتزامات القروض ضمن الالتزامات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢ الأدوات المالية المشتقة

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة تشتمل على عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود مقايضة وعقود خيارات في أسواق رأس المال وأسواق الصرف الأجنبية. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط على أنها أدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة".

ب) الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

في سياق الأعمال الاعتيادية ، تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة عند الاعتراف المبدئي بسعر المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بقيمها العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بصورة عامة استناداً الى أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة أو باستخدام طرق تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.

ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق

يتم بيان الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة المصنفة كمحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط)

كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات، تقوم المجموعة باستخدام الأدوات المالية المشتقة بغرض التحوط.

عندما يتم تحديد الأدوات المشتقة كعقود تغطية، تقوم المجموعة بتصنيفها إما:

- كعقود تغطية القيمة العادلة والتي تغطي التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها؛ أو
- كعقود تغطية التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة بصورة كبيرة والمنسوبة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة.

يتم تطبيق محاسبة التغطية على الأدوات المشتقة المحددة كأدوات تغطية لتغطية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في حال توفر معايير معينة.

محاسبة التغطية

(أ) توثيق التغطية

في بداية التغطية، يجب إجراء توثيق رسمي لعلاقة التغطية. ويجب أن تشتمل مستندات التغطية المعدة في البداية على وصف لما يلي:

- هدف واستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة من أجل القيام بالتغطية؛
- طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها؛
- تعريف واضح للبند الخاضع للتغطية وأداة التغطية؛ و
- كيف ستقوم المجموعة بتقييم فاعلية علاقة التغطية بصورة مستمرة.

(ب) اختبار فاعلية التغطية

تعتبر التغطية ذات فاعلية عالية إذا تحقق الشرطان التاليان:

- في بداية التغطية وفي الفترات اللاحقة، يتوقع أن تكون التغطية ذات فاعلية عالية في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأدوات التغطية مع التغيرات المقابلة في المخاطر الخاضعة للتغطية ويجب أن يتم قياسها بصورة موثوقة؛ و
- تتراوح النتائج الفعلية للتغطية ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

في حالة تغطية التدفقات النقدية، يتم تحديد فاعلية التغطية المتوقعة من خلال مطابقة البنود الهامة لأدوات التغطية والبنود التي يتم تغطيتها.

(ج) عقود تغطية القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص أداة مشتقة كأداة تحوط في علاقة التحوط، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة مباشرة في الربح أو الخسارة، بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للبند المتعلق بالخاطرالمغطاة. يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له المتعلق بالمخاطرالمغطاة في الربح أو الخسارة. إذا تم قياس البند المتحوط بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، فإنه يتم تعديل قيمته الدفترية وفقًا لذلك. إذا انتهت صلاحية مشتقات التحوط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو لم تعد التغطية تفي بمعايير محاسبة تحوط القيمة العادلة، أو تم إلغاء تصنيف التحوط، فسيتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. أي تعديل حتى نقطة التوقف عن البند المتحوط والذي يتم استخدام طريقة الفائدة الفعلية له يتم إطفاؤه في الربح أو الخسارة كتعديل على معدل الفائدة الفعلي المعاد حسابه لهذا البند على مدى عمره المتبقي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط) (تابع)

(د) عقود تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعلي للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. أما الأرباح والخسائر في القيمة العادلة المتعلقة بالجزء غير الفعلي فيتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(هـ) توقف محاسبة التغطية

يتم التوقف عن محاسبة التغطية عندما تنتهي أداة التغطية أو يتم بيعها أو عندما لا تفي علاقة التحوط بمعايير محاسبة التحوط. في ذلك الوقت تبقى ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أية أرباح أو خسائر متراكمة لأدوات التغطية قد تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى أن تتم المعاملة المتوقعة. عندما لا يكون من المتوقع إتمام تلك المعاملة، يتم مباشرة تحويل أية أرباح أو خسائر متراكمة قد تم بيانها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(و) عقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

فيما يتعلق بعقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، يتم تحويل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة.

٣-٤ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي

يتم قياس القروض والتسليفات بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة للمعاملة ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلا في الحالات التي تختار فيها المجموعة تسجيل القروض والتسليفات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية ، تقوم المجموعة بتقديم معاملات تمويل إسلامي لعملائها، والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. يشتمل التمويل الإسلامي على ما يلي:

المرابحة

وهى إتفاق تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلعة أو أصل ما (أصل محدد) إلى عميل على أساس الدفعات المؤجلة، تكون المجموعة قد قامت بشرائه والاستحواذ عليه بناءً على وعد من العميل بشرائه وفقاً لبنود وشروط محددة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل المحدد وهامش الربح المتفق عليه. ويحتسب الربح على أساس الاستحقاق ويتم تعديله بالربح الفعلي عند استلامه.

الإجارة

يعني مصطلح الإجارة تأجير الأصل، الذي قامت المجموعة (المؤجر) بإنشائه أو بشرائه وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، وذلك بناءً على وعد من العميل بإستئجار الأصل لمدة محدده مقابل دفعات إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة عن طريق نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في حال الإجارة المنتهية بالتمليك.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجربموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد)والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣-٥ الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل بند "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي على ما يلي:

- سندات الاستثمار في الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المنسوبة بصورة مباشرة للمعاملات، وبالتالي بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الاستثمار في الدين والأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: وتكون بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر بالطريقة باستخدام نفس الطريقة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛

- إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة وعمليات العكس؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأوراق المالية الاستثمارية (تابع)

في حال إيقاف الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بتغيرات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة، قررت المجموعة عرضها في الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي ويكون ذلك بشكل نهائي.

لا يتم إطلاقاً إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية هذه ضمن الأرباح أو الخسائر كما لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار.

٣-٦ العقارات الاستثمارية

تحتفظ المجموعة ببعض العقارات الاستثمارية للحصول على إيرادات الإيجار أو زيادة رأس المال أو كليهما. تم تصنيف المكونات المؤجرة أو التي يعتزم تأجيرها كعقارات استثمارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣، قامت المجموعة بتغيير السياسة المحاسبية للعقارات الاستثمارية من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة حيث تعتقد المجموعة أن هذا سيجعل النتائج المالية أكثر موثوقية وملاءمة فيما يتعلق بقيمة العقارات الاستثمارية. ولم يعتبر تأثير هذا التغيير جوهريا، حيث انعكس صافي التغيير مستقبليا في أرباح العام الحالي ضمن إيرادات التشغيل الأخرى. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل الموحد تحت بند "إيرادات التشغيل الأخرى" في السنة التي تنشأ فيها.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم التخلص منها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي فائدة اقتصادية مستقبلية من التخلص منه. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناجمة عن استبعاد عقار استثماري أو التخلص منه من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن "إيرادات التشغيل الأخرى" في سنة الاستبعاد أو البيع.

٣-٧ الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة باستثناء الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات. يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء ما من أحد بنود الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند في حال كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الجزء إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد بالقيمة الدفترية للبند المعني. ويتم إدراج هذه الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او وحدة توليد النقد تتجاوز المبلغ القابل للإسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ويتم إهلاك تكلفة كافة الممتلكات والمعدات فيما عدا الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

المباني	٣٠ إلى ٦٠ سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	٥ إلى ١٠ سنوات
تجديد المباني	٧ سنوات
المفروشات والأثاث	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب	٣ إلى ١٠ سنوات
برامج أجهزة الحاسوب	٧ سنوات
السيارات	٥ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئيا بسعر التكلفة، ويتم تحويلها عند الإنجاز إلى بند الممتلكات والمعدات المناسب حيث يبدأ إهلاكها وفقا لسياسات الإستهلاك المتبعة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٨ اتفاقية إعادة الشراء

عندما تقوم المجموعة ببيع أصل مالي وتقوم في الوقت ذاته بإبرام اتفاقية لإعادة شراء هذا الأصل بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي، يتم احتساب هذا الاتفاق كقرض متوسط الأجل، ويستمر الاعتراف بالموجودات ذات الصلة في البيانات المالية للمجموعة.

٣-٩ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

يتم بصورة مبدئية الاعتراف بودائع العملاء بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس كافة الودائع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ بالاعتبار أية تكاليف للمعاملات المنسوبة مباشرة للحصول أو لاستلام ودائع للعملاء.

يتم الحصول على الودائع الإسلامية للعملاء عن طريق الدخول في الأنواع التالية من الاتفاقيات:

المضاربة

وهى إتفاق بين المجموعة وطرف آخر، يقوم بموجبه أحد الأطراف بتقديم مبلغ من الأموال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر(المضارب) باستثمار هذا المبلغ في مشروع ما أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الأرباح. يتحمل المضارب كافة الخسائر الناتجة عن التعثر، أو الإهمال أو مخالفة شروط وبنود المضاربة. ومن حيث المبدأ يتم توزيع أرباح المضاربة في حال الإعلان / التوزيع من قبل المضارب.

الوكالة

وهي إتفاق بين المجموعة وعميل ما يقوم بموجبه أحد الأطراف (الموكل) بتقديم مبلغ من الأموال ويقوم الطرف الآخر (الوكيل) باستثمار هذا المبلغ وفقاً لبنود وشروط الوكالة مقابل رسوم محددة. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر به في حال سوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالبا توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل.

يتم قياس الودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة وتكلفة المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة عن طريق استخدام طريقة الأرباح الفعلية.

٣-١٠ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها بحسب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. بحيث يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة التي يقضيها الموظف وإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة ويتم احتسابها على أساس نسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

برنامج المساهمات المحددة

يتمثل برنامج المساهمة المحددة ببرنامج المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية ولن يكون لها أية التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مبالغ إضافية. يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات مكافآت للموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يتم تقديم خدمة الموظفين خلالها.

تقوم المجموعة بدفع المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقا للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

برنامج التعويضات المحددة

يتمثل برنامج التعويضات المحددة في برنامج مكافآت التقاعد بخلاف برنامج المساهمات المحددة. إن الالتزام المعترف به ضمن بيان المركز المالي المتعلق ببرنامج منح المكافآت المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بالإضافة إلى تعديلات تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها. هذا ويتم احتساب التزام التعويضات المحددة بصورة رئيسية من قبل خبراء تأمين مستقلين باستخدام الفرضيات تماشيا مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الفائدة للسندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة المستخدمة في دفع المكافآت، والتي تقارب فترات استحقاقها الفترات الخاصة بتعويضات الخدمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٠ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تابع)

برنامج التعويضات المحددة (تابع)

حددت المجموعة بموجب شروط وبنود برنامج التعويضات المحددة وتماشيا مع المتطلبات القانونية القيمة الحالية لإعادة الدفع أو التخفيض في مساهمات المستقبل. التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الإكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات) إن وجدت، باستثناء الفوائد(، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الدخل الشامل الآخر. كما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة ببرنامج التعويضات المحددة ضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تغيير التعويضات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما تتعرض خطة من الخطط للتقليص، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في التعويضات المتعلقة بخدمة سابقة أو الأرباح أو الخسائر من التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالأرباح والخسائر من تسوية برنامج تعويضات محددة عندما يتم إجراء التسوية.

في ما يلي الفرضيات الإكتوارية الرئيسية لتقييم استحقاقات التقاعد عن طريق استخدام معدل النسب المرجحة:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
نسبة الخصم	٤,٠٠٪ سنويًا	٥,٢٠٪ سنويًا
نسبة زيادة المعاش	١,٨٠٪ سنويًا	٣,٥٠٪ سنويًا

٣-١١ رأس المال

تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو سندات ملكية وفقاً لأهمية الأحكام التعاقدية للأدوات. ويتم اقتطاع التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لاصدار سندات الملكية من القياس المبدئي لسندات الملكية.

٣-١٢ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم العادية كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

٣-١٣ التسوية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية، حيث يتم بيان صافي القيمة في بيان المركز المالي وذلك فقط في الحالات التي يكون فيها للمجموعة حقاً قانونياً قابلاً للتنفيذ بمقاصة المبالغ المعترف بها وعندما تنوي إما إجراء مقاصة للمعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم تقديم الدخل والمصروفات على أساس صافي المبلغ فقط عندما يجوز القيام بذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، أو من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في الأنشطة التجارية للمجموعة.

٣-١٤ الإعتراف بالإيرادات

(١) إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم عرض إيرادات ومصروفات الفائدة لكافة الأدوات المالية التي تخضع لفائدة، باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ضمن "إيرادات الفائدة" و "مصروفات الفائدة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ذات الصلة. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تتمثل "التكلفة المطفأة" للأصل أو الالتزام المالي بالمبلغ الذي يتم به قياس هذا الأصل أو الالتزام عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المدفوعات للمبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، التي يتم تعديلها مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

يتمثل "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجةً لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضًا تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة على أساس الإجمالي.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة على أساس الإجمالي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٤ الإعتراف بالإيرادات (تابع)

(٢) الدخل من التمويل الإسلامي والتوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بالدخل من التمويل الإسلامي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، وذلك باستخدام طريقة الأرباح الفعلية.

يشتمل احتساب معدل الأرباح الفعلية على كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة، وتكاليف المعاملة، والخصومات أو الحسومات التى تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الأرباح الفعلية. تتمثل تكاليف المعاملة بتكاليف العلاوات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ، أو إصدار أو استبعاد موجودات مالية ما.

يتم احتساب التوزيعات على المودعين (المعاملات الاسلامية) وفقاً للإجراءات الموحدة لدى المجموعة، كما يتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الإسلامية لدى المجموعة.

(٣) الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءا من معدل الفائدة الفعلية لأداة مالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم قيدها بحسب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". وبحسب هذا المعيار تقوم المجموعة بقياس هذه الإيرادات على اساس الاعتبارات المحددة في العقد مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة بالإنابة عن طرف اخر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما تحول السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل.

في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم على النحو التالي:

- الخدمات المصرفية للأفراد والشركات: يتم إثبات الإيرادات من خدمة الحساب ورسوم الخدمة مع مرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تتم فيه المعاملة.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية: يتم إثبات الإيرادات من خدمات الوكالة الإدارية مع مرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم إثبات المبالغ التي سيتم تحصيلها من العملاء في ٣١ ديسمبر كذهم مدينة تجارية. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تتم فيه المعاملة.

إيرادات الرسوم التي تشكل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية للأداة المالية يتم الاعتراف بها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلية (على سبيل المثال، بعض رسوم التزامات القروض) ويتم تسجيلها في دخل الفائدة.

خدمات إدارة الأصول

تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الأصول. يتم احتساب الأتعاب مقابل إدارة الأصول على أساس نسبة ثابتة من قيمة الأصول التي تتم إدارتها ويتم خصمها من رصيد حساب العميل بشكل شهري.

برنامج ولاء العملاء

لدى المجموعة برنامج مكافآت يتيح للعملاء تجميع نقاط عند شراء المنتجات عن طريق بطاقات الائتمان الصادرة من المجموعة. يمكن استرداد النقاط على شكل مكافآت تسوق أو استرداد نقدي أو أميال سفر شريطة الحصول على الحد الأدنى من النقاط. تتم إدارة بعض جوانب البرنامج داخلياً بينما تتم الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى لإدارة جوانب أخرى محددة من البرنامج.

في حال تمت إدارة جوانب البرنامج داخلياً، يتم تخصيص متحصلات البيع المستلمة للمنتجات/ الخدمات التي تم بيعها والنقاط التي تم إصدارها. إن المتحصلات التي يتم تخصيصها للنقاط تعادل قيمتها العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال تطبيق الطرق الإحصائية.

في حال الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى، يتم تحميل الثمن المخصص لأرصدة المكافآت التي تم تحصيلها نيابة عن الطرف الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في وقت تقديم المكافآت.

(٤) الدخل المرتبط بالعقارات

يتضمن الدخل المرتبط بالعقارات دخل الإيجار، الذي يتم الاعتراف به على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ويتم بيانها ضمن "الدخل التشغيلي الآخر" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٥) دخل توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها. يتوقف عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس استثمارات حقوق الملكية، على سبيل المثال:

- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "توزيعات الأرباح"؛ و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة ضمن بند الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى ".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٤ الإعتراف بالإيرادات (تابع)

(٦) الحصة من أرباح الشركة الزميلة

إن الحصة من أرباح الشركة الزميلة تعكس حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة.

٣-١٥ العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، بتاريخ التقرير بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

أما الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، فيتم تحويلها بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ المعاملة ، في حين يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم بيانها بالقيمة العادلة إلى درهم الإمارات وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيم العادلة.

ويتم تحويل عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة إلى الدرهم الإماراتي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف العملات بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ومع ذلك، يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً، وذلك في الدخل الشامل الآخر.

٣-١٦ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كمبيالة لأجل) للمجموعة ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي.

يتم تسجيل القبولات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية - الأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالإسترداد من العميل كموجودات مالية.

٣-١٧ أنواع المنتجات المشتقة

تتمثل المشتقات في الأدوات المالية ذات القيمة المتغيرة نتيجةً لمتغيرات ذات صلة، وتتطلب استثمار مبدئي بسيط أو لا تتطلب استثمار مبدئي وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. تدخل المجموعة في أدوات مالية مشتقة متنوعة لغرض إدارة تعرضها للمخاطر المتعلقة بالأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك الوعد الأحادي لشراء / بيع العملات وعقود مقايضة أسعار الفائدة.

العقود الآجلة

تتمثل العقود الآجلة باتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتم في السوق الموازية.

عقود المقايضة

تتمثل عقود المقايضة باتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية وفقاً لمبلغ اسمي محدد. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة بصفة عامة بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بناءً على مبلغ اسمي محدد بعملة واحدة. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل المبالغ ذات الصلة بعملات مختلفة.

الخيارات

تتمثل الخيارات باتفاقيات تعاقدية يتم بموجبها نقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع مقدار محدد من السلعة أو الأداة المالية بسعر ثابت، إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

(١) مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة عن احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة.

(٢) الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للمتعاملين بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي توافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٧ أنواع المنتجات المشتقة (تابع)

(٢) الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة (تابع)

ويتم الاعتراف مبدئيا بالأدوات المشتقة في البيانات المالية الموحدة بالكلفة والتي تمثل القيمة العادلة بالنسبة للعلاوة المستلمة / المدفوعة. ويتم ترحيل جميع الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كموجودات في حال كانت القيمة العادلة موجبة ومطلوبات في حال كانت سالبة، ولاحقا للإعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المشتقة (المحتفظ بها للمتاجرة) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-١٨ ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية الأسهم الأساسية بتقسيم صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى المجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة القيدعلى سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية الأسهم المخفضة بتعديل الأرباح أوالخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين وتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان تأثير التخفيض على الأسهم العادية المحتملة.

٣-١٩ تقديم التقارير حسب القطاع

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من عناصر المجموعة الأخرى، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني وتقييم أدائه، والذي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنه. تشتمل نتائج القطاع الذي يتم تقديم تقارير بشأنه إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة على البنود المنسوبة بصورة مباشرة إلى القطاع بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٣-٢٠ الأطراف ذات علاقة

تعتبر المنشأة طرف ذات علاقة للمجموعة إذا:

أ) عندما يكون شخص أو عضو مقرب من عائلة ذلك الشخص مرتبط بالمجموعة إذا كان ذلك الشخص:

١- لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة على المجموعة؛

٢- لديه تأثير جوهري على المجموعة، أو

٣- أحد موظفي الإدارة العليا للمجموعة.

ب) ترتبط المنشأة بالمجموعة إذا كانت تنطبق إحدى الشروط التالية:

١- إذا كانت المنشأة والمجموعة عضوين في نفس المجموعة (أي أن كل شركة أم وشركة تابعة تتعلق بالأخرى).

٢- إذا كانت إحدى المنشآت شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى (شركة شقيقة أو مشروع مشترك في أحد أعضاء المجموعة التي تكون فيها المنشأة الأخرى عضواً).

٣- كلا المنشأتين مشاريع مشتركة لنفس الطرف الآخر.

٤- إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشآة ثالثة والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة للمنشأة الثالثة.

٥- يتم التحكم بالمنشأة أو التحكم المشترك بها من قبل شخص معرف في الفقرة أ.

٦- شخص تم تحديده في الفقرة (أ) (١) لديه تأثير جوهري على المنشأة أو أحد موظفي الإدارة العليا للمنشأة (أو الشركة الأم للمنشأة).

ج) إن خطة مكافأة نهاية الخدمة هي لمصلحة موظفي الشركة الأم أو لمنشأة تابعة للشركة الأم.

بخلاف المعاملات المبينة في إيضاح ٣٣، تقوم المجموعة بالدخول بمعاملات مع مؤسسات حكومية أخرى. بالتماشي مع الاستثناء الموجود في معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ المعدل، فإن هذه المعاملات مع هذه المؤسسات الحكومية لا تعد جوهرية بشكل جماعي أو فردي ولم يتم بيانها.

٣-٢١ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير مالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيم المدرجة للموجودات غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا كان من غير الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند موجودات فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها بند الموجودات. في حالة إمكانية تحديد أساس معقول ومتسق للتخصيص، يتم كذلك تخصيص الموجودات المؤسسية للوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو يتم بخلاف ذلك تخصيصها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد يمكن تحديد أساس تخصيص معقول ومتسق لها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢١ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تابع)

يكون المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. في حالة تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته المدرجة، يتم خفض القيمة المدرجة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. ويتم تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو قيمته الاستخدامية وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكبر. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٢٢ الضرائب

يمثل مصروف ضريبة الدخل مجموع مصروف الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة.

الضريبة الحالية

تستند الضريبة المستحقة الدفع حاليا على الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن صافي الربح كما هو مذكور في الربح أو الخسارة لأنه يستثني عناصر الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في سنوات أخرى، كما أنه يستبعد العناصر التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم على الإطلاق. يتم احتساب التزام المجموعة عن الضريبة الحالية باستخدام معدلات الضريبة التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل كبير بحلول نهاية فترة التقرير.

يتم تكوين مخصص لتلك الأمور التي يكون تحديد الضريبة فيها غير مؤكد، ولكن من المحتمل أن يكون هناك تدفق مستقبلي للأموال إلى السلطة الضريبية. يتم قياس المخصصات على أفضل تقدير للمبلغ المتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على حكم متخصصي الضرائب ضمن المجموعة مدعومًا بالخبرة السابقة فيما يتعلق بهذه الأنشطة وفي بعض الحالات بناءً على مشورة ضريبية متخصصة مستقلة.

الضريبة المؤجلة

الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتوقع دفعها أو استردادها على الفروق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في البيانات المالية والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة، ويتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الالتزام. يتم بشكل عام الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن مقابلها استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم. لا يتم الاعتراف بهذه الأصول والالتزامات إذا نشأ الفرق المؤقت من الاعتراف الأولي (بخلاف دمج الأعمال أو المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم) للأصول والالتزامات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الأصول والالتزامات الخاضعة للضريبة الربح ولا الربح المحاسبي بالإضافة إلى ذلك، لا يتم الاعتراف بالتزام الضريبة المؤجلة إذا نشأ الفرق المؤقت من الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في المشاريع المشتركة، إلا عندما تكون المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل أن الفرق المؤقت لن يتم عكسه في المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والفوائد فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل وجود أرباح خاضعة للضريبة كافية يمكن مقابلها الاستفادة من منافع الفروق المؤقتة ومن المتوقع عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي تكون فيه لم يعد من المحتمل توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية للسماح باسترداد كل أو جزء من الأصل. يتم احتساب الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة التي يتم فيها تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل بناءً على قوانين ومعدلات الضرائب التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل كبير في تاريخ التقرير.

يعكس قياس التزامات وموجودات الضريبة المؤجلة التبعات الضريبية التي ستتبع من الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في نهاية فترة التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

وبصورة محددة، فإنه يتطلب من الإدارة وضع أحكام جديرة بالاعتبار فيما يتعلق بما يلي:

٤-١ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الإعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت البنود التعاقدية الخاصة بالأصل المالي، تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

٤-٢ الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصصات تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان المتعلقة به بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يشكل زيادة كبيرة في خسائر الائتمان. لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بصورة جوهرية، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات الاستشرافية الكمية والنوعية المعقولة والموثوقة.

٤-٣ تكوين مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس التجميع، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ٣-١-١ (هـ) حول تفاصيل الخصائص التي يتم اعتبارها في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم استمرارية تشابهها. يعتبر ذلك مطلوباً لغرض التأكد من وجود إعادة تصنيف ملائمة للموجودات في حال تغيرت خصائص مخاطر الائتمان. ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك محافظ استثمارية جديدة يتم إنشاؤها أو موجودات يتم انتقالها لمحفظة استثمارية حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان لتلك المجموعة من الموجودات.

تعتبر إعادة تصنيف المحافظ الاستثمارية والانتقال بينها شائعة أكثر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الجوهرية) حيث تنتقل الموجودات من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أو بالعكس، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك أيضاً بين المحافظ التي يستمر قياسها على نفس أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية ولكن يتغير مقدار خسائر الائتمان المتوقعة بسبب تغير خسائر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

٤-٤ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة لموجوداتها المالية ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الأحكام لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لكل نوع من الموجودات ولتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالعوامل الأساسية لمخاطر الائتمان. راجع أيضاً الإيضاح ٣-١-١ (هـ) لمزيد من التفاصيل حول مخاطر الائتمان المتوقعة.

٤-٥ المصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات

فيما يلي المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة:

- وضع عدد من السيناريوهات الاستشرافية والاحتمالات المتعلقة بها لكل نوع من المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات الاستشرافية ذات الصلة بكل سيناريو: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة تستخدم المجموعة المعلومات الاستشرافية المعقولة والموثوقة التي تستند إلى الافتراضات حول التغيرات المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر تلك العوامل على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل مدخلاً رئيسياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتمثل احتمالية التعثر في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة، تضمن عملية التقدير المعلومات السابقة والافتراضات والتوقعات حول الظروف المستقبلية.
- الخسارة المحتملة عند التعثر: يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر. تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقرض يتوقع الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية الأساسية.
- التعرض عند التعثر: هو تقدير للتعرض في تاريخ افتراضي مستقبلي ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٦ إدارة مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان المدرجة في ايضاح رقم ٣٥-ب (١) ، قامت المجموعة بتحديد القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالبيئة ذات معدلات الفائدة الأعلى، ويتم إجراء المراجعات بشكل دوري و متكرر. القطاعات التي تعتبر حالياً أكثر عرضة للخطر :

- المقاولات
- العقارات التجارية
- الإنشاءات والتصنيع
- التجارة

استمرت المجموعة في تطبيق إجراءات مشددة في منح الائتمان للشركات المدرجة تحت القطاعات سابقة الذكر، وخصوصا للعملاء الجدد. كما تم استخدام إجراءات إضافية كزيادة عدد الموافقات اللازمة لمنح التسهيلات لضمان مستويات عالية من التحقق في إجراءات منح الائتمان.

كما ستستمر المجموعة في تطبيق إجراءات متحفظة في منح القروض لقطاعات التجزئة مع الاستمرار في دعم العملاء والأعمال في الدولة.

تقوم المجموعة بتطبيق قدر كبير من الأحكام في تقييم وتقدير بعض الأمور كالخسائر الائتمانية المتوقعة. قامت المجموعة خلال العام بتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على بيانات الاقتصاد الكلي ذات الصلة المقدمة من وكالة موديز.

حوكمة نماذج واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في ضوء الأثر الكبير لاحتمالات وأوزان مؤشرات الاقتصاد الكلي على حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة باتخاذ المزيد من التدابير لتحسين الاجراءات والرقابة وحوكمة الاطار العام لتوقعات المؤشرات الاقتصادية الكلية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم لجنة المعيار رقم ٩ للتقارير المالية الدولية والتي تتبع للإدارة التنفيذية العليا للبنك بالإشراف على الإطار العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وللتأكد من دقة وملائمة عملية احتساب الخسائر المتوقعة في ظل ظروف عدم التأكد والتحول، تقوم اللجنة بإجراء مراجعة دورية للمحافظ الائتمانية ومراجعة المدخلات الاقتصادية إلى الإطار العام للاحتساب و قامت بالتوصية بإجراء التغييرات المطلوبة خلال السنة الحالية في هذه المدخلات في ظل المعلومات المناسبة الواردة. وستستمر اللجنة كذلك بتقييم أداء محافظ البنك للتأكد من أن سلوك مخاطر الائتمان يتناسب مع سياسات الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان وأن معايير الإنتقال بين المراحل تظل مناسبة.

٤-٧ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

تم ايضاح سياسية المجموعة الحالية والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في ايضاح رقم ٣-١(ب).

٤-٨ العقارات الاستثمارية

السياسات الحالية للاعتراف وقياس العقارات الاستثمارية تم ايضاحها في ايضاح رقم ٣-٦.

٥. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٥-١ المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية للفترة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في البيانات المالية الموحدة للمدموعة والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المعروضة في هذه القوائم المالية الموحدة.

المعيار المحاسبي الجديد الملخص والمعدل	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ بشأن آثار التغيرات في أسعار الصرف المتعلقة بعدم قابلية التحويل	تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك

باستثناء ما سبق، لا توجد معايير محاسبية أخرى مهمة أو تعديلات أصبحت سارية لأول مرة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٥-٢ المعايير الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكن لم تصبح سارية ولم يتم اعتمادها مبكراً

كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير الدولية الجديدة والمعدلة التالية التي صدرت ولكن لم تصبح سارية بعد:

المعايير الدولية الجديدة والمعدلة	سارية للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية تهدف التعديلات إلى معالجة الأمور التي تم تحديدها أثناء المراجعة بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	١ يناير ٢٠٢٦
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بترتيبات شراء الطاقة تهدف التعديلات إلى تمكين المنشآت من تضمين معلومات في قوائمها المالية تمثل بشكل أكثر التزاماً العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة	١ يناير ٢٠٢٦
التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية - المجلد ١١ تشمل التعديلات التالية: • المعيار الدولي رقم ١: اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة: المحاسبة التحوطية للمتبني لأول مرة • المعيار الدولي رقم ٧ الأدوات المالية- الإفصاحات: الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف • المعيار الدولي رقم ٧ الأدوات المالية- الإفصاحات: الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر الصفقة • المعيار الدولي رقم ٧ الأدوات المالية - الإفصاحات: المقدمة والإفصاحات عن مخاطر الائتمان • المعيار الدولي رقم ٩ الأدوات المالية: إلغاء اعتراف المستأجر بالتزامات الإيجار • المعيار الدولي رقم الأدوات المالية ٩: سعر الصفقة • المعيار الدولي رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة: تحديد وكيل بحكم الواقع • المعيار الدولي رقم ٧ بيان التدفقات المالية: طريقة التكلفة	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨: العرض والإفصاحات في القوائم المالية يتضمن المعيار الدولي رقم ١٨ متطلبات لجميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية لتقديم المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية لضمان تقديم معلومات ذات صلة تمثل أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية والدخل والمصروفات بشكل موثوق.	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩: الشركات التابعة بدون مساءلة عامة – الإفصاحات يحدد المعيار الدولي رقم ١٩ متطلبات الإفصاح التي يُسمح للشركة التابعة المؤهلة بتطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية الأخرى	١ يناير ٢٠٢٧
التعديلات على المعيار الدولي رقم ١٩: الشركات التابعة بدون مساءلة عامة – الإفصاحات تشمل التعديلات المعايير الدولية الجديدة أو المعدلة الصادرة بين ٢٨ فبراير ٢٠٢١ و١ مايو ٢٠٢٤ والتي لم يتم النظر فيها عند إصدار المعيار الدولي رقم ١٩ لأول مرة.	١ يناير ٢٠٢٧
التعديلات على المعيار الدولي رقم ٢١: آثار التغيرات في أسعار الصرف المتعلقة بالتحويل إلى عملة عرض تضخمية توضح التعديلات كيفية قيام الشركات بترجمة القوائم المالية من عملة غير تضخمية إلى عملة تضخمية.	١ يناير ٢٠٢٧
التعديلات على المعيار الدولي رقم ١٠: القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي رقم ٢٨: الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (٢٠١١) تتعلق التعديلات بالمعالجة المحاسبية لبيع أو مساهمة الأصول من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعه المشترك.	تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عند تطبيقها، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة خلال فترة التطبيق الأولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. الموجودات والمطلوبات المالية

٦-١ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وفقا لتصنيف الأدوات المالية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	٢٢,٣٦٠,٩٣١	٢٢,٣٦٠,٩٣١
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٤,٧٠٠,٠٧٠	٤,٧٠٠,٠٧٠
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٥٨,١٨٤	١٠,١٨٠,٣٩٨	١٠,٠٢٠,٥٦٢	٢٠,٣٥٩,١٤٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	١٠١,٠٤٨,٩٧٢	١٠١,٠٤٨,٩٧٢
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٣٦٠,٦٩٧	-	-	٣٦٠,٦٩٧
قبولات بنكية	-	-	٨,٠٢٠,٥٦٦	٨,٠٢٠,٥٦٦
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	١,١٢٧,٤٦٦	١,١٢٧,٤٦٦
إجمالي الموجودات المالية	٥١٨,٨٨١	١٠,١٨٠,٣٩٨	١٤٧,٢٧٨,٥٦٧	١٥٧,٩٧٧,٨٤٦
المستحق للبنوك	-	-	٨,٧٦٠,٥١٢	٨,٧٦٠,٥١٢
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	١١١,٣٥٣,٠٤٠	١١١,٣٥٣,٠٤٠
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٨,٩٨٢,٧٢٤	٨,٩٨٢,٧٢٤
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٣٤٥,٥٣٧	-	-	٣٤٥,٥٣٧
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٨,٠٢٠,٥٦٦	٨,٠٢٠,٥٦٦
المطلوبات الأخرى	-	٤٤,٨٨٧	٣,٣٥٩,٤٤٤	٣,٤٠٤,٣٣١
إجمالي المطلوبات المالية	٣٤٥,٥٣٧	٤٤,٨٨٧	١٤٠,٤٧٦,٢٨٦	١٤٠,٨٦٦,٧١٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٦,٩٣٧,٦٣٨	١٦,٩٣٧,٦٣٨
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٥,١٦٢,٠٤٢	٥,١٦٢,٠٤٢
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٨٠,٨٥٨	٦,٨٧٠,٠٦٤	٧,٥٣٩,٥٠٢	١٤,٥٩٠,٤٢٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٩٣,٠٤٨,٥٩٥	٩٣,٠٤٨,٥٩٥
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٥٨٤,٧٦٠	-	-	٥٨٤,٧٦٠
قبولات بنكية	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١	٦,٩٣٠,٣٦١
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	٨٧٢,٨٩٣	٨٧٢,٨٩٣
إجمالي الموجودات المالية	٧٦٥,٦١٨	٦,٨٧٠,٠٦٤	١٣٠,٤٩١,٠٣١	١٣٨,١٢٦,٧١٣
المستحق للبنوك	-	-	٧,٥٤٢,٠٢٣	٧,٥٤٢,٠٢٣
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٩٧,٥٦٣,٤٦٧	٩٧,٥٦٣,٤٦٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٦,٩١٨,١٦٣	٦,٩١٨,١٦٣
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٢١,٣٩٥	-	-	٥٢١,٣٩٥
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١	٦,٩٣٠,٣٦١
المطلوبات الأخرى	-	٤٤,٩٩٢	٣,١٩١,٢٧٢	٣,٢٣٦,٢٦٤
إجمالي المطلوبات المالية	٥٢١,٣٩٥	٤٤,٩٩٢	١٢٢,١٤٥,٢٨٦	١٢٢,٧١١,٦٧٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

٦-٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة

يبين الجدول أدناه مستويات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في مستويات مختلفة ضمن النظام المتدرج للقيمة العادلة:

	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	إجمالي القيمة العادلة ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٢,٣٥٥	-	١٦١,٢٤٥	**٢١٣,٦٠٠**
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٩,٥٤٢,١١٢	٥٨٢,٨٧٠	-	**١٠,١٢٤,٩٨٢**
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٣٦٠,٦٩٧	-	**٣٦٠,٦٩٧**
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	-	-	-
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٣٤٥,٥٣٧)	-	**(٣٤٥,٥٣٧)**
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	-	-	-
	٩,٥٩٤,٤٦٧	**٥٩٨,٠٣٠**	**١٦١,٢٤٥**	**١٠,٣٥٣,٧٤٢**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٩,٦٥٥	١١٣,١٦٧	١٨١,٢٧٨	٣٥٤,١٠٠
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٥,٨٨٦,١٧٦	٨١٠,٦٤٦	-	٦,٦٩٦,٨٢٢
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٥٨٤,٧٣٠	-	٥٨٤,٧٣٠
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٣٠	-	٣٠
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٥٢١,٣٦٥)	-	(٥٢١,٣٦٥)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٣٠)	-	(٣٠)
	٥,٩٤٥,٨٣١	٩٨٧,١٧٨	١٨١,٢٧٨	٧,١١٤,٢٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

٦-٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة (تابع)

يبين الجدول التالي التسوية للأدوات التي تقاس بالقيمة العادلة (موجودات) ومصنفة ضمن المستوى ٣:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**١٨١,٢٧٨**	١٦٤,٧٩٢
الإضافات	**١,٥٣٠**	١,٤٨٠
التسويات والتعديلات الأخرى	**(٢١,٥٦٣)**	١٥,٠٠٦
الرصيد في نهاية السنة	**١٦١,٢٤٥**	١٨١,٢٧٨

تشتمل الأدوات المالية من المستوى ٣ على استثمارات الأسهم الخاصة، وتستند تقييماتها إلى آخر صافي أصول تم نشره من قبل مدير الصندوق. إن حساسية التأثير كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية تحت المستوى ٣، بسبب التغير المعقول المحتمل في مؤشرات حقوق الملكية، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، هي كما يلي:

المستوى الافتراضي للتغيير	**٢٠٢٥ التأثير على التغيير في القيمة العادلة ألف درهم**	٢٠٢٤ التأثير على التغير في القيمة العادلة ألف درهم
٥٪ التحول التصاعدي	**٨,٠٦٢**	٩,٠٦٤
٥٪ التحول المنخفض	**(٨,٠٦٢)**	(٩,٠٦٤)

أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (الغير مسجلة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها العادلة.

خلال السنة لم يكن هناك اي تحويلات بين المستوى ١ ، المستوى ٢ والمستوى ٣ من مستويات القيمة العادلة أعلاه. كما أنه لم يكن هناك أية تغيرات في أساليب التقييم المستخدمة فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية خلال السنة الحالية او السنة السابقة.

٦-٣ قياس القيمة العادلة – التحوط

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يكن لدى المجموعة أي تحوطات لتدفقات نقدية أو تحوطات بالقيمة العادلة. راجع إيضاح رقم ٣١ لمزيد من التفاصيل.

٧. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
النقد في الصندوق	**٩٥١,٨٥٠**	١,٠٩٣,٥٢٨
الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
- الاحتياطيات القانونية والإيداعات الأخرى	**١٩,٨٠٩,٠٨١**	١٣,٦٤٤,١١٠
- شهادات إيداع متداولة	**١,٦٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
	٢٢,٣٦٠,٩٣١	١٦,٩٣٧,٦٣٨

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي ضمن المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، بما أن الطرف المقابل يتمتع بتصنيف ائتماني جيد، فإن احتمالية التخلف عن السداد تعتبر منخفضة وبالتالي تعتبر خسارة الائتمان المتوقعة غير جوهرية.

٨. المستحق من البنوك، بالصافي

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	**١,٤٠٤,٨٥٦**	١,٧٩١,٣١٥
الإيداعات قصيرة الأجل وتحت الطلب	**٢٥٥,٦٦٦**	٦٥٠,٧٠٤
القروض للبنوك	**٣,٠٥٠,٤٦٨**	٢,٧٢٣,٠٦٢
إجمالي المستحق من البنوك	**٤,٧١٠,٩٩٠**	٥,١٦٥,٠٨١
ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة	**(١٠,٩٢٠)**	(٣,٠٣٩)
صافي المستحق من البنوك	**٤,٧٠٠,٠٧٠**	٥,١٦٢,٠٤٢
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٥,٢٥٠**	٢٤٩,٩٨١
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٤,٦٨٤,٨٢٠**	٤,٩١٢,٠٦١
	٤,٧٠٠,٠٧٠	٥,١٦٢,٠٤٢

تم تصنيف أرصدة المجموعة المستحقة من البنوك ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية في تاريخ التقرير (٢٠٢٤: تم تصنيفها ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٩. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
سندات دين غير حكومية ذات سعر ثابت	-	-	-	-
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	-	-	**١٥٨,١٨٤**	**١٥٨,١٨٤**
	-	-	**١٥٨,١٨٤**	**١٥٨,١٨٤**
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	**٥٢,٣٥٥**	-	-	**٥٢,٣٥٥**
أدوات حقوق ملكية ومحافظ غير مدرجة	**١,٥٣٠**	-	**١,٥٣١**	**٣,٠٦١**
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	**٤,٠٤٥,١٣٨**	**١,٨٨١,٣٧٩**	**٢,٤٢٥,٤٣٠**	**٨,٣٥١,٩٤٧**
- شركات	**٣٩٠,٧٨٩**	**١٨٢,٤٢٥**	**١,١٩٩,٨٢١**	**١,٧٧٣,٠٣٥**
	٤,٤٨٩,٨١٢	**٢,٠٦٣,٨٠٤**	**٣,٦٢٦,٧٨٢**	**١٠,١٨٠,٣٩٨**
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	**٩,٧٢٦,٨٦٨**	-	**١٦٥,٢٣٣**	**٩,٨٩٢,١٠١**
- شركات	-	-	**١٢٨,٤٦٦**	**١٢٨,٤٦٦**
	٩,٧٢٦,٨٦٨	-	**٢٩٣,٦٩٩**	**١٠,٠٢٠,٥٦٧**
	١٤,٢١٦,٦٨٠	**٢,٠٦٣,٨٠٤**	**٤,٠٧٨,٦٦٥**	**٢٠,٣٥٩,١٤٩**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				**(٥)**
				٢٠,٣٥٩,١٤٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٩. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي (تابع)

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
سندات دين غير حكومية ذات سعر ثابت	١,٨٤٥	-	-	١,٨٤٥
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	-	-	١٧٩,٠١٣	١٧٩,٠١٣
	١,٨٤٥	-	١٧٩,٠١٣	١٨٠,٨٥٨
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	٥٩,٦٥٥	-	-	٥٩,٦٥٥
أدوات حقوق ملكية ومحافظ غير مدرجة	١١٣,١٦٧	-	٢,٢٦٥	١١٥,٤٣٢
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	٢,١٢٥,٨٨٦	٦٢٠,٩٠٨	٩٤٣,٠٠٢	٣,٦٨٩,٧٩٦
- شركات	١,١٧٧,٢٣١	٢٧٧,٥٦٧	١,٥٥٠,٣٨٣	٣,٠٠٥,١٨١
	٣,٤٧٥,٩٣٩	٨٩٨,٤٧٥	٢,٤٩٥,٦٥٠	٦,٨٧٠,٠٦٤
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	٥,٧١٠,٦٢٦	٤٦٨,٤٣٠	٥٦٧,١١٢	٦,٧٤٦,١٦٨
- شركات	٢٠٠,٧٣٦	-	٥٩٢,٦٦٥	٧٩٣,٤٠١
	٥,٩١١,٣٦٢	٤٦٨,٤٣٠	١,١٥٩,٧٧٧	٧,٥٣٩,٥٦٩
	٩,٣٨٩,١٤٦	١,٣٦٦,٩٠٥	٣,٨٣٤,٤٤٠	١٤,٥٩٠,٤٩١
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				(٦٧)
				١٤,٥٩٠,٤٢٤

تشمل الأوراق المالية ذات السعر الثابت المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مبلغ ٨,٧٦١,١ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥,٦٤٣,٧ مليون درهم)، مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك بموجب قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

بلغ صافي الأرباح من بيع استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٥٨,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ٠,٩٥ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة ١٠,٠٢٧,٤مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧,٤٥٨,٣ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا توجد تركيزات جوهرية لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. يمثل المبلغ الدفتري الموضح أعلاه الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان لهذه الأصول.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قامت المجموعة بمراجعة محفظتها وبيع بعض الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة كحدث استثنائي لمرة واحدة، مما أدى إلى تحقيق ربح بلغ ٨٦,٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء) من عملية البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٩. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي (تابع)

٩-١ التصنيف الإئتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت:

يبين الجدول أدناه التصنيف الائتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
مصنفة Aaa إلى ٣Aa	**٨,٨٨٢,٨٩٣**	٤,٠٠٣,٩٨٦
مصنفة ١A إلى ٣A	**١,٠٩١,٨١٧**	٣,٣٩٩,٧٠٢
مصنفة ١Baa إلى ٣Baa	**٢٦٥,٨٥٩**	٨٠٨,٠٦٨
مصنفة ما دون ٣Baa أوغير مصنفة - حكومية	**٩,٦١٦,٦٧٨**	٥,٦٦٦,٠٧٣
مصنفة ما دون ٣Baa - أخرى	**٢٨٨,٣٠٢**	٣٥٨,٥٦٢
	٢٠,١٤٥,٥٤٩	١٤,٢٣٦,٣٩١

تمثل التصنيفات أعلاه التصنيفات المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني بحسب إرشادات بازل ٣.

تم تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة ضمن المرحلة ١ في تاريخ التقرير (٢٠٢٤: مصنفة ضمن المرحلة ١).

١٠. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي

تتألف محفظة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي مما يلي :

بالتكلفة المطفأة	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
القروض والتسليفات		
سحوبات على المكشوف	**٥,٠٧٥,٠١٢**	٥,٦٩٤,٤١٩
قروض	**٨٠,٣٠٣,٥٢١**	٧٣,٣٧٩,٢٨٢
تسليفات مقابل خطابات ائتمان وإيصالات أمانة	**٢,٤٠٥,٥٤٩**	٢,٩٥٣,٦٨٥
كمبيالات مخصومة	**٣,٥٢٨,٤٨٦**	٣,٥٦٨,٥١٤
إجمالي القروض والتسليفات	**٩١,٣١٢,٥٦٨**	٨٥,٥٩٥,٩٠٠
التمويل الإسلامي		
المرابحة والتورق	**٦,٥٣٨,٨٧٣**	٦,٠٠٨,٩٩٧
الإجارة	**٧,٠٣٧,٣٩٥**	٦,٢٠٩,٤٨٠
أخرى	**٤٩٠,٧١٧**	٤٧٩,٥٢٠
إجمالي التمويل الإسلامي	**١٤,٠٦٦,٩٨٥**	١٢,٦٩٧,٩٩٧
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**١٠٥,٣٧٩,٥٥٣**	٩٨,٢٩٣,٨٩٧
ناقصاً: مخصصات خسائر انخفاض القيمة	**(٤,٣٣٠,٥٨١)**	(٥,٢٤٥,٣٠٢)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**١٠١,٠٤٨,٩٧٢**	٩٣,٠٤٨,٥٩٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (تابع)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة المدرجة ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة العائدة لها:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي التعرض في ١ يناير ٢٠٢٥	**٨٣,٥٧١,٨٩٤**	**٩,٣٩٦,٣٦٩**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	**(٢,٧٣٧,٢٥٩)**	**٢,٧٣٧,٢٥٩**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	**(٧١٤,٥٩٧)**	**-**	**٧١٤,٥٩٧**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	**١,٨٧٥,٧٣١**	**(١,٨٧٥,٧٣١)**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	**-**	**(٨١٩,٢٩٢)**	**٨١٩,٢٩٢**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	**-**	**٣٥٣,١٤٣**	**(٣٥٣,١٤٣)**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	**٨,٩٧٥**	**-**	**(٨,٩٧٥)**	**-**
صافي الإضافات / (المدفوعات)	**١٠,٣١١,١٠٨**	**(١,٢١٢,٣٠٥)**	**(٢٦,٨٦٨)**	**٩,٠٧١,٩٣٥**
المبالغ المشطوبة	**-**	**-**	**(١,٩٨٦,٢٧٩)**	**(١,٩٨٦,٢٧٩)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٩٢,٣١٥,٨٥٢**	**٨,٥٧٩,٤٤٣**	**٤,٤٨٤,٢٥٨**	**١٠٥,٣٧٩,٥٥٣**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة				
في ١ يناير ٢٠٢٥	**٤٣٧,٩٠١**	**٨٨٠,٣٤١**	**٣,٩٢٧,٠٦٠**	**٥,٢٤٥,٣٠٢**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	**(١٩,١٨٩)**	**١٩,١٨٩**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	**(٢,٨٩٠)**	**-**	**٢,٨٩٠**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	**١٤٠,٣١٥**	**(١٤٠,٣١٥)**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	**-**	**(١٤٠,٩٢٢)**	**١٤٠,٩٢٢**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	**-**	**٢٣٨,٥٥٤**	**(٢٣٨,٥٥٤)**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	**٨,٧٥٤**	**-**	**(٨,٧٥٤)**	**-**
صافي مخصصات انخفاض القيمة	**٢٩,٧٢٠**	**(٨٠,٣٦٦)**	**٧٤٩,٣٦٩**	**٦٩٨,٧٢٣**
المستردات / المعكوسات	**-**	**-**	**(٦٢,٤٦٦)**	**(٦٢,٤٦٦)**
المبالغ المشطوبة والتسويات الأخرى	**-**	**-**	**(١,٥٥٠,٩٧٨)**	**(١,٥٥٠,٩٧٨)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٥٩٤,٦١١**	**٧٧٦,٤٨١**	**٣,٩٥٩,٤٨٩**	**٤,٣٣٠,٥٨١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (تابع)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة المدرجة ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة العائدة لها:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي التعرض في ١ يناير ٢٠٢٤	٧٣,٨٣٢,٦٠٢	٨,٣٢٥,٧٥٦	٦,٧١٥,٧٠٦	٨٨,٨٧٤,٠٦٤
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٥,٠٩٣,٠٦١)	٥,٠٩٣,٠٦١	-	-
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	(٢٤٥,٣٠١)	-	٢٤٥,٣٠١	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	٨٦,٦٥٨	(٨٦,٦٥٨)	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	-	(٩٦٠,٨٧٣)	٩٦٠,٨٧٣	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	-	٢,٨٣٥	(٢,٨٣٥)	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	٤,٤٠٤	-	(٤,٤٠٤)	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	١٤,٩٨٦,٥٩٢	(٢,٩٧٧,٧٥٢)	(٨٦٩,٧٨١)	١١,١٣٩,٠٥٩
المبالغ المشطوبة	-	-	(١,٧١٩,٢٢٦)	(١,٧١٩,٢٢٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨٣,٥٧١,٨٩٤	٩,٣٩٦,٣٦٩	٥,٣٢٥,٦٣٤	٩٨,٢٩٣,٨٩٧
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٣٥,٨٩٢	٧٣٤,٤٧٤	٤,٣٩٠,٣٩٢	٥,٥٦٠,٧٥٨
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٥٧,٨٦٩)	٥٧,٨٦٩	-	-
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	(٣,١٠٦)	-	٣,١٠٦	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	٤,٠٠١	(٤,٠٠١)	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	-	(١٢٣,٩١٠)	١٢٣,٩١٠	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	-	١,٦٤٠	(١,٦٤٠)	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	٣,٤٥١	-	(٣,٤٥١)	-
صافي مخصصات انخفاض القيمة	٥٥,٥٣٢	٢١٤,٢٦٩	٦٠٥,٢٤٥	٨٧٥,٠٤٦
المستردات / المعكوسات	-	-	(٣١,٦١٣)	(٣١,٦١٣)
المبالغ المشطوبة والتسويات الأخرى	-	-	(١,١٥٨,٨٨٩)	(١,١٥٨,٨٨٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤٣٧,٩٠١	٨٨٠,٣٤١	٣,٩٢٧,٠٦٠	٥,٢٤٥,٣٠٢

لقد تم بيان تركزات القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي حسب القطاع الاقتصادي في إيضاح رقم ٣٥ (ب).

١١. الإستثمار في شركة زميلة

تم تطبيق محاسبة حقوق الملكية باستخدام المعلومات الإدارية المتوفرة بتاريخ إعداد البيانات المالية.

فيما يلي المعلومات المالية المجمعة للشركة الزميلة:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الإستثمار في شركة زميلة	**١٢٦,١١٣**	١١٨,٢٧٨

١٢. العقارات الاستثمارية

تشمل العقارات الاستثمارية المباني. إن إيرادات إيجار بقيمة ١٠,٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ١١,٦ مليون درهم) من العقارات الاستثمارية المؤجرة بموجب عقود ايجار تشغيلي مسجلة في الإيرادات التشغيلية الأخرى.

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ١٧٣,٧ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢٤١,١ مليون درهم). لقد تم تصنيف العقارات الاستثمارية ضمن المستوى ٣ من مستويات قياس القيمة العادلة.

خلال عام ٢٠٢٥، تم تحويل عقار استثماري تبلغ قيمته الدفترية ٧٢,٥ مليون درهم لاستخدام المجموعة الخاص.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣. الممتلكات والمعدات

	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢٥	**٢٩٣,٢٧٦**	**٢٧,١٩٩**	**٥٦٠,٢٢٥**	**٨٣,٩٦٠**	**٩٦٤,٦٦٠**
إضافات خلال السنة	٧٢,٥٠١	-	١٤٨	٣٧٢,٨٢٨	٤٤٥,٤٧٧
التحويلات	-	٦٥٢	٣٨٠,٦٤٠	(٣٨١,٢٩٢)	-
استبعادات / مشطوبات	-	-	(١,٣٩٥)	-	(١,٣٩٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣٦٥,٧٧٧	٢٧,٨٥١	٩٣٩,٦١٨	٧٥,٤٩٦	١,٤٠٨,٧٤٢
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠٢٥	١٤٤,١٧٠	١٩,٧٣٧	٢١٠,٩٨٨	-	٣٧٤,٨٩٥
المحمل على السنة	٣,١٠٨	٢,١٥١	٨٩,٣٤٩	-	٩٤,٦٠٨
على الاستبعادات	-	-	(١,٣٩٥)	-	(١,٣٩٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٤٧,٢٧٨	٢١,٨٨٨	٢٩٨,٩٤٢	-	٤٦٨,١٠٨
صافي القيم الدفترية في٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢١٨,٤٩٩**	**٥,٩٦٣**	**٦٤٠,٦٧٦**	**٧٥,٤٩٦**	**٩٤٠,٦٣٤**
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٩٠,١٦١	٤٠,٢١٣	٥٨٨,٧٩٢	٨٤,٨٧١	١,٠٠٤,٠٣٧
إضافات خلال السنة	-	-	-	٢٢١,٢٢٦	٢٢١,٢٢٦
التحويلات	٣,١١٥	١,٤٨٢	٢١٧,٥٤٠	(٢٢٢,١٣٧)	-
استبعادات / مشطوبات	-	(١٤,٤٩٦)	(٢٤٦,١٠٧)	-	(٢٦٠,٦٠٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٩٣,٢٧٦	٢٧,١٩٩	٥٦٠,٢٢٥	٨٣,٩٦٠	٩٦٤,٦٦٠
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠٢٤	١٤١,٣٣١	٣١,٦٤٧	٣٩٩,٢١٦	-	٥٧٢,١٩٤
المحمل على السنة	٢,٨٣٩	١,٨٠٨	٥٦,٣٦٧	-	٦١,٠١٤
على الاستبعادات	-	(١٣,٧١٨)	(٢٤٤,٥٩٥)	-	(٢٥٨,٣١٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٤٤,١٧٠	١٩,٧٣٧	٢١٠,٩٨٨	-	٣٧٤,٨٩٥
صافي القيم الدفترية في٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٤٩,١٠٦	٧,٤٦٢	٣٤٩,٢٣٧	٨٣,٩٦٠	٥٨٩,٧٦٥

قامت المجموعة بتقييم اذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة أصل واستنتجت عدم وجود مؤشر لإنخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٤. الموجودات الأخرى، بالصافي

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
فوائد مدينة	**٨٧٩,٦٤٩**	٧١١,٩٥٣
ذمم مدينة ومدفوعات مقدماً	**٦٩٢,٠٢٧**	٥٦٦,٢٤٢
ممتلكات مستحوذة من خلال سداد ديون- متاحة للبيع، بالصافي	**٦٤٥,٤٩٨**	٦٩٤,١٣٦
	٢,٢١٧,١٧٤	١,٩٧٢,٣٣١

تم الحصول على الممتلكات التي تم الاستحواذ عليها لتسوية الديون من أجل إنهاء القرض. خلال السنة تم استقطاع مخصصات لخسائر انخفاض القيمة بلغت ٠,٧ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢٨,٤ مليون درهم) للممتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون. يتم تسجيل هذه الموجودات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

١٥. المستحق للبنوك

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
ودائع متداولة وودائع تحت الطلب	**١٨٠,٨٦١**	٤٧,٣٨٢
إتفاقيات إعادة الشراء	**٢,٩٠٠,١١٦**	١,٩٨١,٦٩٨
قروض لأجل	**٥,٦٧٩,٥٣٥**	٥,٥١٢,٩٤٣
	٨,٧٦٠,٥١٢	٧,٥٤٢,٠٢٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تبلغ القيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٣,٠٠١,٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,١٩٠,٩ مليون درهم).

١٦. ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
ودائع العملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٣٥,٧٥٢,٦٣٤**	٣٠,٦٧٠,٤٨٦
حسابات توفير	**٤,٢٠٨,٣٨٤**	٣,٥٤٠,٥٧٩
أخرى (متضمنة حسابات الضمان العقاري)	**١٠,٣٠٦,٥٠٠**	٩,٤٥٣,٨٠٨
ودائع لأجل	**٤٤,٥٠٦,٨٧٨**	٣٧,٧٢٩,٦٣٠
	٩٤,٧٧٤,٣٩٦	٨١,٣٩٤,٥٠٣
الودائع الإسلامية للعملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٣,٣٩٣,٧٨٦**	٣,٢٥٥,٥١٩
حسابات توفير مضاربه	**٥٦٧,٨٦٧**	٦٠٠,٧١٦
أخرى (متضمنة حسابات الضمان العقاري)	**٢٢٤,٠١٩**	١١٧,٧٩٢
ودائع استثمارية ووكالة	**١٢,٣٩٢,٩٧٢**	١٢,١٩٤,٩٣٧
	١٦,٥٧٨,٦٤٤	١٦,١٦٨,٩٦٤
إجمالي ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**١١١,٣٥٣,٠٤٠**	٩٧,٥٦٣,٤٦٧
حسب القطاع:		
حكومية	**١٦,٧٥٩,٢٣٦**	١٤,٣٣١,٤٩٣
شركات	**٥٢,٦٦٤,٦٥٧**	٤٤,١١٩,١٥١
أفراد	**٤١,٩٢٩,١٤٧**	٣٩,١١٢,٨٢٣
	١١١,٣٥٣,٠٤٠	٩٧,٥٦٣,٤٦٧

تحتفظ المجموعة باحتياطي مخاطر الاستثمار والذي يمثل جزءاً من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي بمبلغ ٨,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ٨,٧ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٧. سندات و قروض متوسطة الأجل

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم	تغيرات تتعلق بصافي التدفقات النقدية ألف درهم	تغيرات لا تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف درهم
إتفاقيات إعادة الشراء	٢-١٧	٢,٩٦٩,٦٨٨	**٢,٠٦٤,٥٦١**	-	**٥,٠٣٤,٢٤٩**
سندات متوسطة الأجل	٣-١٧	٣,٩٤٨,٤٧٥	-	-	**٣,٩٤٨,٤٧٥**
المجموع		٦,٩١٨,١٦٣	**٢,٠٦٤,٥٦١**	-	**٨,٩٨٢,٧٢٤**

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم	تغيرات تتعلق بصافي التدفقات النقدية ألف درهم	تغيرات لا تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم
القرض الجماعي	١-١٧	٦٢٣,٧٩٣	(٦٢٤,٤١٠)	٦١٧	-
إتفاقيات إعادة الشراء	٢-١٧	٢,٩٦٩,٦٨٨	-	-	٢,٩٦٩,٦٨٨
سندات متوسطة الأجل	٣-١٧	٢,١١١,٩٧٥	١,٨٣٦,٥٠٠	-	٣,٩٤٨,٤٧٥
المجموع		٥,٧٠٥,٤٥٦	١,٢١٢,٠٩٠	٦١٧	٦,٩١٨,١٦٣

١-١٧ القرض الجماعي

في أغسطس ٢٠١٩، أبرمت المجموعة اتفاقية قرض مشترك بقيمة ٦٢٤,٤ مليون درهم (١٧٠ مليون دولار أمريكي) لمدة ٥ سنوات مع خيار التمديد على أساس نصف سنوي يستحق في أغسطس ٢٠٢٤. وتم إنهاء هذا القرض في فبراير ٢٠٢٤.

٢-١٧ اتفاقيات إعادة شراء

دخلت المجموعة في عدة معاملات إعادة شراء للحصول على تمويل مقابل بيع سندات دين. فيما يلي تفاصيل معاملات إعادة الشراء:

تاريخ الشراء	تاريخ الاستحقاق	السعر ثابت / متغير	المبلغ (مليون دولار امريكي)	المبلغ (مليون درهم)
مايو ٢٠٢٥	مايو ٢٠٢٧	متغير	٢٩٥,٨	١,٠٨٦,٣
أبريل ٢٠٢٣	إبريل ٢٠٢٨	متغير	٢٤٩,٥	٩١٦,٥
مايو ٢٠٢٥	مايو ٢٠٢٨	متغير	٤٩٥,٣	١,٨١٩,٣
يونيو ٢٠٢٥	يوينو ٢٠٢٨	متغير	٣٣٠,٠	١,٢١٢,١

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تبلغ القيمة العادلة لسندات الدين التي تم رهنها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، ٥,٧٥٩,٤ مليون درهم (١,٥٦٨,٠مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٤٥٢,٨ مليون درهم (٩٤٠,١ مليون دولار أمريكي)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٧. سندات و قروض متوسطة الأجل (تابع)

١٧-٣ سندات متوسطة الأجل

	تاريخ الشراء	تاريخ الاستحقاق	السعر ثابت / متغير	المبلغ (مليون دولار امريكي)	المبلغ (مليون درهم)
سندات تقليدية تجارية	يوليو ٢٠٢١	يوليو٢٠٢٦	متغير	٥٠,٠	١٨٣,٧
سندات تقليدية تجارية	سبتمبر ٢٠٢١	سبتمبر ٢٠٢٦	متغير	٢٥,٠	٩١,٨
سندات تقليدية صديقة للبيئة	يونيو ٢٠٢٣	يونيو ٢٠٢٨	ثابت	٥٠٠,٠	١,٨٣٦,٥
سندات تقليدية تجارية	أكتوبر ٢٠٢٤	أكتوبر ٢٠٢٩	ثابت	٥٠٠,٠	١,٨٣٦,٥

١٨. المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
فوائد دائنة	**١,٠٥٨,٢٢١**	١,٠٧٧,١٤٨
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٤٤,٨٨٧**	٤٤,٩٩٢
ذمم دائنة	**٣٤٤,٢٢٧**	٧٠٨,٣٢٩
مصروفات مستحقة	**٢٥١,٠٩٢**	٢١٨,٢٤٤
شيكات إدارية	**١,٠٧٦,٥١٣**	٥٧٣,٥٤٣
دخل رسوم غير مكتسبة وحسابات دائنة مؤجلة	**١٨,٨٢٣**	٣٩,٠٣٦
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية ومستحقات أخرى	**٢٦٢,٩٣٦**	٣١٨,٢٠٤
الضريبة المستحقة	**٣٤٣,٦٩٢**	٢٩٥,٨٠٤
الضريبة المؤجلة	**٢٢,٧٦٢**	-
	٣,٤٢٣,١٥٤	٣,٢٧٥,٣٠٠

بناءً على حساب الالتزمات الاكتوارية لاستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين، بلغت الالتزمات ضمن جدول الامتيازات المعرفة ٤٤,٩ مليون درهم (٢٠٢٤: ٤٥,٠ مليون درهم). بلغت الأرباح الاكتوارية ١,٧ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢,٥ مليون درهم) تم الاعتراف بها مباشرة في الدخل الشامل الآخر ضمن الخسائر الاكتوارية المترتبة على استحقاقات التقاعد.

يوضح الجدول أدناه الحركة في مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير	**٤٤,٩٩٢**	٤٨,٥٢٢
المصروف خلال السنة	**١٤,٦١٠**	١٣,٨٨٢
ارباح اكتورارية في الدخل الشامل الآخر	**(١,٦٧٠)**	(٢,٥٣٧)
المكافأت المدفوعة والتعديلات خلال السنة	**(١٣,٠٤٥)**	(١٤,٨٧٥)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر	**٤٤,٨٨٧**	٤٤,٩٩٢

١٩. حقوق الملكية

١٩-١ رأس المال

يتألف رأسمال الأسهم العادية المدفوع والمصرح به بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهم عادي قيمة كل سهم ١ درهم (٢٠٢٤: ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهم قيمة كل سهم ١ درهم). إن التغير في عدد الأسهم خلال السنة هو كالتالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
كما في بداية السنة	**٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩**	٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩
أسهم المنحة المصدرة خلال السنة	**-**	-
كما في نهاية السنة	**٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩**	٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩

١٩.٢ سندات راس المال الشق الأول

في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠ أصدرت المجموعة سندات رأس المال من الشق الأول بقيمة ٢,٢٠٣,٨ مليون درهم (٦٠٠ مليون دولار أمريكي) وبسعر فائدة سنوي مقداره ٦٪. تكون السندات غير قابلة للاستدعاء لمدة ٦ سنوات من تاريخ الإصدار. تاريخ الاستدعاء الأول هو ٢١ أبريل ٢٠٢٦، وهي مدرجة في بورصة يورونكست دبلن وناسداك دبي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٩. حقوق الملكية (تابع)

١٩-٢ سندات راس المال الشق الأول (تابع)

سندات رأس المال من الشق الأول هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة. تحتفظ المجموعة بحق عدم سداد أي عائد بناءً على تقديرها الخاص. لا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالعائد، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد العائد حالة من حالات العجز عن السداد.

تمت المعالجة المحاسبية لهذه السندات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ "عرض الأدوات المالية". بحسب هذا المعيار إن هذه السندات تصنف كأداة حقوق ملكية وأن الفوائد التي تدفع على هذه السندات تحتسب كخصم من الأرباح المستبقاة. كما ان المعالجة المحاسبية لتكلفة قيد هذه السندات تحتسب كخصم من حقوق الملكية. إن هذه التكاليف هي تكاليف إضافية مرتبطة مباشرة بقيد يخص حقوق الملكية وإلا كان من الممكن تجنبها.

١٩-٣ الاحتياطي القانوني والنظامي

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة وبالتوافق مع القانون الاتحادي رقم (٦) لعام ٢٠٢٥ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. خلال السنة لم يتم تحويل اي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني والنظامي (٢٠٢٤: لا شيء) لبلوغ الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي القانوني والنظامي. إن الاحتياطي القانوني والنظامي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي يسمح بها القانون ذو الصلة.

١٩-٤ الاحتياطي العام

أن النظام الأساسي للمجموعة الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ٢٦ يونيو ٢٠١٦ قد الغى متطلبات الاحتياطي العام. وبناء عليه من غير المطلوب تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. ان النظام الأساسي السابق للمجموعة يتطلب تحويل ١٠٪ كحد ادنى من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. أن الاحتياطي العام يمكن استخدامه فقط بقرار من مجلس الإدارة.

١٩-٥ الاحتياطي الرأسمالي

يمثل هذا الاحتياطي القيمة الأساسية لأرض المبنى الرئيس للبنك ، كما ان هذا الاحتياطي قابل للتوزيع على المساهمين.

١٩-٦ احتياطي القيمة العادلة

تمثل صافي التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كما في تاريخ التقرير وأرباح تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين حتى يتم تحقيقه.

تضمن الاحتياطي احتياطيات انخفاض قيمة الممتلكات البالغة ٦٨,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٤١,٠ مليون درهم).

١٩-٧ التوزيعات المقترحة

كما في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٠,٥٨٦٢ درهم للسهم (٢٠٢٤: ٠,٥٠٧٤ درهم للسهم).

٢٠. دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
دخل الفوائد		
قروض وتسليفات	**٥,٦٩١,٤٢٧**	٥,٤٤٠,٣٤٧
شهادات إيداع متداولة وإيداعات أخرى لدى المصرف المركزي	**٤٥١,١١١**	٥٠٣,٦٧٠
المستحق من البنوك	**٥٧,١٤٣**	٥٠,٥٢٧
الأوراق المالية الاستثمارية		
- سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٥٤,٧٤٧**	٢٠٠,١٨٣
- سندات دين بالتكلفة المطفأة	**٣٩٩,٨١٢**	٤٢٧,٢٩١
	٦,٨٥٤,٢٤٠	٦,٦٢٢,٠١٨
الدخل من التمويل الإسلامي		
مرابحة وتورق	**٣٧٧,٥٥١**	٤٤١,٠٤٠
إجارة	**٤٢٤,٧٤٤**	٤٨٠,٨٥٥
	٨٠٢,٢٩٥	٩٢١,٨٩٥
إجمالي دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	**٧,٦٥٦,٥٣٥**	٧,٥٤٣,٩١٣

يتم احتساب دخل الفوائد بإستخدام معدلات الفائدة الفعلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢١. مصروفات الفوائد والتوزيعات على الودائع الإسلامية

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
مصروفات الفوائد		
المستحق للبنوك	**٤٠٧,٦٩٢**	٢٤٣,٦١٤
ودائع العملاء	**٢,١٠١,٩٣٥**	٢,٣٣٩,٩٥٥
سندات وقروض متوسطة الأجل	**٤٢٢,٤٤٣**	٥١٣,٧٩٦
	٢,٩٣٢,٠٧٠	٣,٠٩٧,٣٦٥
التوزيعات على الودائع الإسلامية		
الودائع الإسلامية للعملاء	**٥٧٣,٢٠٩**	٦٤٧,٥٨١
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	**٣,٥٠٥,٢٧٩**	٣,٧٤٤,٩٤٦

إن التوزيعات على الودائع الإسلامية تمثل الحصة من الدخل المخصصة إلى مودعي الودائع الإسلامية لدى المجموعة. وتتم الموافقة على التخصيص والتوزيع من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى المجموعة.

٢٢. صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
أنشطة الإقراض	**٥٢٨,٤٦٩**	٤٤٠,٤٦٣
أنشطة التمويل التجاري	**٣٠٠,٠٣٨**	٢٥٢,٦٠٣
أنشطة العمليات والحسابات	**٤٢٧,٢٤٣**	٤١٠,٦٧٥
دخل بطاقات الإئتمان وعمولات وساطة	**٤٢٨,١٩٦**	٣٦٨,١٤٨
	١,٦٨٣,٩٤٦	١,٤٧١,٨٨٩
مصروفات بطاقات الائتمان والعمولات والوساطة	**(٥١٢,٥٤٧)**	(٣٥٦,٩٧٩)
	١,١٧١,٣٩٩	١,١١٤,٩١٠

٢٣. الدخل التشغيلي

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
صافي الأرباح من صرف العملات الأجنبية والأدوات المشتقة	**٣٣٤,٤٩٥**	٣٢٣,٢٠٧
صافي الأرباح من الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**٣,٥٢١**	٢,٧٠٣
صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وسندات دين أخرى	**١٤٥,٣٤٤**	٩٥١
دخل توزيعات أرباح	**١٠,١٠٧**	٩,٧٥٨
دخل آخر، صافي	**١٠٣,١٧٨**	٢٤٠,٣١٢
	٥٩٦,٦٤٥	٥٧٦,٩٣١

٢٤. المصاريف التشغيلية

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الإستهلاك والإطفاء	**٩٤,٦٠٨**	٦١,٠١٤
المصاريف العامة والإدارية	**٥٨٥,٣٨١**	٥٦٦,١١٢
مصاريف الموظفين	**٨٧٤,٠٥٩**	٧٧٦,٣٥٢
	١,٥٥٤,٠٤٨	١,٤٠٣,٤٧٨

بلغت المساهمات المجتمعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) خلال السنة ٣,٠٣ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٩ مليون درهم).

٢٥. صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة من		
المستحق من البنوك	**٧,٨٨١**	١,٢٩٥
الأوراق المالية الاستثمارية	**(٧٢٥)**	٦
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٦٩٨,٧٢٣**	٨٧٥,٠٤٦
الموجودات الأخرى	**٧١٨**	٢٩,٦٨٢
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية والالتزامات الأخرى	**٣,٩٥٧**	١١٣,٣٤٣
مستردات من القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**(١٨٩,٤٥١)**	(٢٥٧,١٩٠)
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة للسنة	**٥٢١,١٠٣**	٧٦٢,١٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦. الإلتزامات الإيجارية

المجموعة كمستأجر

تشتمل المصاريف التشغيلية على مصروفات متعلقة بإيجارات المجموعة والبالغة ٥,٧٩ مليون درهم (٢٠٢٤: ٧,٤٧ مليون درهم). فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية الغير قابلة للإلغاء كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
أقل من سنة	**٨,٢٧٧**	٨,٢٧٣
من سنة إلى خمس سنوات	**٥,٠٣٣**	٤,٩٩٥
	١٣,٣١٠	١٣,٢٦٨

٢٧. الربح الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم من خلال قسمة الأرباح الصافية للمجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة المعاملة على سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والبالغ ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهماً عادياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهماً بعد تعديل أسهم المنحة).

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
صافي أرباح للسنة	**٣,٥٠٠,١٠٢**	٣,٠٢٩,٧٨١
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(١٣٢,٢٢٨)**	(١٣٢,٢٢٨)
صافي الربح المعدل للسنة	**٣,٣٦٧,٨٧٤**	٢,٨٩٧,٥٥٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (ألف درهم)	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
الأرباح المعدلة للسهم (درهم)	**١,١٣**	٠,٩٧

إن الربح المخفض للسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ يساوي الربح الأساسي للسهم حيث لم تقم المجموعة بإصدار أي أدوات مالية من شأنها أن تؤثر على ربحية السهم عند تحقيقها.

٢٨. النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله المدرج ضمن بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة من مبالغ بيان المركز المالي الموحد التالية. قامت المجموعة بإعادة تصنيف النقد وما يعادله للسنة المقارنة.

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٩٥١,٨٥٠**	١,٠٩٣,٥٢٨
الاحتياطي القانوني والودائع الأخرى لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٩,٨٠٩,٠٨١**	١٣,٦٤٤,١١٠
شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١,٦٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
المستحق من البنوك	**٤,٧١٠,٩٨٩**	٥,١٦٥,٠٨١
	٢٧,٠٧١,٩٢٠	٢٢,١٠٢,٧١٩
ناقصًا: شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر	**(١,٦٠٠,٠٠٠)**	(١,٦٠٠,٠٠٠)
ناقصًا: المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي أصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**(٣,٠٥٠,٤٦٧)**	(٢,٧٢٣,٠٦٢)
	٢٢,٤٢١,٤٥٣	١٧,٧٧٩,٦٥٧

٢٩. المطلوبات الطارئة والالتزامات

تمثل المطلوبات الطارئة التزامات ائتمانية بمنح اعتمادات مستندية وضمانات وهي مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. وتمثل الالتزامات الغير مسحوبة قيمة التزامات المجموعة بخصوص التسهيلات الائتمانية المعتمدة وغير المسحوبة. وتمثل مبالغ المطلوبات الطارئة الحد الأقصى للخسارة المحاسبية التي قد يتم الاعتراف بها في تاريخ الميزانية العمومية في حالة اخفاق الأطراف الأخرى تماماً في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لما هو متعاقد عليه.

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
المطلوبات الطارئة:		
اعتمادات مستندية	**٣,٥٤٠,٢٠١**	٢,٧٤٨,٢٠٤
ضمانات	**٢٨,١٠٧,٢٠٧**	١٩,٩٢٥,٥٧٧
إجمالي المطلوبات الطارئة	**٣١,٦٤٧,٤٠٨**	٢٢,٦٧٣,٧٨١
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**٢٥,٤٨٨,٥٦٠**	٢٦,٨٠٨,٩٧٦
التزامات المصاريف الرأسمالية	**٢١٦,١١٨**	١٦١,٤٥٨
التزامات للإستثمارات المستقبلية في حقوق الملكية الخاصة	**٤٥,١٠١**	٤٥,١٠١
إجمالي المطلوبات الطارئة والإلتزامات	**٥٧,٣٩٧,١٨٧**	٤٩,٦٨٩,٣١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٩. المطلوبات الطارئة والالتزامات (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من التعرض غير الممول:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
اعتمادات مستندية	**٣,٣٨٩,٨٤٤**	**١٤٣,٥١٨**	**٦,٨٣٩**	**٣,٥٤٠,٢٠١**
ضمانات	**٢٤,٦٢١,١٩٢**	**٣,٢٠١,٥٢٢**	**٢٨٤,٤٩٣**	**٢٨,١٠٧,٢٠٧**
	٢٨,٠١١,٠٣٦	**٣,٣٤٥,٠٤٠**	**٢٩١,٣٣٢**	**٣١,٦٤٧,٤٠٨**
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**٢٣,٩٧٧,٢١٥**	**١,٥١١,٣٤٥**	**-**	**٢٥,٤٨٨,٥٦٠**
	٥١,٩٨٨,٢٥١	**٤,٨٥٦,٣٨٥**	**٢٩١,٣٣٢**	**٥٧,١٣٥,٩٦٨**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
اعتمادات مستندية	٢,٥٩٥,٠٧١	١٥٠,١٩٠	٢,٩٤٣	٢,٧٤٨,٢٠٤
ضمانات	١٧,١٠٧,٩٦٤	٢,٤١٤,٩٢٠	٤٠٢,٦٩٣	١٩,٩٢٥,٥٧٧
	١٩,٧٠٣,٠٣٥	٢,٥٦٥,١١٠	٤٠٥,٦٣٦	٢٢,٦٧٣,٧٨١
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٢٤,٧٨٢,٠٨٧	٢,٠٢٦,٨٨٩	-	٢٦,٨٠٨,٩٧٦
	٤٤,٤٨٥,١٢٢	٤,٥٩١,٩٩٩	٤٠٥,٦٣٦	٤٩,٤٨٢,٧٥٧

خلال دورة الأعمال الطبيعية، تم رفع بعض المطالبات القانونية من قبل المجموعة أو على المجموعة. غير أنه بناء على تقييم الإدارة لا يوجد تأثير مادي على النتائج المالية للمجموعة لأي من هذه المطالبات القانونية.

تلتزم المجموعة بجميع القوانين ذات العلاقة والتي تحكم أعماله ولا يوجد لدى المجموعة أي علم بأية مخالفات أو غرامات مادية تستحق الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة.

٣٠. الموجودات الائتمانية نيابة عن العملاء

بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية نيابة عن العملاء مبلغ ١١,٨٤٦,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠,٤٧٨,٤ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. الأدوات المشتقة

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ التقرير سوياً مع المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لفترات الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات التابعة للأدوات المشتقة وتعد الأساس الذي يتم بناءً عليه قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. تحدد القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أو لمخاطر السوق. تقتصر مخاطر الائتمان من الأدوات المشتقة على القيمة العادلة الموجبة ان وجدت، والقيمة السوقية الموجبة وأيضا مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة مرتبطة بمركزها مطلوباتها المشتقة.

	القيمة السوقية الموجبة ألف درهم	القيمة السوقية السالبة ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى خمس سنوات ألف درهم	اكثر من خمس سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥							
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	-	-	-	-	-	-	-
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار الفائدة	**٢٩٢,٧١٤**	**٢٦١,٥٦٢**	**٣١,٤٥٦,٩١٧**	**٥,٠٠١**	**٦,٣٧٥,٥٢٥**	**١٥,٩٣٠,٥٢٧**	**٩,١٤٥,٨٦٤**
عقود صرف العملات	**٥٩,٣٧٥**	**٧٧,١١٠**	**١٧,٣٨٥,٩٧٠**	**١٣,٨٥٥,٥٠٧**	**٢,٩٥٩,٥٥٥**	**٥٧٠,٩٠٨**	**-**
خيارات العملات	-	-	-	-	-	-	-
خيارات أسعار الفائدة	**٨,٦٠٨**	**٦,٨٦٥**	**٤,٧٥٨,٧٧١**	**-**	**١٢٩,٥٧٠**	**٤,٦٢٩,٢٠١**	**-**
	٣٦٠,٦٩٧	**٣٤٥,٥٣٧**	**٥٣,٦٠١,٦٥٨**	**١٣,٨٦٠,٥٠٨**	**٩,٤٦٤,٦٥٠**	**٢١,١٣٠,٦٣٦**	**٩,١٤٥,٨٦٤**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٣٠	٣٠	١٨,٧٥٠	-	١٨,٧٥٠	-	-
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار الفائدة	٤٨٠,١٢٧	٤٢٥,٣٨٢	٢٧,٤٨٨,٩٢٨	٥٥٩,٣٧٩	١,٧٥٦,٨٥٦	١٧,٠٦٧,١٦٩	٨,١٠٥,٥٢٤
عقود صرف العملات	٨٦,٨١٧	٨٠,٤٨٤	١٣,٨٩٩,٠١١	١٠,٤٦٦,٣٢٠	٣,٤٣٢,٣٨٤	٣٠٧	-
خيارات العملات	٥١٥	١٠٥	-	-	-	-	-
خيارات أسعار الفائدة	١٧,٢٧١	١٥,٣٩٤	٢,٦٤٨,٥١٠	٢٠٨,٠٠٠	٦٢٢,٥٠٦	١,٦٤٩,٨٤٦	١٦٨,١٥٨
	٥٨٤,٧٦٠	٥٢١,٣٩٥	٤٤,٠٥٥,١٩٩	١١,٢٣٣,٦٩٩	٥,٨٣٠,٤٩٦	١٨,٧١٧,٣٢٢	٨,٢٧٣,٦٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. التحليل القطاعي

تستخدم المجموعة قطاعات الأعمال لتقديم معلومات حول قطاعاتها، والتي تستند إلى إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل اللجنة التنفيذية من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. من وقت لآخر يتم إجراء تعديلات بناءً على هياكل الأعمال والتغييرات المجمعة. خلال العام، لم تكن هناك تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي وتوزيع المحفظة على قطاعات الأعمال.

تدفع وتستلم قطاعات الأعمال فوائد إلى ومن الخزينة المركزية لتعكس توزيعات تكاليف التمويل. يتم تحميل الفائدة أو دفعها إلى قطاعات الأعمال والفروع لتتطابق مع التمويل على أسعار تحويل الأموال التي تساوي تقريباً تكلفة التمويل.

قطاعات الأعمال

الأعمال المصرفية المؤسسية	تشتمل على القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع ومنتجات التمويل التجاري وحلول التجارة الإلكترونية لعملاء البنك من المؤسسات (متضمنة المؤسسات الحكومية).
الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على القروض وتمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري ومنتجات الودائع إلى العملاء من الشركات (المتوسطة والناشئة).
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على حسابات جارية وحسابات إدخار سهلة الاستخدام وحسابات ودائع ذات سعر ثابت و قروض شخصية و تسهيلات سحب على المكشوف وتمويل سيارات ومنتجات رهن وتسهيلات قروض وتسهيلات ائتمانية أخرى إلى العملاء من الأفراد. ويشمل أيضا وحدة الالتزامات على مستوى المؤسسة التي تخدم كبار العملاء والشركات الصغيرة من غير المقترضين.
التجارة والأعمال الأخرى	يتولى هذا القطاع ترتيبات ومعاملات إدارة الميزانية العمومية بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة والتعاملات في الأدوات المشتقة لغرض المتاجرة وإدارة المخاطر.

القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في نطاق جغرافي واحد وهو دولة الإمارات العربية المتحدة.

	الأعمال المصرفية المؤسسية ألف درهم	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الأعمال المصرفية للأفراد ألف درهم	التجارة والأعمال الأخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
الموجودات	**٤٣,٨٥٣,٦٤٩**	**٤٢,٨٨٣,٧٩٦**	**٢٧,٤٨٠,٨١٧**	**٤٦,٠٨٩,٧٣٩**	**١٦٠,٣٠٨,٠٠١**
المطلوبات	**٥٢,٤٣٠,٠٢٨**	**٢٣,٤٦١,٨٤٩**	**٤٦,٨٢٥,٥٦٩**	**١٨,١٦٨,٠٨٧**	**١٤٠,٨٨٥,٥٣٣**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
الموجودات	٣٩,٥١٠,٨٣٤	٤٣,٨٧٤,٤٧٢	٢١,٢٦٦,٦٩٢	٣٥,٥٢٣,٣٢٠	١٤٠,١٧٥,٣١٨
المطلوبات	٤٥,١٢١,١٠٧	٢١,٧١٦,٩٨٠	٤٠,٨٣٧,٠٥٨	١٥,٠٧٥,٥٦٤	١٢٢,٧٥٠,٧٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. التحليل القطاعي (تابع)

	الأعمال المصرفية المؤسسية ألف درهم	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الأعمال المصرفية للأفراد ألف درهم	التجارة والأعمال الأخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٩٦٣,٠٩٢	١,٢٩٣,٠٨٦	١,٧٧٣,٢٠٨	١٢١,٨٧٠	٤,١٥١,٢٥٦
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٤٥٧,٤٩٦	٣٤٦,١٦٩	٦٧٧,١٩٨	٢٨٧,١٨١	١,٧٦٨,٠٤٤
إجمالي الدخل التشغيلي	١,٤٢٠,٥٨٨	١,٦٣٩,٢٥٥	٢,٤٥٠,٤٠٦	٤٠٩,٠٥١	٥,٩١٩,٣٠٠
المصاريف التشغيلية	(٢٨٤,٢٦٠)	(٢٩٨,٤٨٩)	(٩١٧,١٠٤)	(٥٤,١٩٥)	(١,٥٥٤,٠٤٨)
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة	١٢٠,٦٦٨	(٤٤١,٧٧٦)	(٢٠٣,٩١٧)	٣,٩٢٢	(٥٢١,١٠٣)
	(١٦٣,٥٩٢)	(٧٤٠,٢٦٥)	(١,١٢١,٠٢١)	(٥٠,٢٧٣)	(٢,٠٧٥,١٥١)
صافي أرباح السنة قبل ضريبة الدخل	١,٢٥٦,٩٩٦	٨٩٨,٩٩٠	١,٣٢٩,٣٨٥	٣٥٨,٧٧٨	٣,٨٤٤,١٤٩
ضريبة الدخل	(١١٢,٥٠٠)	(٨٠,٤٥٨)	(١١٨,٩٧٨)	(٣٢,١١١)	(٣٤٤,٠٤٧)
صافي أرباح السنة	**١,١٤٤,٤٩٦**	**٨١٨,٥٣٢**	**١,٢١٠,٤٠٧**	**٣٢٦,٦٦٧**	**٣,٥٠٠,١٠٢**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٩٢٦,٢١٥	١,٢٧١,٣٣٢	١,٤٨٤,١٢٠	١١٧,٣٠٠	٣,٧٩٨,٩٦٧
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٤٠٥,٥٥٨	٣٨٧,٥١١	٦٤٩,٨٣٢	٢٤٨,٩٤٠	١,٦٩١,٨٤١
إجمالي الدخل التشغيلي	١,٣٣١,٧٧٣	١,٦٥٨,٨٤٣	٢,١٣٣,٩٥٢	٣٦٦,٢٤٠	٥,٤٩٠,٨٠٨
المصاريف التشغيلية	(٢٦٨,٠٠٧)	(٣١٤,٩١١)	(٧٧٠,١٤٢)	(٥٠,٤١٨)	(١,٤٠٣,٤٧٨)
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٥٨,٠٦٣)	(٥٤٧,٩١١)	(٨٧,٧٣٣)	(٦٨,٤٧٥)	(٧٦٢,١٨٢)
	(٣٢٦,٠٧٠)	(٨٦٢,٨٢٢)	(٨٥٧,٨٧٥)	(١١٨,٨٩٣)	(٢,١٦٥,٦٦٠)
صافي أرباح السنة قبل ضريبة الدخل	١,٠٠٥,٧٠٣	٧٩٦,٠٢١	١,٢٧٦,٠٧٧	٢٤٧,٣٤٧	٣,٣٢٥,١٤٨
ضريبة الدخل	(٨٩,٢٧٧)	(٧٢,٢٨٢)	(١١١,٣٢٢)	(٢٢,٤٨٦)	(٢٩٥,٣٦٧)
صافي أرباح السنة	٩١٦,٤٢٦	٧٢٣,٧٣٩	١,١٦٤,٧٥٥	٢٢٤,٨٦١	٣,٠٢٩,٧٨١

فيما يلي تحليل لإجمالي الدخل التشغيلي لكل قطاع بحسب الدخل من الأطراف الخارجية والدخل ما بين القطاعات:

	الأطراف الخارجية		ما بين القطاعات	
	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم	**٢٠٢٥ ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الأعمال المصرفية المؤسسية	**١,٠٩٨,٥٨٩**	٧٨١,٤٥٣	**٣٢١,٩٩٩**	٥٥٠,٣٢٠
الأعمال المصرفية للشركات	**٢,٦٦٨,٧٨٥**	٢,٩٩٩,٣٠١	**(١,٠٢٩,٥٣٠)**	(١,٣٤٠,٤٥٨)
الأعمال المصرفية للأفراد	**١,٥٣١,١٨٨**	١,٠٣٢,٨٠١	**٩١٩,٢١٨**	١,١٠١,١٥١
التجارة والأعمال الأخرى	**٦٢٠,٧٣٨**	٦٧٧,٢٥٣	**(٢١١,٦٨٧)**	(٣١١,٠١٣)
إجمالي الدخل التشغيلي	**٥,٩١٩,٣٠٠**	٥,٤٩٠,٨٠٨	**-**	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣. العمليات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تمتلك مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية ٢٠٪ من رأس مال البنك، إن مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية مملوكة بالكامل لحكومة دبي ("الحكومة"). تطبق المجموعة الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" والذي يسمح بتقديم إفصاحات مخفضة عن الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالحكومة.

تدخل المجموعة في سياق الأعمال الإعتيادية في معاملات مع مساهمي الأغلبية وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة لدى المجموعة وشركاتهم ذات العلاقة. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة المجموعة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة بنفس الشروط إلى حد كبير، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة للمعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجية.

	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين		أطراف حكومية ذات علاقة		أطراف أخرى ذات علاقة	
	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
المستحق من البنوك	-	-	١٨٣,٦٥٠	٣٢٣,٤٦٠	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٥٣,١٨٤	٦٩,٣٤٨	٣١,٨٠٠	٢٠٧,٤٠٣	٢,١١٣,٢٣٨	٣,٣٢٧,٠٤٥
الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي	-	-	٣٤٦,٥٩٩	٥٥٤,٥١٨	-	-
قبولات بنكية	-	-	١,٨١٢	-	٢٥٤,٦٧٧	٢٩٣,٠٠٩
اعتمادات مستندية	-	-	٧,٢٥١	١	٢٦٨,٥٥٢	٢٦٧,٥٢٦
ضمانات	-	-	٢٧٠,٤٤٧	١٧٤,٢٥٢	٥٠٣,٤٤٨	٤٠٠,٤٠٠
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٤,٠١٦	١,٨٤٦	٧٢٥,٣٣٦	٧٩٦,٥٧٥	٥٧٨,٢٧٥	٢٧٦,٢٦١
المستحق للبنوك	-	-	١٢,٨١٧	٣٥,٨٨٠	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٨٥,٦٩٨	١٨٣,٣٦٧	٧,١٩٣,٦٨٣	٦,٣٢٥,٦٤٧	١,٦٣١,١٣١	١,٢٥٥,٠٤٢
دخل الفوائد والعمولات	٥,١٨١	٥,٥٦٢	٤,١٩٠	٣٨,٧٣١	١٧٧,٧٦٢	٢٥٣,٢٥٠
مصروفات الفوائد	١٠,٠٣١	٣,٢٠٧	٣٠٠,٣٦٨	٢٦٨,٤٣١	٥٠,٧٤٩	٩٠,٩٧٠
توزيعات الأرباح المستلمة من شركة زميلة	-	-	-	-	١٣,١٧٣	٦,٦٥٣

إن كبار موظفي الإدارة هم الأشخاص الذين تكون لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة المجموعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويشمل ذلك أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المجموعة (سواءً كان تنفيذياً أو غير ذلك).

تمثل الأطراف الأخرى ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا.

بلغت المصاريف لاعضاء مجلس الإدارة ٣,٨ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣,٢ مليون درهم) لقاء اتعابهم لحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة خلال الفترة ٢٧,٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٣,٠ مليون درهم).

امتيازات موظفي الإدارة الرئيسيين	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الرواتب	٣٠,٩٦٦	٢٩,٢١٤
امتيازات نهاية الخدمة	١,١٦٥	١,١٨١
امتيازات أخرى	٢٥,٤٥٤	٦٨,٨٧١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر

٣٤-١ حوكمة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن العمليات والاستقرار المالي للمجموعة، وضمان رعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجهات المنظمة والمشرفة على الأعمال المصرفية. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه الاستراتيجي والإشراف الإداري والرقابة الكافية بهدف أساسي يتمثل في تعزيز النجاح وتحقيق قيمة طويلة الأجل للمجموعة. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن الإطار العام لحوكمة المخاطر وإدارتها وتحديد استراتيجية المخاطر ووضع حدود المخاطر لدى المجموعة وضمان مراقبة التعرض للمخاطر والتحكم فيها بشكل فعال والحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. بالإضافة إلى ذلك، فهو مسؤول عن وضع هيكل واضح لإدارة المخاطر واعتماد سياسات وإجراءات المخاطر وكذلك إدارة جميع المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

من أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية بشكل فعال، يتم مساعدة مجلس الإدارة من قبل لجان مجلس الإدارة المختلفة، وهي لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة (BCIC)، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC)، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC)، ولجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة (REMCO).

تقوم الإدارة العليا بإدارة المخاطر بشكل فعّال، بشكل أساسي من خلال إدارة المخاطر وتحت إشراف اللجان التالية: اللجنة التنفيذية (EXCO)، لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، لجنة الائتمان (CC)، لجنة استثمار المشاريع (PIC)، لجنة إدارة المخاطر والامتثال (RMCC)، لجنة الموارد البشرية (HRC)، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC)، مجلس الاستدامة (Sustainability Council)، لجنة الإشراف على النماذج (MOC)، لجنة مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (IFRS ٩ PC)، لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC).

٣٤-٢ البيئة الرقابية

(أ) قسم المخاطر لدى المجموعة

يتكون قسم إدارة المخاطر في المجموعة من المجالات التالية :إدارة مخاطر المؤسسات ومخاطر الخزينة والمخاطر التشغيلية بما في ذلك إدارة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات وحوكمة المخاطر والاستدامة ومخاطر عدم الامتثال للشريعة وإدارة مخاطر الاحتيال و تشمل المسؤوليات الأساسية ما يلي:

- الحفاظ على إطار إدارة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر وفقًا للخطة الإستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية.
- إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في المجموعة - بما في ذلك عملية تحديد المخاطر المادية - وتحليل إدارة رأس المال، وتطوير نماذج تقييم رأس المال للركيزة الثانية وإجراء اختبارات الضغط.
- توفير التقييم المستقل والتحدي لإدارة المخاطر والملفات التعريفية في مجالات العمل لضمان الحفاظ عليها بطريقة قوية.
- العمل كنقطة مرجعية لمسائل المخاطر والرقابة، وتقديم المشورة للإدارة، ومشاركة أفضل الممارسات وإجراء مراجعات خاصة وفقًا لتوجيهات RMCC ولجنة الموجودات والمطلوبات، وتسليط الضوء على المخاطر الناشئة.
- إجراء مراجعات الضمان على خط الدفاع الأول بما في ذلك التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، واختبار الرقابة والاعتماد المناسب لسياسات المخاطر.
- توفير المرونة التشغيلية - حماية أصول معلومات البنك والعملاء من مخاطر الأمن السيبراني وضمان إمكانية الحفاظ على الوظائف الحيوية في حالة وقوع حدث تخريبي.
- إدارة سياسات المجموعة مركزياً لضمان المراجعة والموافقة في الوقت المناسب وفقاً للمواعيد التنظيمية والداخلية.
- صياغة وإدارة النهج النموذجي لإدارة المخاطر بالمجموعة، وضمان وجود ضوابط الحوكمة المناسبة وبما يتماشى مع التوقعات الداخلية والتنظيمية.
- توفير رقابة مستقلة ومستمرة على وظيفة مخاطر الائتمان من خلال ضمان الحصول على مخاطر الائتمان وفقًا للسياسات واللوائح الداخلية، وأن البنك يظل ضمن نطاق قدرته على تحمل مخاطر الائتمان.
- صياغة وإدخال الضوابط اللازمة لتحديد وتقييم ومراقبة تعرض المجموعة لمخاطر السوق.

(ب) قسم التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة بتقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول ملائمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر القسم ضمانًا مستقلًا بشأن الامتثال للقوانين واللوائح الأساسية، وكذلك تقييم مدى الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة. كما يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات ذات طبيعة استشارية يتم تقديمها بصورة عامة بناءً على طلب محدد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC) أو الإدارة.

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(ب) قسم التدقيق الداخلي (تابع)

يقوده رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مع ارتباط إداري إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لأداء دوره بشكل فاعل، يتمتع قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية من الناحية التنظيمية عن الإدارة، وذلك بغرض تمكينه من التقييم المُطلق لأنشطة الإدارة والموظفين. إن ميثاق التدقيق الداخلي يمنحه حق الوصول الكامل والمطلق، في جميع الأوقات، لكافة الوثائق والسجلات والموظفين في المجموعة. علاوة على ذلك، لديه حق الوصول المباشر إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

لتحديد ما إذا كانت مهام التدقيق الداخلي تتم على نحو فعال، تقوم لجنة التدقيق بما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة ميثاق التدقيق الداخلي ؛
- تقييم مدى كفاية الموارد المتاحة، سواء من حيث المهارات والتمويل مرة كل سنة؛
- رعاية التقييمات الخارجية، مرة واحدة على الأقل كل خمس (0) سنوات، من قبل مراجع خارجي مؤهل ومستقل؛
- الموافقة على شروط توظيف رئيس التدقيق الداخلي؛ و
- مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي واستقلالية وموضوعية المدققين الداخليين.

(ج) قسم الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة والإدارة مسؤولون عن تطوير والحفاظ على وجود نظام سليم للرقابة الداخلية وإجراءات تلبي المعايير الدولية وتفي بمتطلبات إدارة المجموعة والهيئات التنظيمية الخارجية. يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على ضمان تحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن المجموعة؛
- فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية للمجموعة؛
- فعالية التدابير والإجراءات الموضوعة لحماية أصول وممتلكات المجموعة؛ و
- التوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة المعمول بها والسياسات المتعلقة بإجراءات التشغيل الداخلية.

تقوم الإدارة التنفيذية بشكل مستمر بمراقبة وتقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية وقدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة وتعزيزها.

تشمل عمليات ومسؤوليات وظائف الرقابة الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التأكد من الالتزام بالسياسات والعمليات والضوابط التشغيلية للمجموعة؛
- التأكد من وجود الضوابط الداخلية المناسبة وأنها تعمل على النحو المصمم وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛
- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية للمجموعة من أجل تحديد المجالات التي قد تكون فيها الضوابط الداخلية ضعيفة أو غير موجودة والمجالات التي يبدو أن هناك ضوابط مفرطة تؤدي إلى عدم الكفاءة التشغيلية وذلك لاقتراح طرق لتصحيح ذلك؛
- تمكين الإدارة من إجراء مراجعة سنوية لكفاءة نظام الرقابة الداخلية والإبلاغ عن نتائجها؛ و
- رصد الأنشطة التشغيلية والإشراف على الضوابط التشغيلية التي تمارس لضمان أن تكون في الوقت المناسب و بصورة فعالة.

(د) الإمتثال

يتم تعريف مخاطر الامتثال من قبل لجنة بازل بأنها "مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، أو الخسارة المالية، أو خسارة السمعة التي قد تعاني منها المجموعة نتيجة لعدم امتثاله لجميع القوانين واللوائح ومدونات قواعد السلوك والمعايير المعمول بها من الممارسات الجيدة".

إن عملية مراقبة الالتزام هي مهمة مستقلة تهدف إلى التأكد من أن المجموعة، التي تضم البنك والشركات التابعة الخاضعة له، تعمل وفقًا للقوانين واللوائح والتعليمات والتوجيهات والتعاميم المعمول بها، الصادرة عن السلطات ذات الصلة وكذلك الممارسات السائدة في السوق والمعايير الأخلاقية.

يشرف مجلس الإدارة على إدارة مخاطر الامتثال داخل المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لوضع وتعزيز ثقافة الالتزام بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير المعمول بها وقيم السلوك الأخلاقي والمهني عند إدارة أعمال المجموعة.

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(د) الإمتثال (تابع)

تتمثل مهمة ودور قسم الالتزام بالمجموعة فيما يلي:

- التأكد من تحديد مخاطر الامتثال وتقييمها ومراقبتها والتخفيف منها بشكل مناسب بالاشتراك مع وظائف الأعمال والرقابة الأخرى؛
- التأكد من أن الإدارة العليا ومجلس الإدارة على علم تام بقضايا الامتثال الهامة وخطط الحل؛
- المساهمة في ثقافة الامتثال "غير المفاجئة" من خلال تثقيف ونشر الوعي بالامتثال في جميع أنحاء المجموعة؛
- تنفيذ إطار رقابي فعال لإدارة مخاطر السلوك في السوق وضمان الامتثال للوائح ومعايير حماية المستهلك، بهدف الحد من المخاطر التنظيمية والمالية المحتملة، والحفاظ على نزاهة وسمعة البنك من خلال معاملة المستهلكين بشكل عادل وأخلاقي.
- ضمان الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، والحفاظ على التواصل الاستباقي مع السلطات التنظيمية.
- إجراء مراجعات مستقلة للعمليات والضوابط المختارة عبر المجموعة لضمان الوفاء بالالتزامات التنظيمية الرئيسية وأن الضوابط الرئيسية تعمل بفعالية؛
- تطوير خطط الامتثال السنوية التي تحدد أولويات الامتثال للمجموعة ومواءمة خطط الامتثال مع استراتيجيات وأهداف العمل؛ و
- تطوير الأطر ودعم الأعمال في تلبية المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، والعقوبات المالية المستهدفة وتمويل انتشار الأسلحة (TFS وPF)، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA). ومعايير التقارير المشتركة (CRS)، ومتطلبات سلوك السوق وحماية المستهلك.

(ه) إطلاق النفير

تم تصميم مجموعة ترتيبات بهدف تمكين الموظفين والعملاء من الإبلاغ بصورة سرية عن اية شكوك حول أي مخالفات محتملة، والتمكين من إجراء التحقيقات في هذه الشكوك ومتابعتها بصورة مستقلة ومتحفظة من خلال سياسة إطلاق النفير. تخضع تلك الترتيبات إلى إشراف لجنة المخاطر والإمتثال وتتم بالتنسيق مع الإدارة العليا للمجموعة.

(و) إدارة مخاطر الاحتيال

الوحدة المخصصة لإدارة مخاطر الاحتيال في المجموعة تُعد جزءًا أساسيًا من الحفاظ على نزاهة وأمان العمليات. تتمثل مهام هذه الوحدة في تحديد وكشف والتحقق من الحوادث الاحتيالية المحتملة أو الفعلية بالإضافة إلى تعزيز أنشطة الضمان وضمان معالجة مخاوف مخاطر الاحتيال مبكرًا وبشكل مناسب ضمن عمليات إدارة المشاريع والتغيير. الهدف الرئيسي هو إدارة وتقليل قابلية أصول وعمليات المجموعة للتعرض لمخاطر الاحتيال مع رفع مستوى الوعي بالاحتيال بين الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٤-٣ سياسة الافصاح

قامت المجموعة بوضع سياسة للافصاح لضمان الالتزام بكافة المتطلبات والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (جهة التشريع المحلية) و معايير التقارير المالية الدولية وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وسوق دبي المالي.

في ما يلي الملامح الرئيسية لسياسة الإفصاح عن المعلومات المالية لدى المجموعة:

أ) حدود المعلومات المادية

تكون المعلومات مادية إذا كان من المعقول توقع أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية عن منشأة ما يصدر عنها تقارير. تعتمد الأهمية النسبية على حجم العنصر أو الخطأ الذي يتم الحكم عليه في الظروف الخاصة لإغفاله أو تحريفه، و / أو أي معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر السهم. من أجل ضمان الإفصاح الكافي، تضع المجموعة حدود الأهمية النوعية، بحيث لا يتم حذف أي معلومات جوهرية أو تحريفها؛ في الوقت نفسه، لا يعرض مركزها التنافسي للخطر.

ب) نطاق عمل الضوابط

من أجل ضمان الافصاح بصورة صحيحة وعادلة، قامت المجموعة بوضع ضوابط تشتمل على إجراءات تفصيلية لاتمام ومراجعة الإفصاحات المالية.

ج) تكرار ووسيلة الافصاح

يتم الافصاح عن النتائج المالية المرحلية بصورة ربع سنوية بينما يتم إعداد البيانات المالية الموحدة الكاملة التي تلتزم بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والدعامة ٣ من بازل ٣ والقوانين ذات العلاقة المطبقة في الدولة وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسلع والارشادات الأخرى الصادرة عن المصرف المركزي ويتم الافصاح عنها بشكل سنوي. يتم الافصاح عن المعلومات الهامة غير العامة من خلال الوسائل التالية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٣ سياسة الافصاح (تابع)

ج) تكرار ووسيلة الافصاح (تابع)

- تحميل البيانات المالية المراجعة بصورة ربع سنوية و البيانات المالية الموحدة والمدققة بصورة سنوية على الموقع الإلكتروني لكل من سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وناسداك دبي وموقع المجموعة الإلكتروني؛
- نشر تقرير الإدارة عن نتائج المجموعة في الصحف العربية والانجليزية بأسلوب يضمن نشرها على نطاق واسع؛
- نشر التقرير السنوي للمجموعة والذي يحتوي على البيانات المالية الموحدة المدققة، قائمة بأسماء اعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى قائمة الشركات التابعة المملوكة كلياً أو جزئياً؛ و
- نشر التقارير المتعلقة بعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للمجموعة بصورة ربع سنوية وسنوية.
- تحميل إفصاحات بازل ٣، الدعامة ٣ التي تمت مراجعتها ربع سنوية على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

٣٥. إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

إن المخاطر متأصلة في أعمال المجموعة وأنشطتها التشغيلية. يحدد إطار إدارة المخاطر بالمجموعة تقنيات الحوكمة وإدارة المخاطر لتمكين تحديد المخاطر وتقييمها والمراقبة والإدارة المستمرة لكل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. وتساهم هذه الأنشطة في تحقيق الاستقرار المالي والتشغيلي الشامل للمجموعة وأدائها وسمعتها.

وفقًا لما تحدده عملية تحديد المخاطر المادية بالمجموعة، فإن أنواع المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي كما يلي:

- الائتمان (بما في ذلك مخاطر التركيز والمخاطر المتبقية)
- مخاطر السوق ومخاطر ائتمان الطرف المقابل
- المخاطر التشغيلية (بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة (ESG)، ومخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر مرونة الأعمال)
- مخاطر أسعار الفائدة في دفتر الأعمال المصرفية (IRRRBB)
- المخاطر الاستراتيجية
- مخاطر السمعة
- الامتثال التنظيمي والجرائم المالية
- المخاطر القانونية
- مخاطر السلوك السوقي
- مخاطر النموذج
- مخاطر السيولة
- مخاطر الاستثمار العقاري
- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية
- مخاطر المناخ
- المخاطر الاقتصادية الكلية
- مخاطر التسوية

تتولى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر من خلال إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. أحد الأساليب الرئيسية لإدارة المخاطر هو تحديد نطاق تحمل المخاطر الذي يبدأ بتوضيح مجلس الإدارة لمستويات المخاطر والعوائد المقبولة والمتسامحة على مستوى المؤسسة. وتشمل التقنيات الرئيسية الأخرى السياسات والإجراءات، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والضوابط الداخلية - بما في ذلك تقييمات المخاطر والضوابط واختبار الضوابط، ومراقبة الحدود ومؤشرات المخاطر الرئيسية وإعداد التقارير واختبار الإجهاد.

ويتم مساعدة لجنة BRCC التابعة للمجموعة من قبل لجنة إدارة المخاطر والامتثال (RMCC). تتولى لجنة إدارة المخاطر وإدارة المخاطر مسؤولية مراقبة الامتثال لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك المراجعة المستمرة لمدى كفاية إطار إدارة المخاطر. توفر RMCC تحديثات أداء المخاطر إلى BRCC وتوصي بسياسات المخاطر الرئيسية للموافقة عليها.

يتم إنشاء لجان فرعية رسمية لـ RMCC لفئات معينة من المخاطر حيث يوجد عنصر مخاطر متقاطعة للنشاط أو عن طريق الاستثناء. وتشمل اللجان الفرعية لجنة الإشراف النموذجية ولجنة المخاطر التشغيلية.

يتم مراقبة مخاطر الخزينة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تتم مراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بما في ذلك المخاطر المناخية من قبل مجلس الاستدامة.

يتم إعداد جميع سياسات المجموعة وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في إطار إدارة السياسات. يتم وضع سياسات المخاطر لإدارة المخاطر الرئيسية المتخذة، وفقًا لرغبة المخاطرة المعتمدة، وعادةً ما تتضمن حدودًا وتفويضات ومتطلبات لإعداد التقارير والمراقبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ) مقدمة ونظرة عامة (تابع)

تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بانتظام لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة، من خلال التدريب ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة، يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

ب) مخاطر الائتمان

يشير مخاطر الائتمان إلى خطر الخسارة المالية التي قد تواجهها المجموعة نتيجة فشل العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. ينشأ هذا الخطر بشكل أساسي من القروض والتسليفات و التمويل الإسلامي التي تقدمها المجموعة والأصول المالية الأخرى والتزامات القروض وعقود ضمان القروض والمبالغ المستحقة من البنوك. ولأغراض إعداد التقارير يتم تضمين مخاطر الائتمان المتعلقة بالتزامات القروض وعقود ضمان القروض كجزء من مخاطر الائتمان على القروض والتسلفيات والتمويل الإسلامي. ومن منظور إدارة المخاطر، يتم إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بشكل مستقل.

(١) إدارة مخاطر الائتمان

تدير لجنة الائتمان مخاطر الائتمان للمجموعة من خلال المراجعة المستمرة والتحديث لما يلي:

- الإشراف على تنفيذ استراتيجيات الائتمان والإقراض ضمن الأطر المعتمدة للمخاطر والسياسات.
- مراجعة دورية لسياسة الائتمان والمحفظة، مع مراعاة أهداف البنك والتغيرات الخارجية.
- مراجعة واتخاذ القرار بشأن طلبات الائتمان ضمن حدود السلطة المفوضة.
- التوصية بطلبات الائتمان التي تتجاوز مستوى السلطة إلى لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي.
- تقييم منتظم لجودة وأداء محفظة الائتمان.
- مراجعة وتعديل الاستراتيجيات الخاصة بالحسابات المصنفة عند الحاجة.
- الإشراف على إدارة مخاطر تركّز الائتمان.
- الموافقة على تفويض سلطة الاعتماد من قبل رئيس الائتمان للأفراد المؤهلين.
- مراجعة المخاطر الناتجة عن استراتيجيات أو منتجات أو شروط جديدة تؤثر على محفظة الائتمان.
- تقديم تحديثات دورية إلى لجنة الائتمان والاستثمار حسب المتطلبات.
- تفويض السلطة إلى اللجان الفرعية وتكليف مهام خاصة عند الحاجة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المجموعة وظيفة مستقلة تُعرف بوحدة ضمان مخاطر الائتمان (CRAU) تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر (CRO)، وفقًا لمتطلبات لائحة إدارة مخاطر الائتمان، بهدف حماية المجموعة من المخاطر الائتمانية غير المتوافقة مع شهية المخاطر والسياسات المعتمدة. تتحمل وحدة CRAU مسؤولية وضع وصيانة سياسات مخاطر الائتمان لمراقبة ومراجعة المخاطر الائتمانية طوال دورة حياة التسهيلات الائتمانية. وتضمن الوحدة تحديد المخاطر الائتمانية وقياسها والإبلاغ عنها والتخفيف منها، بحيث تبقى ضمن شهية المخاطر الخاصة بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بمراجعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة بشكل جوهري وتقديم تحديثات منتظمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة. ولا تشارك وحدة CRAU في اتخاذ القرارات المتعلقة باكتساب المخاطر الائتمانية.

(٢) تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال، قامت المجموعة بتطوير والحفاظ على نظام لتصنيف مخاطر الائتمان بهدف تصنيف التعرضات وفقًا لدرجة خطر التعثر. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يُحدد أنها تنبؤية لمخاطر التعثر، مع تطبيق الخبرة والحكم الائتماني. يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار أثناء التحليل. يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مستوى خطر التعثر.

تم تصميم درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها لتعكس خطر التعثر مع زيادة مخاطر الائتمان. ومع ارتفاع مستوى المخاطر، يتغير الفرق في خطر التعثر بين الدرجات. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر ائتمانية عند الاعتراف الأولي، بناءً على المعلومات المتاحة عن الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة المخاطر الائتمانية لتعكس المعلومات الحالية. تتبع إجراءات المراقبة أساليب عامة وأخرى مخصصة حسب نوع التعرض.

يتم عادةً استخدام البيانات التالية لمراقبة ملف المخاطر الخاص بالعميل:

- تحليل القوائم المالية؛
- سجل الدفعات وتحليل تواريخ الاستحقاق ؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- التسهيلات (سواء المطلوبة أو الممنوحة)؛
- التغيرات في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية؛

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (تابع)

- معلومات التصنيف الائتماني المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة للتعرضات الفردية: البيانات الداخلية والخارجية المتعلقة بسلوك العميل ومؤشرات القدرة على السداد وغيرها؛
- بالنسبة للتعرضات المؤسسية: المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة القوائم المالية المدققة وعند توفرها التغيرات في القطاع الذي يعمل فيه العميل وغيرها.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كمدخل أساسي لتحديد احتمالية التعثر للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بتعرضاتها لمخاطر الائتمان، ويتم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة ونوع المنتج والمقترض وكذلك حسب تصنيف مخاطر الائتمان.

تحلل المجموعة جميع البيانات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية وتقدّر احتمالية التعثر المتبقية طوال فترة حياة التعرضات وكيف يُتوقع أن تتغير بمرور الوقت. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية البيانات الاقتصادية الكلية مثل مؤشر الاقتصاد المركب وسعر النفط للبرميل ونسبة إشغال الفنادق وأسعار المنازل. تقوم المجموعة بإعداد سيناريو "الحالة الأساسية" لاتجاه المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة في المستقبل، بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المحتملة للتوقعات. ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات التي يتم ترجيحها حسب الاحتمالية لتعديل تقديراتها لاحتمالات التعثر.

تستخدم المجموعة معيار مختلف لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل متعهد بالالتزام على حدة. إن المعايير المستخدمة هي التغيرات الكمية بالإضافة إلى التغيرات النوعية في احتمالية التعثر.

بغض النظر عن نتائج التقييم المذكور أعلاه، تفترض المجموعة بأن مخاطر ائتمان أصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً مالم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وموثوقة تثبت عكس ذلك.

لدى المجموعة إجراءات متابعة موضوعة للتأكد من فعالية المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهذا يعني أنه يتم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية لتصنيفاتها للنظر فيما إذا كانت عوامل مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر مبينة بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

الخسائر الناجمة عن التعثر هي الخسائر المحتملة عند التعثر، استخدام المعلومات الاستشرافية الاقتصادية، التي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها المستحقة و التدفقات التي تتوقع المجموعة استلامها. تتوقع المجموعة الخسائر الناجمة عن التعثر بناءً على نسب التحصيل التاريخية كما يأخذ بعين الاعتبار تقييم وقيمة اي ضمانات مرتبطة بالأصل المالي، و المعلومات الاستشرافية الاقتصادية حيثما يكون مناسباً.

(٣) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية تكون المنشأة معرضة خلالها لمخاطر الائتمان (بما في ذلك خيارات التمديد). ولكن بالنسبة للأدوات المالية مثل بطاقات الائتمان وتسهيلات السحب على المكشوف التي تتضمن قرض وعنصر التزام غير مسحوب، فإن قدرة المجموعة التعاقدية لطلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى مدى فترة الإنذار التعاقدي. بالنسبة لتلك الأدوات المالية تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الفترة التي تكون المجموعة من خلالها معرضة لخسائر الائتمان ويكون من غير الممكن تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان. لا يوجد لتلك الأدوات المالية أجل أو خطة سداد ثابتة ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. ولكن لا تقوم المجموعة في سياق الأعمال اليومية الاعتيادية بتطبيق الحق التعاقدي بإلغاء هذه الأدوات المالية. وذلك بسبب إدارة تلك الأدوات المالية على أساس جماعي وتتم إلغاؤها فقط عندما ترى المجموعة ازدياداً في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالنظر إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموع اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة مثل تخفيض الحدود وإلغاء التزام القرض. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ الذي يثبت فيه حق المجموعة في المطالبة بسداد مبالغ مدفوعة مقدماً أو إلغاء التزام القرض أو الضمان.

(٤) القروض المعاد هيكلتها والتفاوض بشأنها

تتمثل القروض المعاد التفاوض في شروطها بالقروض التي تمت إعادة هيكلتها نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المقترض، ونتيجةً لذلك قامت المجموعة بتقديم تنازلات من خلال الموافقة على أحكام وشروط تكون أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي قامت المجموعة بتقديمها مبدئياً والتي ما كانت المجموعة لتوافق عليها في خلاف ذلك. يتم عرض القرض كجزء من القروض المعاد التفاوض بشأنها لحين تحصيله أو سداده بشكل مبكر أو شطبه. تقوم الإدارة بمراجعة التطورات المتعلقة بالقروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر لضمان الالتزام بالشروط في كافة الأوقات.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بقياس تعرضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً الفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
المستحق من البنوك				
العاملة	٤,٢٨٤,٠٠٤	٤٢٦,٩٨٦	-	٤,٧١٠,٩٩٠
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٤,٠٦٦)	(٦,٨٥٤)	-	(١٠,٩٢٠)
صافي القيمة الدفترية	٤,٢٧٩,٩٣٨	٤٢٠,١٣٢	-	٤,٧٠٠,٠٧٠
القروض والتسليفات				
العاملة	٩٢,٣١٥,٨٥٢	٨,٥٧٩,٤٤٣	-	١٠٠,٨٩٥,٢٩٥
غير العاملة	-	-	٤,٤٨٤,٢٥٨	٤,٤٨٤,٢٥٨
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٥٩٤,٦١١)	(٧٧٦,٤٨١)	(٢,٩٥٩,٤٨٩)	(٤,٣٣٠,٥٨١)
صافي القيمة الدفترية	٩١,٧٢١,٢٤١	٧,٨٠٢,٩٦٢	١,٥٢٤,٧٦٩	١٠١,٠٤٨,٩٧٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
المستحق من البنوك				
العاملة	٤,٨٩١,٤٤٢	٢٧٣,٦٣٩	-	٥,١٦٥,٠٨١
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(١,٢٠٧)	(١,٨٣٢)	-	(٣,٠٣٩)
صافي القيمة الدفترية	٤,٨٩٠,٢٣٥	٢٧١,٨٠٧	-	٥,١٦٢,٠٤٢
القروض والتسليفات				
العاملة	٨٣,٥٧١,٨٩٤	٩,٣٩٦,٣٦٩	-	٩٢,٩٦٨,٢٦٣
غير العاملة	-	-	٥,٣٢٥,٦٣٤	٥,٣٢٥,٦٣٤
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٤٣٧,٩٠١)	(٨٨٠,٣٤١)	(٣,٩٢٧,٠٦٠)	(٥,٢٤٥,٣٠٢)
صافي القيمة الدفترية	٨٣,١٣٣,٩٩٣	٨,٥١٦,٠٢٨	١,٣٩٨,٥٧٤	٩٣,٠٤٨,٥٩٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

إن المرحلة ١ والمرحلة ٢ عبارة عن قروض عاملة ذات درجات مخاطر ائتمانية من ١ إلى ١٩ بينما المرحلة ٣ هي في الغالب قروض غير عاملة ذات درجات من ٢٠ إلى ٢٢، أو غيرها من مؤشرات التخلف عن السداد غير المعالجة.

يتم تعيين تصنيفات مخاطر المقترض في المجموعات التالية على النحو التالي:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي				
١-١٠ (تصنيفات مخاطر ائتمانية قوية)	١٦,٧٦٧,١٤٤	١٩٥,٤٤٦	-	١٦,٩٦٢,٥٩٠
١١-١٤ (تصنيف جيد للمخاطر الائتمانية)	٦٦,٤٧٢,٦٨٩	٣,٠٣٨,٤٧٣	-	٦٩,٥١١,١٦٢
١٥-١٩ (تصنيفات مخاطر ائتمانية متوسطة إلى أضعف)	٩,٠٧٦,٠١٩	٥,٣٤٥,٥٢٤	-	١٤,٤٢١,٥٤٣
٢٠ - ٢٢ (القروض المتعثرة غير العاملة)	-	-	٤,٤٨٤,٢٥٨	٤,٤٨٤,٢٥٨
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٩٢,٣١٥,٨٥٢	٨,٥٧٩,٤٤٣	٤,٤٨٤,٢٥٨	١٠٥,٣٧٩,٥٥٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٩٤,٦١١)	(٧٧٦,٤٨١)	(٢,٩٠٩,٤٨٩)	(٤,٣٣٠,٥٨١)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٩١,٧٢١,٢٤١	٧,٨٠٢,٩٦٢	١,٥٢٤,٧٦٩	١٠١,٠٤٨,٩٧٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي				
١-١٠ (تصنيفات مخاطر ائتمانية قوية)	١٥,٥٥٢,٢٤٩	٥٢٨,١٧٦	-	١٦,٠٨٠,٤٢٥
١١-١٤ (تصنيف جيد للمخاطر الائتمانية)	٦٠,٤١٥,١٧٠	١,٦٨٩,١٠٧	-	٦٢,١٠٤,٢٧٧
١٥-١٩ (تصنيفات مخاطر ائتمانية متوسطة إلى أضعف)	٧,٦٠٤,٤٧٥	٧,١٧٩,٠٨٦	-	١٤,٧٨٣,٥٦١
٢٠ - ٢٢ (القروض المتعثرة غير العاملة)	-	-	٥,٣٢٥,٦٣٤	٥,٣٢٥,٦٣٤
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٨٣,٥٧١,٨٩٤	٩,٣٩٦,٣٦٩	٥,٣٢٥,٦٣٤	٩٨,٢٩٣,٨٩٧
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٣٧,٩٠١)	(٨٨٠,٣٤١)	(٣,٩٢٧,٠٦٠)	(٥,٢٤٥,٣٠٢)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٨٣,١٣٣,٩٩٣	٨,٥١٦,٠٢٨	١,٣٩٨,٥٧٤	٩٣,٠٤٨,٥٩٥

(٦) احتياطي انخفاض القيمة وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته المتعلقة بالمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يتناول التحديات المتنوعة الخاصة بالتطبيق والتأثيرات العملية على البنوك نتيجةً لتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيهات").

وفقاً للبند رقم ٩,٢١ من التوجيهات، فإن المطابقة بين الأحكام العامة والخاصة بموجب التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ للمصرف المركزي والمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو التالي:

مخصصات خسائر انخفاض القيمة - جماعي	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
مخصصات جماعية تحت التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ الصادر من المصرف المركزي	**١,٦١٨,٨٦٨**	١,٤٨٠,١٩٥
ناقصًا: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**١,٦٤٤,٨٠٥**	١,٤٩٧,٠٣٥
المخصصات الجماعية المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	**-**	-

*في حال تخطي المخصصات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المخصصات بحسب المصرف المركزي ، لا يتطلب تحويل اي مبالغ إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة.

تمت صياغة المخصصات ومواءمتها مع إدارة مخاطر الائتمان وفقًا لنظام إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المصاحبة للتعميم رقم ٢٠٢٤/٣ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة

كما هو مذكور أعلاه ضمن الجزء الذي يتناول الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وفقاً لإجراءات مراقبة المجموعة، يتم تحديد مقدار الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر، وعلى أبعد تقدير عندما يمتد التأخر في السداد لمدة ٣٠ يوماً. هذا هو الحال بشكل رئيسي بالنسبة للقروض وسلفيات العملاء وبشكل محدد لتعرضات اقتراض الأفراد، حيث يوجد لتعرضات اقتراض الشركات والتعرضات الأخرى معلومات محددة أكثر عن المقترض يتم استخدامها لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان.

لا تتعرض الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة حيث يعكس قياس القيمة العادلة الجودة الائتمانية لكل أصل.

تقوم المجموعة بمتابعة تركزات قروضها الخاضعة لانخفاض في القيمة حسب القطاع وحسب الموقع الجغرافي. إن تحليل تركزات القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة (ما عدا القروض المعاد جدولتها/ تحت إعادة الجدولة) حسب القطاع مبين أدناه:

	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
التصنيع	٥٤٦,١١١	٢٠٩,٤٣٨	٤٣١,١٠٣
الإنشاءات	٨٠٥,٣٢٠	٢٣٨,١٣٤	٦٦١,٨٣٦
العقارات	٩٦٢,٦٧٥	٨٥٠,٠٨٦	٤٥٨,٤٨٦
التجارة	٥١,١٢٤	٢١,٧٦٤	٣١,٢٨٥
النقل والتخزين	٢	-	٢
الخدمات	٧٢٣,٧١٦	٥٣٣,١٥٤	٤٣٩,٢٥٨
الضيافة	٢٨٣,٩٨٠	١٦٧,٩٧٢	١٩٧,١٦٥
الأنشطة المالية والتأمين	٨,٩٣٦	٨,٩٣٦	٨٩
الشخصية – رهن عقاري	٧٦٦,٥١٢	٥٢٠,٦٥٩	٤٧٣,٨٦٢
الشخصية - نظامية	٨٤,٨٩٠	٥٥,٩٩٥	٣٧,٤٥٣
فردية- أعمال	٢١,٦١٩	١٤,١٩١	١٤,٧٧٤
أخرى	٢٢٩,٣٧٣	-	٢١٤,١٧٦
إجمالي القيمة الدفترية	٤,٤٨٤,٢٥٨	٢,٦٢٠,٣٢٩	٢,٩٠٩,٤٨٩
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
التصنيع	٤١٠,٤٢٥	٢٥٧,٩١٢	٢٥٨,٠٧٧
الإنشاءات	١,٧٦٦,٤٦٩	٢٩٩,٣٧٣	١,٦٥٥,٠٩٣
العقارات	١,٢٢٠,٣٩٣	٩٦١,٠٣٦	٧٠٥,٩٨٢
التجارة	٥٣,٥٢٩	١٣,٤٠٨	٤٧,١٢٨
النقل والتخزين	٩,٧٨٤	-	٩,٧٨٣
الخدمات	٤١٧,٥٣٢	١١٧,٥٨٣	٣٤٦,٢٥٧
الضيافة	٣٤٩,٩٨٠	١٩٤,٠٧٨	٢٣٥,٤٤١
الأنشطة المالية والتأمين	١٦,٦٤٨	١٦,٤٣٩	٣,٠٥٨
الشخصية – رهن عقاري	١٢٠,٩٨٥	١١٤,٩٩٦	٦٠,٧٨٤
الشخصية - نظامية	٨٢٩,٢١٣	٦٦٥,١٥٤	٤٤١,٠٧٩
فردية- أعمال	٢١,٧٩٠	١٤,٣٨٦	١٩,٠١٩
أخرى	١٠٨,٨٨٦	١,٠١٣	١٤٥,٣٥٩
إجمالي القيمة الدفترية	٥,٣٢٥,٦٣٤	٢,٦٥٥,٣٧٨	٣,٩٢٧,٠٦٠

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة (تابع)

تتركز جميع القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة في منطقة جغرافية واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. إن قيمة الضمانات محددة بالقيمة الأدنى للإئتمان أو قيمة الضمان القابلة للتحصيل.

تبلغ القيمة الدفترية الإجمالية للائتمانات غير الممولة العائدة للقروض منخفضة القيمة ٣٥٩,٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٠٦,٤ مليون درهم).

(٨) سياسة شطب القروض

تقوم المجموعة بشطب القرض/الاستثمار في سندات الدين كليًا أو جزئيًا عندما تقرر لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) أن القرض/الضمان ذي الصلة غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. يتم التوصل إلى هذا القرار عادةً بعد تسييل جميع الضمانات المتاحة والتحقق التفصيلي من أن الوضع المالي للمقترض/المصدر هو أن المقترض/المصدر لم يعد قادرًا على سداد الالتزام المتبقي، أو أن عائدات الضمانات لن تكون كافية لسداد كامل المبلغ. تم استنفاد كافة الجهود الممكنة لجمع المبالغ.

ترتكز القرارات الخاصة بشطب المبالغ الصغيرة من القروض القياسية على حالة تجاوز موعد الاستحقاق لمنتج معين.

(٩) الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والتسليفات على شكل مبالغ نقدية أو ضمانات أو رهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى على الموجودات. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها فيما بعد بصورة دورية. بصورة عامة، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في سندات الدين والمبالغ المستحقة من البنوك، ولم يتم الاحتفاظ بمثل هذه الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٤.

يبين الجدول التالي تحليل للضمانات حسب أنواعها:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
ودائع مرهونة	**١,٩٣٧,٣٣٧**	١,٧٨٨,٨٥٨
عقارات	**٣٧,٣٨٦,٦٩٧**	٣٦,٨٤١,١٦٢
رهن على عقارات	**٩٠٤,١٩٠**	١,١٤٤,٢١٣
رهن أسهم	**١,٦١٤,٣٧٨**	١,٤٥٠,٤٤٠
ضمانات بنكية	**٥٠٣,٣٣٢**	٢٣٤,٨٥١
ذهب	**٨٣,٨٩٥**	٩٣,٧١١
إجمالي الضمانات	**٤٢,٤٢٩,٨٢٩**	٤١,٥٥٣,٢٣٥

تمثل المبالغ أعلاه قيمة الضمانات المقيدة برصيد القرض أو قيمة الضمان، أيهما أقل.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. توضح الجداول التالية تركزات المخاطر الائتمانية حسب قطاع الأعمال، الموقع الجغرافي والعملة.

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام 2025

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	١٠,٤٢٦,٨٠٣	-	٢٧٦,٠٢٩	-	-	١٠,٧٠٢,٨٣٢	٢,١٤٦,٢١٤	١,٧٨٦,٣٨٥
الإنشاءات	٣,٥٨١,١٠٣	-	-	-	-	٣,٥٨١,١٠٣	٢,٠٨٨,٥٩٤	١٨,٩٣٦,٣٠٩
العقارات	١٧,٣١٤,٥٢٩	-	-	-	-	١٧,٣١٤,٥٢٩	٢,٧٩٩,٩٥٨	٢,٥٣٤,٥١٧
التجارة	١٠,٤٥١,٠٧٦	-	-	-	-	١٠,٤٥١,٠٧٦	٥,٧٨٦,٦٤٤	١١,٤٠٢,٦٣١
النقل والتخزين	٢,٨٢٤,٨٢٨	-	١٧,٤٢٠	-	-	٢,٨٤٢,٢٤٨	٤٤٤,٨٥٧	١٠٣,٩٤٣
الخدمات	٧,٠٦٧,٣٢٨	-	٥٤,٧٢٢	٥٣,٨٨٥	-	٧,١٧٥,٩٣٥	١,٣٠٣,٣٣٢	١,٣١٨,٨٧٢
الضيافة	١,٧١٤,٧٢٣	-	-	-	-	١,٧١٤,٧٢٣	٥٩٦,٥٩٩	٧٩,٧٧٢
الأنشطة المالية والتأمين	١٠,٦٩٠,٩٨٨	٤,٧١٠,٩٩٠	١,٢٤١,٣٨٩	١٥٩,٧١٥	١٢٦,١١٣	١٦,٩٢٩,١٩٥	٢,٤٤٢,١٨٢	١,٣٨٩,٨٨٢
الهيئات الحكومية	٥,٧٧٥,١٨٦	-	١٧,٥٠٥,٩٦٢	-	٢١,٤٠٩,٠٨١	٤٤,٦٩٠,٢٢٩	٢٥٧,٤٠٣	٣,٠١٠
الشخصية – رهن عقاري	٢٠,٢٥٤,٥٩٧	-	-	-	-	٢٠,٢٥٤,٥٩٧	١٧٥,٢٨٤	-
الشخصية – نظامية	٥,٥٨٨,٩٨١	-	-	-	-	٥,٥٨٨,٩٨١	٥,٣٣١,٦٢٢	٨٩٧
فردية - أعمال	٨١٦,٠٢٤	-	-	-	-	٨١٦,٠٢٤	٤٥٥,٠٩٦	٢,٩٥٤
أخرى	٨,٨٧٣,٣٨٧	-	١,٠٥٠,٠٢٧	-	٤,٣٤١,٤٠٥	١٤,٢٦٤,٨١٩	١,٦٦٠,٧٧٥	٢,١٠٨,٨٠٢
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٥,٣٧٩,٥٥٣	٤,٧١٠,٩٩٠	٢٠,١٤٥,٥٤٩	٢١٣,٦٠٠	٢٥,٨٧٦,٥٩٩	١٥٦,٣٢٦,٢٩١	٢٥,٤٨٨,٥٦٠	٣٩,٦٦٧,٩٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات (تابع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢٤

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	٨,٨٨٧,١٦٣	-	٣١١,٢٢٤	-	-	٩,١٩٨,٣٨٧	١,٨٢٥,٧٦٩	١,٤٣١,٦٩٧
الإنشاءات	٤,٥٦٦,٩٣٤	-	-	-	-	٤,٥٦٦,٩٣٤	١,٠١٣,٠٠٩	١٢,٤٥١,٠٢٦
العقارات	١٧,٨٢٠,٨٢٩	-	-	-	-	١٧,٨٢٠,٨٢٩	٣,١٣٠,٢٠٦	١,٦١٥,٥٧٤
التجارة	١٠,٧٢٧,٣٧٤	-	-	-	-	١٠,٧٢٧,٣٧٤	٥,٩٦٧,٩٩٢	٩,٥٦٥,٠٣٢
النقل والتخزين	٣,٤٣٨,٥١٢	-	١٦,٤١٦	-	-	٣,٤٥٤,٩٢٨	٧٧٢,٠٢٧	٩٣,١٥٣
الخدمات	٦,٩٦٢,٩٦٠	-	١٠٧,١٧٣	٥٩,٦٥٥	-	٧,١٢٩,٧٨٨	١,٣١٠,٠٩٥	١,١٣٦,٢٠٦
الضيافة	٢,٤٥٤,٦٦٦	-	-	-	-	٢,٤٥٤,٦٦٦	١,٢١٢,٤٥٣	١٢٥,٦٠٣
الأنشطة المالية والتأمين	٨,٣٨٩,٨٠٢	٥,١٦٥,٠٨١	٣,١١٨,٢٥٦	٢٩٤,٤٤٥	١١٨,٢٧٨	١٧,٠٨٥,٨٦٢	٣,٤٤٧,٨٣٣	١,٣٨٠,٥٤٠
الهيئات الحكومية	٤,٠٣٣,٩٩٩	-	٩,٢٤٨,٥٧٥	-	١٥,٨٤٤,١١٠	٢٩,١٢٦,٦٨٤	-	٣٣,٧٠٧
الشخصية – رهن عقاري	١٦,١٢٩,٤٤١	-	-	-	-	١٦,١٢٩,٤٤١	١٣٩,٣٦٩	-
الشخصية – نظامية	٥,٧٥٥,٠٩١	-	-	-	-	٥,٧٥٥,٠٩١	٥,٤٥٧,٥١٦	٨١٢
فردية - أعمال	٨٦٥,٩٣٣	-	-	-	-	٨٦٥,٩٣٣	٤٦٥,٢٦٤	٧٩٩
أخرى	٨,٢٦١,١٩٣	-	١,٤٣٤,٧٤٧	-	٤,١٩١,٦٩٣	١٣,٨٨٧,٦٣٣	٢,٠٦٧,٤٤٣	١,٧٦٩,٩٩٣
إجمالي القيمة الدفترية	٩٨,٢٩٣,٨٩٧	٥,١٦٥,٠٨١	١٤,٢٣٦,٣٩١	٣٥٤,١٠٠	٢٠,١٥٤,٠٨١	١٣٨,٢٠٣,٥٥٠	٢٦,٨٠٨,٩٧٦	٢٩,٦٠٤,١٤٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات (تابع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥								
الإمارات العربية المتحدة	٨٠,٣٥٤,٨٩٩	١٥,٢٤٣	١٤,١٦٢,٧٩٥	٥٣,٨٨٥	٢٥,٨٧٦,٥٩٩	١٢٠,٤٦٣,٤٢١	٢١,٤٣٢,٧٧١	٣٣,٣٩٧,٧٧٢
دول مجلس التعاون الخليجي	٩,٥٣٦,٨٠١	٥٤٨,١٧٣	٢,٠٦٣,٨٠٤	-	-	١٢,١٤٨,٧٧٨	١,٢٨٧,٣٩٠	٨٢٧,٤٠٩
الشرق الأوسط	٣,٢٢١,٩١٥	٥٥٥,٧٢٠	١٦٥,١٣٠	١٠٨,٧٨٩	-	٤,٠٥١,٥٥٤	٢٥٧,٦٩٦	٣٢٧,٩٥٦
أوروبا	٤,٢٦٨,١٩٧	٩٢٠,٤٠٦	١٨٥,٧٦٢	١,٩٨٠	-	٥,٣٧٦,٣٤٥	١,٧١٧,١٣١	٢,٤٦٧,٢٨٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٩,٧١٠	٥٩٤,٦٥٠	٢,٣٠١,١٧٤	١,٥٣١	-	٣,١٠٧,٠٦٥	٧٣,٢٠٨	٧,٦٣٥
آسيا	٢,٣٧٧,٣٦٤	١,٤٦٠,٥٣٣	١,٠٣٢,٢٩٨	-	-	٤,٨٧٠,١٩٥	٢٠٦,٣٧٣	٢,٢٨٦,٨٩٤
أخرى	٥,٤١٠,٦٦٧	٦١٦,٢٦٥	٢٣٤,٥٨٦	٤٧,٤١٥	-	٦,٣٠٨,٩٣٣	٥١٣,٩٩١	٣٥٣,٠٢٢
إجمالي القيمة الدفترية	**١٠٥,٣٧٩,٥٥٣**	**٤,٧١٠,٩٩٠**	**٢٠,١٤٥,٥٤٩**	**٢١٣,٦٠٠**	**٢٥,٨٧٦,٥٩٩**	**١٥٦,٣٢٦,٢٩١**	**٢٥,٤٨٨,٥٦٠**	**٣٩,٦٦٧,٩٧٤**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤								
الإمارات العربية المتحدة	٨٠,٢٦٥,٢١٩	٢٤٩,٩٨١	٩,٢١٦,٣٢٤	١٧٢,٨٢٢	٢٠,١٥٤,٠٨١	١١٠,٠٥٨,٤٢٧	٢٣,٠٣٣,٨٨٩	٢٣,٩٥٤,٨١٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٧,٢١٧,٥٠٣	١,١٧١,٥١٨	١,٣٦٦,٩٠٥	-	-	٩,٧٥٥,٩٢٦	٢,٢٨١,٨٢٥	٩٣٣,٧٩٠
الشرق الأوسط	١,٥٠٤,١٥٨	١,١٤٣,٨٢٩	١٧,٥١٦	١١٤,١٧٨	-	٢,٧٧٩,٦٨١	٢٨١	٤٩٣,٨٩٩
أوروبا	٤,٠٩٤,٣٢٢	٥٦٥,٥٠٩	٤٦٢,٤٧٦	١,٤٨٠	-	٥,١٢٣,٧٨٧	١,٠٤٤,١٩٥	١,٩٨٨,٣٤١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٧,٣١٦	١,٤٠٩,٩١٦	٩٨٤,١٥٢	٢,٢٦٥	-	٢,٦٩٣,٦٤٩	٥٩	٧٩٠,٤٥٠
آسيا	١,٥٤٠,٦٤٦	١٤٢,٢٧٨	١,٦٧٩,٤٩١	-	-	٣,٣٦٢,٤١٥	٣٤٧,٩٨٦	١,١٩٧,٥٦١
أخرى	٣,٣٧٤,٧٣٣	٤٨٢,٠٥٠	٥٠٩,٥٢٧	٦٣,٣٥٥	-	٤,٤٢٩,٦٦٥	١٠٠,٧٤١	٢٤٥,٢٨٤
إجمالي القيمة الدفترية	٩٨,٢٩٣,٨٩٧	٥,١٦٥,٠٨١	١٤,٢٣٦,٣٩١	٣٥٤,١٠٠	٢٠,١٥٤,٠٨١	١٣٨,٢٠٣,٥٥٠	٢٦,٨٠٨,٩٧٦	٢٩,٦٠٤,١٤٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات (تابع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب العملة

	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تركزات حسب العملة								
الدرهم الإماراتي	٦٦,٢٨٣,٠٧٥	٧	٩,٦٥٥,٥١٥	٥٣,٨٨٥	٢٥,٠٥٣,٤٨٩	١٠١,٠٤٥,٩٧١	١٨,٤٣٤,٤٧٤	٢٣,٧٩٢,٧٣٦
العملات الأخرى*	٣٩,٠٩٦,٤٧٨	٤,٧١٠,٩٨٣	١٠,٤٩٠,٠٣٤	١٥٩,٧١٥	٨٢٣,١١٠	٥٥,٢٨٠,٣٢٠	٧,٠٥٤,٠٨٦	١٥,٨٧٥,٢٣٨
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٥,٣٧٩,٥٥٣	٤,٧١٠,٩٩٠	٢٠,١٤٥,٥٤٩	٢١٣,٦٠٠	٢٥,٨٧٦,٥٩٩	١٥٦,٣٢٦,٢٩١	٢٥,٤٨٨,٥٦٠	٣٩,٦٦٧,٩٧٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تركزات حسب العملة								
الدرهم الإماراتي	٦٥,٩٨٤,٠٤٤	٢٥٠,٠٠٨	٥,٩٣٣,٧٧٣	٥٩,٦٥٥	١٩,٦٢٢,٦٥٦	٩١,٨٥٠,١٣٦	١٨,٩٩٧,٩٢١	١٧,٢٠٩,٨١١
العملات الأخرى*	٣٢,٣٠٩,٨٥٣	٤,٩١٥,٠٧٣	٨,٣٠٢,٦١٨	٢٩٤,٤٤٥	٥٣١,٤٢٥	٤٦,٣٥٣,٤١٤	٧,٨١١,٠٥٥	١٢,٣٩٤,٣٣١
إجمالي القيمة الدفترية	٩٨,٢٩٣,٨٩٧	٥,١٦٥,٠٨١	١٤,٢٣٦,٣٩١	٣٥٤,١٠٠	٢٠,١٥٤,٠٨١	١٣٨,٢٠٣,٥٥٠	٢٦,٨٠٨,٩٧٦	٢٩,٦٠٤,١٤٢

*إن أغلبية الموجودات المقومة بالعملات الأخرى هي بالدولار الأمريكي الثابت سعر صرفه أمام الدرهم الإماراتي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج) مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى مخاطر في وقت تسوية المعاملات والتداولات. مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المستحقة تعاقديا. التأخير في التسوية نادر ويتم مراقبته من خلال إطار من الحدود.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف هذه المخاطر عن طريق إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية / مقاصة لضمان تسوية الصفقة فقط عندما يفي الطرفان بالتزامات التسوية التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءًا من عملية الموافقة على الائتمان / مراقبة الحدود الموضحة أعلاه. يتطلب قبول مخاطر التسوية في صفقات التسوية الحرة الحصول على موافقات خاصة بالمعاملة أو الطرف المقابل من إدارة الائتمان للشركات.

د) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو الموجودات المالية الأخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. وتشمل هذه المخاطر عدم القدرة على تسييل الأصول بأسعار معقولة وفي الإطار الزمني المطلوب. يمكن أن تنجم مخاطر السيولة عن اضطرابات السوق أو الأحداث الخاصة التي قد تؤدي إلى تضاؤل مصادر معينة للتمويل.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل قسم الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات (ALM) بما يتماشى مع السياسات والمبادئ التوجيهية التنظيمية والداخلية. إن منهج المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو التأكد من أن لديها التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما في ذلك ودائع العملاء والقروض متوسطة الأجل واتفاقيات إعادة الشراء وأدوات سوق المال والديون الثانوية ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بمراقبة ملف السيولة للموجودات والمطلوبات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. وتحتفظ الخزانة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل والودائع بين البنوك لضمان الحفاظ على سيولة كافية. يتم مراقبة وضع السيولة اليومي وإجراء اختبارات ضغط السيولة بشكل منتظم في ظل مجموعة متنوعة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق العادية وغير العادية.

تتضمن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة، كما يتم تنفيذها داخل المجموعة ومراقبتها من قبل خزانة المجموعة، ما يلي:

- تتم إدارة التمويل اليومي من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية لضمان إمكانية تلبية المتطلبات بما في ذلك تجديد الأموال عند استحقاقها أو اقتراضها من قبل العملاء. تحتفظ المجموعة بحضور نشط في أسواق المال العالمية لتسهيل أنشطة التمويل؛
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول القابلة للتسويق بدرجة عالية والتي يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي انقطاع غير متوقع في التدفق النقدي؛
- إدارة نسب السيولة في الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة تركز وملف آجال استحقاق التمويل؛ و
- الحفاظ على ترتيبات إعادة الشراء مع البنوك المختلفة للسماح للبنك بإعادة شراء استثمارات الدخل الثابت لتلبية أي احتياجات للسيولة قد تنشأ.

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة (النسبة التنظيمية) والتي تبلغ ٨٣,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٦,٥٨٪). بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة أيضًا النسب / المعلومات التالية بشكل مستمر لقياس مخاطر السيولة:

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة صافي القروض إلى الودائع؛و
- تتم أيضًا مراقبة نسب بازل ٣ (بما في ذلك نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، وما إلى ذلك) داخليًا من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

يلخص الجدول التالي بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية. لا يأخذ هذا الملف في الاعتبار فترات الاستحقاق الفعلية كما هو موضح في سجل الاحتفاظ بالودائع الخاصة بالمجموعة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	**٢٢,٣٦٠,٩٣١**	**١٣,٦٥١,٦٤٢**	**٤٠٠,٠٠٠**	**١,٢٠٠,٠٠٠**	-	-	**٧,١٠٩,٢٨٩**
المستحق من البنوك، بالصافي	**٤,٧٠٠,٠٧٠**	**١,٦٤٩,٦٠٣**	**٧٣,٤٦٠**	**٧٧٥,٦٠٩**	**٢,٢٠١,٣٩٨**	-	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	**٢٠,٣٥٩,١٤٤**	**٨١٩,٨٣٦**	**٣,٤٨٦,٥٩٩**	**٦,٧٤٢,٠٧٨**	**٤,٧٣٨,٩٧٦**	**٤,٥٧١,٦٥٥**	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	**١٠١,٠٤٨,٩٧٢**	**١٠,٥٤٦,٢٥٠**	**١١,٤١٨,١٧٥**	**١٣,٠٩٩,٤٠١**	**٢٦,١٧٧,٠٠٠**	**٣٩,٨٠٨,١٤٦**	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	**٣٦٠,٦٩٧**	**٩,٥٨٥**	**٢١,٧٢١**	**٤٠,٤١٦**	**٩٨,١٠١**	**١٩٠,٨٧٤**	-
قبولات بنكية	**٨,٠٢٠,٥٦٦**	**٢٦٢,١٢٤**	**٧٦٧,٧٣٩**	**٦,٦٨٧,٩٨١**	**٣٠٢,٧٢٢**	-	-
الاستثمار في شركة زميلة	**١٢٦,١١٣**	-	-	-	-	-	**١٢٦,١١٣**
الاستثمارات العقارية	**١٧٣,٧٠٠**	-	-	-	-	-	**١٧٣,٧٠٠**
الممتلكات والمعدات	**٩٤٠,٦٣٤**	-	-	-	-	-	**٩٤٠,٦٣٤**
الموجودات الأخرى، بالصافي	**٢,٢١٧,١٧٤**	**١,٥٧١,٦٧٦**	-	-	-	-	**٦٤٥,٤٩٨**
إجمالي الموجودات	**١٦٠,٣٠٨,٠٠١**	**٢٨,٥١٠,٧١٦**	**١٦,١٦٧,٦٩٤**	**٢٨,٥٤٥,٤٨٥**	**٣٣,٥١٨,١٩٧**	**٤٤,٥٧٠,٦٧٥**	**٨,٩٩٥,٢٣٤**
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	**٨,٧٦٠,٥١٢**	**٤٦٢,٧٤٦**	**٣,٣٢٢,٥١١**	**١,١٩٣,٧٢٥**	**٣,٧٨١,٥٣٠**	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**١١١,٣٥٣,٠٤٠**	**٧١,١٦٠,٣١٤**	**١١,٢٤٥,٢٧٤**	**٢٨,٩١٠,٠٩٦**	**٣٣,٩٥٥**	**٣,٤٠١**	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	**٨,٩٨٢,٧٢٤**	-	-	**٢٧٥,٤٧٥**	**٨,٧٠٧,٢٤٩**	-	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	**٣٤٥,٥٣٧**	**٩,٦٥٥**	**٣٦,٨٠٤**	**٤٢,٠٦٢**	**٨٦,١٩٥**	**١٧٠,٨٢١**	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	**٨,٠٢٠,٥٦٦**	**٢٦٢,١٢٤**	**٧٦٧,٧٣٩**	**٦,٦٨٧,٩٨١**	**٣٠٢,٧٢٢**	-	-
المطلوبات الأخرى	**٣,٤٢٣,١٥٤**	**٣,٣٧٨,٢٦٧**	-	-	-	-	**٤٤,٨٨٧**
إجمالي المطلوبات	**١٤٠,٨٨٥,٥٣٣**	**٧٥,٢٧٣,١٠٦**	**١٥,٣٧٢,٣٢٨**	**٣٧,١٠٩,٣٣٩**	**١٢,٩١١,٦٥١**	**١٧٤,٢٢٢**	**٤٤,٨٨٧**
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	**١٩,٤٢٢,٤٦٨**	**(٤٦,٧٦٢,٣٩٠)**	**٧٩٥,٣٦٦**	**(٨,٥٦٣,٨٥٤)**	**٢٠,٦٠٦,٥٤٦**	**٤٤,٣٩٦,٤٥٣**	**٨,٩٥٠,٣٤٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٦,٩٣٧,٦٣٨	٧,٧٤٣,٥٢٨	٨٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	-	-	٧,٩٤٤,١١٠
المستحق من البنوك، بالصافي	٥,١٦٢,٠٤٢	٣,٢٦٠,٣٩١	٥١٣,٥٥٧	٢٠٩,٦٧٣	١,١٧٨,٤٢١	-	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٤,٥٩٠,٤٢٤	٢,٧٤٢,٥٦٩	٧٨٤,٠٩٢	٤,٤٤٢,٦٤٣	٤,٨٧٧,٢٨٢	١,٧٤٣,٨٣٨	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٩٣,٠٤٨,٥٩٥	٨,٠٢١,٢٠٨	١٠,٩٠٧,٢٠٢	١٢,٠٧٦,٩٩٧	٣٤,٦٠٩,٨٢١	٢٧,٤٣٣,٣٦٧	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٥٨٤,٧٦٠	١٨,٨٨٥	١٤,٢١٤	٦٢,٣٥٢	٢١٩,٧١٧	٢٦٩,٥٩٢	-
قبولات بنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٨,١٩٠	٤٤٥,٩٥٨	-
الاستثمار في شركة زميلة	١١٨,٢٧٨	-	-	-	-	-	١١٨,٢٧٨
الاستثمارات العقارية	٢٤١,١٢٤	-	-	-	-	-	٢٤١,١٢٤
الممتلكات والمعدات	٥٨٩,٧٦٥	-	-	-	-	-	٥٨٩,٧٦٥
الموجودات الأخرى، بالصافي	١,٩٧٢,٣٣١	١,٢٧٨,١٩٥	-	-	-	-	٦٩٤,١٣٦
إجمالي الموجودات	١٤٠,١٧٥,٣١٨	٢٣,٣٥٢,٩٨٧	١٤,٠٢٧,٨٧٨	٢٢,٤٢٠,٨٥٤	٤٠,٨٩٣,٤٣١	٢٩,٨٩٢,٧٥٥	٩,٥٨٧,٤١٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	٧,٥٤٢,٠٢٣	١,٠٤٥,٥٠٦	٧٩١,٩٣٧	٢,٦٥٥,٦٣٠	٣,٠٤٨,٩٥٠	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٩٧,٥٦٣,٤٦٧	٥٨,٨٤٤,٠٥٥	١٣,١٩٥,٠٩٢	٢٥,٠٧٤,٨٢٧	٤٤٠,١٦٥	٩,٣٢٨	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٦,٩١٨,١٦٣	-	-	-	٦,٩١٨,١٦٣	-	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٢١,٣٩٥	٥٦,٠٨٧	٢,٢٣٥	٢٩,٦٧٩	٢٠٧,٦٦٨	٢٢٥,٧٢٥	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٨,١٩٠	٤٤٥,٩٥٨	-
المطلوبات الأخرى	٣,٢٧٥,٣٠٠	٣,٢٣٠,٣٠٨	-	-	-	-	٤٤,٩٩٢
إجمالي المطلوبات	١٢٢,٧٥٠,٧٠٩	٦٣,٤٦٤,١٦٧	١٤,٩٩٨,٠٧٧	٣٢,٩٣٩,٣٢٥	١٠,٦٢٣,١٣٦	٦٨١,٠١١	٤٤,٩٩٢
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	١٧,٤٢٤,٦٠٩	(٤٠,١١١,١٨١)	(٩٧٠,١٩٩)	(١٠,٥١٨,٤٧١)	٣٠,٢٧٠,٢٩٥	٢٩,٢١١,٧٤٤	٩,٥٤٢,٤٢١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يوضح الجدول المبين أدناه الإستحقاقات للمطلوبات الطارئة والإلتزامات الائتمانية الخاصة بالمجموعة:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
المطلوبات الطارئة	٣١,٦٤٧,٤٠٨	١,٢٦٥,٢١٥	٢,١٠٦,٤١٧	٤,١٠٥,٠١٣	٥,٨٨٠,٩٤٨	١٨,٢٨٩,٨١٥
الإلتزامات الإئتمانية	٢٥,٤٨٨,٥٦٠	٦,٩٥٧,٤٢٥	١,٠٩٣,٤٢٦	٢,٤١٨,١٨١	٤,٣٣٤,٣١٥	١٠,٦٨٥,٢١٣
الإجمالي	**٥٧,١٣٥,٩٦٨**	**٨,٢٢٢,٦٤٠**	**٣,١٩٩,٨٤٣**	**٦,٥٢٣,١٩٤**	**١٠,٢١٥,٢٦٣**	**٢٨,٩٧٥,٠٢٨**
٣١ ديسمبر٢٠٢٤						
المطلوبات الطارئة	٢٢,٦٧٣,٧٨١	٦١٦,٨١٣	١,٥٠٩,٥١٥	٣,٦١٣,٤٥٢	٤,٠٨٦,٣٤٩	١٢,٨٤٧,٦٥٢
الإلتزامات الإئتمانية	٢٦,٨٠٨,٩٧٦	٦,٢٠٧,٦١٠	١,٨١٤,٤٨٩	٣,٠٢٨,٠١١	٥,٤٦٩,١٥٥	١٠,٢٨٩,٧١١
الإجمالي	٤٩,٤٨٢,٧٥٧	٦,٨٢٤,٤٢٣	٣,٣٢٤,٠٠٤	٦,٦٤١,٤٦٣	٩,٥٥٥,٥٠٤	٢٣,١٣٧,٣٦٣

نظراً لطبيعة المطلوبات الطارئة والالتزامات الائتمانية، فمن الممكن أن يتم استدعاء الضمانات والالتزامات في أقل من شهر واحد، وهي أقرب فترة يمكن فيها استدعاء الضمانات وسحب الالتزامات. يتوافق الاستحقاق المنهجي بشكل مادي مع التواريخ التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يبين الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة :

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
المستحق للبنوك	٩,١٧٨,٠٧٩	٤٦٨,٨٦٤	٣,٣٤٤,١٠٢	١,٢٣١,٨١٩	٤,١٣٣,٢٩٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١١٢,١٣٤,٣٧٧	٧١,١٨٩,٦٦٤	١١,٣١٨,٨٤١	٢٩,١٣٠,٨٣٨	٤٩٥,٠٣٤
سندات وقروض متوسطة الأجل	١٠,٠٧٨,٦٢٦	-	-	٢٨٢,٥٤٣	٩,٧٩٦,٠٨٣
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٨,٠٢٠,٥٦٦	٢٦٢,١٢٤	٧٦٧,٧٣٩	٦,٦٨٧,٩٨١	٣٠٢,٧٢٢
المطلوبات الأخرى	٦٥٩,٠٢٩	٦٥٩,٠٢٩	-	-	-
إجمالي المطلوبات	**١٤٠,٠٧٠,٦٧٧**	**٧٢,٥٧٩,٦٨١**	**١٥,٤٣٠,٦٨٢**	**٣٧,٣٣٣,١٨١**	**١٤,٧٢٧,١٣٣**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
المستحق للبنوك	٧,٩٩٣,٤٧٧	١,٠٤٧,٨٤٩	٧٩٧,٨١٣	٢,٧٥٧,٧٣٦	٣,٣٩٠,٠٧٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٩٨,٣٣٨,٥١٨	٥٨,٨٦٨,١٤٠	١٣,٢٩٤,٨٦١	٢٥,٢٣٣,٥١٥	٩٤٢,٠٠٢
سندات وقروض متوسطة الأجل	٧,٩٦١,٥٢٨	-	-	-	٧,٩٦١,٥٢٨
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٤٥٤,١٤٨
المطلوبات الأخرى	١,٠١٠,٦٠١	١,٠١٠,٦٠١	-	-	-
إجمالي المطلوبات	١٢٢,٢٣٤,٤٨٥	٦١,٢١٤,٨٠١	١٥,١٠١,٤٨٧	٣٣,١٧٠,٤٤٠	١٢,٧٤٧,٧٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناجمة عن التحركات في أسعار السوق. تأتي مخاطر السوق من عدد من العوامل، لا سيما التغيرات في متغيرات السوق بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الفائدة، وهوامش الائتمان، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، والتقلبات الضمنية. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من خلال مشاركتها في أنشطة التداول والاستثمار وإدارة الأصول/المطلوبات. تتضمن أنشطة التداول اتخاذ مراكز على أدوات مختلفة مثل السندات أو الأسهم أو العملات أو السلع أو الأدوات المالية المشتقة. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق غير التجارية من خلال إدارة الأصول/المطلوبات والمحافظ الاستثمارية.

(١) الحوكمة

تحكم سياسة إدارة مخاطر السوق إدارة مخاطر السوق العالمية عبر المجموعة. تمت الموافقة على هذه السياسة من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC). وهي تحدد مبادئ إدارة مخاطر السوق والإطار الذي يحدد تدابير المخاطر وأنشطة الرقابة والمراقبة وحدود مخاطر السوق والإبلاغ عن الانتهاكات.

تم وضع حدود وهيكل حوكمة لإدارة مخاطر السوق بما يتوافق مع إطار قابلية المخاطرة لدى المجموعة.

تحدد لجنة BRCC الرغبة في المخاطرة المتعلقة بمخاطر السوق والتي تترجم إلى حدود المخاطر التي تتم مراقبتها عن كثب من قبل إدارة مخاطر المجموعة، ويتم تقديم التقارير عنها يوميًا إلى الإدارة العليا وتناقشها لجنة الموجودات والمطلوبات شهريًا.

تقوم المجموعة بتصنيف تعرضها لمخاطر السوق بين المحافظ التجارية وغير التجارية مع إسناد المسؤولية الشاملة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات. يتولى قسم إدارة مخاطر المجموعة مسؤولية تطوير سياسات إدارة المخاطر التفصيلية والتنفيذ اليومي، والتي تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

(٢) تقييم وإدارة مخاطر السوق

تستخدم مجموعة إدارة المخاطر مجموعة متنوعة من مقاييس المخاطر لتقدير حجم الخسائر المحتملة بسبب مخاطر السوق. تشمل مقاييس المخاطر لدى المجموعة القيمة المعرضة للخطر (VaR)، ومقاييس الحساسية، وتحليل اختبارات الضغط.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق مجموعة شاملة من الحدود على مقاييس مخاطر السوق، ويتم مراقبة هذه الحدود والإبلاغ عنها بشكل منتظم. يتم الإبلاغ عن الحالات التي يتم فيها تجاوز الحدود إلى مستوى الإدارة المناسب. تظل ملفات المخاطر الخاصة بعمليات المجموعة متسقة مع مدى تقبلها للمخاطر والحدود الناتجة عنها، ويتم مراقبتها وإبلاغها للمتداولين وإدارة وحدة الأعمال المعنية وكبار المسؤولين التنفيذيين ولجان مجلس الإدارة.

(٣) محفظة الاستثمار

لدى المجموعة محفظة استثمارية من الأوراق المالية السائلة للأغراض الإستراتيجية وإدارة السيولة. تحمل هذه الاستثمارات مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز.

تماشياً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم تصنيف المعاملات المتعلقة بهذه المحفظة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويحدد إطار حوكمة الاستثمار المبادئ التوجيهية ومعايير الإدارة العامة التي يجب أن تتبعها جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، يقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) بالموافقة وتحديد مدى تقبل المخاطر للمحفظة الاستثمارية من حيث الحجم والعوائد والمخاطر. تتم إدارة محفظة الاستثمار مباشرة من قبل الخزينة ويتم مراقبة حدود المخاطر عن كثب من خلال مخاطر السوق ويتم تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات.

تطبق مجموعة إدارة المخاطر مقاييس مختلفة للمخاطر بما في ذلك القيمة المعرضة للخطر (VaR) ومقاييس الحساسية وتحليل اختبارات الضغط. تتم مشاركة تقارير المخاطر مع لجنة الموجودات والمطلوبات وBRCC بشكل منتظم.

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية

نشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة سلبًا على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة المخاطر بشكل أساسي من خلال قياس ومراقبة فجوات أسعار الفائدة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (EVE) وصافي دخل الفوائد (NII) بالإضافة إلى DV01 للميزانية العمومية بأكملها. تقوم إدارة مخاطر المجموعة بمراقبة الالتزام بتدابير مخاطر أسعار الفائدة هذه مقابل الحدود المعتمدة على أساس منتظم، وهي مسؤولة عن الإبلاغ عن المخالفات، إن وجدت، إلى الإدارة العليا. تقارير مراجعة ALCO شهريًا.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية (تابع)

فيما يلي تأثير حركة معدل الفائدة على صافي دخل الفائدة:

	٢٠٢٥ صافي دخل الفائدة		٢٠٢٤ صافي دخل الفائدة	
	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	١٠٠ نقطة أساس ألف درهم	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	١٠٠ نقطة أساس ألف درهم
زيادة اسعار الفائدة	٦٦,٥٥٤	١٥٨,١٤٦	٤١,٠٠٢	٩٤,٤٩٢
إنخفاض اسعار الفائدة	(١١٣,٨٦٧)	(٢٠٦,٥٨٥)	(٦٢,٤٦٨)	(١١٨,٠٥٥)

فيما يلي ملخص لوضع حساسية اسعار الفائدة لدى المجموعة بناء على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب:

	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٨,٠٦٠,٩٣١	١٣,١٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-	-	٢٢,٣٦٠,٩٣١
المستحق من البنوك، بالصافي	١,٦٤٩,٦٠٣	٢,١٣٧,١٠٠	٧٦١,٠٤٦	١٥٢,٣٢١	-	٤,٧٠٠,٠٧٠
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٢١٣,٦٠٠	٤,١٤٥,١٩١	٤,٠٤٦,٠٩٦	٢,٦٩٥,٩٨١	٩,٢٥٨,٢٧٦	٢٠,٣٥٩,١٤٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	١٥٣,٦٧٧	٧١,١٢٥,٢٠٦	٦,٩٤٣,٥٣٥	٣,٠٠٥,٠٣٢	١٩,٨٢١,٥٢٢	١٠١,٠٤٨,٩٧٢
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٣٦٠,٦٩٧	-	-	-	-	٣٦٠,٦٩٧
قبولات بنكية	٨,٠٢٠,٥٦٦	-	-	-	-	٨,٠٢٠,٥٦٦
الاستثمار في شركة زميلة	١٢٦,١١٣	-	-	-	-	١٢٦,١١٣
العقارات الاستثمارية	١٧٣,٧٠٠	-	-	-	-	١٧٣,٧٠٠
الممتلكات والمعدات	٩٤٠,٦٣٤	-	-	-	-	٩٤٠,٦٣٤
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٢١٧,١٧٤	-	-	-	-	٢,٢١٧,١٧٤
إجمالي الموجودات	٢١,٩١٦,٦٩٥	٩٠,٥٠٧,٤٩٧	١٢,٩٥٠,٦٧٧	٥,٨٥٣,٣٣٤	٢٩,٠٧٩,٧٩٨	١٦٠,٣٠٨,٠٠١
المطلوبات						
المستحق للبنوك	٣٣٤,٥٥٩	٣,٤٥٠,٦٩٨	٣٦٧,٣٠٠	٨٢٦,٤٢٥	٣,٧٨١,٥٣٠	٨,٧٦٠,٥١٢
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٤٣,٧٤٠,١٧٤	٣٨,٦٦٩,٠٨٤	١٦,١١٣,١٦٨	١٢,٧٩٦,٢٠٠	٣٤,٤١٤	١١١,٣٥٣,٠٤٠
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	-	٢٧٥,٤٧٥	٨,٧٠٧,٢٤٩	٨,٩٨٢,٧٢٤
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٣٤٥,٥٣٧	-	-	-	-	٣٤٥,٥٣٧
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٨,٠٢٠,٥٦٦	-	-	-	-	٨,٠٢٠,٥٦٦
المطلوبات الأخرى	٣,٤٢٣,١٥٤	-	-	-	-	٣,٤٢٣,١٥٤
إجمالي المطلوبات	٥٥,٨٦٣,٩٩٠	٤٢,١١٩,٧٨٢	١٦,٤٨٠,٤٦٨	١٣,٨٩٨,١٠٠	١٢,٥٢٣,١٩٣	١٤٠,٨٨٥,٥٣٣
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(٣٣,٩٤٧,٢٩٥)	٤٨,٣٨٧,٧١٥	(٣,٥٢٩,٧٩١)	(٨,٠٤٤,٧٦٦)	١٦,٥٥٦,٦٠٥	١٩,٤٢٢,٤٦٨
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(٣٣,٩٤٧,٢٩٥)	١٤,٤٤٠,٤٢٠	١٠,٩١٠,٦٢٩	٢,٨٦٥,٨٦٣	١٩,٤٢٢,٤٦٨	
متمثلة بحقوق الملكية						١٩,٤٢٢,٤٦٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية (تابع)

	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٩,٠٣٧,٦٣٨	٧,٩٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٦,٩٣٧,٦٣٨
المستحق من البنوك، بالصافي	١,٧٨٨,٦٩٣	٢,٠١٨,٨٠٢	٣٦,٧٣٠	٧٦٠,٦٢٣	٥٥٧,١٩٤	٥,١٦٢,٠٤٢
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٣٥٤,٠٣٣	٣,١٧٢,٦٢٨	٤,٠١٤,٨٠٥	٤٢٧,٨٣٨	٦,٦٢١,١٢٠	١٤,٥٩٠,٤٢٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	١,٤٢١,٦٢٧	٥٣,٨٩١,١٤٣	٩,١٧٦,١٤٣	٣,١٧٢,١٧٧	٢٥,٣٨٧,٥٠٥	٩٣,٠٤٨,٥٩٥
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٥٨٤,٧٦٠	-	-	-	-	٥٨٤,٧٦٠
قبولات بنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	-	-	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١
الاستثمار في شركة زميلة	١١٨,٢٧٨	-	-	-	-	١١٨,٢٧٨
العقارات الاستثمارية	٢٤١,١٢٤	-	-	-	-	٢٤١,١٢٤
الممتلكات والمعدات	٥٨٩,٧٦٥	-	-	-	-	٥٨٩,٧٦٥
الموجودات الأخرى، بالصافي	١,٩٧٢,٣٣١	-	-	-	-	١,٩٧٢,٣٣١
إجمالي الموجودات	٢٣,٠٣٨,٦١٠	٦٦,٩٨٢,٥٧٣	١٣,٢٢٧,٦٧٨	٤,٣٦٠,٦٣٨	٣٢,٥٦٥,٨١٩	١٤٠,١٧٥,٣١٨
المطلوبات						
المستحق للبنوك	٤٨,٠٤٤	١,٧٨٩,٣٩٩	١٨٣,٦٥٠	٢,٤٧١,٩٨٠	٣,٠٤٨,٩٥٠	٧,٥٤٢,٠٢٣
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٤,٣٨٣,٢٠٥	٣٧,٦٧٢,١٧٧	١٤,٨٦٣,٠٣٢	١٠,٢٠٤,٨٦٢	٤٤٠,١٩١	٩٧,٥٦٣,٤٦٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	-	-	٦,٩١٨,١٦٣	٦,٩١٨,١٦٣
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٢١,٣٩٥	-	-	-	-	٥٢١,٣٩٥
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	-	-	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١
المطلوبات الأخرى	٣,٢٧٥,٣٠٠	-	-	-	-	٣,٢٧٥,٣٠٠
إجمالي المطلوبات	٤٥,١٥٨,٣٠٥	٣٩,٤٦١,٥٧٦	١٥,٠٤٦,٦٨٢	١٢,٦٧٦,٨٤٢	١٠,٤٠٧,٣٠٤	١٢٢,٧٥٠,٧٠٩
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(٢٢,١١٩,٦٩٥)	٢٧,٥٢٠,٩٩٧	(١,٨١٩,٠٠٤)	(٨,٣١٦,٢٠٤)	٢٢,١٥٨,٥١٥	١٧,٤٢٤,٦٠٩
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(٢٢,١١٩,٦٩٥)	٥,٤٠١,٣٠٢	٣,٥٨٢,٢٩٨	(٤,٧٣٣,٩٠٦)	١٧,٤٢٤,٦٠٩	
متمثلة بحقوق الملكية						١٧,٤٢٤,٦٠٩

القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي الغير معرضة لأسعار الفائدة تتكون من قروض المرحلة ٣.

تم إدارة مراكز مخاطر أسعار الفائدة بشكل عام من قبل إدارة الخزانة وإدارة الموجودات والمطلوبات، والتي تستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والسلف المقدمة للبنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة لإدارة المركز العام الناتج عن أنشطة المجموعة. تتحمل إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر أسعار الفائدة من الشركات من خلال عملية تسعير تحويل الأموال.

(٥) مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تمثل تعرضات المعاملات بالعملة الأجنبية التعرض للموجودات والمطلوبات المصرفية المقومة بعملات أخرى غير العملة التشغيلية للمنشأة المتعاملة.

تم تصميم سياسة إدارة مخاطر السوق لمنع الاحتفاظ بمراكز مفتوحة كبيرة بالعملات الأجنبية خارج محفظة التداول التي تديرها المجموعة. تتم مراقبة التعرضات من خلال حدود مراكز العملة المفتوحة والمخاطر المعرضة للمخاطر، ضمن درجة المخاطرة التي حددها مجلس الإدارة.

تتم مراقبة المراكز عن كثب من قبل إدارة مخاطر السوق ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود المقررة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

(٥) مخاطر العملات الأجنبية (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر كان لدى المجموعة التعرضات الصافية التالية بالعملات الأجنبية:

العملة	صافي أوضاع المخاطر الحالية ألف درهم	أوضاع المخاطر الآجلة ألف درهم	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٥ ألف درهم	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٤ ألف درهم
دولار أمريكي	**٨,٦٣٢,٧٣١**	**(١,٣٤٧,٦٧٦)**	**٧,٢٨٥,٠٥٥**	٢,٠١١,٩٤٢
عملات خليجية	**(٨٠,٠٣٣)**	**٨٢,٩١١**	**٢,٨٧٨**	١١٠,٨٧٢
جنيه استرليني	**٥٠٠,٧٥١**	**(٤٩٩,٩٥٠)**	**٨٠١**	(٦٢٠)
ين ياباني	**٥,٧٤١**	**١٩**	**٥,٧٦٠**	٣,١٣٥
يورو	**٢,٦٥٠,٥٩٠**	**(٢,٦٣٨,٤٥٢)**	**١٢,١٣٨**	(٩٩٢)
عملات أخرى	**٢١,٦٣٧**	**(٩,٥٦٥)**	**١٢,٠٧٢**	(٧٤,٩٣٩)

و) مخاطر حقوق الملكية

حددت المجموعة في سياستها المتعلقة بالمحافظ التجارية الأدوات التي يسمح للمجموعة بتداولها. يتم إجراء نشاط تداول محدود في سوق الأسهم ، تتم مراقبته من قبل إدارة المخاطر وبما يتوافق مع توصيات لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة حدود وقف الخسارة اليومية وكذلك الحدود الاسمية للمحفظة يوميا ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك، صنفت المجموعة محفظة الأسهم على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تحليل المحافظ الاستثمارية لحقوق الملكية:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
حقوق الملكية المتاجر بها بصورة عامة (مدرجة):		
حقوق الملكية (إيضاح ٩)	**٥٢,٣٥٥**	٥٩,٦٥٥
حقوق الملكية المحتفظ بها بصورة خاصة (غير مدرجة):		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة ومحفظة المحافظ (إيضاح ٩)	**١٦١,٢٤٥**	٢٩٤,٤٤٥
الإجمالي	**٢١٣,٦٠٠**	٣٥٤,١٠٠

تحليل الأرباح أو (الخسائر) من استثمارات حقوق الملكية:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الخسائر غير المحققة	**(٢٥,٧٤٤)**	١٩,٦٨٣

ز) المخاطر التشغيلية

تشير المخاطر التشغيلية إلى خطر الخسارة الناتج عن قصور أو فشل في العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويشمل ذلك المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. يدير البنك المخاطر التشغيلية وفقًا لإطار إدارة المخاطر وسياسة ومعايير المخاطر التشغيلية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تتم مراجعتها بشكل دوري لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع.

يطبق البنك نموذج ثلاثة خطوط للدفاع لضمان حوكمة قوية للمخاطر التشغيلية: الخط الأول للدفاع ويشمل وحدات الأعمال المسؤولة عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التشغيلية ضمن عملياتها. الخط الثاني للدفاع ويشمل وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية والتي توفر الإشراف وتضع المعايير وتتحدى تقييمات المخاطر لضمان دقتها. الخط الثالث للدفاع ويشمل التدقيق الداخلي الذي يقدم ضمانًا مستقلًا حول فعالية الضوابط والحوكمة. هذا الهيكل يضمن المساءلة والشفافية على جميع مستويات المنظمة.

يتمتع البنك بهيكل حوكمة راسخ يقوده مجلس إدارة نشط ويدعمه فريق إدارة تنفيذية ذو خبرة. تتم مركزية الإشراف على المخاطر من خلال سلسلة من اللجان التنفيذية ولجان إدارة المخاطر العليا مما يضمن اتخاذ قرارات فعّالة وتحقيق المساءلة على جميع المستويات.

تتحمل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال إطار إدارة المخاطر الخاصة بالبنك والذي يشمل ثقافة المخاطر وشهية المخاطر وتحديد وتقييم المخاطر وتقنيات إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بالموافقة على السياسات الرئيسية للمخاطر والأطر التنظيمية وخطة (ICAAP) السنوية بما في ذلك نتائج اختبارات الضغط، كما تقوم برفع أي قضايا جوهرية متعلقة بالمخاطر إلى مجلس الإدارة عند الضرورة.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ز) المخاطر التشغيلية (تابع)

تتولى لجنة إدارة المخاطر والامتثال برئاسة رئيس المخاطر تقديم التوجيهات الاستراتيجية والتكتيكية لإدارة ملف المخاطر الخاص بالبنك بما يتماشى مع شهية المخاطر التي تحددها لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمتابعة الامتثال لسياسات المخاطر وضمان كفاية إطار إدارة المخاطر المعتمد.

تتولى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والتي يرأسها أيضًا رئيس المخاطر التركيز على المخاطر التشغيلية. وتشمل مهامها: التوصية بشهية المخاطر التشغيلية بما يتماشى مع استراتيجية البنك والموافقة على السياسات ضمن نطاق صلاحياتها والإشراف على الحوادث التشغيلية ومتابعتها بشكل دوري ومراجعة خطوط الأعمال والوظائف لمعالجة المخاطر المتبقية وتصعيد المخاطر التشغيلية الجوهرية أو القضايا ذات الأهمية إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

على مستوى الأعمال والوظائف، يضمن منتدى إدارة المخاطر تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية. كما يضمن الالتزام بالسياسات ذات الصلة وشهية المخاطر ويقوم بتصعيد القضايا إلى اللجان العليا عند الحاجة.

لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية يستخدم البنك مجموعة من الأدوات وتشمل: التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط ويتم إجراؤه بشكل دوري لتقييم المخاطر الجوهرية والمتبقية عبر العمليات الرئيسية. المؤشرات الرئيسية للمخاطر وتتم مراقبتها لتوفير إشارات إنذار مبكر حول التعرض المحتمل للمخاطر. تحليل السيناريوهات ويُستخدم لتقييم تأثير الأحداث القصوى ولكن الممكنة على عمليات البنك. تُمكّن هذه الأدوات من إدارة المخاطر بشكل استباقي وتخفيفها في الوقت المناسب. وقد تم اعتماد المعيار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية هذا العام لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات في الإدارة اليومية للمخاطر التشغيلية على مستوى الأعمال والوظائف.

يتم تسجيل جميع أحداث المخاطر التشغيلية بما في ذلك الحالات القريبة من الوقوع بشكل منهجي في قاعدة بيانات مركزية لأحداث المخاطر التشغيلية. تضمن هذه القاعدة الاتساق في التصنيف وتحليل الأسباب الجذرية وتقييم الأثر. يخضع كل حدث لعملية مراجعة منظمة لتحديد أوجه القصور في العمليات أو الأنظمة أو الضوابط من خلال تحليل الأسباب الجذرية. يتم تحديد الإجراءات التصحيحية مع جداول زمنية واضحة ومسؤوليات محددة كما يتم مشاركة الدروس المستفادة عبر وحدات الأعمال لمنع تكرار الحوادث.

تعد التقارير الدورية عنصرًا أساسيًا في حوكمة المخاطر التشغيلية لدى البنك. وتشمل التقارير المقدمة للإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ما يلي: تحليل اتجاهات الأحداث مثل التكرار والشدة والعوامل المسببة. تحديثات المؤشرات الرئيسية للمخاطر لتسليط الضوء على المجالات ذات التعرض المتزايد للمخاطر. كما يقوم فريق المخاطر التشغيلية بمراجعات فعالية الضوابط لتقييم إجراءات التخفيف والتقدم في المعالجات. ويتم تحديد المخاطر الناشئة الناتجة عن التكنولوجيا أو التغييرات التنظيمية أو الأحداث الخارجية بشكل مستمر كجزء من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط.

يحافظ البنك على إطار شامل لاستمرارية الأعمال والمرونة التشغيلية ومصمم لضمان بقاء الخدمات الحيوية متاحة أثناء حالات الانقطاع سواء كانت ناجمة عن أعطال تقنية أو كوارث طبيعية أو أحداث خارجية. يشمل هذا الإطار ما يلي: خطط استمرارية الأعمال الموثقة التي تحتفظ بها كل وحدة أعمال. اختبارات منتظمة لاستعادة الكوارث على أنظمة وتقنيات المعلومات للتحقق من قدرات الاستعادة. نشر أنظمة احتياطية وآليات النسخ الاحتياطي والتحويل التلقائي لضمان تقديم الخدمة دون انقطاع. بروتوكولات إدارة الأزمات التي توفر عملية تصعيد منظمة وخطة اتصال لإدارة الحوادث بفعالية والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. قدرات العمل عن بُعد مدعومة بإمكانية الوصول الآمن وأدوات التعاون والتي يتم اختبارها بشكل دوري لضمان المرونة. إجراءات الأمن السيبراني تشمل المراقبة الفورية للتهديدات واختبارات الاختراق وبرامج توعية الموظفين للحماية من التهديدات الإلكترونية.

يحافظ البنك على نظام قوي لإدارة أمن المعلومات (ISMS) حاصل على شهادة ISO/IEC 27001 ومتوافق مع أبرز المعايير التنظيمية والصناعية، بما في ذلك إطار ضمان المعلومات في دولة الإمارات، وإطار ضوابط أمان العملاء لشبكة SWIFT (CSCF)، ومعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS). ومن خلال السياسات الشاملة وأطر الحوكمة وضوابط الأمان المتقدمة، يضمن البنك سرية وسلامة وتوافر أصوله المعلوماتية مع تركيز قوي على حماية بيانات العملاء وخصوصيتهم ومنع الخسائر المالية والحفاظ على الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية مع التخفيف الاستباقي من مخاطر أمن المعلومات.

٣٦. إدارة رأس المال

٣٦-١ رأس المال النظامي

تقوم الجهة التنظيمية للمجموعة والمتمثلة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بوضع ومتابعة متطلبات رأس المال القانونية.

فيما يلي أغراض المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة عائدات المساهمين؛ و
- الالتزام بمتطلبات رأس المال النظامية الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل سياسة المجموعة بالمحافظة على قاعدة رأسمال قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والاستمرار في التطوير المستقبلي للأعمال. تدرك المجموعة مدى تأثر العائد على المساهمين بحجم رأس المال وتدرك مدى اهمية حفظ التوازن بين المحافظة على العوائد المرتفعة على رأس المال من جهة وبين المميزات ومستوى الضمانات التي قد يقدمها مركز سليم لرأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم متطلباتها الخاصة برأس المال مع الأخذ بالاعتبار متطلبات النمو وخطط الأعمال، كما تقوم بتحديد حجم متطلباتها النظامية ومتطلبات المخاطر/ رأس المال الإقتصادي ضمن إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم رأس المال (ICAAP). تشكل بعض المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة ، التركزات ، المخاطر الإستراتيجية ، القانونية ، الإلتزام ، الأهمية ، التأمين ومخاطر السمعة جزءا من إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP).

تقوم المجموعة أيضاً بإحتساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الإئتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة. يتم إدراج حساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطرضمن نظام تقييم الائتمان.

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧ ، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة الإطار الوطني للتطبيق. يتألف إطار بازل ٣ ، شأنه شأن بازل ٢ ، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، وعملية المراجعة الرقابية وضوابط السوق.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق ١ الإضافي والشق ٢ بحسب سماتها؛

• رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ، يشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام واحتياطيات القيمة العادلة والأرباح المستبقاة؛ بعد خصم الموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

• يشتمل الشق ١ الإضافي من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.

• الشق ٢ لرأس المال، يشتمل على احتياطيات جماعية والتي يجب ان لا تتخطى ١,٢٥٪ من اجمالي الموجودات الائتمانية المرجحة بالمخاطر.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣ ، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من١ فبراير ٢٠١٧ ، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ الإضافي ورأس المال الإجمالي. إن الحد الأدنى لكفاية رأس المال النظامي المحددة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة هي كالتالي:

• يجب ان تشكل حقوق الملكية العادية الشق الأول ما لا يقل عن ٧٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر.

• يجب أن يشكل رأس مال الشق الأول ما لا يقل عن ٨,٥٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر.

• يجب ان يشكل إجمالي رأس المال ما لا يقل عن ١٠,٥٪ من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

بالإضافة، يتم تكوين احتياطي إضافي لرأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥٪ لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧٪.

تلتزم المجموعة بجميع متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال

يلخص الجدول أدناه مكونات رأس المال النظامي والنسب المئوية بحسب تعليمات بازل ٣ والمطابقة للمتطلبات الخارجية. وفقا لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل ٣، يبلغ رأس المال المطلوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما نسبته ١٣٪ ويشمل على احتياطي رأس المال التحوطي بنسبة ٢,٥٪. كما قامت المجموعة بتطبيق المعايير المنصوص عليها في التعميم المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ و٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢ والتي تحتوي على إرشادات إضافية بخصوص مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية واستثمارات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار، المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وتعديل القيمة الائتمانية. وتدعم المعايير تطبيق "المتطلبات العائدة لكفاية رأس المال" (تعميم رقم ٢٠٢٢/٥٢).

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١		
رأس المال	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
الاحتياطي القانوني والنظامي	**١,٤٩٢,٥٩٦**	١,٤٩٢,٥٩٦
الاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى	**١,٣٦٦,٦٦٣**	١,٣٦٦,٦٦٣
الأرباح المستبقاة	**٩,٩٢٢,٦٣٠**	٨,٣١٢,٥٠٤
الدخل الشامل الأخر المتراكم	**(٢٨٨,٨٩٨)**	(٤٦١,٣٦٠)
الترتيبات الانتقالية لمعايير التقارير المالية الدولية	**-**	٩١,٧٩١
	١٥,٤٧٨,١٨٣	١٣,٧٨٧,٣٨٦
الخصومات والتعديلات النظامية	**(٥٣١,١٠٧)**	(٣٠٠,٧٤٢)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١	**١٤,٩٤٧,٠٧٦**	١٣,٤٨٦,٦٤٤
سندات راس المال الشق الأول الإضافية (إيضاح ١٩-٢)	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الشق ١ من رأس المال	**١٧,١٥٠,٨٧٦**	١٥,٦٩٠,٤٤٤
الشق ٢ من رأس المال		
المخصصات الجماعية المؤهلة	**١,٣٤٩,٠٥٦**	١,٢٣٣,٤٩٦
الشق ٢ من رأس المال	**١,٣٤٩,٠٥٦**	١,٢٣٣,٤٩٦
إجمالي رأس المال النظامي	**١٨,٤٩٩,٩٣٢**	١٦,٩٢٣,٩٤٠
الموجودات المرجحة للمخاطر		
مخاطر الائتمان	**١٠٧,٩٢٤,٥١٦**	٩٨,٦٧٩,٦٩٤
مخاطر السوق	**١,٠٥٣,٧٣٤**	١,١٣٦,١٦٦
المخاطر التشغيلية	**١٠,٢١٧,٥٢٢**	٨,٩٠٠,٥٩٧
الموجودات المرجحة للمخاطر	**١١٩,١٩٥,٧٧٢**	١٠٨,٧١٦,٤٥٧
نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١	**١٢,٥٤٪**	١٢,٤١٪
نسبة كفاية رأس المال- الشق ١	**١٤,٣٩٪**	١٤,٤٣٪
نسبة كفاية رأس المال- الشق ٢	**١,١٣٪**	١,١٤٪
نسبة كفاية رأس المال	**١٥,٥٢٪**	١٥,٥٧٪

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد خصم التوزيعات المقترحة من قاعدة رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال (تابع)

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر

لقد قامت المجموعة باتباع المنحى المعياري بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و منحى المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض تقديم التقارير التنظيمية. وفيما يلي متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية:

(١) التعرض لمخاطر الائتمان

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. ويتم تصنيف التعرضات وفقاً للمنحى المعياري ضمن الإطار العام لكفاية رأس المال بناءً على اتفاقية بازل ٣ الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشمل المنحى المعياري الخاص بمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف فئات الأطراف المقابلة بالإضافة إلى أوزان المخاطر المرجحة المستخدمة لتحديد الموجودات ذات المخاطر المرجحة:

- **التعرضات الممولة**

المطالبات من الجهات السيادية

وهي تمثل التعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. يتم قياس المخاطر المرجحة للمطالبات من المصارف المركزية والجهات السيادية وفقاً لتصنيفاتها من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها، التعرضات للحكومة الإتحادية وحكومات الإمارات يتم ترجيحها بنسبة صفر ٪ إذا كانت هذه التعرضات مقيدة وممولة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي. يتم ترجيح التعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومصارفها المركزية بنسبة صفر ٪ إذا كانت مقيدة وممولة بالعملة المحلية لهذه الحكومات وإذا كانت تعتمد الجهة الرقابية لتلك الجهات مثل هذه المعالجة التفضيلية لديونها السيادية ومصارفها المركزية.

المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية والشركات التابعة للحكومة

تتم معاملة المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية المعترف بها من قبل المصرف المركزي نفس معاملة المطالبات من البنوك. ويجب معاملة التعرضات لجميع شركات القطاع العام الأخرى الغير متضمنة في لائحة المصرف المركزي بصورة مماثلة للتعرضات للشركات التجارية.

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التابعة للحكومة (الشركات التابعة للحكومة التي تبلغ نسبة ملكية الحكومة فيها اكثر ٥٠٪) وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات التابعة للحكومة غير المصنفة ١٠٠٪.

المطالبات من بنوك التنمية متعددة الجنسيات

يتم وزن المخاطر المرجحة لبنوك التنمية متعددة الجنسيات وفقاً للتصنيف الائتماني لتلك البنوك ويستثنى من ذلك البنوك الأعضاء المدرجين ضمن مجموعة البنك الدولي حيث تكون نسبة المخاطر المرجحة هي صفر ٪.

المطالبات من البنوك

يتم وزن المخاطر المرجحة للتعرضات من البنوك وفقاً للتصنيفات الموضوعة لهم من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، إلا أنه تم تخصيص أوزان أفضل للمخاطر للمطالبات قصيرة الأجل.

لن يقل وزن المخاطر المرجحة لأية مطالبات من بنوك غير مصنفة عن ما هو مطبق على المطالبات من الدولة المؤسسة بها.

المطالبات من الشركات التجارية

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التجارية وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات غير المصنفة ١٠٠٪.

بالنسبة للتعرضات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الغير مصنفة التي لا تتماشى مع المعايير النظامية لمحفظة الأفراد، سيتم تطبيق نسبة وزن مخاطر ٨٥٪.

المطالبات من التعرضات النظامية للأفراد

تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الأفراد المدرجة ضمن المحفظة النظامية للأفراد ٧٥٪ (باستثناء القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها)، إذا كانت تتوافق مع المعايير الموضحة في ارشادات اتفاقية بازل ٣ الخاصة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات سكنية

تم تطبيق وزن تفضيلي للمخاطر بنسبة ٣٥٪ على المطالبات التي لم تتجاوز ١٠ ملايين درهم لمقترض واحد وتم تأمين المطالبة بعقار سكني وتبلغ نسبة القرض إلى القيمة ٨٥٪. إذا تعذر تحديد المعيارين أو الوفاء بهما بشكل نهائي، فعندئذ إذا كان التعرض يفي بمعايير مطالبات الأفراد التنظيمية، يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٧٥٪، بينما كانت المطالبات الأخرى المضمونة على العقارات السكنية مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية

تم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية بنسبة ١٠٠٪.

التعرضات للقروض التي تجاوزت موعد استحقاقها

يتم وزن المخاطر المرجحة للجزء غير المضمون من اي قرض (بخلاف قرض رهن سكني) مستحق منذ أكثر من ٩٠ يوماً، صافي من المخصصات المحددة (بما في ذلك الشطب الجزئي) على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال (تابع)

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر (تابع)

التعرضات للقروض التي تجاوزت موعد استحقاقها (تابع)

- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٥٠٪ عندما تقل المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض؛ و

- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪ عندما تزيد المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض.

في حال قروض الرهن السكني عندما تتجاوز موعد اتسحقاقها لأكثر من ٩٠ يوماً يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪. يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى ما بين "الموجودات تحت اصناف المخاطر الأعلى" و"الموجودات الأخرى"، ويتم وزن المخاطر المرجحة بحسب وزن المخاطر الموصوف.

- **التعرضات غير الممولة**

بالنسبة للبنود الطارئة المتعلقة بالائتمان، يتم تحويل القيمة الاسمية إلى تعرض من خلال تطبيق عوامل تحويل الائتمان. يعتمد استخدام عامل تحويل الائتمان بنسبة ٢٠٪ أو ٥٠٪ أو ١٠٠٪ على نوع العنصر الطارئ، ويستخدم لتحويل المبالغ الاسمية خارج الميزانية العمومية إلى ما يعادلها في التعرض للميزانية العمومية.

إن إلتزامات منح تسهيلات إئتمانية غير مسحوبة تمثل إلتزامات غير مستغلة كما في تاريخ الميزانية العمومية. ان المبلغ الإسمي للإلتزام يحدد نسبة عامل التحويل الإئتماني المستخدم. لقد تم إستخدام عوامل تحويل بنسبة ٢٠٪ و ٥٠٪ للإلتزامات ذات الإستحقاق التعاقدي لأقل من سنة وأكثر من سنة على التوالي. في حين لم يتم تحويل الإلتزامات الإئتمانية والتي يمكن إلغائها بدون قيد أو شرط إلى تعرضات داخل الميزانية العمومية بحيث تخضع ل ٠٪.

- **إستثمارات حقوق الملكية في صناديق الإستثمار**

بالنسبة لكافة استثمارات حقوق الملكية من قبل البنوك في جميع أنواع الصناديق المحتفظ بها في السجلات المصرفية (نطاق حقوق الملكية)، يتم احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر كما لو كان البنك يحتفظ بتعرض الصندوق بشكل مباشر وليس غير مباشر من خلال الاستثمار في الصندوق. استخدمت المجموعة نظام متدرج من ثلاثة مناهج متتالية، وهي نهج النظر المُفصلة (LTA) ومنهجية النظام الداخلي الأساسي (MBA) والمنهجية المرجعية (FBA) بدرجات متفاوتة من الحساسية للمخاطر والتحفظ ، وفقاً لما تقتضيه المعايير. علاوة على ذلك، يتم أيضا دمج تعديل الرافعة المالية للموجودات المرجحة بالمخاطر لتعكس الرافعة المالية للصندوق بشكل مناسب كما هو موضح في المعايير.

- **تعديل تقييم الائتمان**

اعتمدت المجموعة نهجًا موحدًا لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر لمخاطر تعديل تقييم الائتمان. العملية التي تتبعها المجموعة كالتالي:

• يتم احتساب التعرض عند التعثر على أساس معيار مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

• يتم حساب التعرض للاسم الفردي لكل طرف مقابل من خلال ضرب التعرض عند التعثر في معامل الخصم لكل مجموعة مقاصة.

• يتم احتساب رأس المال باستخدام الصيغة المطبقة على البنوك.

الحساب النهائي الذي تم إجراؤه هو ضرب رأس المال في ١٢,٥ لاشتقاقه من تعديل تقييم الائتمان الموجودات المرجحة للمخاطر.

(٢) التعرض لمخاطر السوق

يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق وفقاً للمنحى المعياري. بحيث يتم تحليل المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق إلى متطلبات رأسمالية خاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الخيارات.

(٣) التعرض للمخاطر التشغيلية

تم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل و تكلفة راس المال باستخدام منحنى المؤشر الأساسي وذلك بضرب متوسط إجمالي الدخل الإجمالي لثلاثة سنوات بعامل الفا المحدد مسبقاً.

٣٧. ضريبة الدخل الموحدة للمجموعة

إن العنصر الرئيسي لمصروف ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هو:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
ضريبة دخل الشركات		
للعام	**٣٤٤,٠٤٧**	٢٩٥,٣٦٧
الضريبة المعترف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر		
الضريبة في الدخل الشامل الآخر	**(٢٧٠)**	٦٢٨
الضريبة المؤجلة في الدخل الشامل الآخر	**٢٢,٧٦٢**	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧. ضريبة الدخل الموحدة للمجموعة (تابع)

نسبة ضريبة الشركات المطبقة على الأرباح المصرح عنها هو ٩٪ (٢٠٢٤: ٩٪).

يبلغ معدل الضريبة الفعلي الموحد للمجموعة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ٨,٩٥٪ (٢٠٢٤: ٨,٨٨٪). تسوية الربح قبل الضريبة مبينة أدناه:

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
صافي أرباح السنة قبل مصروف ضريبة الدخل	**٣,٨٤٤,١٤٩**	٣,٣٢٥,١٤٨
الضريبة بالمعدل المحلي للشركة البالغ ٩٪ (السنة المالية ٢٠٢٤: ٩٪)	**٣٤٥,٩٧٣**	٢٩٩,٢٦٣
الأثر الضريبي للدخل غير الخاضع للضريبة في تحديد الربح الخاضع للضريبة	**(٢,٣٩١)**	(٤,٠٩٩)
الأثر الضريبي للمصاريف غير القابلة للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة	**٤٣٦**	٤٦
تعديلات أخرى	**٢٩**	١٥٧
مصروف الضريبة للسنة	**٣٤٤,٠٤٧**	٢٩٥,٣٦٧
معدل الضريبة الفعلي	**٨,٩٥٪**	٨,٨٨٪

	٢٠٢٥ ألف درهم		٢٠٢٤ ألف درهم
بيان الدخل الشامل الآخر			
الضريبة الحالية			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة:			
الأرباح الاكتوارية من التزامات منافع التقاعد	**١٥٠**		٢٢٨
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية (أو الأدوات) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٤٢٠)**		٤٠٠
الضريبة المؤجلة			
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٢,٧٦٢**		-
إجمالي ضريبة الدخل المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية	**٢٢,٤٩٢**		٦٢٨

٣٨. الدعامة ٢

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية ("DMTT"). وستُطبق هذه الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات ("MNEs") التي تندرج ضمن نطاق الركيزة الثانية، وذلك استنادًا إلى قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية ("GloBE"). وستُفرض هذه القواعد في الحالات التي يكون فيها معدل الضريبة الفعلي ("ETR") للشركة متعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة أقل من ١٥٪. وقد قامت الإدارة بتقييم وضع بنك دبي التجاري وخلصت إلى أنه لا يُعتبر مجموعة متعددة الجنسيات (MNE) بموجب قواعد الركيزة الثانية في دولة الإمارات. وبالتالي، لا توجد أي آثار مترتبة مرتبطة بالركيزة الثانية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٣٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي يعتبر تأثيرها غير هام.

03
الاستدامة

رسالة رئيس مجلس الإدارة 65
رسالة الرئيس التنفيذي 66
حول هذا التقرير 67
لمحة عن بنك دبي التجاري 68
نهجنا في الاستدامة 72
البيئة 76
الموظفون 85
العملاء والمجتمع 94
الحوكمة 102
الملاحق 109

رسالة رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير الاستدامة السنوي لبنك دبي التجاري الذي يستعرض التزامات وممارسات البنك في مجال الاستدامة، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزه على هذا المسار.

على مدار السنوات الأخيرة، رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كواحدة من الدول الرائدة عالمياً في مجال الاستدامة. وقد شكّل اتفاق الإمارات التاريخي الذي تم اعتماده خلال مؤتمر الأطراف (COP28) في دبي محطة مفصلية في هذا المسار، وواصلت الدولة منذ رئاسة المؤتمر دورها الريادي في جمع قادة العالم لمناقشة قضايا جوهرية تؤثر على الإنسان وكوكب الأرض. وفي عام 2025 استضافت الدولة المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة في أبوظبي، ومن المقرر أن تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للمياه بالشراكة مع جمهورية السنغال خلال هذا العام.

وقد وضعت دولة الإمارات استراتيجيات وخططاً طموحة لتحويل التزاماتها إلى إنجازات ملموسة، تجسدت في الأجندة الوطنية الخضراء 2030، واستراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2031. وأسهمت هذه الرؤية الراسخة التي وضعتها القيادة الرشيدة للدولة في تحقيق تقدم مبهر في مجال الاستدامة، حيث يُعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى العالم، كما تم إنجاز نصف المستهدف الوطني لزراعة 100 مليون شجرة مانغروف بحلول عام 2030.

وفي مايو 2025، أصبحت الإمارات أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تُلزم الشركات بقياس انبعاثاتها من غازات الدفيئة والعمل على خفضها للحد منها، بما يسهم في التخفيف من آثار التغير المناخي. وقد أعقب ذلك إصدار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لنظام إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، في خطوة تهدف إلى تعزيز مرونة واستقرار القطاع المالي في الدولة.

وخلال عام 2025، نجح البنك في تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية الهادفة إلى إدارة ومعالجة أثر عملياته على المجتمع والبيئة، إلى جانب التعامل الفعّال مع تأثير العوامل الخارجية على قيمة حقوق المساهمين. وبينما نفخر بما تحقق من

> تقع على عاتق جميع المؤسسات العاملة في دولة الإمارات مسؤولية مشتركة في دعم وتحقيق رؤية الدولة المتمثلة في تشكيل مستقبل أكثر استدامة. وبصفتنا من أبرز المؤسسات المصرفية الداعمة لهذه الرؤية الوطنية الطموحة، فإننا نواصل التزامنا بإدارة أعمال البنك بما يتوافق مع توجهات الدولة نحو تنمية مستدامة وشاملة. ويتجسد هذا الالتزام عبر توسيع نطاق التمويل المستدام، وتمكين الكوادر الوطنية، وتعزيز إسهامنا في تنمية المجتمعات المحلية، ودعم عملائنا في مسيرتهم للتكيّف مع التحولات والمتغيرات المستقبلية.

إنجازات خلال هذا العام، فإننا ندرك في الوقت ذاته أن عام 2025 لم يكن سوى محطة إضافية في مسيرة ممتدة تتطلب مواصلة الجهود وتعزيز البناء المستدام.

واستناداً إلى القيم الراسخة لعام المجتمع، نؤمن بأن العمل المشترك هو السبيل لتحقيق أثر مستدام طويل الأمد. فالتعاون وتكامل الجهود يمثلان ركيزة جوهرية للحفاظ على كوكبنا وبناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة. وانطلاقاً من ذلك، نتطلع إلى تعزيز شراكاتنا مع أصحاب المصلحة كافة، ومواصلة تنفيذ أجندة الاستدامة والوفاء بالتزاماتنا.

وختاماً، يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لمساهمينا وعملائنا وموظفينا والمجتمعات التي نخدمها، مثمنين مساهماتكم وولائكم لنا وثقتكم الغالية بنا.

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

تشكّل الاستدامة عنصراً محورياً في استراتيجية أعمال بنك دبي التجاري وفي خططه طويلة الأجل. وخلال عام 2025، واصلنا دمج مبادئ الاستدامة في كافة أعمال البنك، وركزنا على مبادرات الاستدامة التي تحظى بالأولوية لدى أصحاب المصلحة والتي يمكن أن يحقق فيها البنك تأثير إيجابي أكبر على البيئة والمجتمع. وفيما يلي أبرز الإنجازات التي حققناها خلال عام 2025:

- واصلنا تنمية محفظة التمويل المستدام، وحققنا ما يزيد على 50% من التزامنا في مجال التمويل المستدام، والذي أُعلن عنه خلال مؤتمر الأطراف (COP28).
- أصدرنا التقرير الثاني حول تخصيص السندات الخضراء وأثرها الذي يلقي الضوء على التخصيص الكامل للأصول الخضراء المؤهّلة، مما أسهم في تجنب انبعاثات قدرها 432,552 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.
- قمنا بتعزيز الشراكات مع مؤسسات تمويل مشاريع التنمية بهدف جمع رؤوس الأموال لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- قمنا بتعزيز إجراءات العناية الواجبة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن أنشطة الإقراض للشركات، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في إدارة مخاطر الاستدامة لفرق التغطية المصرفية لقطاع الأعمال ووظائف الائتمان.
- أطلقنا "برنامج تملّك العقار الأول" بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة ودائرة الأراضي والأملاك في دبي، بهدف تسهيل تملّك العقارات لشريحة أوسع من أفراد المجتمع.
- قمنا بزراعة 104 شجرة مانغروف بالتعاون مع مؤسسة جومبوك نيابة عن عملاء حساب "جرين جروث"، بما يسهم في دعم التزاماتنا الوطنية الخاصة بعزل الكربون وتعزيز القدرة على التكيّف المناخي.
- واصلنا الارتقاء بتجربة العملاء ورفع مستوى رضاهم من خلال إعادة تصميم آليات تقديم الخدمات، وتطوير مراكز الاتصال، وترسيخ ثقافة التميز في الخدمة على مستوى البنك.
- قمنا بتعيين أول امرأة في منصب قيادي في اللجنة التنفيذية للبنك.
- أحرزنا تقدماً ملموساً في التزامنا بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2030، من خلال حصول فرع سيتي سنتر الزاهية على شهادة الريادة البلاتينية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)، إلى جانب الاستعداد لتركيب ألواح شمسية في موقعين رئيسيين للبنك خلال عام 2026.
- نجحنا في ترقية تصنيفاتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر تعزيز مستوى الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.
- حصلنا للعام الثاني على التوالي على علامة غرفة تجارة دبي لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ووسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية من الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات "مجرى"، تقديراً لممارساتنا وإنجازاتنا في مجالي الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

وتخضع مسيرتنا للتحوّل نحو الاستدامة لإشراف مجلس الاستدامة التابع للبنك، حيث يقوم المجلس بتقديم تقارير دورية حول مستجدات الاستدامة إلى مجلس إدارة البنك. وأشعر بالفخر لما أحرزناه من تقدّم مذهل في عام 2025، وأدرك تماماً أهمية حفاظنا على وتيرة هذا التغيير الإيجابي ومواصلته بكفاءة.

كما أننا نحتفي بالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة الراسخ بالعمل المناخي، وبالتوجه الواضح الذي أرساه كلّ من المرسوم بقانون اتحادي في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي، ونظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، اللذين دخلا حيز التنفيذ هذا العام. ويلتزم بنك دبي التجاري بتقديم الدعم المستمر لدولة الإمارات للمساهمة في تحقيق أهدافها في مجال الاستدامة.

الدكتور بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي

حول هذا التقرير

الغرض من هذا التقرير

يشكّل هذا التقرير وثيقة تكميلية للتقرير السنوي لبنك دبي التجاري لعام 2025 وتقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025، حيث نقدم في هذا التقرير معلومات إضافية حول استراتيجية البنك ونهجه في مجال الاستدامة، إلى جانب استعراض أدائه في هذا المجال خلال عام 2025، بالإضافة إلى خططه وتطلعاته للعام 2026. ويتمثل هدفنا من هذا التقرير في تعزيز مستوى الشفافية أمام أصحاب المصلحة فيما يتعلق بكيفية إدارتنا لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بصورة فعّالة، واستثمار الفرص المتاحة بما يسهم في حماية استدامة أعمال البنك ونجاحه على المدى الطويل. كما يهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على العوامل الخارجية المرتبطة بأنشطة البنك. وفي هذا السياق، لا يقتصر تركيزنا على إدارة المخاطر المالية التي يواجهها البنك فحسب، بل يمتد ليشمل أيضاً كيفية تأثير أنشطة البنك على البيئة والمجتمع. ونواصل مسيرتنا نحو دمج الاستدامة في جوهر الممارسات التي نطبقها في أعمالنا، ونأمل أن يعكس هذا التقرير ما تحقق من أهداف، إلى جانب تطلعاتنا ومستهدفاتنا المستقبلية.

نطاق التقرير

يشمل هذا التقرير بنك دبي التجاري ش.م.ع وجميع الشركات التابعة له. وتمثل البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير الأنشطة التي حدثت في السنة المالية 2025 (اعتباراً من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025)، بالإضافة إلى عدد من الاستثناءات الموضحة.

معايير إعداد التقرير

أُعد هذا التقرير وفقاً للمعايير الوطنية والمحلية لإعداد التقارير، بما في ذلك توجيهات سوق دبي المالي بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومتطلبات الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومبادئ الإفصاح المرتبط بالاستدامة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد استرشدنا في إعداد هذا التقرير بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومعايير الاستدامة الصادرة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

التقرير السنوي لعام 2025

تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025

لمحة عن بنك دبي التجاري
نحو مستقبل مصرفي مستدام

قصتنا

يعمل بنك دبي التجاري منذ أكثر من 50 عاماً على تقديم خدماته الرائدة للأفراد والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تمكنا من الاحتفاظ بهذا الامتياز من خلال التزامنا الراسخ بمبادرات الدولة ودعم عملائنا والمجتمعات التي نزودها بخدماتنا. ومع تزايد حجم المسؤولية خلال السنوات الأخيرة، وفي ظل بيئة تشغيلية متغيرة، أصبح الحفاظ على استدامة أعمالنا يتطلب تركيزاً أكبر على الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتنا، وكذلك أنشطة عملائنا وشركائنا. وكان الإبقاء على ترخيص الخدمات الاجتماعية الصادر لنا يقتضي أن نتحمل المسؤولية الكاملة عن الأثر الذي تحدثه منظومة أعمالنا على الأجيال المقبلة، وهو ما يستدعي أن نكون كياناً مستداماً وأن نواصل ممارسة أعمالنا وفق نهج مستدام.

هدفنا
ندعم نموكم

رؤيتنا
أن نكون الشريك المصرفي الأول لعملائنا

التزامنا بخدمة عملائنا
نحن البنك الذي يسعى دائماً "لدعم نموكم"

قيمنا

التعاون
نعمل معاً بروح الفريق الواحد

المسؤولية
نحرص على تنفيذ وعودنا والتزاماتنا

التنفيذ
نلتزم بتقديم خدماتنا وفق أعلى مستويات الدقة والإتقان من خلال التخطيط الفعّال

التميّز والتفوّق
نحقق المكاسب معاً من خلال التميّز في الخدمة

لمحة عن بنك دبي التجاري
نحو مستقبل مصرفي مستدام

3,844 مليون درهم
صافي الأرباح (قبل الضريبة)

%22.15
العائد على حقوق الملكية (بعد الضريبة)

%2.33
العائد على الموجودات (بعد الضريبة)

قـــوة ماليـــة راسخـــة
160.3 مليار درهم
إجمالـــي الأصـــول

كفاءات عالمية المستوى

1,149
إجمالي عدد الموظفين

%39
نسبة الموظفين من مواطني دولة الإمارات

%44
نسبة الموظفين من الإناث

ملكية محلية

- مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية - 20%
- شركة الفطيم الخصوصية المحدودة ذ.م.م - 17.46%
- شركة أورينت للتأمين ش.م.ع - 8.84%
- مجموعة عبد الواحد الرستماني - 7.68%
- شركة غباش للتجارة والاستثمار المحدودة ذ.م.م - 6.37%
- مساهمون آخرون - 39.65%

القنوات المصرفية الرقمية للبنك

%96
من العملاء الأفراد تم تسجيلهم رقمياً

%96
من العملاء الأفراد يجرون معاملات رقمية بشكل نشط

9
عدد الفروع داخل دولة الإمارات

96
عدد أجهزة الصرّاف الآلي

التركيز على العملاء

%4.16
الحصة السوقية - القروض

%3.44
الحصة السوقية - الودائع

416,098
إجمالي عدد العملاء الأفراد

لمحة عن بنك دبي التجاري

نمو قائم على الثقة

نؤمن في بنك دبي التجاري إيماناً راسخاً بأهمية التعاون مع المؤسسات التي تشاركنا قيمنا وطموحاتنا في مجال الاستدامة. ويستعرض هذا القسم التزاماتنا الرئيسية، وشراكاتنا وعضوياتنا، إضافة إلى التصنيفات والجوائز وشهادات التقدير التي حصلنا عليها.

الالتزامات الرئيسية

وزارة التغير المناخي والبيئة
التوقيع على "تعهّد الشركات المسؤولة مناخياً" الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم جهود خفض الانبعاثات الكربونية، بما يتماشى مع استراتيجية الإمارات لتحقيق الحياد المناخي 2050.

تعهد اتحاد مصارف الإمارات بالتمويل المستدام
الانضمام إلى تعهد اتحاد مصارف الإمارات الذي يتمثل في تقديم تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم الاستدامة بحلول عام 2030.

تحقيق الحياد الكربوني للعمليات بحلول عام 2030
الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني لعملياتنا وسلسلة التوريد الخاصة بنا بحلول عام 2030، بما يشمل خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عملياتنا بنسبة لا تقل عن 50% بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس لعام 2022.

الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
الالتزام بقياس انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بمحفظتنا من القروض والاستثمارات والإفصاح عنها على مدى ثلاث سنوات، باستخدام منهجيات محاسبة الكربون التي تم إعدادها بشكل مشترك، بهدف مواءمة محفظتنا مع اتفاقية باريس للمناخ.

فريق العمل المالي لمبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية"
توقيع إعلان مانشن هاوس بهدف تحسين عمليات رصد جرائم الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والإبلاغ عنها.

الشراكات والعضويات

- مجموعة عمل التمويل المستدام في مركز دبي المالي العالمي
- غرفة تجارة دبي
- دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي
- دائرة الأراضي والأملاك في دبي
- مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة
- مؤسسة جومبوك
- لجنة التمويل المستدام في اتحاد مصارف الإمارات
- شبكة مسؤولي الاستدامة في دولة الإمارات
- الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات "مجرى"

إطلاق "برنامج تملّك العقار الأول" بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي لتسهيل تملّك العقارات السكنية

إطلاق حساب "جرين جروث" لدى بنك دبي التجاري بالشراكة مع مؤسسة جومبوك، دعماً لالتزام دولة الإمارات بزراعة 100 مليون شجرة مانغروف بحلول عام 2030

لمحة عن بنك دبي التجاري

عام حافل بالجوائز والتقديرات

نؤمن في بنك دبي التجاري إيماناً راسخاً بأهمية التعاون مع المؤسسات التي تشاركنا قيمنا وطموحاتنا في مجال الاستدامة. وقد حصد بنك دبي التجاري، على مدار العام الماضي، عدداً من الجوائز وشهادات التقدير المرموقة، بما يعكس التزامه الراسخ بالتميز. وتأتي هذه التكريمات تقديراً للجهود المتواصلة التي يبذلها فريق البنك بأكمله للارتقاء بالمعايير المصرفية وتقديم قيمة مستدامة لعملاء البنك وأصحاب المصلحة. كما تؤكد هذه الإنجازات حرصنا الدائم على مواصلة التطوير المستمر وتحقيق التميز التشغيلي في القطاع المالي.

علامة "ESG" لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من غرفة تجارة دبي

تم تطوير هذه العلامة من قبل مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة دبي، وذلك بهدف تشجيع الشركات على تبنّي وتطوير ممارسات لها تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة وتعزيز الحوكمة الجيّدة من خلال تكريم المشاركين الذين يعملون على دعم الجهود المبذولة في مجال الاستدامة. وفي عام 2025، حاز بنك دبي التجاري على هذه العلامة للسنة الثانية على التوالي، بما يعكس مكانته الريادية في تبنّي ممارسات الأعمال المستدامة.

جائزة وسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية من "مجرى"

الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات "مجرى" هو جهاز اتحادي يعنى بتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية والاستدامة. ويُعد وسام الأثر المجتمعي من "مجرى" أعلى مستويات التكريم في الدولة للتميّز في مجالي المسؤولية المجتمعية والاستدامة، ويُمنح للشركات التي تتبنى أفضل الممارسات في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وأهداف التنمية المستدامة، وإحداث الأثر المستدام. وقد حصل بنك دبي التجاري على وسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية خلال حفل توزيع جوائز "مجرى" لعام 2025، وهو تكريم يحمل دلالة خاصة في عام المجتمع.

جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

حصل بنك دبي التجاري على جائزة "أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة" ضمن جوائز الحوكمة المؤسسية العالمية لعام 2025 الصادرة عن مجلة "وورلد فاينانس". وفي عام اتسم بارتفاع التوقعات العالمية فيما يتعلق بالشفافية، والاستدامة، والرقابة الرقمية، ومساءلة مجالس الإدارة، تميّزت ممارسات الحوكمة في البنك بعمقها الاستراتيجي ونهجها الشامل. ويجسد هذا التكريم المرموق التزامنا الراسخ بالقيادة الأخلاقية، والشفافية، وتبنّي نموذج حوكمة يستشرف متطلبات المستقبل.

تقييم البنك على مؤشرات الحوكمة

MORNINGSTAR | SUSTAINALYTICS
ساستينياليتيكس

مؤشر مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

25.5
مخاطر متوسطة

آخر تحديث: 4 يونيو 2025

Bloomberg
بلومبرغ

تقييم البنك على مؤشر بلومبرغ للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كما بتاريخ ديسمبر 2025: 2.74 من 10.

أفضل من 63% من نظرائه من المؤسسات في قطاع البنوك التجارية.

S&P Global
ستاندرد آند بورز جلوبال

تقييم البنك على مؤشر ستاندرد آند بورز جلوبال للحوكمة

37/100

توفر البيانات: مرتفع

آخر تحديث: 31 يناير 2025

في سبتمبر 2025، حصل بنك دبي التجاري على درجة 25.5 على مؤشر تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى وكالة ساستينياليتيكس التابعة لمؤسسة مورنينغ ستار، ليأتي تصنيفه ضمن مستوى مخاطر متوسط فيما يتعلق بالتعرض للتأثيرات المالية الجوهرية المرتبطة بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. لا يجوز، بأي حال من الأحوال، تفسير تقييم مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أنه مشورة استثمارية أو رأي خبير وفقًا لما هو محدد في التشريعات المعمول بها. حقوق الطبع والنشر محفوظة لوكالة ساستينياليتيكس © 2026، إحدى شركات مورنينغ ستار. جميع الحقوق محفوظة. يتضمن هذا التقرير معلومات وبيانات مقدمة من وكالة ساستينياليتيكس و/أو من مزودي المحتوى التابعين لها. ولا يجوز توجيه المعلومات المقدمة من ساستينياليتيكس إلى عملاء أو مستخدمين مقيمين في الهند، ولا يُقصد استخدامها أو توزيعها عليهم، كما لا يُسمح بتوزيعها على الأفراد أو الجهات الكائنة في الهند. ولا تتحمل مورنينغ ستار أو ساستينياليتيكس أي مسؤولية أو التزام، أياً كان نوعه، عن تصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. ويخضع استخدام هذه البيانات للشروط والأحكام المتاحة على الموقع الإلكتروني https://www.sustainalytics.com/legal-disclaimers

أبرز إنجازات البنك في مجال الاستدامة لعام 2025

تمويل مجتمعات أكثر استدامة

خلال عام 2025، نجحنا في تحقيق إنجازات بارزة ضمن إطار عمل الاستدامة القائم على أربعة محاور.

	البيئة	الموظفون	العملاء والمجتمع	الحوكمة
أهدافنا	دعم **مبادرة دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050**، وإدارة مخاطر التغير المناخي.	أن نكون **جهة العمل المفضلة** من خلال قوى عاملة عالمية المستوى.	المساهمة في بناء **مجتمع قوي وقادر** على مواجهة التحديات من خلال خدمات مالية مبتكرة ومسؤولة.	العمل **بنزاهة وتميّز** لتعزيز مصداقيتنا واكتساب ثقة عملائنا.
مبادراتنا الرئيسية ذات التأثير الجوهري	• التمويل المستدام • إدارة مخاطر المناخ • العمليات المسؤولة	• تجربة الموظفين • التوطين • التعلم والتطوير	• تجربة العملاء • حماية العملاء • الأثر المجتمعي	• حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل والامتثال • أمن المعلومات وحماية البيانات
أداؤنا	**432,552** طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إجمالي الانبعاثات التي تم تجنبها بفضل محفظتنا للقروض الخضراء المؤهلة[1] **104** عدد أشجار المانغروف التي قمنا بزراعتها نيابة عن عملائنا **14,330** طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إجمالي الانبعاثات التي تم تجنبها من العمليات التشغيلية	**%39** من موظفي بنك دبي التجاري من مواطني دولة الإمارات **%44** من الموظفين هم من الإناث **31,676** عدد ساعات التدريب للموظفين	**4** جوائز في تجربة العملاء على مستوى القطاع **2** متوسط عدد الأيام لمعالجة شكاوى العملاء **20** جهة خيرية ومجتمعية قمنا بدعمها	**%45** من أعضاء مجلس الإدارة مستقلون **1** أول امرأة عضو مجلس إدارة **48** عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية

1. يرجى الاطلاع على تقرير السندات الخضراء لعام 2025 لمزيد من التفاصيل.

رحلتنا نحو الاستدامة

2022

الانتهاء من تقييم الأهمية النسبية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
إعداد خارطة طريق لدمج مخاطر المناخ في إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
إنشاء آلية مراقبة الاستدامة في عملية المشتريات.
إطلاق قروض السيارات الكهربائية والألواح الشمسية لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
شملت المبادرات الداخلية المتعلقة بالمناخ توفير صناديق مخصصة لتجميع المواد القابلة لإعادة الاستخدام، بالإضافة إلى موزعات المياه التي تقلّل من الاعتماد على العبوات البلاستيكية.

2023

يناير 2023
دمج معايير الاستدامة ضمن الممكنات الاستراتيجية للبنك لتسريع التكامل والتنفيذ على مستوى البنك.

فبراير 2023
نشر إطار عمل التمويل المستدام وتقرير رأي الجهة المستقلة الخارجية.

أبريل 2023
تقديم برنامج تدريبي عن معايير الاستدامة لجميع الموظفين.

مايو 2023
تعزيز سياسة الائتمان الخاصة بالخدمات المصرفية للشركات لدمج اعتبارات مخاطر الاستدامة، ودعم نهج البنك في التمويل المستدام ومتطلبات الإفصاح والتقارير ذات الصلة.

تقديم برنامج تدريبي عن التمويل المستدام لفريق العلاقات المؤسسية وفريق الائتمان لدعم عملية الائتمان المعدلة.

يونيو 2023
طرح أول إصدار للسندات الخضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

سبتمبر 2023
تحديد خط الأساس لقياس انبعاثات غازات الدفيئة فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بنا والانبعاثات الممولة.

الالتزام بالحياد الكربوني للعمليات بحلول عام 2030.

أكتوبر 2023
رعاية منتدى الاستدامة المستقبلية بالشراكة مع مركز دبي المالي العالمي.

تنظيم "هاكاثون الاستدامة" الأول من نوعه.

الانضمام إلى تعهّد الشركات المسؤولة مناخياً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نوفمبر 2023
الانضمام إلى إعلان مبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية".

تحقيق جزء من الالتزام بتخصيص مبلغ 1 تريليون درهم للتمويل المستدام بحلول عام 2030 الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر الأطراف (COP28).

2024

فبراير 2024
الإعلان عن تسهيلات للتمويل المستدام متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات المشغّلة للمراكز التجارية.

الإعلان عن تسهيلات للتمويل المستدام لبناء مجمع للطاقة الشمسية.

مارس 2024
مصادقة مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة على نهج التمويل المستدام.[2]

عقد جلسات تدريبية عن المخاطر البيئية والاجتماعية لصقل مهارات فرق التغطية المصرفية لقطاع الأعمال والائتمان.

مايو 2024
نشر تقرير السندات الخضراء.

الحصول على جائزة أفضل مؤسسة مالية لإصدار السندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

يونيو 2024
الإعلان عن تسهيلات تمويلية طويلة الأجل لدعم شراء ستة مبان تجارية معتمدة من نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED).

يوليو 2024
تدريب فريق الإدارة التنفيذية على المخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتعلقة بها.

أغسطس 2024
إصدار بطاقات ائتمان وبطاقات خصم مباشر مصنوعة من مواد معاد تدويرها.

أكتوبر 2024
حصول أربعة مبانٍ مملوكة للبنك على شهادات من نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) ضمن الفئة الذهبية.

الإعلان عن تمويل مشروع لتطوير شبكة السكك الحديدية.

نوفمبر 2024
إطلاق حساب "جرين جروث" الذي يتضمن زراعة شجر المانغروف بالتعاون مع مؤسسة جومبوك.

الانضمام إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون".

ديسمبر 2024
رعاية منتدى الاستدامة المستقبلية في دبي.

2025

فبراير 2025
شهدت محفظتنا للتمويل المستدام زيادة بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق.

أبريل 2025
تم دمج إدارة الاستدامة ضمن المكاتب الأمامية وإدارة المخاطر.

ديسمبر 2025
افتتاح مركز اتصال متطوّر لخدمة العملاء في رأس الخيمة، بهدف تعزيز التواصل مع العملاء وتوفير فرص وظيفية واعدة ومستدامة في الإمارات الشمالية.

حصل فرع البنك في سيتي سنتر الزاهية على شهادة الريادة البلاتينية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED).

نوفمبر 2025
تعيين أول امرأة في منصب قيادي ضمن اللجنة التنفيذية للبنك.

زراعة 104 شجرة مانغروف بالتعاون مع مؤسسة جومبوك نيابة عن عملاء حساب "جرين جروث".

أكتوبر 2025
الإعلان عن توفير تسهيلين تمويليين بالشراكة مع مؤسسات تمويل مشاريع التنمية لدعم إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المبادرات المتعلقة بالمناخ في باراغواي.

سبتمبر 2025
ترقية تصنيف البنك على مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لوكالتي بلومبرغ وساستينااليتيكس.

أغسطس 2025
تنفيذ تدريب متخصص في مخاطر الاستدامة لفرق التغطية المصرفية لقطاع الأعمال والائتمان.

يوليو 2025
حصل البنك على جائزة "أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة" من مجلة "وورلد فاينانس".

إطلاق "برنامج تملّك العقار الأول" بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي.

يونيو 2025
نشر تقرير السندات الخضراء.

مايو 2025
تم تعزيز إجراءات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لطلبات الائتمان.

2. في أبريل 2025، شكّل البنك مجلس الاستدامة ليحل محل مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تقييم الأهمية النسبية

في إطار التزامنا بتحقيق أهدافنا ورؤيتنا، كان من الضروري تحديد القضايا الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة لدينا، وإدارة أدائنا بما يضمن توازناً عملياً وفعّالاً بين مختلف وجهات النظر والاهتمامات المرتبطة بأعمالنا. وفي هذا السياق، قام بنك دبي التجاري بإنجاز أول تقييم للأهمية النسبية في عام 2022، ومنذ ذلك الحين نحرص على مراجعة هذا التقييم وتحديثه بشكل سنوي لضمان مواكبته للتطورات والمتغيرات ذات الصلة.

يعتمد بنك دبي التجاري مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة، من خلال النظر في جانبين رئيسيين: كيف تؤثر أعمال البنك على البيئة والمجتمع "من الداخل إلى الخارج" وكيف تؤثر قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة على الأداء المالي للبنك "من الخارج إلى الداخل"، وذلك لتحديد الموضوعات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة. ويستند نهجنا في هذا السياق إلى إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). ويُعد موضوع الاستدامة ذا أهمية نسبية عندما ينطوي على أهمية من حيث الأثر أو من حيث الأهمية المالية، وذلك على النحو التالي:

- **الأهمية من حيث الأثر "من الداخل إلى الخارج":** تقييم تأثير عمليات بنك دبي التجاري وسلسلة القيمة الخاصة به على البيئة والمجتمع.
- **الأهمية المالية "من الخارج إلى الداخل":** تقييم كيفية تأثير قضايا الاستدامة على الأداء المالي للبنك وقيمته على المدى الطويل.

وتنعكس نتائج تقييم الأهمية النسبية لعام 2025 في مصفوفة الأهمية النسبية الخاصة بالبنك. وتسهم الموضوعات ذات التأثير الجوهري التي تم تحديدها في توجيه أولوياتنا فيما يتعلق بأهداف ومبادرات الاستدامة. وانطلاقاً من التزامنا بالشفافية في إعداد الإفصاحات، نقوم بعرض أدائنا والتقدم المحرز في كل من هذه الموضوعات ضمن هذا التقرير.

مصفوفة الأهمية النسبية

مبادرات الاستدامة ذات التأثير الجوهري

1. التمويل المستدام
2. إدارة مخاطر المناخ
3. العمليات المسؤولة
4. تجربة الموظفين
5. التوطين
6. التعلم والتطوير
7. تجربة العملاء
8. حماية العملاء
9. الأثر المجتمعي
10. حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل والامتثال
11. أمن المعلومات وحماية البيانات

ركائز الاستدامة

- البيئة
- الموظفون
- العملاء والمجتمع
- الحوكمة

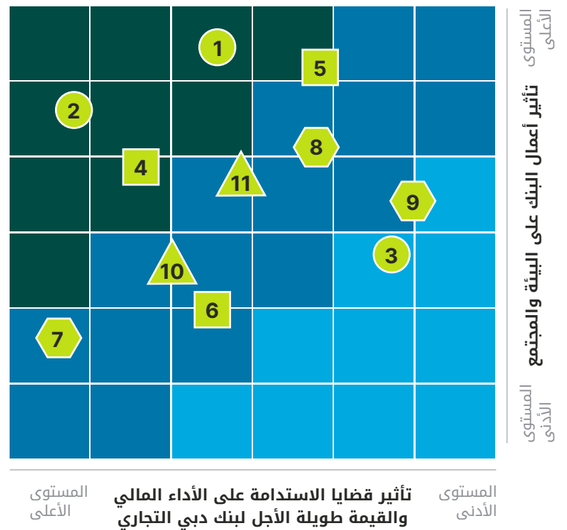

إشراك أصحاب المصلحة

تمثّل الأطراف المعنية بأعمالنا مجموعات رئيسية تؤثر في أنشطة بنك دبي التجاري وعملياته و/أو تتأثر بها. ونحرص على بناء جسور التواصل المنتظم والفعّال مع أصحاب المصلحة من خلال حوار بنّاء حول أداء أعمالنا ومنتجاتنا وخدماتنا، بالإضافة إلى الأثر الذي نُحدثه والقيمة التي نحققها للمجتمع.

أساليب ووسائل التواصل

عملاؤنا

- برنامج "صوت العميل"
- استبيانات العملاء، بما في ذلك قياس رضا العملاء ومؤشر صافي نقاط الترويج (NPS)

موظفونا

- استبيانات الموظفين - "صوت موظفي بنك دبي التجاري"
- اللقاءات الدورية المفتوحة للموظفين
- اجتماعات الإدارة خارج مقر العمل
- حوارات منتظمة بين القيادات وفرق العمل أو الموظفين

أصحاب المصلحة

- الاجتماع السنوي للجمعية العمومية
- تقارير ربع سنوية للمستثمرين

المجتمع

- الحوار المستمر مع مختلف الجهات المعنية
- التعاون المشترك من خلال اتحاد مصارف الإمارات
- مشاورات واستبيانات موجهة

الموردون والشركاء

- أنشطة التوريد والتعيين والمراجعة السنوية للموردين
- استبيان الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حوكمة الاستدامة

يتولى مجلس إدارة بنك دبي التجاري واللجنة التنفيذية الإشراف العام على مبادرات الاستدامة في البنك، ويتلقون تقارير دورية حول التقدّم المحرز وأداء البنك في الموضوعات ذات التأثير الجوهري.

وتخضع كافة مبادرات الاستدامة لإشراف مجلس الاستدامة الذي يترأسه رئيس إدارة المخاطر، ويضم أعضاء دائمين يتمتعون بحق التصويت من إدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للمعاملات، والشؤون المالية، إلى جانب أعضاء متناوبين غير مصوتين من إدارات الامتثال، والمسؤولية المجتمعية، وتجربة العملاء، والموارد البشرية، وخدمات الدعم. ويعقد مجلس الاستدامة اجتماعاته بشكل ربع سنوي، ويقوم برفع تقاريره إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة حسب الاقتضاء.

كما تضطلع لجان إدارية أخرى بدور الإشراف على مبادرات استدامة محددة، بما يتماشى مع نطاق مسؤولياتها واختصاصاتها.

نموذج حوكمة الاستدامة الخاص بالبنك

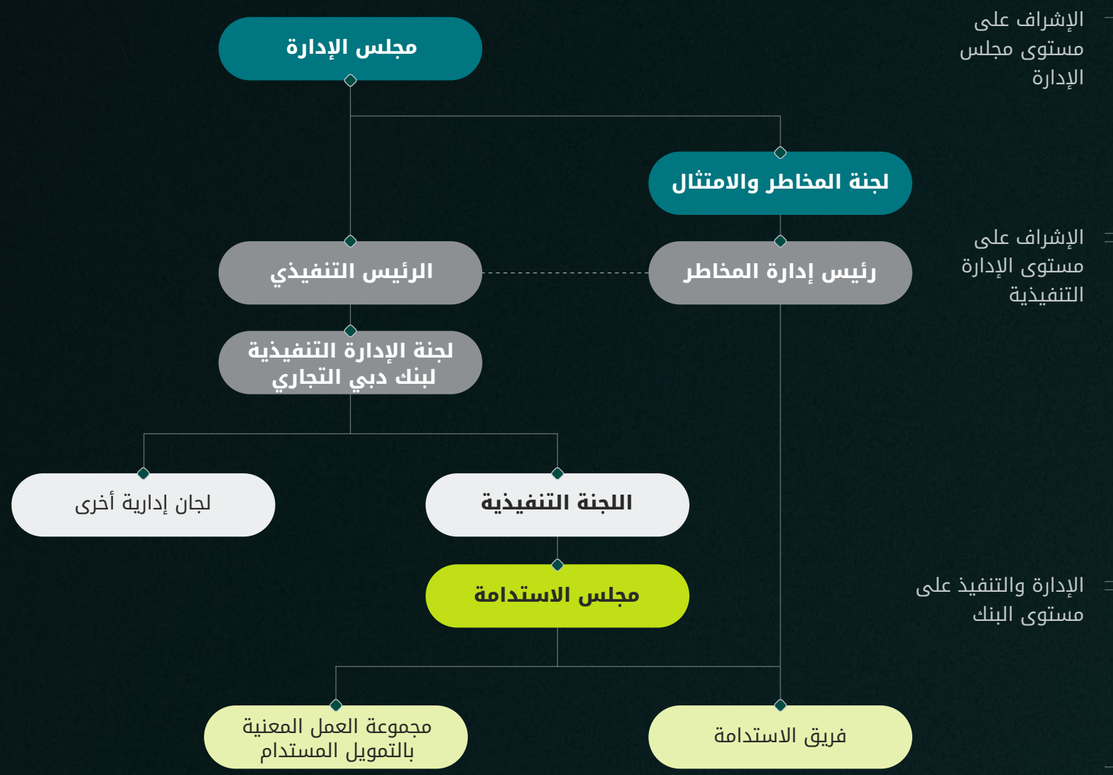

اختصاصات مجلس الاستدامة (تفويض رفيع المستوى)

يتولى مجلس الاستدامة مسؤولية التنفيذ الخاضع للرقابة للمبادرات ذات التأثير الجوهري الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى رصد ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة. وتشمل المسؤوليات الأخرى ما يلي:

- توجيه تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى توجيه تنفيذ سياسات البنك وممارساته المالية المستدامة.
- الموافقة على خطة تنفيذ مبادرات الاستدامة لتحقيق الأهداف المنشودة لاستراتيجية الاستدامة.
- رفع التقارير إلى اللجنة التنفيذية حول التقدّم المحرز في سير مبادرات الاستدامة.
- متابعة التقدم المحرز في أداء مبادرات الاستدامة وثقافة المخاطر المتعلقة بالاستدامة التي يعتمدها البنك.
- متابعة التقدم المحرز في برنامج التمويل المستدام التابع للبنك من خلال مجموعة العمل المعنية بالتمويل المستدام.
- مراجعة وتقييم القروض الخضراء المقترحة للتأكد من أهليتها وإدراجها ضمن محفظة القروض الخضراء المؤهلة.
- مراقبة المراجعات الخارجية (مقدّم الرأي الآخر والمدقق المستقل) والتعامل مع المستشار الخارجي (المستشارين الخارجيين).
- مراجعة التقارير السنوية للاستدامة والتمويل المستدام واعتمادها.
- رصد ومراقبة تطوّر لوائح التمويل المستدام، والممارسات السائدة في مجال الاستدامة.
- التنسيق مع وحدات الأعمال عند الحاجة بهدف تحقيق أهداف التفويض المذكورة أعلاه.

لجان إدارية أخرى	
لجنة إدارة المخاطر والامتثال	تتولى مسؤولية الإشراف التنفيذي على المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر عبر مختلف أنشطة البنك.
لجنة الأصول والالتزامات	تتولى مسؤولية إصدار الموافقة النهائية على محفظة قروض السندات الخضراء المؤهلة، ومراقبة تخصيص صافي عائدات السندات الخضراء، وضمان الامتثال المستمر لإطار عمل التمويل المستدام لبنك دبي التجاري.
لجنة الموارد البشرية	تتولى مسؤولية الإشراف على ركيزة موظفي بنك دبي التجاري في إطار عمل الاستدامة، وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية للموارد البشرية.

مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	مجلس الاستدامة	فريق الاستدامة
مسؤول عن حماية مصالح جميع الأطراف المعنية بأعمال البنك، ويعمل على تعزيز استدامة البنك على المدى الطويل.	تتولى مسؤولية الإشراف على مستوى تحمل البنك للمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر المناخ.	تتولى مسؤولية الإشراف على مستوى الإدارة التنفيذية لأداء البنك في مجال الاستدامة، وتتخذ القرارات الرئيسية المتعلقة بمبادرات الاستدامة.	مسؤول عن التنفيذ الخاضع للرقابة لمبادرات الاستدامة ذات التأثير الجوهري، ومراقبة ورصد الالتزامات والمؤشرات ذات الصلة بالاستدامة، إضافة إلى تطورات المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق.	مسؤول عن التنفيذ اليومي لمبادرات الاستدامة.

البيئة

دعم مبادرة دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 وإدارة مخاطر المناخ

يؤدي القطاع المالي في دولة الإمارات دوراً محورياً في تمكين استراتيجية الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والإدارة الاستباقية للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما يسهم في حماية الاستقرار المالي وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود أمام التحديات المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل.

وخلال هذا العام، واصل بنك دبي التجاري تقديم الدعم اللازم للمساهمة في تحقيق رؤية الدولة المتمثلة في الوصول إلى الحياد المناخي، وذلك من خلال تنمية محفظة التمويل المستدام، وتنفيذ تغييرات في أعماله بهدف تحسين بصمته البيئية. كما عزز البنك نهجه في إدارة مخاطر المناخ بما يتماشى مع نظام إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

التمويل المستدام

نهجنا والتقدم المُحرز

بصفته مؤسسة مالية رائدة في مجال التمويل والاستثمار، يلتزم بنك دبي التجاري بتعزيز دوره لدعم انتقال دولة الإمارات نحو اقتصاد خالٍ من الكربون. وقد قمنا بتحديث سياسات الائتمان لدمج اعتبارات الاستدامة ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. ويشكل إطار التمويل المستدام حجر الأساس في نهجنا، إذ يوفر الشفافية للمستثمرين وأصحاب المصلحة الخارجيين حول التعريفات والمعايير الفنية للأهلية التي يعتمدها البنك لتحديد المشاريع الخضراء المؤهلة.

ومن منطلق إدراكنا لأهمية الشراكات والتعاون في تمويل العمل المناخي، سواء لتعزيز أو تنمية معارفنا ومهاراتنا وقدراتنا الداخلية، قمنا خلال هذا العام بتعزيز علاقاتنا مع مؤسسات تمويل مشاريع التنمية بهدف تمويل المشاريع المستدامة والاجتماعية في الأسواق الناشئة. كما قمنا بزراعة أشجار المانغروف نيابة عن عملاء حسابات "جرين جروث" المؤهلين بالشراكة مع "جومبوك"، المؤسسة الاجتماعية المعنية بتسريع العمل المناخي في دولة الإمارات. وواصلنا كذلك المشاركة في صفقات مشتركة للتمويل المستدام، مدعومة بمؤشرات أداء أو أطر عمل استدامة قوية، وذلك بهدف دعم عملاء الخدمات المصرفية للشركات محلياً ودولياً في مسيرتهم نحو خفض الانبعاثات الكربونية.

وفي عام 2025، واصلت محفظة التمويل المستدام لدى البنك نموها من حيث القيمة الإجمالية ونسبتها إلى إجمالي الأصول، حيث تمثل أصول التمويل المستدام حالياً 9% من إجمالي القروض والاستثمارات، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بفرص تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، بالإضافة إلى دعم عملائنا الجدد والحاليين خلال رحلة انتقالهم نحو اقتصاد منخفض الكربون. كما تجاوزنا مستهدفنا الخاص بالالتزامات الجديدة في مجال التمويل المستدام للعام الثاني على التوالي، مما يضعنا على المسار الصحيح للمساهمة في تحقيق هدف اتحاد مصارف الإمارات المتمثل في تقديم تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم الاستدامة بحلول عام 2030.

روابط الوثائق ذات الصلة بالتمويل المستدام على موقعنا الإلكتروني

إطار عمل التمويل المستدام لبنك دبي التجاري

قمنا بتصميم إطار التمويل المستدام بهدف تمويل المشاريع التي تسهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وذلك من خلال تحديد معايير الأهلية لأي قروض خضراء أو اجتماعية أو تسهيلات تمويلية مرتبطة بالاستدامة قد يقدمها البنك مستقبلاً. وتشمل فئات المشاريع الخضراء المؤهلة ضمن إطار عمل التمويل المستدام لبنك دبي التجاري ما يلي.

المباني الخضراء

الطاقة المتجددة

النقل النظيف

الحد من التلوث والسيطرة عليه

تم إعداد إطار عمل الاستدامة بما يتوافق مع مبادئ الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، بالإضافة إلى رابطة القروض المشتركة والتداول، ورابطة سوق القروض، ومبادئ القروض الاجتماعية الصادرة عن رابطة سوق القروض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما قام قسم الحلول البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة خدمات المساهمين المؤسسيين (ISS) بالتحقق من جودة إطار عمل التمويل المستدام لدى بنك دبي التجاري بما يتوافق مع المبادئ المذكورة أعلاه.

أبرز نقاط تقرير السندات الخضراء للبنك (كما بتاريخ 28 فبراير 2025)

أصدر بنك دبي التجاري سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في يونيو 2023، وذلك في إطار التمويل المستدام الخاص بالبنك. ويتم إدارة صافي عوائد السندات الخضراء وفق نهج المحفظة الاستثمارية، حيث يتم تتبع أداء محفظة القروض الخضراء المؤهلة والتنبؤ به وتقديم تقارير ربع سنوية لكل من مجلس الاستدامة ولجنة الأصول والالتزامات في البنك.

تقرير مخصصات السندات الخضراء

وفقاً لما جاء في تقرير السندات الخضراء لعام 2025 الصادر عن بنك دبي التجاري، حققت محفظة القروض الخضراء المؤهلة نمواً بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق، واستمرت في تجاوز حجم إصدارات السندات الخضراء للبنك.

كما بتاريخ 28 فبراير 2025

زيادة بنسبة 31% عن العام السابق (مليون درهم)

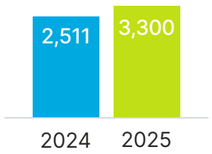

تجاوزت محفظة القروض الخضراء المؤهلة حجم إصدارات السندات الخضراء بواقع 1.8 ضعفاً (مليون درهم)

تقرير الأثر المجتمعي لإصدار السندات الخضراء

الأثر المجتمعي التقديري للمشاريع ضمن محفظة القروض الخضراء المؤهلة لدى بنك دبي التجاري

CO_2

432,552 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

إجمالي الانبعاثات المموّلة التي تم تجنبها سنوياً

CO_2

131 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/مليون درهم

إجمالي الانبعاثات المموّلة التي تم تجنبها لكل مليون درهم مستثمر سنوياً

محفظة القروض الخضراء المؤهلة حسب الفئة

محفظة القروض الخضراء المؤهلة حسب الفئة	كما بتاريخ 28 فبراير 2025		
	المبلغ[3] (مليون درهم)	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	محفظة الإقراض (%)
إجمالي المباني الخضراء	**2,360**	**643**	**72**
المباني التجارية الخضراء	1,590	433	48
المباني السكنية الخضراء - التمويل العقاري للأفراد[4]	770	210	23
الطاقة المتجددة	**667**	**182**	**20**
النقل النظيف	**273**	**74**	**8**
إجمالي القروض الخضراء	**3,300**	**899**	**100**

3. تمثّل هذه المبالغ إجمالي مبالغ القروض المستحقة.
4. تندرج المباني السكنية الخضراء ضمن أفضل 15% من المباني الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة في مناطقها الجغرافية المعنية.

مؤشرات أخرى للأثر المجتمعي المحقق من المشاريع المموّلة

المباني الخضراء

7 شهادات ريادة بلاتينية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)
خفض استهلاك الطاقة بأكثر من 25 جيجاواط/ساعة سنوياً

الطاقة المتجددة

تركيب لوحات طاقة شمسية بقدرة إجمالية تبلغ 4.2 جيجاواط

النقل النظيف

تطوير أكثر من 500 كيلومتر من مسارات القطارات التجارية
تشغيل 50 حافلة كهربائية

أبرز إنجازات التمويل المستدام لعام 2025

جذب رأس المال من خلال التمويل المختلط

يُعد التمويل المختلط أحد الأدوات التمويلية المبتكرة التي تسهم في جذب استثمارات القطاع الخاص لدعم مشاريع التنمية المستدامة. ومن خلال الاستخدام الاستراتيجي لتمويل مشاريع التنمية أو الأموال الخيرية، يمكن إعادة موازنة هيكل المخاطر للمشاريع أو الصناديق، بما يتيح استقطاب تدفقات إضافية من رأس مال القطاع الخاص. وتكتسب هذه الآلية أهمية خاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث يمثل الوصول إلى التمويل تحدياً رئيسياً.

وخلال عام 2025، شارك بنك دبي التجاري في عمليات تمويل مختلط قام بترتيبها كلّ من البنك الهولندي لتنمية ريادة الأعمال (FMO) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية لصالح بنك سوداميريس في باراغواي، بهدف توسيع نطاق التمويل الموجّه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات التي تقودها السيدات والقطاع الزراعي الحيوي في الدولة. كما ستسهم الصفقة التي رتّبها البنك الهولندي في تمويل مشاريع مرتبطة بالمناخ، تشمل الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والمباني الخضراء، والاستثمارات في قطاع الغابات الناشئ في باراغواي.

شراكة استراتيجية مع مؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية

وقّع بنك دبي التجاري مذكرة تفاهم مع مؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية بهدف تعزيز الابتكار والاستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة، بما يتوافق مع أجندة دبي الاقتصادية (D33). وتشمل أبرز محاور الشراكة ما يلي:

- تمكين المؤسسين والشركات الناشئة: توفير حلول تمويلية مخصّصة، وخدمات استشارية متخصصة، وفرص لاختبار النماذج الأولية لتسريع نمو المشاريع.
- الوصول المبكر إلى المشاريع الواعدة: الاستفادة من برامج وفعاليات مقر رواد أعمال دبي للتواصل مع الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية وتعزيز منظومة الابتكار في دبي.
- تعزيز التعاون بين القطاعات: تنظيم جلسات حوارية وحلقات نقاش مشتركة في مجالات التقنيات المالية، والتمويل المفتوح، والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم تبادل المعرفة وتطوير منظومة الأعمال.

تمويل السكن الميسّر في دبي

في إطار دعم المواطنين والمقيمين في دبي الراغبين في شراء منزل وتعزيز الاستقرار المجتمعي، يفخر بنك دبي التجاري بدعمه لبرنامج "تملّك العقار الأول" الذي تم تصميمه بهدف تسهيل امتلاك السكن لكل من المواطنين والمقيمين. وقد تم إطلاق البرنامج ضمن مبادرة مشتركة بين دائرة الأراضي والأملاك ودائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، بالتعاون مع خمسة بنوك وأكثر من 13 مطوّراً عقارياً، بما يعكس نهجاً تكاملياً بين القطاعين العام والخاص. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الشمول الاجتماعي، وتشجيع الاستثمار طويل الأجل، ودعم مرونة واستدامة المجتمعات، بما ينسجم مع استراتيجية دبي العقارية 2033 وأجندة دبي الاقتصادية (D33).

يوفر برنامج "تملّك العقار الأول" باقة من المزايا تشمل أولوية الوصول إلى المشاريع العقارية الجديدة، وأسعار تفضيلية على الوحدات، بالإضافة إلى حلول تمويل عقاري تنافسية مقدّمة من البنوك المشاركة، بما يسهم في تعزيز فرص التملّك وتوسيع قاعدة المستفيدين من السوق العقاري.

مبادرة زراعة أشجار المانغروف عبر حسابات "جرين جروث"

في إطار جهوده لدعم استراتيجية دولة الإمارات الرامية إلى زراعة 100 مليون شجرة مانغروف بحلول عام 2030، أطلق البنك حساب "جرين جروث" لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد. وقد تم تطوير هذا الحساب بالشراكة مع "جومبوك"، وهي مؤسسة اجتماعية مقرها دولة الإمارات تُعنى بالعمل المناخي والاستدامة. وتسهم كل شجرة مانغروف تغرسها "جومبوك" في محمية الزوراء الطبيعية في إمارة عجمان، نيابة عن عملاء البنك، في دعم المشروع الوطني لعزل الكربون في دولة الإمارات.

وتُعد أشجار المانغروف عنصراً أساسياً في الاستراتيجية البيئية للدولة بفضل قدرتها الفريدة على امتصاص الكربون واحتجازه ودعم النظم البيئية البحرية من خلال توفير الموائل الطبيعية وتحسين جودة المياه، إضافة إلى حماية السواحل من التآكل والأضرار. وفي دولة الإمارات، تقوم أشجار المانغروف بعزل الكربون بمعدل 0.5 طن لكل هكتار سنوياً، مع قدرة امتصاص للكربون تفوق الغابات الاستوائية بثلاثة إلى أربعة أضعاف.

وخلال عام 2025، قام بنك دبي التجاري بزراعة 104 شجرة مانغروف نيابة عن العملاء المؤهلين. ويتطلع البنك إلى استكشاف فرص تطوير مجموعة من المنتجات المصرفية للأفراد المصممة خصيصاً لتعزيز الاستدامة.

إدارة مخاطر المناخ

نهجنا والتقدم المُحرز

تولي البنوك المركزية والمؤسسات المالية العالمية اهتماماً متزايداً للتغير المناخي باعتباره أحد المخاطر التي تؤثر على استقرار النظام المالي. وتنشأ المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ نتيجة لكل من الآثار المادية للتغير المناخي، والتحديات المرتبطة بانتقال الاقتصادات نحو الحياد الكربوني. وبالنسبة للمؤسسات المالية، تنتقل هذه المخاطر عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة، وتندرج ضمن فئات المخاطر المصرفية التقليدية، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والمخاطر التشغيلية. كما يمكن أن تتفاقم هذه المخاطر أو تُخفَّف تبعاً لآثار التغير المناخي على القطاعات الحكومية، والشركات غير المالية، والأسر.

يتولى مجلس إدارة بنك دبي التجاري مسؤولية الإشراف الفعّال على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ولدعم الإدارة المتكاملة لهذه المخاطر، قام البنك بدمج مخاطر المناخ ضمن بيان مستوى تقبّل المخاطر، وسياسات الائتمان، واختبارات الضغط، وبرامج التدريب السنوية الموجهة لفرق خدمة العملاء والائتمان. ويتم رصد مستوى تقبّل مخاطر المناخ بشكل شهري، ورفع التقارير الدورية بشأنها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

وخلال عام 2025، تمت مراجعة وتحديث سياسة الائتمان لقطاع الأعمال في إطار تعزيز إدارة مخاطر المناخ. وشملت هذه التحديثات إدخال استثناءات وضوابط أكثر صرامة على الأنشطة والأصول التي تتجاوز مستوى المخاطر المناخية المقبول لدى البنك، إلى جانب تطبيق استبيان المخاطر المرتبطة بالاستدامة، بما يشمل تعزيز متطلبات العناية الواجبة للأنشطة المدرجة ضمن قائمة الإقراض المقيّد.

تعريفات مخاطر المناخ

المخاطر الجوهرية: هي المخاطر الناتجة عن أي تأثير مالي سلبي ناتج عن الأحداث المناخية، مثل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العواصف، والسيول، والجفاف، وحرائق الغابات. وتنقسم المخاطر الجوهرية إلى مخاطر حادة ومخاطر مزمنة. تشمل المخاطر الجوهرية أيضاً المخاطر النظامية غير المسبوقة، حيث أن تجاوز بعض النقاط الحرجة قد يؤدي إلى تأثيرات لا يمكن العودة عنها، مما ينجم عنه تداعيات كارثية على المناخ والاقتصاد.

مخاطر التحوّل: هي المخاطر الناتجة عن أي تأثير مالي سلبي ناتج عن التحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك التغيّرات الكبيرة في السياسات والقوانين والتكنولوجيا والأسواق للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيّف معها.

نظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في أغسطس 2025. ويستند هذا النظام إلى المسودة الأولية لنظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة في نوفمبر 2024 ومبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة في نوفمبر 2023.

ويهدف النظام إلى إرساء الحد الأدنى من المعايير اللازمة لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وتشمل ما يلي:

- الحوكمة ومستوى تقبّل المخاطر
- الاستراتيجية
- إدارة المخاطر
- مخاطر الائتمان/الاكتتاب
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- مخاطر السيولة
- تحليل السيناريوهات
- رأس المال

وقد قمنا بإجراء تقييماً لممارساتنا الحالية مقارنة بمتطلبات النظام، ونتخذ حالياً الإجراءات اللازمة لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها.

مستوى تقبّل مخاطر المناخ

يعتمد نهج البنك في تحديد ومتابعة مستوى تقبّل مخاطر المناخ على سياسة بيان مستوى تقبّل المخاطر المعتمدة. ويتم استعراض بيان مستوى تقبّل المخاطر، بما في ذلك مستوى تقبّل مخاطر المناخ، مرتين سنوياً من قبل مجلس الإدارة.

وقد تم اعتماد إطار مستوى تقبّل مخاطر المناخ لأول مرة في عام 2023، وتم تعزيزه في عام 2024. يحدد هذا الإطار الحد الأقصى المقبول لتعرّض البنك للقطاعات ذات تصنيف مخاطر التحول المناخي المرتفعة[5]. ويتم رصد مستوى تقبل المخاطر بشكل شهري من قبل فرق الاستدامة وإدارة المخاطر المؤسسية ورئيس إدارة المخاطر، مع رفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال في البنك، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

وقد شهد عام 2025 انخفاض مستوى تعرّض البنك للأنشطة والأصول ذات المخاطر المناخية المرتفعة مقارنة بالعام السابق، مع بقائه ضمن مستوى تقبّل المخاطر المقبولة.

التعرّض للقطاعات الاقتصادية ذات المخاطر المناخية المرتفعة

نسبة تعرّض محفظة الإقراض والاستثمار

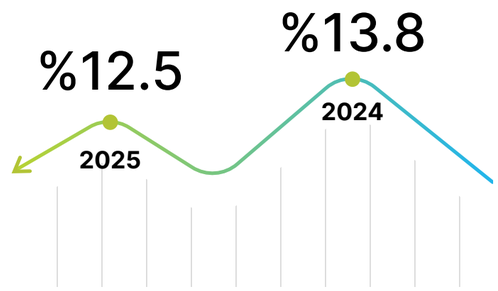

نسبة تعرّض الخدمات المصرفية للشركات

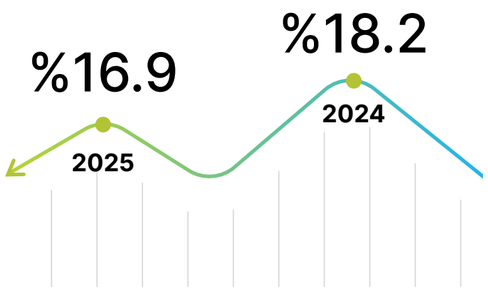

تعرّض محفظة القروض للقطاعات الاقتصادية ذات المخاطر المناخية المرتفعة - التوزيع حسب القطاع

	2025
الإنشاءات	%2.7
الطاقة	
توليد الطاقة التقليدية	%1.1
استخراج النفط والغاز	%1.7
التصنيع - السلع عالية المخاطر	%4.7
التعدين	%0.1
النقل	
الطيران	%1.0
الشحن البحري	%0.6
إدارة النفايات	%0.0
تجارة الجملة والتجزئة - السلع والخدمات عالية المخاطر	%2.2

تقييمات مخاطر المناخ

خلال عام 2025، قمنا بإجراء تقييم لمخاطر الاستدامة بهدف دمج اعتبارات الاستدامة ضمن عملية الموافقة الائتمانية. يركّز هذا التقييم بشكل خاص على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، ويبدأ بمرحلة فحص أولي لقائمة الاستبعاد وقائمة أنشطة الإقراض المقيّدة الخاصة بالبنك، تليها مرحلة استكمال استبيان مخاطر الاستدامة. ويتم تنفيذ التقييم من قبل فرق الصفوف الأمامية - الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء - مع إشراف من إدارة الائتمان.

ويأخذ استبيان مخاطر الاستدامة في الاعتبار كلاً من مستوى تعرّض العميل لمخاطر الاستدامة استناداً إلى قطاعاته الرئيسية، إضافة إلى تقييم لإدارة المخاطر يعكس مدى نضج ممارسات الإدارة لدى العميل. كما يتم تطبيق إجراءات عناية واجبة معززة للأنشطة والأصول المدرجة ضمن قائمة الأنشطة المقيّدة.

وقد تم دمج تقييم مخاطر الاستدامة ضمن إجراءات تسجيل العملاء الجدد، وكذلك ضمن عمليات المراجعة الائتمانية الدورية للعملاء الحاليين. وتتولى فرق الاستدامة مسؤولية تحديث هذا التقييم، وتقديم برامج تدريب سنوية، إلى جانب الإرشاد والدعم عند الحاجة.

5. تستند تصنيفات مخاطر التحوّل إلى تصنيفات المخاطر المعتمدة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، إلى جانب التقييم الداخلي الذي تجريه إدارة بنك دبي التجاري.

اختبارات الضغط المرتبطة بتغير المناخ

بدأ بنك دبي التجاري في تطوير معارفه وقدراته الداخلية في مجال تحليل سيناريوهات مخاطر المناخ منذ عام 2023، وذلك عقب إدراج تحليل سيناريوهات مخاطر المناخ من قبل دائرة الاستقرار المالي في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ضمن إطار اختبارات الضغط المرتبطة بتغير المناخ. ومنذ ذلك الحين، أجرى البنك اختبارات لسيناريوهات مخاطر التحوّل والمخاطر الجوهرية، بما أسهم في تعزيز مستوى الوعي وبناء الخبرات المتخصصة في هذا المجال. ويتم عرض نتائج اختبارات الضغط المرتبطة بتغير المناخ على مجلس الاستدامة في البنك. وقد حصلنا على تأكيد من جهة تدقيق مستقلة لنتائج اختبارات الضغط المقدمة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عامي 2023 و2025. واعتباراً من عام 2024، تم إدراج نتائج اختبارات الضغط المرتبطة بتغير المناخ ضمن متطلبات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المقدمة إلى المصرف المركزي.

وخلال عام 2026، سنواصل التركيز على تحسين جودة بيانات مخاطر المناخ بهدف تطوير قدراتنا في تحليل السيناريوهات، وتعزيز دمج هذه التحليلات ضمن استراتيجية البنك، وبيان مستوى تقبّل المخاطر، وأطر المتابعة والرصد وإعداد التقارير الداخلية.

بنـــاء قدرات الوعي وتحليل سيناريوهات مخاطـــر المنـــاخ

عام 2025

خلال عام 2025، أدرج مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحدة متخصصة لتحليل سيناريوهات مخاطر المناخ الجوهرية ضمن إطار اختبارات الضغط للقطاع المصرفي. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا التمرين فيما يلي:

- تحديد حالات التعرّض التي تتضمن ضمانات عقارية تقع داخل دولة الإمارات ومعرّضة لمخاطر العواصف البحرية والسيول الناتجة عن الأمطار، وفقاً لتعريفات المصرف المركزي للمخاطر الجوهرية الحادة.
- قياس أثر صدمات التقييم على معايير مخاطر الائتمان، بما في ذلك نسبة القرض إلى القيمة، واحتمالية التخلّف عن السداد، والخسائر المتكبدة في حال التخلّف عن السداد، والخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقييم أثر أدوات التخفيف من المخاطر، مثل التأمين والدعم الحكومي، حيثما ينطبق ذلك.
- تقدير التغيرات الناتجة في نسب كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات اختبارات الضغط.

عام 2024

في عام 2024، تم توسيع نطاق التمرين الذي أُجري في عام 2023 ليشمل جميع عملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وقد أسهمت نتائج هذا التحليل في دعم عملية تخصيص رأس المال ضمن الركيزة الثانية للبنك.
كما شارك البنك في تمرين تم تنسيقه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ركّز على مخاطر المناخ الجوهرية التي تهدد الأصول العقارية. وشمل ذلك تنفيذ عملية شاملة لجمع البيانات، تضمنت مشاركة معلومات دقيقة مثل إحداثيات خطوط الطول والعرض ونقاط الارتفاع الخاصة بالعقارات.

2023

أدرجت دائرة الاستقرار المالي في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تحليل سيناريوهات مخاطر المناخ كجزء من عملية اختبارات الضغط السنوية. ولدعم هذا التحليل، أصدر المصرف المركزي مبادئ توجيهية خاصة بسيناريوهات مخاطر التحوّل والمخاطر الجوهرية، حيث أصبح تحليل سيناريو مخاطر التحوّل إلزامياً لجميع البنوك والمصارف في دولة الإمارات، في حين يعد تحليل المخاطر الجوهرية اختيارياً. وقد التزم بنك دبي التجاري بتطبيق هذه المبادئ التوجيهية للتنبؤ بأثر مخاطر التحوّل على التصنيفات الائتمانية، واحتمالات التخلّف عن السداد، والخسائر المتكبدة في حال التخلّف عن السداد، وذلك لأكبر 20 عميلاً من المؤسسات غير المالية، ضمن قائمة محددة مسبقاً تضم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالمناخ.

اختبارات الضغط المرتبطة بتغير المناخ

سيناريوهات مخاطر المناخ المطبقة حتى تاريخه

ركّز تحليل سيناريوهات المخاطر الجوهرية لعام 2025 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تقييم آثار السيول الناتجة عن الأمطار الغزيرة والعواصف البحرية، باعتبارها من المخاطر الحادة ذات الأولوية في دولة الإمارات. واعتمد التحليل على سيناريو المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك الخامس (SSP5) ومسار تركيز الانبعاثات RCP 8.5، المُشار إليه باختصار (SSP5-8.5) وفقاً لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مع افتراض حدوث سيول بفترة تكرار تبلغ 250 عاماً في عام 2050. ويمثل هذا السيناريو مستقبلاً عالي الاعتماد على الوقود الأحفوري، مصحوباً بانبعاثات كربونية مرتفعة تؤدي إلى ظواهر مناخية أكثر تطرفاً وارتفاع مستويات سطح البحر. ويضمن اعتماد فترة تكرار تبلغ 250 عاماً أن يعكس التحليل أحداثاً نادرة ذات تأثير مرتفع، بما يجعل نتائجه أكثر ملاءمة لدعم قرارات إدارة المخاطر المالية.

أما تحليل سيناريوهات المناخ لعام 2023 الصادر عن المصرف المركزي، والذي قام البنك بتوسيعه داخلياً في عام 2024، فقد شمل ثلاثة سيناريوهات مقدمة من شبكة النظام المالي الأخضر الدولية (NGFS)، وهي:

- صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050 (1.5+ درجة مئوية): تنفيذ منسق للسياسات العالمية بما يتوافق مع اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ والحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، بما يؤدي إلى مخاطر تحوّل مرتفعة، مقابل مخاطر مادية منخفضة.
- التحوّل المتأخر (2.0+ درجة مئوية): يؤدي التأخر في تنفيذ السياسات المناخية إلى حدوث ما يُعرف باسم "لحظة مينسكي"، مع ارتفاع مخاطر التحوّل، إلى جانب مخاطر مادية متوسطة إلى مرتفعة.
- السياسات الحالية (3.0+ درجات مئوية): سيناريو مرجعي يفترض عدم حدوث تغييرات جوهرية في السياسات المناخية الحالية، مما ينتج عنه مخاطر مادية مرتفعة، مقابل مخاطر تحوّل محدودة، مع ارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من ثلاث درجات مئوية.

شبكة النظام المالي الأخضر الدولية

تُعد شبكة النظام المالي الأخضر الدولية تحالفاً عالمياً يضم البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المالي، وقد تم تشكيلها بهدف تعزيز أفضل الممارسات في إدارة مخاطر المناخ على مستوى القطاع المالي. قامت الشبكة بإعداد مجموعة من السيناريوهات قصيرة وطويلة الأجل لمساعدة المؤسسات المالية على استكشاف الكيفية التي قد يتطور بها الاقتصاد العالمي والنظام المالي في ظل مسارات مختلفة لآثار مخاطر التحول والمخاطر الجوهرية المرتبطة بالتغير المناخي.

إطار سيناريوهات المناخ الصادر عن شبكة النظام المالي الأخضر الدولية

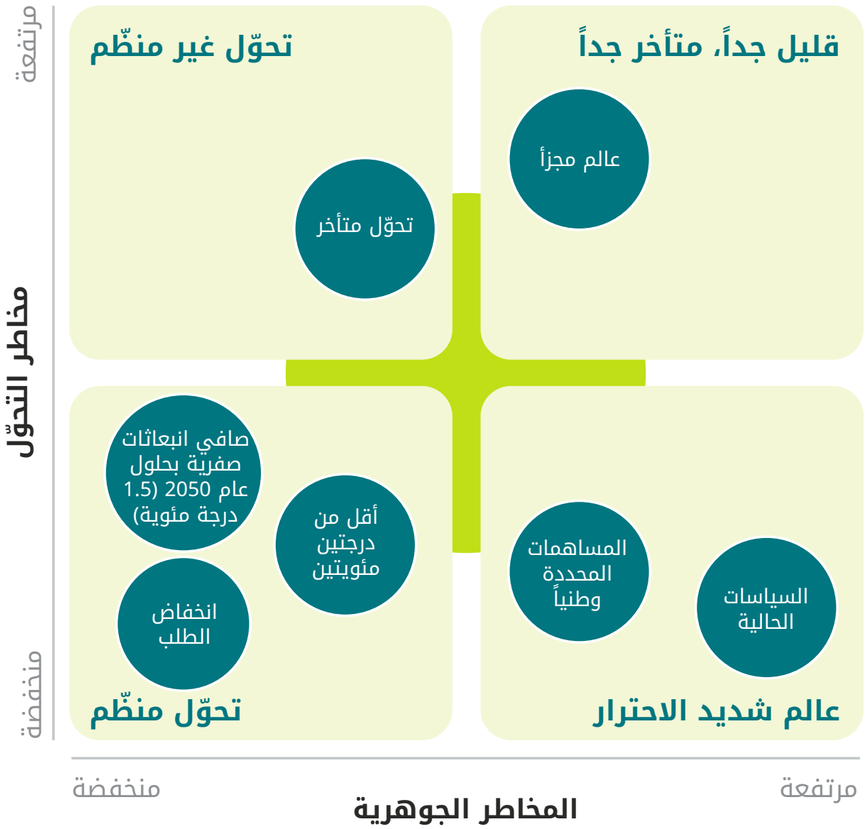

العمليات المسؤولة

نهجنا والتقدم المُحرز

نلتزم في بنك دبي التجاري بجميع القوانين واللوائح البيئية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وندعم الأجندة الوطنية الخضراء واستراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050. كما نؤكد التزامنا بتقليص الأثر البيئي لعملياتنا التشغيلية، بما يشمل تحقيق الحياد الكربوني لعمليات البنك بحلول عام 2030.[6] ونقوم بمراقبة استهلاك الموارد في فروعنا ومكاتبنا بشكل مستمر لتقييم الأداء البيئي وتحسينه. كما نعمل على تمكين عملائنا من إنجاز معاملاتهم المصرفية عبر القنوات الرقمية، وقد ساهم ذلك في تقليص عدد فروعنا، الأمر الذي انعكس إيجاباً على خفض البصمة البيئية لعملياتنا.

وخلال عام 2025، واصلنا تحديث شبكة فروع بنك دبي التجاري بما يواكب تطلعات عملائنا، حيث تم إغلاق عدد من الفروع القديمة واستبدالها بأخرى عصرية ومريحة في كل نَد الشبا مول في دبي وسيتي سنتر الزاهية في الشارقة. وقد تم تصميم هذه الفروع الجديدة بمخططات تشغيلية محسّنة تسهم في تقليل الأثر البيئي لعمليات البنك.

وكجزء من مسيرة البنك نحو اعتماد نموذج الحوسبة السحابية الهجينة، قمنا في عام 2025 بترحيل مراكز البيانات الداخلية إلى السحابة الإلكترونية في مبادرة تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والمواد، إضافة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تشغيل مراكز البيانات.

الطاقة

في ديسمبر 2025، حصلنا على شهادة الريادة البلاتينية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) عن فرعنا في سيتي سنتر الزاهية، ليُصنّف ضمن أكثر المباني استدامة والتزاماً بالمسؤولية البيئية على مستوى العالم. وتُعد شهادة LEED البلاتينية أعلى تصنيف ضمن نظام LEED المعترف به عالمياً، إذ تتطلب أداءً استثنائياً في كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وجودة الهواء الداخلي، والأثر البيئي العام. ويعكس هذا الإنجاز رؤيتنا طويلة الأمد لدمج الاستدامة في عملياتنا التشغيلية، وتعزيز تجربة العملاء من خلال مبادرات صديقة للبيئة.

ويأتي هذا التقدير استكمالاً للنجاح الذي حققناه في عام 2024، حيث حصل البنك على أربع شهادات ريادة ذهبية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) لمقره الرئيسي في ديرة، إضافة إلى مكاتبه وفروعه في القوز والشارقة وجميرا. وفي عام 2024، تعاون بنك دبي التجاري مع قسم خدمات كفاءة الطاقة للمباني التابع لمجموعة GST لإجراء تدقيق شامل على عمليات ترشيد استهلاك الطاقة في المواقع الرئيسية للبنك، وذلك بهدف تحديد وترتيب أولويات إجراءات ترشيد الطاقة وتحسين كفاءة الأداء. وفي إطار سعي البنك للحصول على شهادات الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) من الفئة الذهبية، تم تنفيذ عدد من التدابير لتحسين كفاءة الطاقة، من بينها:

- استبدال المصابيح التقليدية بمصابيح ليد (LED) الموفرة للطاقة.
- تركيب حساسات حركة لأنظمة الإضاءة في المكاتب الرئيسية.
- استبدال أنظمة التبريد بنماذج أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

ونتطلع لمواصلة تنفيذ إجراءات وتدابير ترشيد الطاقة التي تم تحديدها من خلال عمليات التدقيق، بما يحقق وفورات في استهلاك الطاقة والتكاليف التشغيلية. واستناداً إلى توصيات جهة التدقيق، قمنا بتركيب ألواح شمسية في فروع البنك في منطقة الجميرا والقوز. وقد تم استكمال إجراءات التعاقد مع المورّد المعتمد خلال عام 2025، على أن يتم تركيب الألواح الشمسية في عام 2026.

استهلاك الكهرباء
(ميجاواط في الساعة)

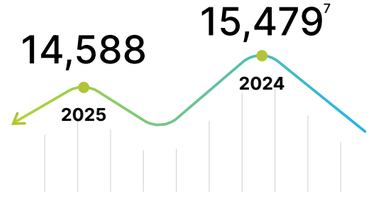

انبعاثات غازات الدفيئة لعام 2025
(طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة **14,330**

التزامنا بالمسؤولية

نفخر بدعم استراتيجية دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وبكوننا من الجهات الموقّعة على تعهد الشركات المسؤولة اجتماعياً الصادر عن وزارة التغير المناخي والبيئة، وكذلك إعلان "متحدون من أجل الحياة البرية" الصادر عن مانشن هاوس. كما قمنا بتحديد خط الأساس لانبعاثات غازات الدفيئة عبر النطاقات الأول والثاني والثالث، والتزمنا بتحقيق الحياد الكربوني لعملياتنا بحلول عام 2030 من خلال خفض الانبعاثات الناتجة عن أنشطتنا التشغيلية. وفي إطار رحلتنا المستمرة لتحسين بصمتنا البيئية، نلتزم بما يلي:

- دعم المشاريع والشركات التي تشهد تحولاً نحو الاقتصاد منخفض الكربون أو التي تساهم في تحقيق أهداف بيئية واسعة النطاق، بما يتماشى مع إطار عمل التمويل المستدام للبنك والممارسات المتبعة في هذا المجال.
- دمج الاعتبارات البيئية في جميع جوانب عملياتنا التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار واستراتيجيات الإقراض والاستثمار.
- تقليص الانبعاثات والتلوث واستهلاك المياه والنفايات في عملياتنا التشغيلية، مع التركيز بشكل خاص على تحسين كفاءة الطاقة والمياه في منشآتنا.
- تقديم تقارير شاملة وشفافة وفي الوقت المناسب حول أدائنا البيئي، بما في ذلك الفرص والمخاطر، لجميع الأطراف المعنية داخل البنك وخارجه.
- تعزيز الوعي البيئي والمشاركة الفعالة في المسؤولية البيئية بين كافة الأطراف المعنية بأعمال البنك، من خلال تمكين موظفينا وتحفيز عملائنا وموردينا على تبنّي ممارسات إيجابية تدعم الاستدامة.

6. يرجى الرجوع إلى الملحق للاطلاع على منهجية انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بعمليات البنك وسلسلة التوريد.
7. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة لاستبعاد الاستهلاك المرتبط بالأصول المملوكة للبنك والمؤجرة للغير.

استهلاك المياه

إننا نولي أهمية كبيرة لترشيد استهلاك المياه واعتماد ممارسات استخدام مسؤولة نظراً لأننا نعمل في منطقة تعاني من محدودية الموارد المائية. وقد قمنا باتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى خفض الاستهلاك، من بينها تركيب أجهزة موفّرة للمياه في مواقعنا الرئيسية.

استهلاك المياه (متر مكعب)

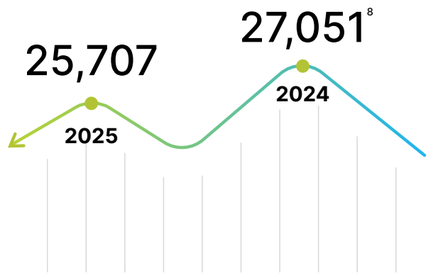

إدارة النفايات وإعادة التدوير

يلتزم بنك دبي التجاري بتقليل كميات النفايات الناتجة عن عملياته وتحسين معدلات تحويلها من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ويتم تشجيع الموظفين على إحضار أكوابهم القابلة لإعادة الاستخدام عند شراء المشروبات من مقهى البنك، في مبادرة تسهم في تقليل النفايات أحادية الاستخدام، مع تقديم حوافز للموظفين من خلال خصومات على المشروبات.

وفي إطار تعزيز جهود فصل وفرز النفايات وإعادة تدويرها، قام البنك بتركيب حاويات منفصلة للنفايات القابلة لإعادة التدوير والنفايات العامة في مكاتبه، إلى جانب تطبيق إجراءات داخلية لفرز وتصنيف النفايات. كما يتعاون البنك مع عدد من مقدمي الخدمات البيئية لضمان التخلص من تدفقات النفايات المنتظمة والعرضية بطرق صديقة للبيئة، وتحويلها بعيداً عن مدافن النفايات عبر برامج إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام. ويتم وزن جميع النفايات من قبل مقدمي الخدمات البيئية للبنك قبل التخلّص منها في منشآت إعادة التدوير أو مدافن النفايات. إضافة إلى ذلك، يتم تصنيع بطاقات الخصم المباشر وبطاقات الائتمان الخاصة بالبنك باستخدام مواد مُعاد تدويرها.

ممارسات الشراء المستدامة

يدرك بنك دبي التجاري الدور المحوري للموردين في ضمان استدامة نجاح البنك وتعزيز سمعته باعتباره مؤسسة مالية مرموقة تتبنى المعايير الأخلاقية ومبادئ المسؤولية والشفافية. ومن هذا المنطلق، قام البنك بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن عملية تقييم الموردين في طلبات تقديم العروض، بما يضمن إعطاء الأولوية للموردين الذين يشاركون البنك قيمه وطموحاته في مجال الاستدامة. كما يلزم البنك جميع الموردين بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية والالتزام بمدونة قواعد السلوك للموردين، التي تحدد التوقعات المتعلقة بالممارسات التجارية الأخلاقية، وحماية الخصوصية وأمن البيانات، والحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، والتنوع والشمول، والصحة والسلامة المهنية، وغيرها من المتطلبات ذات الصلة.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى:

مدونة قواعد سلوك المورّدين

استهلاك الورق

نجح البنك في تقليل استهلاك الورق في عملياته التشغيلية من خلال تشجيع الموظفين على استخدام التقنيات الرقمية في أعمال مكاتب الدعم، وتمكين العملاء من الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية. كما تم تقليل عدد الطابعات في المكاتب، وتركيب حاويات مخصّصة لجمع مخلفات الورق بجانب كافة الطابعات، وتحديث الإجراءات الداخلية لضمان إعادة تدوير الورق بالشكل المناسب. كما نستخدم الورق المعاد تدويره في جميع مكاتب البنك، ونواصل تعزيز وتشجيع ممارسات الطباعة المسؤولة على مستوى البنك.

8. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة لاستبعاد الاستهلاك المرتبط بالأصول المملوكة للبنك والمؤجرة للغير.

تجربة الموظفين

نهجنا والتقدم المُحرز

ندرك في بنك دبي التجاري أن الموظفين يشكّلون عنصراً محورياً في تحقيق النجاح على المدى الطويل، ونسعى إلى أن نكون جهة العمل المفضّلة من خلال الاستثمار في كوادرنا لاستقطاب الكفاءات العالمية وتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها. وتشكّل قيمنا الأساسية المتمثلة في التعاون والمسؤولية والإنجاز والتميّز أساساً راسخاً لأساليب عملنا اليومية. ويُتوقع من جميع موظفينا الالتزام بهذه القيم في تعاملاتهم اليومية، بما يسهم في بناء فرق عمل عالية الأداء وقادرة على خدمة عملائنا بكفاءة تامة.

كما نطبق سياسات وممارسات راسخة في مجالي التوظيف والعمل، تشرف عليها لجنة الموارد البشرية، وتلتزم التزاماً صارماً بجميع قوانين العمل المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مشاركة الموظفين

نلتزم بتوفير بيئة عمل شاملة ومحفّزة وعالية الأداء، ويُعد استبيان مشاركة الموظفين السنوي "صوت بنك دبي التجاري" أحد قنواتنا الرئيسية لتلقي ملاحظات موظفينا حول تجربتهم في العمل لدى البنك. وتُستخدم نتائج الاستبيان بشكل مباشر في توجيه الإجراءات الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز الثقافة المؤسسية، وتحسين أساليب العمل، ودعم مسيرة نمو الموظفين والارتقاء بجودة حياتهم.

ويهدف استبيان "صوت بنك دبي التجاري" إلى تشجيع الموظفين على مشاركة آرائهم بكل شفافية من خلال منصة مستقلة وسرية متاحة باللغتين العربية والإنجليزية. كما يقيس الاستبيان مستوى مشاركة الموظفين وتجربتهم المهنية من خلال تقييم عدد من المحاور الأساسية، تشمل:

- الأهداف
- التعاون
- التواصل
- القيادة
- التركيز على العميل

وخلال عام 2025، شارك 71% من موظفي البنك في الاستبيان، قدموا من خلاله أكثر من 700 ملاحظة قيّمة، لترتفع بذلك درجة المشاركة العامة في البنك إلى 74 نقطة[9]، بزيادة قدرها نقطتين مقارنة بالعام السابق، في مؤشر يعكس جهود البنك نحو الاستماع إلى آراء الموظفين والعمل على تحسين المجالات التي تحتاج إلى تطوير. وشملت أبرز نقاط القوة التي حددها الموظفون: وضوح الهدف، وتحديد الأولويات، وثقافة مشاركة الآراء، فيما تمثلت أبرز فرص التحسين في سرعة اتخاذ الإجراءات، وتعزيز الثقافة المؤسسية، ونظم المكافآت.

الموظفون

موظفونا.. مصدر قوتنا

يُعد موظفونا أثمن أصولنا، وهم الركيزة الأساسية لنجاحنا في مواصلة نمو أعمالنا بينما نمضي قدماً في رحلة التحوّل. ونؤمن بأن الوفاء بالتزاماتنا تجاه عملائنا يبدأ أولاً بتمكين موظفينا، من خلال دعم تطلعاتهم المهنية، وتوفير بيئة عمل محفزة واستشرافية وقائمة على التعاون. ومن خلال هذا النهج، نوفر فرصاً متكافئة للمواهب والكفاءات على مختلف المستويات وجميع الخبرات، بهدف ضمان بيئة عمل ملهمة يزدهر فيها الموظفون ويقدمون أداءً متميزاً.

9. يتم قياس درجة المشاركة استناداً إلى معيار عالمي يبلغ 77 نقطة.

98 موظفاً

تم تكريمهم في عام 2025 ضمن جوائز CODE ومبادرات أخرى

استقطاب أفضل المواهب لمواكبة متطلبات المستقبل

في بنك دبي التجاري لدينا إيمان راسخ بأن تجربة الموظف تبدأ من مرحلة التعيين، حيث أن التفاعل الأول بين المرشح وجهة العمل يضع الأساس لتجربته المهنية بالكامل. وإدراكاً لأهمية عمليتي التوظيف والتعيين في بناء تجربة إيجابية، قام البنك بتبسيط وتقصير المدة الزمنية لتقديم العروض الوظيفية وإتمام التعيينات لكل من الخريجين الجدد وأصحاب الخبرة. كما نحرص على استقطاب أفضل المواهب من خلال تقديم حزم مكافآت تنافسية، ومزايا شاملة، وفرص واعدة للنمو والتطور المهني المستمر.

وخلال عام 2025، واصلنا تعزيز منظومة المواهب لدينا من خلال استقطاب كفاءات عالية المهارة من داخل دولة الإمارات ومن الأسواق الدولية. ويسهم هذا النهج في بناء قوى عاملة متنوعة وجاهزة للمستقبل، قادرة على تقديم طيف واسع من الخبرات ووجهات النظر التي تدعم أداء البنك. ونهدف من خلال ذلك إلى تعزيز الابتكار وتحسين قدرة البنك على التكيف والمحافظة على مواءمة استراتيجية الموارد البشرية لدينا مع أهداف البنك طويلة الأمد للنمو والاستدامة.

مكافآت الموظفين وتقدير الأداء

يقدم البنك حزم مكافآت عادلة ومنصفة تشمل الأجر الثابت، والبدلات، والمزايا، والمكافآت المرتبطة بالأداء، وذلك بهدف استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم وتقدير أدائهم. وتتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية اعتماد سياسة المكافآت الخاصة بالبنك، بما في ذلك خطط المكافآت والحوافز طويلة الأجل، إضافة إلى إقرار حزم المكافآت الفردية لأعضاء الإدارة التنفيذية وكبار الموظفين.

وفيما يتعلق بالمكافآت المرتبطة بالأداء، يتم مكافأة الموظفين بناءً على أدائهم الفردي وكذلك أداء وحدة العمل التي ينتمون إليها. وتشمل هذه المكافآت الحوافز والمكافآت التقديرية وجوائز التميز.

التنوع بين الجنسين

نلتزم بدعم رؤية دولة الإمارات المتمثلة في تحقيق التوازن بين الجنسين، ونؤمن بأن التنوع بين الجنسين يعزّز قوة مؤسستنا. لذلك، يعمل بنك دبي التجاري على ترسيخ هذا التنوع من خلال المراجعة الدورية لأدائه وممارساته في بيئة العمل، والتفاعل المستمر مع الموظفين لإرساء ثقافة شاملة تُقدّر الإنجازات والإسهامات الفريدة لكافة أفراد فرق العمل.

تشكّل الإناث نسبة 44% من إجمالي 1,149 موظفاً في البنك، وليس هناك فجوة جوهرية في الأجور بين الجنسين على أي مستوى في جميع أقسام البنك. كما يواصل البنك العمل على تقييم وتنفيذ المبادرات والشراكات الرامية إلى تشجيع وزيادة تمثيل الموظفات في المناصب العليا بالبنك. وفي عام 2025، رحّب البنك بانضمام أول امرأة في منصب قيادي في اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة.

الموظفون من الإناث

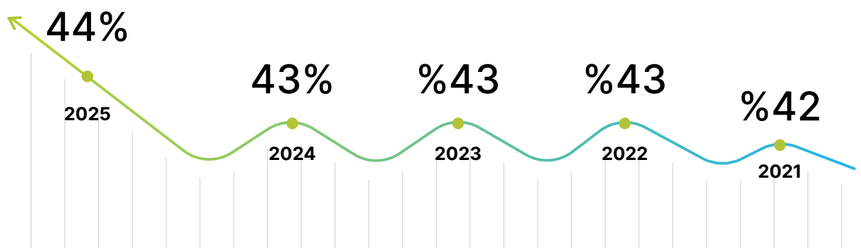

رفاهية الموظفين

يواصل البنك استكشاف فرص جديدة لتعزيز صحة ورفاهية موظفيه باعتبارها أولوية قصوى، وقد تم تصميم مبادرات خاصة للحفاظ على صحة ورفاهية الموظفين لدينا ودعم احتياجاتهم في النواحي البدنية والمالية والاجتماعية والعاطفية، مما يسهم في تحقيق أثر إيجابي على عملهم وحياتهم الشخصية على حد سواء.

مبادرات لتعزيز جودة حياة الموظفين في عام 2025

حرصاً منا على دعم وتعزيز رفاهية موظفينا، أطلقنا على مدار العام مجموعة من المبادرات المتنوعة، شملت ما يلي:

القافلة الصحية

تعاون البنك مع مؤسسة "أستر دي إم للرعاية الصحية" لتنظيم حملة فحوصات صحية مجانية لموظفي البنك شملت قياس ضغط الدم، ومؤشر كتلة الجسم، ومستويات السكر في الدم. وقد وفرت هذه الفحوصات للموظفين رؤية واضحة حول حالتهم الصحية، وشجعتهم على تبنّي أسلوب حياة صحي. تأتي هذه الحملة في إطار حرص البنك على توفير بيئة عمل تدعم صحة ورفاهية الموظفين.

جلسة التوعية بسرطان الثدي

نظّم بنك دبي التجاري جلسة توعوية بالتعاون مع مستشفى برايم، استضاف خلالها الدكتورة فيروشكا موكيش مانسوخاني، التي استعرضت أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسبل الوقاية والتشخيص والعلاج، وصولاً إلى فرص الشفاء. واستهدفت الجلسة الموظفات والموظفين على حدّ سواء، في إطار تعزيز الوعي الصحي وتشجيع تبنّي نهج استباقي في الاهتمام بالصحة.

مبادرة بنك دبي التجاري × تحدي دبي للياقة 2025

أطلق بنك دبي التجاري "استوديو العافية Wellness Studio" ومنصة اللياقة المالية الخاصة بالبنك ضمن فعاليات تحدّي دبي لليافة 2025، وذلك بالتعاون مع مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة. وعلى مدار شهر كامل، نظّم البنك سلسلة من ورش العمل التفاعلية، وحصص اللياقة البدنية، إلى جانب مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي استهدفت مختلف الفئات العمرية.

كما شجّع البنك موظفيه على المشاركة الفاعلة في التحدي من خلال تنظيم جلسات لياقة حصرية داخل استوديو العافية، إلى جانب تقديم جوائز تحفيزية للمشاركين، بما يسهم في ترسيخ نمط حياة صحي يتسم بالحركة والنشاط البدني في بيئة العمل.

السياسات الخاصة بصحة ورفاهية الموظفين

نلتزم بمراجعة وتحديث المزايا المقدمة للموظفين بشكل دوري، بما يضمن توفير الدعم اللازم لهم، وذلك عبر محاور الرفاهية الأربعة التي يعتمدها البنك:

ساعات العمل المرنة

يوفر البنك نظام ساعات العمل المرنة للوظائف غير المرتبطة بخدمة العملاء، بما يتيح للموظفين اختيار مواعيد بدء وانتهاء يوم العمل ضمن أطر زمنية محددة مسبقاً. ويسهم هذا النهج في توفير بيئة عمل أكثر شمولاً، تمكّن الموظفين من تحقيق توازن أفضل بين متطلبات العمل وحياتهم الشخصية.

إجازة الأمومة وإجازة الأبوة

يمنح البنك الموظفات اللواتي أمضين أكثر من عام في الخدمة إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 45 يوماً بأجر كامل، إضافة إلى 45 يوماً أخرى بنصف أجر. كما يحق للموظفين الذكور الحصول على خمسة أيام إجازة أبوة مدفوعة الأجر خلال الأشهر الستة الأولى من تاريخ ولادة الطفل.

المزايا المالية

يستفيد موظفو البنك من مجموعة من المزايا المالية الحصرية، تشمل أسعار صرف تفضيلية للعملات الأجنبية، وبطاقات ائتمان دون رسوم سنوية، ومعدلات فائدة خاصة على الودائع لأجل، وقروض من دون فوائد.

إجازات أخرى

يقدم البنك أيضاً إجازات خاصة، وإجازة حداد، وإجازات طارئة، وإجازات دراسية. وفي عام 2025، أطلق البنك برنامجاً جديداً يتيح للموظفين شراء أيام إضافية من الإجازة السنوية للسنة التالية، في خطوة تهدف إلى تعزيز المرونة ودعم التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

التوطين

نهجنا والتقدم المُحرز

باعتبارنا مصرفاً وطنياً، نفخر بدعم الجهود الطموحة لدولة الإمارات في مجال التوطين، حيث أننا نؤمن بأهمية رعاية وتنمية المواهب والكفاءات الوطنية وتمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم وطموحاتهم المهنية، بما يسهم في دعم مستقبل القطاع المصرفي والخدمات المالية في الدولة.

وخلال عام 2025، انضم إلى قاعدة موظفي البنك 141 مواطناً إماراتياً، من بينهم خريجين جدد وموظفين من ذوي الخبرة. ومن خلال برامج ومبادرات مخصصة لاستقطاب الكوادر الوطنية والاحتفاظ بها، حقق البنك معدل تمثيل للمواطنين الإماراتيين بلغ 39% من إجمالي القوى العاملة، و33% من إجمالي أعضاء اللجنة التنفيذية. ويواصل البنك إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق مستهدفات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بالتوطين في القطاع المصرفي.

نسبة التوطين (من إجمالي القوى العاملة)

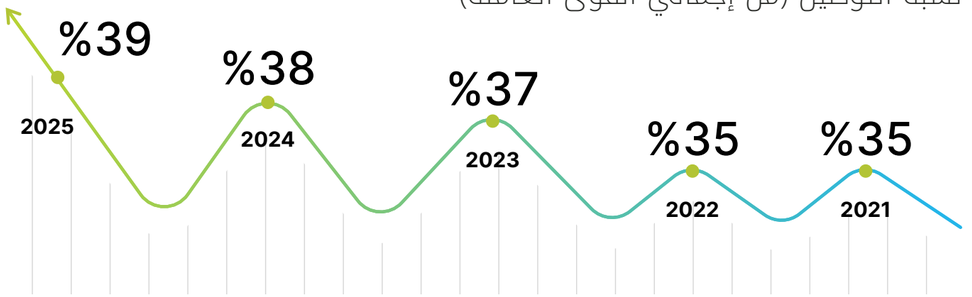

عدد الموظفين من المواطنين الإماراتيين

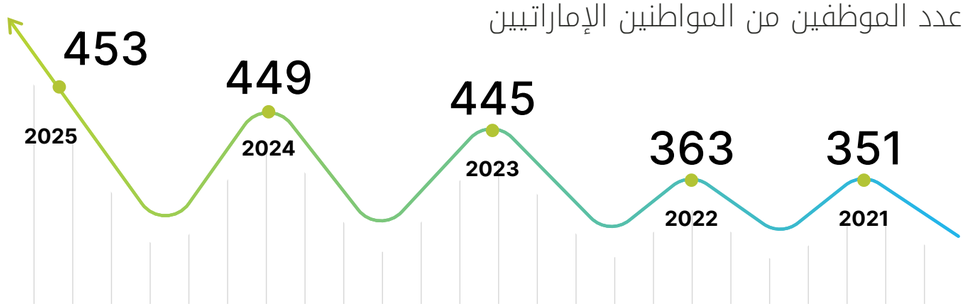

مركز اتصال متطوّر لخدمة العملاء في رأس الخيمة

افتتح بنك دبي التجاري رسمياً مركز اتصال متطوّراً لخدمة العملاء في إمارة رأس الخيمة في نوفمبر 2025 بهدف تعزيز التواصل مع العملاء وتوفير فرص وظيفية نوعية لأبناء المجتمعات المحلية في الإمارات الشمالية. ويُدار المركز ويعمل بكامل طاقته تحت إشراف كفاءات إماراتية مؤهلة، مدعومة ببرامج تطوير مهني متقدمة تشمل مختلف المسارات الوظيفية، بدءاً من وظائف المكاتب الأمامية وصولاً إلى الأدوار الإشرافية والإدارية، بما يجسّد التزام البنك الراسخ بدعم برنامج التوطين وتمكين الكفاءات الوطنية.

مؤتمر الموارد البشرية لاتحاد مصارف الإمارات في أبوظبي

تحت شعار "موارد بشرية جاهزة للمستقبل: تطوير المواهب وتنمية الوطن" جمع مؤتمر الموارد البشرية لعام 2025 في أبوظبي نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال إدارة الموارد البشرية والقطاع المصرفي، ضمن فعالية شهدت تبادل المعرفة والخبرات المتخصصة. وتضمّن المؤتمر كلمات رئيسية لقيادات في القطاع، إلى جانب جلسات نقاشية تفاعلية تناولت محاور الابتكار والشمول ومرونة القوى العاملة.

وشاركت عائشة المزروعي، رئيس الموارد البشرية والتوطين في بنك دبي التجاري، في جلسة حوارية ناقشت سُبل تعزيز أجندة التوطين من خلال التنمية المستدامة للكفاءات الوطنية الإماراتية، كما ألقت الضوء على أبرز الممارسات في رعاية المواهب المحلية وتعزيز الشمول، ودورها المحوري في دعم استدامة القطاع المصرفي.

الاحتفاء بالموروث الثقافي الإماراتي

نلتزم في بنك دبي التجاري بتوفير بيئة عمل تحتفي بالتراث العريق والإرث الثقافي الغني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزّز روح الانتماء والتلاحم والتواصل المجتمعي بين موظفينا. وخلال عام 2025، احتفلنا بالموروث الثقافي الإماراتي من خلال مجموعة من الفعاليات شملت ما يلي:

يوم العلم الإماراتي

يُعد يوم العلم مناسبة وطنية هامة عزيزة على قلوبنا، تجسّد رمز الوحدة الوطنية لدولة الإمارات وتحتفي بإنجازات وجهود الآباء المؤسسين، المغفور لهم بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وإخوانهم الذين كرّسوا حياتهم لبناء الإمارات لتصبح الدولة الرائدة التي هي عليها اليوم.

عيد الاتحاد

احتفلنا بالذكرى الرابعة والخمسين من عيد الاتحاد عبر فعاليات شيّقة أُقيمت في كافة فروع البنك، حيث اجتمع الزملاء للاستمتاع بالعروض والأنشطة التراثية، وتذوّق المأكولات الإماراتية التقليدية، واستذكار مسيرة الإنجازات الوطنية. وفي المقر الرئيسي للبنك في ديرة، تم تقديم القهوة العربية للموظفين في أكواب تحمل أسمائهم بخط عربي جميل، في لمسة تعبّر عن الاعتزاز بالهوية والتراث الإماراتي الأصيل.

التوعية الثقافية

في عام 2025، أطلق بنك دبي التجاري برنامج التعريف الثقافي بالتعاون مع مركز الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للتواصل الحضاري، حيث تم تعريف الموظفين الذين انتقلوا حديثاً إلى الدولة بقيم المجتمع الإماراتي وثقافته وممارسات بيئة العمل، إلى جانب إتاحة فرصة التعرف على التقاليد المحلية وكرم الضيافة الإماراتية من خلال تجربة تراثية غنية بالمأكولات الإماراتية الأصيلة.

برامج تطوير وتدريب الكفاءات الإماراتية

يقدم البنك مجموعة من البرامج الرئيسية المصممة خصيصاً لتطوير المواهب والكفاءات الإماراتية وصقل مهاراتهم، وتشمل:

01
برنامج طموح للتدريب

قمنا بإطلاق برنامج "طموح" لتزويد خريجي الجامعات من المواطنين الإماراتيين بالمعرفة والمهارات والخبرة العملية اللازمة لبناء مسيرة مهنية واعدة وتحقيق التميّز في قطاع الخدمات المصرفية. يقدم البرنامج تجربة تعليمية متكاملة تجمع بين التدريب الأكاديمي، والعمل على المشاريع الفعلية، وتلقي الدعم والإرشاد، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة الخريجين في صقل قدراتهم في مجال التكنولوجيا ومهارات المستقبل. وفي عام 2025، انضم 40 خريجاً وخريجة من المواطنين الإماراتيين إلى البرنامج.

02
معهد الإمارات المالي - برنامج إثراء

يخوض المتدربون في برنامج "طموح" رحلة تعليمية متكاملة، وذلك بالشراكة مع معهد الإمارات المالي، تهدف إلى تطوير الكفاءات الوظيفية والتقنية في مجالات عملهم المختلفة، وتُتوّج هذه الرحلة بالحصول على شهادات مهنية معترف بها عالمياً، بما يعزز مستوى الكفاءة والتميّز المهني.

03
برنامج خبراء دبي الماليين

يفخر البنك برعاية إحدى القيادات النسائية الإماراتية ضمن برنامج خبراء دبي الماليين، وهي مبادرة يقودها مركز دبي المالي العالمي بالشراكة مع مركز محمد بن راشد لإعداد القادة، حيث انضم المشاركون إلى برامج متقدمة للتدريب والإرشاد تحت إشراف نخبة من الخبراء العالميين، واكتسبوا خبرات عملية من خلال فرص التدريب العملي في مؤسسات مالية رائدة، وفي نهاية البرنامج شارك المتدربون في مشروع تطبيقي ساهم في إحداث تأثير ملموس في مؤسساتهم.

04
برنامج شهادة التكنولوجيا المالية

انسجاماً مع استراتيجية التحول الرقمي للبنك "الاستراتيجية الرقمية الافتراضية"، شارك سبعة موظفين من المواطنين الإماراتيين في رحلة تعليمية امتدت لسبعة أسابيع، جمعت بين ورش عمل افتراضية يقودها خبراء معتمدون، ووحدات تعليم إلكتروني تفاعلية، ومشروع تطبيقي نهائي. وأتاح البرنامج فرصاً قيّمة للتواصل مع خبراء في قطاع التكنولوجيا المالية على مستوى المنطقة. وحصل المشاركون في ختام البرنامج على شهادة معتمدة بالشراكة مع مؤسسة أكاديمية.

05
برنامج شهادة تجربة العملاء

تأكيداً على التزام بنك دبي التجاري بإتاحة تجربة مصرفية متميزة تضع العملاء في المقام الأول، أتاح البنك لعشرة موظفين من المواطنين الإماراتيين فرصة الحصول على شهادة معترف بها في تجربة العملاء. وبناءً على طبيعة أدوارهم، اتبع المشاركون مسارات تعليمية مخصصة شملت برنامجاً متكاملاً لتجربة العملاء، ودورة في تحليل رحلة العميل، أو مساراً يركّز على القيادة المرتكزة على العميل.

06
برنامج تعزيز مهارات التواصل والتحدث والعروض التقديمية

أكمل تسعة موظفين من المواطنين الإماراتيين برنامجاً تدريبياً مكثفاً لمدة يومين، يهدف إلى تطوير مهارات صياغة الرسائل المؤثرة وتقديم الأفكار بثقة. وجاء إطلاق البرنامج استجابة للاحتياجات التطويرية المحددة للكفاءات الصاعدة، تأكيداً على التزام البنك بتعزيز الحضور المهني وبناء الثقة لدى القيادات الشابة، والمساهمة في إعداد جيل قادر على تولي المناصب والأدوار القيادية المستقبلية.

07
برامج التدريب العملي

نلتزم بدعم المواهب الشابة في المجتمع من خلال إتاحة برامج تدريب عملي قصيرة الأمد، توفر للمشاركين خبرة عملية قيّمة وتعرّفهم عن قرب ببيئة العمل المصرفي. وخلال عام 2025، استقبل البنك خمسة متدربين في أربعة أقسام مختلفة، في إطار حرصه على تمكين الكفاءات الشابة وبناء مسارات مهنية واعدة.

08
دعم التعليم العالي

يدعم البنك الموظفين من المواطنين الإماراتيين الراغبين في مواصلة الدراسات العليا، ممّن يُظهرون التزاماً واضحاً بالتطوير الذاتي والإسهام الفاعل في تعزيز أداء البنك. وخلال عام 2025، قام البنك برعاية برامج الدراسات الجامعية والدراسات العليا لتسعة موظفين إماراتيين، وذلك في إطار التزامه الراسخ بتنمية الكفاءات الوطنية وبناء الأجيال والقيادات المستقبلية.

التعلّم والتطوير

نهجنا والتقدم المُحرز

يُعد الاستثمار في التعلّم والتطوير أحد الركائز الأساسية لدعم وتمكين موظفينا، حيث تهدف برامج التعلّم والتطوير لدينا إلى تزويد الموظفين بالمعرفة والمهارات وأساليب العمل اللازمة لتحقيق النجاح في قطاع يشهد تطوراً متسارعاً. ومن خلال ترسيخ ثقافة التعلّم المستمر، نمكّن موظفينا من مواكبة أحدث الاتجاهات والتطورات في هذا القطاع، وتعزيز الابتكار، لمساعدتهم على استثمار طاقاتهم وإمكاناتهم لتحقيق التقدم الشخصي والمهني.

ويقوم هذا النهج على مجموعة متكاملة من وسائل وأساليب التعلّم، تشمل التعلّم أثناء العمل، والتعلّم من النظراء، والبرامج التدريبية المنظمة. ويُتوقّع من الموظفين والقادة على حد سواء السعي بفاعلية إلى تبنّي أساليب التعلّم التي تتناسب مع أدوارهم وأهدافهم التطويرية، بدعم وإرشاد من فريق المواهب والتطوير.

وخلال عام 2025، استفاد موظفو البنك من 31,676 ساعة تدريبية، تم تقديمها عبر مجموعة متنوعة من قنوات التدريب، تضمنت برامج تدريبية حضورية في مقرات البنك، وبرامج التدريب الافتراضي، بالإضافة إلى برامج متخصصة قدّمها معهد الإمارات المالي ومنصات التعلّم الإلكتروني الأخرى.

الساعات التدريبية للموظفين

إجمالي عدد الساعات التدريبية

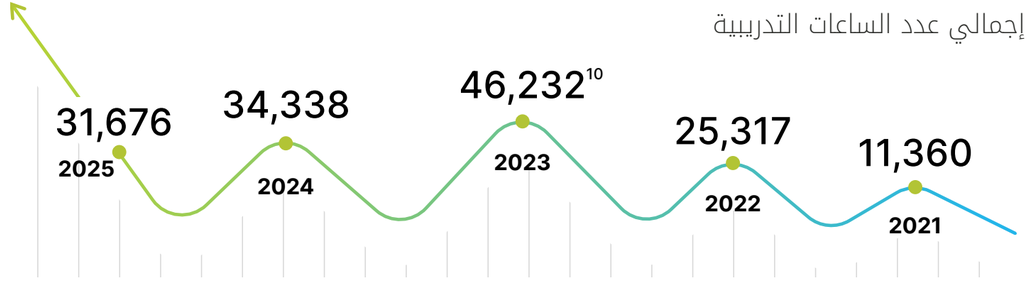

متوسط عدد الساعات التدريبية لكل موظف

10. في عام 2023، بلغ إجمالي عدد الساعات التدريبية 29,926 ساعة، بعد استبعاد برنامج "بدايتي" الذي تم تنفيذه لمرة واحدة.

برامج ذات آفاق استشرافية

في عام 2025، ركّزت برامج التدريب التي نقدمها على تطوير القيادات وتعزيز القدرات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ورشة العمل "أساسيات القيادة"

يُعد برنامج أساسيات القيادة برنامجاً تدريبياً متكاملاً يمتد لثلاثة أيام، ويهدف إلى تعزيز قدرات القادة في إدارة فرق عمل عالية الأداء. يجمع البرنامج بين الجوانب النظرية والتطبيقية لمعالجة التحديات التي يواجهها المدراء، ويزودهم بمهارات تقديم التعليقات والملاحظات، والإرشاد والتوجيه. وقد أتمّ 48 موظفاً البرنامج بنجاح على مدار العام.

برنامج مايكروسوفت كوبايلوت - 3C

يشكّل برنامج مايكروسوفت كوبايلوت - 3C مبادرة استراتيجية تهدف إلى ترسيخ مبادئ الوضوح والتحكم والثقة في تبنّي المساعد الذكي "كوبايلوت" على مستوى البنك. ويركّز البرنامج على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة التحديات عالية الأثر التي تواجه كل إدارة. وقد صُمم البرنامج لرفع كفاءة وإنتاجية الموظفين من خلال حلول ذكية عملية، بما يسهم في تسريع أتمتة المهام الحيوية كثيفة الجهد، مع الالتزام التام بأطر الحوكمة ومتطلبات الامتثال.

برنامج بناء القدرات في مجال البيانات

يمثل برنامج بناء القدرات في مجال البيانات مبادرة استراتيجية تهدف إلى تطوير أساليب العمل واتخاذ القرار. وانسجاماً مع متطلبات العصر الرقمي الذي تمثل فيه البيانات والذكاء الاصطناعي محركات أساسية للابتكار، يضمن البرنامج تزويد جميع الموظفين بالقدرات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات. ويقدّم البرنامج ستة مسارات تعليمية مصمّمة لتلبية احتياجات مختلف الوظائف ومتطلبات الأعمال. وفي عام 2025، تم إلحاق 930 موظفاً بمسارات التعلّم ضمن هذا البرنامج.

برنامج ترسيخ ثقافة الخدمة

برنامج ترسيخ ثقافة الخدمة هو مبادرة تعليمية متكاملة تهدف إلى تعزيز نهج البنك الذي يرتكز على العميل، بما يدعم أجندة التحوّل التي تشمل كافة قطاعات البنك. ويعتمد البرنامج نهجاً تعليمياً متكاملاً يجمع بين التعلّم الرقمي عبر منصة تجارب التعلّم الخاصة بالبنك، وورش عمل قصيرة يقودها مدرّبون متخصصون، إلى جانب تنفيذ البرنامج التدريبي الرئيسي للبنك الذي صمم خصيصاً لترسيخ منظومة التميّز في الخدمة. يهدف البرنامج التدريبي الرئيسي إلى رفع كفاءة الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء بالإضافة إلى القيادات العليا، وتتوفر نسخة إلكترونية شاملة لجميع موظفي الوظائف الداعمة، بما يضمن تعزيز التميّز في خدمة العملاء على مستوى البنك. وفي عام 2025، شهد برنامج ترسيخ ثقافة الخدمة مشاركة 94% من موظفي البنك.

برنامج تعزيز قدرات مديري العلاقات المصرفية

يهدف برنامج تعزيز قدرات مديري العلاقات المصرفية إلى تطوير القدرات الفنية ومهارات التواصل لدى مسؤولي العلاقات المصرفية ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وقد صُمم هذا البرنامج المتكامل لتعزيز مهارات التحليل الائتماني وإدارة العلاقات المصرفية، مدعوماً بجلسات متخصصة حول الإجراءات والأنظمة. وقد شارك في هذه المبادرة 29 موظفاً من مختلف مستويات العلاقات المصرفية في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات.

إدارة الأداء

يتبنّى بنك دبي التجاري نهجاً متميزاً لإدارة الأداء يضمن دعم النمو المهني لموظفينا ويرسي أسساً راسخة لثقافة التعلّم المستمر في البنك. وتتألف دورة إدارة الأداء لدينا من المراحل التالية:

المرحلة الأولى

التخطيط من خلال إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية بالإضافة إلى مناقشة خطة التطوير الفردية والاتفاق عليها.

المرحلة الثانية

يعد استعراض الأداء في منتصف العام فرصة لتقديم الملاحظات ومناقشة مجالات التحسين وإلقاء الضوء على مؤشرات الأداء الرئيسية، إذا لزم الأمر.

المرحلة الثالثة

تقييم الأداء في نهاية العام لتحديد تقييمات الأداء الفردي لجميع الموظفين.

يتم تقييم أداء الموظفين المؤهلين للحصول على مكافآت متغيرة بشكل منتظم، بما في ذلك الحوافز المرتبطة بالأداء وبرنامج المكافآت التقديرية الخاص بالبنك. وتتم إدارة الأداء على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي، بحسب طبيعة الدور الوظيفي ووحدة الأعمال.

التخطيط للتعاقب الوظيفي

يلتزم البنك بإعداد قوى عاملة مؤهلة وجاهزة للمستقبل من خلال إدارة المواهب الاستراتيجية والتخطيط الفعّال للتعاقب الوظيفي. وتهدف هذه الممارسات إلى استقطاب وتطوير الكفاءات عالية الأداء وذات الإمكانات الواعدة والاحتفاظ بها، بما يدعم نمو البنك ويضمن استدامته.

وتتوافق ممارسات إدارة المواهب مع الأولويات الاستراتيجية للبنك، وتشمل عدداً من الأنشطة الرئيسية من بينها تحديد الوظائف الحرجة، ومراجعة وتقييم المواهب والكفاءات، والتخطيط للتعاقب الوظيفي، وبرامج تطوير المواهب.

العملاء والمجتمع

بناء مجتمع مرن من خلال التمويل المسؤول

بصفتنا أحد المساهمين الرئيسيين في القطاع المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، نُدرك تماماً مسؤوليتنا في مواصلة الارتقاء بالمعايير المصرفية وتعزيز أفضل الممارسات، بما يسهم في بناء منظومة مصرفية مبتكرة وشاملة ومسؤولة. وفي هذا السياق، فإننا نقدّر الخطوات التي اتخذتها حكومة دولة الإمارات خلال عام 2025 لضمان حماية المتعاملين، وتعزيز الثقافة المالية، ودعم الشمول المالي، وتطوير الخدمات المصرفية المفتوحة، ونفخر بمساهمتنا في دعم وتنفيذ هذه المبادرات. وتُعد هذه الجهود عوامل تمكين رئيسية لبناء اقتصاد متين، وتعزيز النمو المستدام، وتحقيق رؤية دولة الإمارات بأن تكون واحدة من المراكز المالية الرائدة على مستوى العالم.

تجربة العملاء

نهجنا والتقدم المُحرز

نضع عملاءنا في صميم كل خطوة نتخذها.. وانطلاقاً من رؤيتنا بأن نكون البنك المفضّل والخيار الأول لعملائنا، يشكل رضا العملاء أحد أهم مؤشرات نجاحنا. وقد تم تصميم برنامج "صوت العميل" لتلقي ملاحظات العملاء عبر كافة نقاط التفاعل وعلى امتداد رحلتهم معنا، بما يزودنا برؤى عملية وفي الوقت المناسب تمكّننا من الارتقاء بجودة وكفاءة منتجاتنا وخدماتنا بشكل مستمر.

ويركّز البنك بشكل كبير على خدمة العملاء عبر القنوات المصرفية الرقمية، حيث نحرص على تقديم تجارب مصرفية متميزة تفوق توقعات عملائنا من خلال الاستثمار الاستراتيجي في حلول مصرفية رائدة تتوافق بشكل وثيق مع احتياجاتهم. وقد حظي تطبيق بنك دبي التجاري للهاتف المتحرك بتقييمات مرتفعة من قبل عملائنا، مما يعكس جودة التجربة الرقمية التي نقدمها.

بنك دبي التجاري يحتفي بإنجاز ريادي خلال مؤتمر Finnovex الشرق الأوسط 2025

يعد مؤتمر Finnovex الشرق الأوسط واحداً من أهم المنصات الإقليمية المتخصصة في الابتكار المالي، وأحد أبرز الفعاليات التي تجمع نخبة من قادة القطاع لمناقشة أحدث الاتجاهات في التقنيات المالية، والخدمات المصرفية الرقمية، وتجربة العملاء. ويشكّل هذا التكريم محطة مميزة في مسيرة بنك دبي التجاري، ويؤكد التزامنا الراسخ بتقديم حلول رقمية متطورة وتجارب مصرفية سلسة ترتقي بتوقعات عملائنا.

تقييمات تطبيق بنك دبي التجاري للهاتف المتحرك

4.8 متوسط التقييم

Download on the App Store

4.6 متوسط التقييم

GET IT ON Google Play

> نتطلع لأن نكون الشريك المصرفي الأول لعملائنا

الجوائز والتقديرات

- جائزة التميز في الخدمات المصرفية الرقمية لعام 2025 من "فينوفيكس" الشرق الأوسط.
- جائزة أفضل بنك في مجال التحوّل الرقمي في دولة الإمارات ضمن جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم.
- جائزة أفضل بنك رقمي لخدمات تمويل التجارة في دولة الإمارات والشرق الأوسط ضمن جوائز جلوبال فاينانس لأفضل البنوك الرقمية للشركات والمؤسسات لعام 2025.
- جائزة أفضل بنك في مجال الإقراض في دولة الإمارات ضمن جوائز جلوبال فاينانس 2025 لأفضل البنوك الرقمية للأفراد في العالم.
- جائزة أفضل صفقة تمويل مهيكل - مجموعة أستر دي إم للرعاية الصحية - من جي بي إم للسندات والقروض والصكوك، الشرق الأوسط لعام 2025.
- جائزة أفضل صفقة لتمويل المشاريع - مشروع قطار حفيت - من جي بي إم للسندات والقروض والصكوك، الشرق الأوسط لعام 2025.
- جائزة صفقة تمويل النقل للعام - إيرليز - من جي بي إم للسندات والقروض والصكوك، الشرق الأوسط لعام 2025.
- جائزة أفضل تطبيق للحوسبة السحابية الهجينة ضمن جوائز تكنولوجيا الخدمات المصرفية لعام 2025 من مجلة "إم إي أيه فاينانس".

رضا العملاء

توضح سياسة "صوت العميل" الخاصة بالبنك المبادئ والمنهجيات والممارسات المتّبعة لتلقي آراء العملاء وتحليلها واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً عليها. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز رضا العملاء، وتحسين جودة الخدمات، وتسريع عملية التحسين المستمر لكافة الخدمات المصرفية التي يقدّمها البنك. ويُعد الفهم العميق لاحتياجات عملائنا وتوقعاتهم وانطباعاتهم عنصراً جوهرياً للحفاظ على الميزة التنافسية للبنك وتعزيز علاقاته طويلة الأمد مع عملائه. وبناءً على ذلك، تضمن سياسة "صوت العميل" أن تكون ملاحظات العملاء محوراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بما يحقق المواءمة المستمرة بين منتجات البنك وخدماته وعملياته، بما في ذلك آليات التواصل بين الموظفين والعملاء، وبما يتوافق مع توقعات العملاء.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة "صوت العميل" في تحديد النهج الذي سيتبعه البنك لتحقيق ما يلي:

%84

من العملاء يؤكدون رضاهم عن خدمات ومنتجات البنك

جمع وتحليل ملاحظات العملاء بشكل منظم

اعتماد عملية منظمة لجمع آراء العملاء عبر نقاط التواصل كافة ، بما يضمن الحصول على صورة شاملة تمثّل تجارب العملاء. وتشمل هذه العملية إجراء الاستبيانات التي تغطي جميع مراحل رحلة العميل، بدءاً من التواصل الأول مع البنك وصولاً إلى تعاملاته المستمرة المتعلقة بالخدمات.

تحديد مجالات التحسين والابتكار

من خلال تحليل ملاحظات العملاء، نقوم برصد التحديات المتكررة وتحديد فرص تطوير المنتجات والخدمات، وتسريع عملية الابتكار بما يلبي احتياجات العملاء بصورة أفضل. ويشمل ذلك معالجة القضايا القائمة، إلى جانب استشراف الاتجاهات المستقبلية وتوقعات العملاء.

تعزيز رضا العملاء وكسب ولائهم

إن الاستجابة الفعالة لشكاوى العملاء تعكس التزام البنك بمعالجة ملاحظاتهم وتجاوز توقعاتهم، مما يسهم في تعزيز ولاء العملاء والاحتفاظ بهم. ويتطلب ذلك تبنّي نهج استباقي في حل المشكلات والتزام مستمر بتحسين جودة الخدمات.

ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والاعتبارات الأخلاقية

يلتزم البنك بالامتثال لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعايير الأخلاقية المعتمدة في كافة مراحل جمع وتحليل ملاحظات العملاء، بما يضمن أعلى مستويات النزاهة والثقة. ويشمل ذلك حماية بيانات العملاء، والشفافية في كيفية استخدام الملاحظات وتوظيفها لتحسين الخدمات.

وتسري هذه السياسة على جميع نقاط التواصل مع العملاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خدمات الفروع، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وقنوات دعم العملاء. كما تغطي الاستبيانات وآليات جمع الملاحظات وعمليات تحليل البيانات ذات الصلة برصد "صوت العميل". وقد تم تصميم السياسة لتكون شاملة ومتكاملة، بما يضمن أخذ آراء جميع شرائح العملاء وقنوات تقديم الخدمات بعين الاعتبار ضمن عمليات اتخاذ القرار. وتشمل السياسة نقاط التواصل الواردة من العميل والصادرة من البنك.

- **نقاط التواصل الواردة:** هي نقاط التواصل التي يبادر بها العملاء، وتشمل الاستفسارات والشكاوى، بما في ذلك المراسلات للتعبير عن عدم الرضا عن الخدمة. وقد وفّر البنك قنوات متعددة تتيح للعملاء التواصل معه للاستفسار عن المنتجات والخدمات، وتقديم الطلبات، وإبداء الملاحظات والمقترحات، ورفع الشكاوى عند الحاجة. وخلال عام 2025، بلغ متوسط مدة معالجة شكاوى العملاء يومان.
- **نقاط التواصل الصادرة:** هي نقاط التواصل التي يبادر بها البنك، وتشمل استبيانات رضا العملاء، واستبيانات مؤشر صافي نقاط الترويج، وتقييم الخدمات من خلال المتسوّق السري، واختبار العملاء (لأغراض التوعية والتثقيف)، إضافة إلى عمليات الاتصال اللاحق مع العملاء. ويمتد نطاق هذه السياسة ليشمل جميع الموظفين والشركاء وأصحاب المصلحة الذين يؤدون دوراً جوهرياً في عملية التواصل مع العملاء أو لديهم دور مؤثّر في تجربة العميل.

أبرز إنجازاتنا في رحلة تجربة العملاء

رعاية قمة دبي للتكنولوجيا المالية

بصفتنا الشريك المصرفي الاستراتيجي والراعي الرسمي لقاعة كبار الشخصيات في قمة دبي للتكنولوجيا المالية لهذا العام، سجّل البنك مشاركته للعام الثالث على التوالي في أحد أبرز الفعاليات المتخصصة في التقنيات المالية على مستوى المنطقة. وخلال القمة، شارك كبار الرؤساء التنفيذيين للبنك في مجموعة من حلقات النقاش المؤثرة التي تناولت محاور رئيسية، أبرزها:

- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بتجارب العملاء.
- دور التمويل المفتوح ومشاركة البيانات في تسريع الابتكار المالي.
- إعادة ابتكار النماذج المصرفية التقليدية من خلال الممارسات المرنة.

كما شهدت القمة توقيع عدد من مذكرات التفاهم الهادفة إلى تعميق التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، وتسريع وتيرة رحلة التحول الرقمي للبنك.

توسيع شبكة فروع البنك

بالتوازي مع التزامنا الراسخ بالتركيز على احتياجات ومتطلبات العملاء، افتتح البنك فرعين جديدين خلال عام 2025 لتقديم تجربة مصرفية عصرية ومريحة لعملائه. تقع هذه الفروع في ند الشبا مول في دبي، وسيتي سنتر الزاهية في الشارقة، وتتميّز بتصميم داخلي عصري، ومرافق متطورة، وساعات عمل ممتدة، إلى جانب سهولة الوصول إليها من داخل مراكز التسوق. كما قمنا بتركيب وحدات صراف آلي حديثة في كل من دبي هيلز مول وإمارة عجمان وسيتي سنتر الفجيرة.

وتعكس الفروع الجديدة وأجهزة الصراف الآلي الحديثة التزام البنك المستمر بالارتقاء بتجربة العميل من خلال تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية ورفع مستوى رضا العملاء.

"تتمتع شركة Lune بتغطية إقليمية قوية، وممارسات راسخة في توطين البيانات، وسجل حافل بالإنجازات في دولة الإمارات. وتسهم هذه المبادرة في دعم أجندتنا الرئيسية للتحول الرقمي وتعزيز التزامنا بدعم الابتكار على مستوى منظومة التكنولوجيا المالية المحلية."

الدكتور بيرند فان ليندر، الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري

kinexys by J.P.Morgan

تعزيز كفاءة المدفوعات العابرة للحدود بدعم من منصة Kinexys التابعة لبنك بي جي مورغان

في مارس 2025، أصبح بنك دبي التجاري أول بنك في منطقة الشرق الأوسط يعتمد خدمة Confirm التابعة لتطبيق Kinexys Liink من بنك "جي بي مورغان"، وذلك ضمن بوابة الخدمات المصرفية للشركات وتطبيق الهاتف المتحرك الخاص بالبنك.

وتُعد Kinexys Liink أول شبكة عالمية لمشاركة البيانات بين البنوك بنظام نظير إلى نظير، حيث تتيح خدمة Confirm التحقق العالمي من بيانات الحسابات المصرفية للمستفيدين. وأسهم هذا التكامل المتقدم في تبسيط المدفوعات العابرة للحدود لعملاء البنك، والحد من التحديات التشغيلية المرتبطة بها، بما يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي رائد للمعاملات المالية الآمنة والفعالة.

وتُشكّل منصة Kinexys وحدة الأعمال المتخصصة في تقنيات البلوك تشين لدى بنك جي بي مورغان، حيث تركّز على توظيف أحدث التقنيات لبناء الجيل المقبل من البنية التحتية المالية العالمية.

Lune

دعم منظومة التكنولوجيا المالية المحلية من خلال الشراكة مع Lune

وقّع بنك دبي التجاري اتفاقية شراكة مع Lune، الشركة الرائدة في التكنولوجيا المالية، وذلك بهدف تحسين جودة بيانات المعاملات وتقديم تجربة رقمية متميزة لعملائنا. وتعكس هذه الشراكة التزام البنك المستمر بتقديم خدمات مصرفية رقمية عالية الجودة. ومن خلال خدمات Lune المتقدمة لتحسين جودة البيانات، يحظى العملاء بتجربة رقمية أكثر وضوحاً ودقة، تشمل:

- عرض تفاصيل المعاملات بدرجة أكثر وضوحاً وشفافية
- تحديد فئة التجار بشكل دقيق مع إظهار شعارات العلامات التجارية
- تحسين تصنيف المعاملات على المستويين الإقليمي والعالمي

حماية العملاء

نهجنا والتقدم المُحرز

يلتزم بنك دبي التجاري بتقديم منتجات وخدمات مصرفية مسؤولة تتسم بالعدالة والشفافية، وتسهم في حماية السلامة المالية لعملاء البنك. وقد وضع البنك أطر حوكمة وسياسات وإجراءات حماية متكاملة تضمن صون المصالح المالية للعملاء وحماية بياناتهم الشخصية عبر مختلف مراحل دورة حياة المنتجات والخدمات.

ويحرص البنك على الامتثال لجميع أنظمة وتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك نظام حماية المستهلك والمعايير المصاحبة له، ونظام سلوك السوق الخاص بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويُحدد نظام حماية المستهلك معايير شاملة تتعلق بالحوكمة والإشراف، وشفافية المعلومات، والسلوك المهني، والإقراض المسؤول، وحماية بيانات وأصول المتعاملين، وآليات التعامل مع الشكاوى، والتثقيف والتوعية، والشمول المالي.

الممارسات الأخلاقية والمسؤولة للأعمال

نحرص على التعامل مع عملائنا بأسلوب مهني مسؤول يتسم بالشفافية والاحترافية، ونقوم بتحديد وتعميم ممارساتنا بوضوح على جميع الموظفين من خلال مدونة قواعد السلوك وسياسة الامتثال لسلوك السوق وسياسة اعتماد المنتجات الجديدة وغيرها من السياسات ذات الصلة. كما يتم توعية الموظفين بالمتطلبات التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك وسلوك السوق، إلى جانب سياسات البنك، من خلال برامج تدريبية دورية وقنوات تواصل داخلية.

وتهدف هذه الممارسات إلى حماية العملاء، وتعزيز الثقافة المالية، والحد من مخاطر الديون المفرطة، ودعم الاستقرار المالي. وقد أرسى البنك معايير واضحة لكيفية تفاعل الموظفين مع العملاء، بما يضمن الترويج للمنتجات والخدمات بنزاهة وبما يخدم مصلحة العميل. كما نحرص على تقديم المعلومات للعملاء بأسلوب واضح ومفهوم من قبل مختلف شرائح العملاء، بما يمكنهم من فهم الشروط والمزايا والمخاطر ومقارنتها واتخاذ قرارات مالية مدروسة.

ويُدير البنك برنامجاً مستقلاً للتعامل مع شكاوى العملاء، يسهّل عليهم تقديم الملاحظات والاستفسارات، ويضمن التحقيق فيها ومعالجتها بكفاءة وبصورة استباقية. كما تُجرى مراجعات موضوعية بشكل دوري بهدف التحسين المستمر للمنتجات والخدمات.

تثقيف العملاء وتوعيتهم

في ظل المشهد المالي سريع التغير والتقلب، لم يعد فهم المنتجات والخدمات المصرفية خياراً، بل ضرورة أساسية. ويؤدي التثقيف المالي دوراً محورياً في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واعية، وتجنّب المخاطر الكامنة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المالية. وانطلاقاً من ذلك، يضطلع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بدور فاعل في رفع مستوى الوعي العام وتعزيز المعاملة العادلة من خلال دعم الثقافة المالية، بما يرسّخ مبدأ اتخاذ قرارات مالية مستنيرة ويحد من احتمالات الممارسات غير العادلة من قبل المؤسسات المالية. ومن جانبه، يدعم بنك دبي التجاري هذه الرؤية إدراكاً لمسؤوليته، وذلك عبر تنفيذ ما يلي:

تمكين العملاء من اتخاذ قرارات مدروسة

التثقيف المالي يزود العملاء بالمعرفة اللازمة لفهم الخيارات المتاحة واختيار الأنسب لهم.

الحد من المخاطر

الفهم الدقيق للشروط والأحكام يمكن العملاء من تجنّب المخاطر المحتملة وتحقيق أفضل النتائج.

تعزيز الشمول المالي

يسهم التثقيف المالي في ضمان إتاحة الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات منخفضة الدخل التي لا تحظى بخدمات مالية كافية. ويعكس هذا النهج الشامل التزام البنك بعدم استبعاد أي فئة، وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة بفاعلية في النظام المالي.

رفع مستوى الثقافة المالية

تعريف الأفراد بمفاهيم الميزانيات والادخار والاستثمار وإدارة الديون وغيرها من المفاهيم المالية يسهم في بناء مستقبل مالي آمن وأكثر استقراراً. وتُعد الثقافة المالية عنصراً أساسياً في تمكين الأفراد من امتلاك المعرفة والأدوات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بحكمة وكفاءة.

حماية العملاء

تمكّن المعرفة المالية العملاء من التعرّف على ممارسات البيع غير العادلة وعمليات الاحتيال والإبلاغ عنها، بما يساهم في حمايتهم والحفاظ على نزاهة وسلامة النظام المالي.

ضمان المساءلة في السوق

إن المتعامل الواعي يحفّز المؤسسات المالية على تبنّي الشفافية وتطبيق معايير العمل الأخلاقي، بما يعود بالنفع على الجميع.

ونواصل التزامنا بتوعية عملائنا بالشؤون المالية والتمويلية، بما يحمي مصالحهم ويمكنهم من اتخاذ قرارات مالية أكثر ذكاءً وكفاءة.

أنشطة التوعية والتثقيف المالي

إجمالي عدد المراسلات المتعلقة بالتوعية والتثقيف المالي

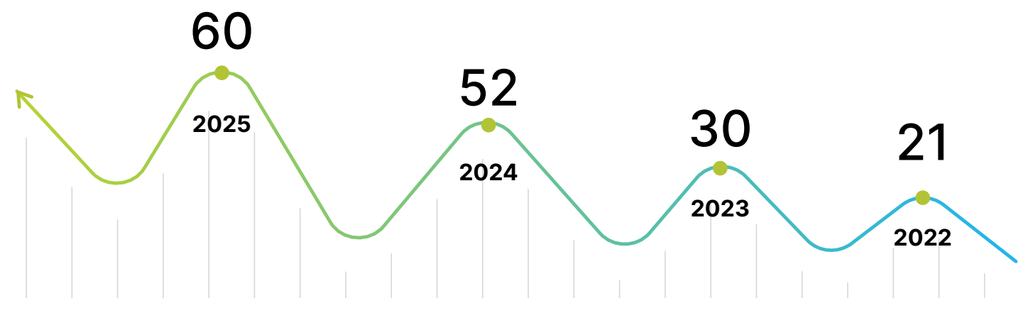

شراكة استراتيجية مع مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة

في عام 2025، وقّع بنك دبي التجاري شراكة استراتيجية مع مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة، إحدى الجهات الرئيسية التابعة لدائرة الاقتصاد والسياحة في دبي، بهدف إثراء أسلوب حياة عملائنا والمجتمعات التي نزودها بخدماتنا من خلال المشاركة في أبرز الفعاليات والأنشطة التي تستضيفها إمارة دبي.

وعلى مدار العام، قدّم البنك تجارب تفاعلية مميزة تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وبناء روابط مجتمعية فاعلة. ومن بين هذه المبادرات، إطلاق منطقة CBD Fun Zone ضمن فعالية "كانتين الشاطئ 2025" التي نظّمتها مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة على شاطئ جميرا العام. وحرصنا خلال الفعالية على تجسيد شعار الحملة "Money made simple" إدارة أموالك بسهولة" من خلال أنشطة مبتكرة تم تصميمها خصيصاً للتفاعل والتثقيف والترفيه في آنٍ واحد.

وشهدت الفعالية حضور الإعلامية المعروفة بريتي مالك، التي شاركت كضيفة مقدّمة في مسابقة الألعاب التفاعلية وسط أجواء مفعمة بالتشويق والمرح أسهمت في الارتقاء بتجربة الحضور وتعزيز التفاعل المجتمعي.

إتاحة الوصول إلى الخدمة

في إطار التزامنا بتوفير تجربة مصرفية متكاملة، تم تفويض جميع مستشاري خدمة العملاء في فروع البنك للقيام بدور سفراء الخدمة في الفروع، وذلك بعد خضوعهم لتدريب متخصص يركّز على تلبية احتياجات أصحاب الهمم. ويحرص هؤلاء السفراء على إعطاء الأولوية لجودة الخدمة، من خلال تقديم دعم مخصص يضمن تجربة مصرفية سلسة ومريحة وشاملة لأصحاب الهمم في كافة فروع البنك.

الأثر المجتمعي

نهجنا والتقدم المُحرز

بصفتنا بنكاً وطنياً رائداً، نؤمن بأهمية مشاركة نجاحنا مع مجتمعنا المحلي ونعمل باستمرار على إحداث أثر إيجابي يسهم في تحسين حياة عملائنا وموظفينا والمجتمعات التي نعمل فيها. ونفخر بالعمل في دولة تُشجّع وتحتفي بخدمة المجتمع، والعمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية، وهي أولويات تعزّزت هذا العام مع إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تخصيص عام 2025 ليكون "عام المجتمع".

وتستند استراتيجية بنك دبي التجاري للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية ومبادراته إلى القضايا المحلية ذات الأولوية التي تحظى باهتمام أصحاب المصلحة. وخلال عام 2025، جاءت جهود البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية بما يتماشى أيضاً مع المبادرات الوطنية والفعاليات المرتبطة بعام المجتمع، والتي تندرج تحت المحاور التالية.

تعزيز التعليم والأنشطة الثقافية

تعميق الروابط الاجتماعية وتعزيز الشمول المجتمعي

نشر الوعي بالرعاية الصحية الوقائية من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية والرياضة

يسهم بنك دبي التجاري في خدمة المجتمع من خلال نهج متكامل يشمل الدعم المالي، والمبادرات الخيرية، ومشاركة الموظفين في العمل التطوعي. كما يخصص البنك 100% من رسوم السداد المتأخر لأقساط منتجات التمويل الإسلامي لصالح المؤسسات الخيرية والمجتمعية، بما يتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في التمويل.

يفخر البنك بحصوله على وسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية من "مجرى" خلال حفل جوائز عام 2025، وهو تكريم رفيع المستوى يحظى بأهمية خاصة في عام المجتمع. ويُعد وسام الأثر المجتمعي أعلى تقدير تمنحه دولة الإمارات للتميّز في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، ويُمنح للمؤسسات التي تجسّد أفضل الممارسات في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأثر الإيجابي المستدام.

نادي بسمة للتطوّع

يتيح نادي بسمة للتطوّع لموظفي بنك دبي التجاري المساهمة في قضايا إنسانية ومجتمعية هادفة، فضلاً عن تعزيز الروابط بينهم وبين المجتمع من جهة، وبين زملائهم من جهة أخرى. وخلال عام 2025، بلغ عدد الأعضاء النشطين في النادي 64 موظفاً.

أبرز الفعاليات التطوعية والمجتمعية التي قام البنك برعايتها

تعزيز الأنشطة التعليمية والثقافية

فعالية السحور

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، نظّم بنك دبي التجاري فعالية سحور خاصة لعملائه من قطاعي الشركات والأفراد في فندق جراند حياة، بحضور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية. وعكست الفعالية قيم التلاحم المجتمعي والتواصل، حيث رحّب قيادات البنك بالضيوف في أمسية جسّدت روح الشهر الفضيل وكرم الضيافة والتآلف.

وجبات الإفطار

تعاون بنك دبي التجاري مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي وشرطة دبي لتوزيع وجبات الإفطار في عدة مناسبات، من بينها يوم زايد للعمل الإنساني، وذلك تكريماً لإرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. وهدفت المبادرة إلى دعم الصائمين خلال شهر رمضان المبارك من خلال توفير وجبات إفطار صحية ومغذّية، بما يعكس قيم التكافل والعطاء.

20

مؤسسة خيرية ومجتمعية تحظى بدعم من برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك

أبرز الفعاليات التطوعية والمجتمعية التي قام البنك برعايتها

تعميق الروابط الاجتماعية وتعزيز الشمول المجتمعي

مركز سعادة كبار المواطنين

زار متطوّعو نادي بسمة في بنك دبي التجاري مركز سعادة كبار المواطنين في المزر، لمشاركة كبار السن لحظات وأجواء نابضة بالبهجة والفرح وتعزيز قيم التواصل المجتمعي. وقد أتاحت الزيارة مساحة للتفاعل الإنساني من خلال تبادل القصص والتجارب والقيم المشتركة، بما أسهم في تعميق شعور الترابط والتقارب. كما شكّلت هذه اللقاءات لكبار المواطنين مصدراً للدعم الاجتماعي، وعزّزت لديهم الإحساس بالاندماج والانتماء المجتمعي.

نادي دبي لأصحاب الهمم

يفخر بنك دبي التجاري بدعم التزام دولة الإمارات بتمكين ودمج أصحاب الهمم في المجتمع وتعزيز مشاركتهم الفاعلة. وخلال عام 2025، شارك البنك في عدد من الفعاليات التي نظمها نادي دبي لأصحاب الهمم، من بينها مباراة كرة سلة على الكراسي المتحركة. وقد شارك موظفو البنك في مباراة ودية مع أعضاء النادي في أجواء اتسمت بالبهجة والتحدي والمرح، بما عزّز قيم التفاعل المجتمعي وروح الشمول لدى كافة المشاركين.

نشر الابتسامة عبر حملة "ثلاجة الفريج"

تعاون بنك دبي التجاري مع "فرجان دبي" في حملة مجتمعية مشتركة لتوزيع المياه والمشروبات والعصائر الباردة على العاملين في مواقع متعددة في دبي خلال فصل الصيف. وأسهم موظفو البنك في نشر البهجة وإظهار التقدير والدعم للعمال الذين يبذلون جهوداً كبيرة للحفاظ على نظافة الطرق وخدمة المجتمع، في لفتة إنسانية تعكس قيم التكافل والامتنان.

أبرز الفعاليات التطوعية والمجتمعية التي قام البنك برعايتها

نشر الوعي بالرعاية الصحية الوقائية من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية والرياضة

بنك دبي التجاري × تحدي دبي للياقة 2025

أطلق بنك دبي التجاري استوديو العافية ومنصة اللياقة المالية بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي، حيث استقبلت المبادرة آلاف المشاركين على مدار شهر نوفمبر. وتضمنت مشاركة البنك في تحدي دبي للياقة ورش عمل تفاعلية، وحصص لياقة بدنية، وأنشطة متنوعة تناسب جميع الفئات العمرية، مع تركيز خاص على العلاقة المتكاملة بين الصحة البدنية والسلامة المالية. وشملت المبادرة أيضاً مجموعة متنوعة من التمارين الجماعية وتحديات التغذية الصحية، بالإضافة إلى مسابقة اللياقة المالية التي قدمتها الإعلامية بريتي مالك، والتي ساهمت في تشجيع المشاركين على تبنّي أنماط حياة أكثر صحة، وترسيخ عادات مالية أكثر وعياً. وأسهم هذا التعاون في دعم الحراك المجتمعي المتنامي نحو العافية الشاملة، مجسداً التزام البنك بتمكين المجتمعات ومساعدة الأفراد على الارتقاء بجودة حياتهم صحياً وذهنياً ومالياً.

التراث الثقافي والرياضي لدولة الإمارات

واصل بنك دبي التجاري رعايته الممتدة لعقود لمضمار جبل علي لسباقات الخيل، في شراكة تعكس التزام البنك الراسخ بالمحافظة على الإرث الثقافي والرياضي العريق لدولة الإمارات. ومن خلال هذه الرعاية، يؤكد البنك أهمية هذه الشراكة في تعزيز قيم الثقافة الرياضية وترسيخ الهوية الوطنية، بما يسهم في نشر الوعي بأهمية الرياضة كأسلوب حياة صحي ومستدام.

الحوكمة

النزاهة أساس عملنا..
والثقة ثمرة التزامنا

تشكّل الحوكمة الفعالة عنصراً حيوياً في ضمان التزام بنك دبي التجاري بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية. وفي هذا الإطار، تسهم هياكل الحوكمة لدينا في حماية مصالح المودعين، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال وضع أطر واضحة لاتخاذ القرارات، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي. وتشكّل قوة آليات الحوكمة لدينا حجر الأساس في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز الثقة، والوقاية من الممارسات غير الأخلاقية التي قد تترتب عليها عواقب اقتصادية جسيمة. ومن خلال الرقابة الدقيقة والالتزام بأفضل الممارسات، تسهم جهود الحوكمة لدينا في ضمان استدامة البنك على المدى الطويل وتعزيز سمعته.

حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال والامتثال

نهجنا والتقدم المُحرز

باعتبارنا مؤسسة مالية مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، نلتزم في بنك دبي التجاري بالامتثال للوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة. تُعد حوكمة الشركات نظاماً متكاملاً من القواعد والممارسات والإجراءات التي يتم من خلالها توجيه وإدارة أعمال البنك. ويرتكز إطار حوكمة الشركات لدينا على مبادئ تتجاوز مجرد الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بل يقوم على دمج قيم النزاهة والمساءلة والشفافية في جميع جوانب أعمالنا. ويضمن هذا الإطار معاملة عادلة لكافة الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والمستثمرين والمساهمين والموظفين والمجتمع بشكل عام. وفي ظل المشهد المالي سريع التطور، واصلنا تعزيز ممارسات الحوكمة لدينا لضمان بقاء هذه المبادئ في صميم كل قرار نتخذه. للاطلاع على تفاصيل نهجنا في حوكمة الشركات، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025.

مجلس الإدارة

يؤدي مجلس إدارة بنك دبي التجاري دوراً محورياً في حماية مصالح جميع الأطراف المعنية بأعمال البنك وتعزيز استدامة البنك على المدى الطويل. ويضطلع المجلس بتقديم التوجيه الاستراتيجي، وتحديد مستوى تقبّل المخاطر، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، إلى جانب ترسيخ ثقافة مؤسسية تعزّز النزاهة وتضمن تحقيق قيمة مستدامة لكافة أصحاب المصلحة.

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً يتم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية السنوي لمدة ثلاث سنوات. ويراعي تشكيل مجلس الإدارة التأكد من أن المجلس ولجانه يتمتعون بمعايير الأهلية والجدارة والخبرات والمعرفة بالقطاع المصرفي، إلى جانب استيفاء متطلبات الاستقلالية المعتمدة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يمكّنهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم بفعالية وكفاءة.

يدير مجلس الإدارة خمس لجان دائمة

- لجنة المخاطر والامتثال
- لجنة الائتمان والاستثمار
- لجنة الاستراتيجية
- لجنة التدقيق
- لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

عقد مجلس الإدارة ولجانه في المجمل خلال العام 2025

48 اجتماعاً

مخطط هيكل الحوكمة المؤسسية

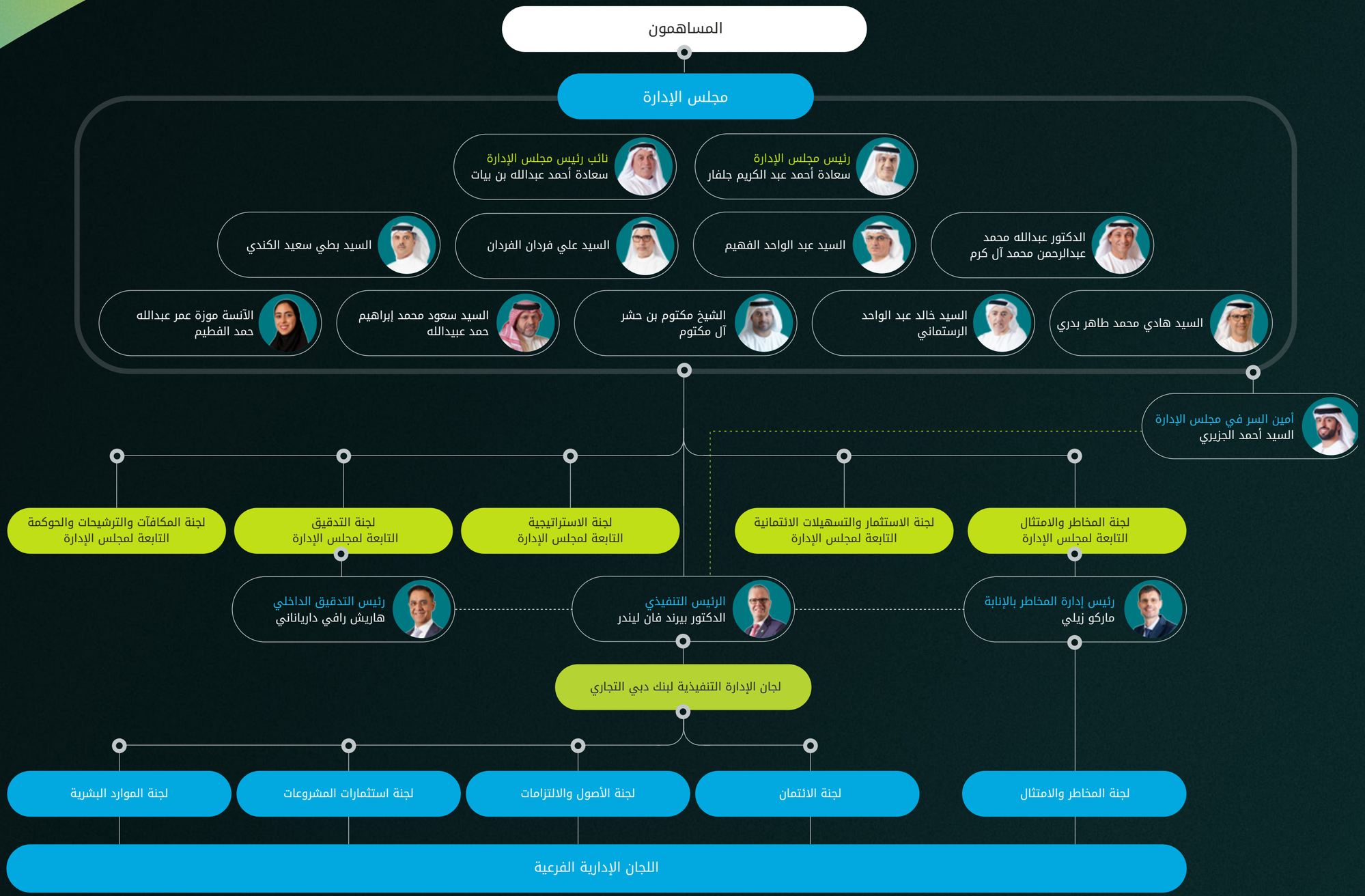

عضوية مجلس الإدارة

2025	
أعضاء مجلس الإدارة	11
أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	%45
تمثيل المرأة على مستوى مجلس الإدارة	1
عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه	48
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت مدة عضويتهم خمس سنوات	6
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت مدة عضويتهم عشر سنوات	4

تحدد مدونة قواعد سلوك أعضاء مجلس الإدارة المعايير الأخلاقية، والمسؤوليات الائتمانية، ومتطلبات الحوكمة الواجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها، وتهدف إلى إرشاد أعضاء المجلس في أداء مهامهم بمستويات عالية من العناية والولاء والاستقلالية، بما يضمن أن يعكس سلوكهم قيم البنك ويحافظ على سمعته وسمعة شركاته التابعة. كما تجسد المدونة التزام البنك بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وذلك بما يتوافق مع أنظمة ولوائح حوكمة الشركات وجميع القوانين والأنظمة المعمول بها. وتؤكد المدونة التزام أعضاء مجلس الإدارة على وجه الخصوص بما يلي عند اضطلاعهم بمهامهم ومسؤولياتهم:

- الامتثال لجميع القوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها.
- التصرف بنزاهة وحسن نية، وبما يحقق أفضل المنافع للبنك، مع ممارسة العناية الواجبة اللازمة، وتجنب أي حالات تضارب في المصالح.
- تجنب أي حالة أو وضع قد يؤدي إلى تضارب مصالح والإفصاح الفوري عنها.
- الحفاظ على سرية المعلومات، سواء خلال فترة العضوية أو بعدها.
- عدم تجاوز الصلاحيات المفوّضة لهم.
- استخدام اسم البنك وموارده حصراً بما يخدم مصالح البنك.
- مراعاة الشفافية والدقة في جميع الإفصاحات.
- توجيه أي استفسارات إعلامية أو سرية إلى الجهات المخوّلة بذلك.
- الالتزام بالتطوير المهني المستمر.

كما تحدد سياسة تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة توقعات واضحة تُلزم أعضاء المجلس بتطبيق أعلى معايير النزاهة والموضوعية والسلوك الأخلاقي في جميع تعاملاتهم التي تتم نيابة عن البنك. وتنصّ السياسة على التزام أعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

- الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية.
- تجنب الأنشطة التي قد تؤدي إلى نشوء حالات تضارب مصالح، سواء كانت فعلية أو محتملة أو متصوّرة.
- الامتناع عن قبول التعيينات في المؤسسات المنافسة إلا إذا كانت هذه التعيينات قد تم تحديدها من قبل سلطة حكومية اتحادية أو محلية.
- التصرف في جميع الأوقات بطريقة تعزز وترتقي بسمعة البنك.
- تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى تعارض مصالح محتمل أو مُتصوّر بينهم وبين البنك.
- عدم تقديم المصالح الشخصية أو مصالح الأشخاص ذوي الصلة على مصالح البنك.
- الإفصاح الفوري عن أي حالة تضارب مصالح يتم تحديدها إلى أمين سر مجلس الإدارة، مع تقديم معلومات كافية لتقييم الحالة وإدارتها.
- الامتناع عن التصويت أو المشاركة في المداولات المتعلقة بأي مسألة يوجد فيها تضارب مصالح، أو قد تتأثر فيها الحيادية أو المسؤوليات الائتمانية.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول استقلالية مجلس الإدارة، والترشيح والتقييم، والمهارات والخبرات، والتطوير المهني المستمر، وتقييم الأداء، والمكافآت، بالإضافة إلى إدارة تعارض المصالح، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025.

التنوع على مستوى مجلس الإدارة

تشترط معايير الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع أن يكون 20% على الأقل من المرشحين للتعيين في مجلس إدارة شركة مدرجة من الإناث وأن يكون عضواً واحداً على الأقل في مجلس الإدارة من الإناث. وقد سعدنا في بنك دبي التجاري بتعيين أول امرأة في منصب قيادي في مجلس إدارتنا في عام 2024.

مكافآت المسؤولين التنفيذيين

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولية تحديد المبادئ العامة والمعايير وحوكمة إطار عمل مكافآت بنك دبي التجاري لجميع الموظفين، بما في ذلك مكافآت اللجنة التنفيذية وكبار الموظفين، بالإضافة إلى الإشراف على مبادرات الحوكمة نيابة عن مجلس الإدارة. يعتمد بنك دبي التجاري على نهج بطاقة الأداء المتوازن لقياس أداء الموظفين عبر أربع فئات هي المالية، والموارد البشرية، والعملاء، وإدارة التغيير / المبادرات الاستراتيجية.

إرساء معايير جديدة في الحوكمة المؤسسية

أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات لعام 2025

حظي التزام بنك دبي التجاري بالتميّز في مجال الحوكمة المؤسسية بتقدير دولي رفيع المستوى، حيث حصل البنك على جائزة "أفضل حوكمة مؤسسية" في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025 من مجلة "وورلد فاينانس" العالمية. وتعكس هذه الجائزة المرموقة حرص البنك على تطبيق أعلى معايير الشفافية، والقيادة الأخلاقية، والرقابة الصارمة على جميع عملياته. كما يجسد هذا الإنجاز النهج الاستباقي الذي يتبناه البنك في ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة على مختلف المستويات.

وقد صُمم إطار الحوكمة لدى البنك ليس فقط للوفاء بالمتطلبات التنظيمية، بل لإرساء معايير جديدة للتميّز في مجال الحوكمة على مستوى المنطقة. ويحرص البنك على المراجعة المستمرة لسياساته وإجراءاته وتطويرها، بما يضمن اعتماد أطر حوكمة قوية ومرنة واستشرافية. كما يواصل البنك تبنّي الابتكار وتطبيق أفضل الممارسات واستباق التحديات الناشئة، بما يسهم في حماية مصالح أصحاب المصلحة وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية موثوقة.

مدونة قواعد السلوك للموظفين

تحدد مدونة قواعد السلوك في بنك دبي التجاري المبادئ التوجيهية الخاصة بممارسة الأعمال، والسلوك المهني والشخصي الذي يُتوقع من جميع المسؤولين والموظفين اتباعه والالتزام به. وتنطبق المدونة على جميع الموظفين في البنك، بما في ذلك بنك دبي التجاري ش.م.ع. وجميع شركاته التابعة. كما تنطبق بشكل غير مباشر، وبقدر ما تنص عليه الاتفاقيات، على الأطراف الثالثة التي أبرمت عقوداً لتقديم خدمات للبنك. وتلقي المدونة الضوء بشكل خاص على مسؤوليات الموظفين بشأن:

- الامتثال للقوانين واللوائح
- سرية المعلومات وحماية خصوصية البيانات
- بيانات العملاء
- تعارض المصالح
- مكافحة الرشوة والفساد
- مكافحة غسل الأموال
- التعامل في الأوراق المالية باستخدام المعلومات الداخلية غير المتاحة للعامة
- مكافحة الاحتكار والممارسات التنافسية غير المشروعة
- التنوع والشمول
- التمييز والتنمُّر والمضايقات
- الصحة والسلامة
- المسؤولية المجتمعية للشركات
- مسؤوليات المديرين
- التدريب السنوي
- الربط بين الامتثال والمكافآت للموظفين والإجراءات التأديبية
- الإبلاغ عن المخالفات
- حماية المبلغين عن الفساد من الانتقام

مكافحة الرشوة والفساد

يتبنّى بنك دبي التجاري سياسة عدم التسامح المطلق مع الرشوة والفساد بجميع أشكالها، وفقاً لما هو منصوص عليه في سياسة مكافحة الرشوة والفساد. لا يُسمح بتقديم أو عرض أو وعد بتقديم الرشاوى، كما لا يُسمح بتلقي الرشاوى بأي شكل من الأشكال من قبل أي شخص. بالإضافة إلى ذلك، يحظر البنك أي نوع من المشاركة السياسية، بما في ذلك الضغط السياسي والإنفاق السياسي، بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويُحظر على جميع الموظفين والأطراف الثالثة المرتبطة بالبنك القيام بأي مما يلي:

- تقديم أو اقتراح أو دفع رشوة أو التصريح بمثل هذه الأفعال.
- طلب أو قبول رشوة للتأثير على قرار، أو للحصول على وصول غير مصرّح به إلى معلومات سرية، أو للقيام بفعل ما أو التغاضي عنه، سواء كانت النتيجة ستظل كما هي في حال عدم وجود الرشوة أم لا.
- سداد المدفوعات التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات غير القانونية، بما في ذلك تسهيل هذه المدفوعات نيابة عن العملاء.
- التعامل مع مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة الذين لا يلتزمون بالمعايير اللازمة لإدارة الرشوة والفساد.
- التعامل مع الأموال التي يُعرف أو يُشتبه بأنها عائدات عمليات رشوة أو فساد.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تُعد سياسة الإبلاغ عن المخالفات عنصراً أساسياً في إطار الحوكمة المؤسسية وإطار إدارة المخاطر في البنك، وهي تهدف إلى تشجيع وتمكين موظفي البنك والعملاء والأطراف الثالثة من التحدث بحرية والإبلاغ عن الحالات المحتملة أو الفعلية من المخالفات، والسلوك غير الأخلاقي أو الأنشطة غير القانونية داخل البنك أو المتعلقة بالبنك، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على سورة البنك، أو سمعته، أو أصوله، أو أصحاب المصلحة، دون خوف من الانتقام. تحدد السياسة الإجراءات التي تمكّن الطرف المبلِّغ من الإفصاح عن أي مخاوف أو شكوك تتعلق بالمخالفات المحتملة للقوانين أو اللوائح المعمول بها أو سياسات أو معايير أو إجراءات البنك الداخلية، بما في ذلك قيم البنك الجوهرية، دون الكشف عن هويته. وتنطبق هذه السياسة على جميع موظفي البنك (الدائمين، والمتعاقدين، والموظفين الخارجيين والمؤقتين)، بالإضافة إلى الأطراف الثالثة مثل الموردين، ومقدمي الخدمات، والمستقلين، والمتطوعين والمتدربين الذين أبرموا عقوداً مع البنك.

وفي عام 2025، أطلق البنك قناة رقمية مخصّصة لتقديم البلاغات في إطار دعمه لمبادئ السرية وحماية الهوية والإدارة الفعّالة لحالات الإبلاغ عن المخالفات. ويتوفر نموذج "الإبلاغ عن الشكاوى" عبر الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية.

حالات الإبلاغ عن المخالفات

2025	
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات في فترة التقرير	28
نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التحقّق من صحتها	%26

حقوق الإنسان

يدعم بنك دبي التجاري معايير ومبادئ حقوق العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية المتعلقة بالعمل القسري، والمساواة في الأجور، وحظر العمل القسري، وعدم التمييز، والحد الأدنى لسن العمل، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، إضافة إلى إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات متعددة الجنسيات، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والميثاق العالمي للأمم المتحدة. ويلتزم البنك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع علاقاته مع الموظفين والموردين والأطراف الأخرى. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على بيان سياسة حقوق الإنسان.

الجرائم المالية

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك دبي التجاري إلى منع استخدام منتجات البنك وخدماته في غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو غيرها من الأغراض غير القانونية. تنطبق السياسة على جميع موظفي البنك، بما في ذلك المتدربين، والمتعاقدين، والموظفين الخارجيين والمؤقتين، وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الوكلاء والممثلين والأطراف الثالثة المرتبطة بالبنك. يُعد برنامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يدعم سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أمراً أساسياً لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والحفاظ على سمعة البنك ونزاهته. ويعتمد البرنامج على نموذج يتألف من "خطوط دفاع ثلاثة" يضمن بيئة رقابة قوية لإدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر البنك والشركات التابعة له.

سياسة العقوبات

يدرك بنك دبي التجاري تماماً بأن عدم الامتثال لبرامج وأنظمة العقوبات المعمول بها لا يُعد فقط خرقاً للمتطلبات القانونية أو التنظيمية، بل قد يتسبب أيضاً في أضرار جسيمة لسمعة البنك، بالإضافة إلى تكبّد خسائر مالية. تهدف سياسة العقوبات إلى حماية بنك دبي التجاري من المشاركة في أي نشاط تجاري قد يُمثل خرقاً للعقوبات المعمول بها أو يعرّض البنك لمخاطر قانونية أو تنظيمية أو يضر بسمعته.

رصد الامتثال والإبلاغ

يتولى قسم الامتثال مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية والمخاطر التنظيمية على مستوى كافة أعمال البنك، ويتم ذلك من خلال تنفيذ مراجعات دورية للتحقق من امتثال العمليات والضوابط الرئيسية ذات الصلة. كما يتم متابعة الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية بيئة الرقابة من خلال التقييم الذاتي لمخاطر وضوابط الرقابة، إلى جانب إجراء تحليل للفجوات في كل لائحة جديدة أو مُعدّلة لرصد حالات عدم الامتثال ومعالجتها بشكل فعّال.

أمن المعلومات وخصوصية البيانات

نهجنا والتقدُّم المُحرَز

تُعد حماية عملائنا والحفاظ على معلوماتهم أمراً بالغ الأهمية لنجاح أعمالنا؛ حيث يثق العملاء والموردون والشركات التي نتعامل معها في قدرتنا على إدارة معلوماتهم السرية بكفاءة تامة، سواء كانت تلك المعلومات تتعلق بالشؤون المالية أو الشخصية أو التجارية. إن نظام إدارة أمن المعلومات في البنك حاصل على شهادة ISO/IEC 27001، وهو متوافق تماماً مع اللوائح والمعايير التالية:

- لائحة ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة
- معايير الأمان لبيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)
- إطار ضوابط أمان العملاء باستخدام شبكة سويفت (SWIFT CSCF)
- المادة (6) من لائحة حماية المستهلك الصادرة عن المصرف المركزي

تضم منظومة البنك وحدة متخصصة في أمن المعلومات، تعمل تحت إشراف رئيس أمن المعلومات وترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر. وتتولى هذه الوحدة مسؤولية وضع سياسات وإجراءات أمن المعلومات الهادفة إلى حماية موارد تقنية المعلومات وأصول البيانات لدى البنك. وتشكل هذه السياسات الأساس الذي ترتكز عليه أطر إدارة مخاطر أمن المعلومات والحوكمة والامتثال في البنك، حيث تضع متطلبات إلزامية لكافة الوحدات التي تتعامل مع البيانات، ويتم مراجعتها مرة واحدة سنوياً على الأقل لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها.

وتقدم وحدة أمن المعلومات تقارير دورية حول حالة مخاطر أمن المعلومات وحماية البيانات، حيث تُرفع هذه التقارير كل شهرين إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية، وكل ثلاثة أشهر إلى كل من لجنة إدارة المخاطر والامتثال ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، بما يضمن الإشراف المستمر والحوكمة الفعالة على جميع مستويات البنك.

ويطبّق البنك مجموعة شاملة من ضوابط أمن المعلومات التي تغطي الأفراد والعمليات والتقنيات، بهدف ضمان سرية وسلامة وتوافر الأنظمة والتطبيقات والبيانات والشبكات. وقد صُممت هذه الضوابط للحماية من التهديدات الإلكترونية، وتشمل آليات للوقاية والكشف والاستجابة لمحاولات الوصول غير المصرّح به، وتسرب البيانات، والإصابات بالبرمجيات الخبيثة، ونقاط الضعف التقنية. ولضمان فاعليتها المستمرة، تخضع هذه الضوابط لتقييمات أمنية منتظمة، واختبارات للثغرات، وعمليات تدقيق مستقلة، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل المعايير المعتمدة في القطاع. كما تخضع الأنظمة التي تتعامل مع الأطراف الخارجية لاختبارات تقييم الثغرات واختبارات الاختراق التي ينفذها مدققون مستقلون من جهات تدقيق خارجية على أساس ربع سنوي وسنوي، أو فور حدوث أي تغييرات جوهرية، وذلك للتحقق من جاهزية الأنظمة في مواجهة التهديدات المتطورة.

ويعتمد البنك خطة متكاملة للاستجابة لحوادث أمن المعلومات، مدعومة بإجراءات استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، بما يضمن التعامل الفعّال مع الحوادث الأمنية والتخفيف من آثارها. كما يجري البنك تمارين محاكاة وتمارين مكتبية مرة واحدة سنوياً على الأقل، لتعزيز جاهزية البنك للاستجابة للحوادث الأمنية وفق أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً.

ويؤدي الموظفون دوراً محورياً في حماية البنك من الهجمات الإلكترونية والحفاظ على خصوصية بيانات العملاء. وفي هذا السياق، ينظّم البنك حملات توعوية دورية في مجال أمن المعلومات لضمان توعية جميع الموظفين بأحدث التهديدات والأساليب المستخدمة في الهجمات الإلكترونية، وتعزيز مستوى اليقظة لديهم. كما يتم تدريب الموظفين على الإبلاغ الفوري عن محاولات التصيّد الاحتيالي عبر خصائص مدمجة في برنامج "مايكروسوفت آوتلوك"، إلى جانب مسؤوليتهم عن إبلاغ إداراتهم عن أي حوادث أو انتهاكات أمنية. ويشارك جميع الموظفين في برنامج تدريب إلزامي سنوي حول سياسة أمن المعلومات، بما يشمل أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بأمن المعلومات وحماية البيانات.

تعزيز عمليات تقييم أمن الأطراف الثالثة

في إطار التزام البنك المستمر بتعزيز منظومة أمن المعلومات، تم تطوير عملية تقييم أمن الأطراف الثالثة لضمان الرقابة الصارمة على الموردين ومقدّمي الخدمات الخارجيين. ويُلزم الإطار المحدّث بإجراء تقييمات مستقلة لضوابط أمن المعلومات لجميع الأطراف الثالثة عالية المخاطر وفق تصنيف نموذج تقييم أثر الخدمة. واستجابة للتقنيات الناشئة وتطوّر مشهد التهديدات الإلكترونية، باتت عملية تقييم أمن الأطراف الثالثة تتضمن مساراً مخصصاً لتقييم موزّدي الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يضمن امتثالهم لمعايير أمنية على مستوى المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بإدارة البيانات، وسلامة النماذج، وحماية الخصوصية. ويشمل ذلك مراجعة مصادر تدريب النماذج، وآليات الحماية من هجمات إدخال الأوامر، ومتطلبات توطين البيانات.

الشهادات المعتمدة

شهادة الأيزو 27001 لنظام إدارة أمن المعلومات

الأيزو 27001 هو المعيار الدولي الرائد لحماية أمن المعلومات، ويحدد هذا المعيار متطلبات معينة لإنشاء إطار عمل إدارة أمن المعلومات وتنفيذه والحفاظ على فاعليته وتحسينه. وفي نوفمبر 2025، منحت "تي إن في"، المعتمدة من قبل خدمات الاعتماد الدولية (IAS)، البنك شهادة الأيزو 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات، وذلك عقب استكمال تدقيق المتابعة للعام الثاني على التوالي.

شهادة الأيزو 22301 لنظام إدارة استمرارية الأعمال

الأيزو 22301 هو المعيار الدولي الرائد لإدارة استمرارية الأعمال، ويقدم هذا المعيار متطلبات تساعد المؤسسات على الاستعداد، والاستجابة الفعالة، والحفاظ على استمرارية الأعمال أثناء الأحداث المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية والهجمات الإلكترونية أو الأحداث غير المتوقّعة. وفي نوفمبر 2025، منحت "تي إن في"، المعتمدة من قبل خدمات الاعتماد الدولية (IAS)، البنك شهادة الأيزو 22301:2019 لنظام إدارة استمرارية الأعمال بعد استكمال تدقيق المتابعة للعام الثالث على التوالي.

بيانات الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية

البيئة

التمويل المستدام[11]

السندات الخضراء	2024	2025
قيمة إصدارات السندات الخضراء (مليون دولار)	500	500
محفظة القروض الخضراء المؤهلة (مليون درهم)	2,511	3,300

إدارة مخاطر المناخ

نسبة تعرض محفظة الأعمال للأنشطة الاقتصادية ذات المخاطر المناخية المرتفعة (%)	2024	2025
نسبة تعرض محفظة الإقراض والاستثمار	%13.8	%12.5
نسبة تعرض محفظة الخدمات المصرفية للشركات	%18.2	%16.9

العمليات المسؤولة

انبعاثات غازات الدفيئة	2024	2025
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	**[12]15,580**	**14,330**
انبعاثات النطاق 1 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	952	1,085
انبعاثات النطاق 2 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	[13]9,947	8,079
انبعاثات النطاق 3 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	4,681	5,165

الطاقة	2024	2025
إجمالي استهلاك الكهرباء (ميجاواط في الساعة)	[14]15,479	14,588
إجمالي استهلاك البنزين (لتر)	12,684	10,300
إجمالي استهلاك الديزل (لتر)	0	0

المياه والنفايات السائلة	2024	2025
إجمالي استهلاك المياه (متر مكعب)	[15]27,051	25,707

11. حتى نهاية فبراير
12. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة نظراً لتحسينات أجريت على عمليات جمع البيانات ومنهجيات الاحتساب.
13. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة نظراً لتحسينات أجريت على عمليات جمع البيانات ومنهجيات الاحتساب.
14. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة لاستبعاد الاستهلاك المرتبط بالأصول المملوكة للبنك والمؤجرة للغير.
15. تمت إعادة احتساب بيانات السنوات السابقة لاستبعاد الاستهلاك المرتبط بالأصول المملوكة للبنك والمؤجرة للغير.

بيانات الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية

الموظفون

تجربة الموظفين

الهيكل التنظيمي للقوى العاملة	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي الموظفين بدوام كامل	**1,012**	**1,037**	**1,200**	**1,187**	**1,149**
حسب الجنس:					
السيدات	425	446	516	516	502
الرجال	587	591	684	671	647
الموظفون من الإناث	%42	%43	%43	%43	%44

استقطاب المواهب	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي الموظفين الجدد	**208**	**247**	**450**	**332**	**350**
مواطنو دولة الإمارات				101	141

إشراك الموظفين	2021	2022	2023	2024	2025
درجة إشراك الموظفين	74	75	75	72	74
معدل الاستجابة في استبيان مشاركة الموظفين	%76	%73	%88	%84	%71

التوطين

التوطين	2021	2022	2023	2024	2025
الموظفون من مواطني دولة الإمارات	**351**	**363**	**445**	**449**	**453**
معدل التوطين	%35	%35	%37	%38	%39

التعلم والتطوير

الهيكل التنظيمي للقوى العاملة	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي ساعات التدريب	**11,360**	**25,317**	**46,232**	**34,338**	**31,676**
الموظفون من مواطني دولة الإمارات				18,644	14,300
متوسط عدد ساعات التدريب	**9**	**20**	**42**	**29**	**28**
الموظفون من مواطني دولة الإمارات				42	32

بيانات الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية

العملاء والمجتمع

تجربة العملاء

معالجة الشكاوى	2023	2024	2025
متوسط الوقت المستغرق لحل الشكاوى (بالأيام)	2.8	2.7	2.0

حماية المستهلك

تثقيف وتوعية المستهلك	2022	2023	2024	2025
إجمالي المراسلات المتعلقة بالتوعية والتثقيف المالي	21	30	52	60

الأثر المجتمعي

الاستثمار المجتمعي	2022	2023	2024	2025
إجمالي المساهمات الاجتماعية - التبرعات والأعمال الخيرية (مليون درهم)	3.2	2.9	1.9	3.0

الحوكمة

حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل والامتثال

تشكيل مجلس الإدارة	2023	2024	2025
إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة	**11**	**11**	**11**
عدد الأعضاء المستقلين	4	5	5
النسبة المئوية للأعضاء المستقلين (%)	%36	%45	%45
تشكيل مجلس الإدارة حسب الجنس			
السيدات	0	1	1
الرجال	11	10	10

اجتماعات مجلس الإدارة	2023	2024	2025
عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية	47	57	48

مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة	2024	2025
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت خدمتهم خمس سنوات	6	6
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت خدمتهم عشر سنوات	2	4

حالات الإبلاغ عن المخالفات	2024	2025
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات خلال فترة التقرير (#)	9	28
نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التحقق من صحتها (%)	%33	%26

منهجية انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بعمليات البنك وسلسلة التوريد

يعتمد بنك دبي التجاري في حساب انبعاثات غازات الدفيئة على المنهجية العالمية لبروتوكول غازات الدفيئة التي تم تطويرها من قبل معهد الموارد العالمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. ويطبّق البنك منهجية التحكم التشغيلي في توحيد البيانات. ويقتصر الإفصاح المتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بعمليات البنك وسلسلة التوريد على الانبعاثات التشغيلية، ولا يشمل الانبعاثات المموّلة.

النطاق 1

النطاق

الانبعاثات الناتجة عن المركبات المستأجرة من قبل البنك والمستخدمة لأغراض العمل، إضافة إلى الانبعاثات المتسربة الناتجة عن استخدام المبرّدات في أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. لا يعد استهلاك الوقود من مولدات الطاقة الاحتياطية للبنك مادياً.

طريقة الحساب

الوقود المستخدم في المركبات المستأجرة من قبل البنك

يتم تحويل استهلاك الوقود (باللترات) المسجّل وفقاً للفواتير المسدّدة للموردين إلى انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون باستخدام عوامل الانبعاث المعتمدة ضمن بروتوكول غازات الدفيئة.

المبرّدات

يتم تقدير الانبعاثات المتسربة بناءً على قيمة تسرب غاز التبريد واحتمالية الاحترار العالمي للمبرّد. ويتم احتساب قيمة تسرب غاز التبريد استناداً إلى نوع نظام التبريد، ومعدلات التسرب السنوية التقديرية المرتبطة به، والسعة التبريدية. ويتم الحصول على عوامل احتمالية الاحترار العالمي من تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC AR6).

النطاق 2

النطاق

تشمل الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الكهرباء في العقارات المملوكة للبنك أو المستأجرة من قبل البنك، بما في ذلك استهلاك الكهرباء المرتبط بمراكز البيانات الموجودة داخل مقرات البنك. كما يشمل ذلك استهلاك الكهرباء المتعلق بالأصول المؤجرة للغير في الحالات التي يحتفظ فيها البنك بعقد التوريد المباشر مع مزوّد الخدمات المحلي، حيث يحتفظ البنك بالرقابة التشغيلية على هذه الأصول.

طريقة الحساب

يتم الحصول على بيانات استهلاك الكهرباء (كيلوواط في الساعة) مباشرة من البوابات الإلكترونية لمزودي الخدمة والفواتير المدفوعة. ويتم استخدام عوامل انبعاثات منفصلة لكل من الشبكة الخاصة بدبي وأبوظبي وبقية الإمارات، وفقاً للإرشادات المعتمدة في تقرير بروتوكول غازات الدفيئة المبني على الموقع. لا يمتلك البنك أدوات تعاقدية لشراء الطاقة، وبالتالي فإن تقاريره بشأن النطاق الثاني من الانبعاثات المرتكزة على الموقع والسوق هي نفسها.

بالنسبة لإمارة دبي وإمارة الشارقة، استخدم البنك عوامل انبعاثات الشبكة من هيئة كهرباء ومياه دبي[16]. وبالنسبة لإمارة أبوظبي والإمارات الشمالية، استخدمنا عوامل انبعاثات الشبكة من شركة مياه وكهرباء الإمارات[17].

16. تقرير الاستدامة لهيئة كهرباء ومياه دبي لعام 2024
17. التقارير الإحصائية | شركة مياه وكهرباء الإمارات

النطاق 3

النطاق

تتضمن الانبعاثات من المصادر التالية:

- السلع والخدمات المُشتراة المرتبطة باستهلاك الورق، ومعدات تقنية المعلومات، واستهلاك المياه، وخدمات مراكز البيانات التابعة لجهات خارجية.
- رحلات العمل، بما في ذلك الرحلات الجوية والبرية والإقامة الفندقية.
- استهلاك الكهرباء في العقارات المملوكة للبنك والتي يتم تأجيرها للغير، وفي المباني التي لدينا فيها عقد إمداد مباشرة مع مزوّد الخدمة المحلي.
- النفايات البلدية والمعاد تدويرها الناتجة عن العمليات التشغيلية للعقارات المملوكة.
- تنقّلات الموظفين باستخدام وسائل النقل العامة والخاصة.

طريقة الحساب

السلع والخدمات المشتراة

يتم حساب الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الورق باستخدام حجم ووزن الورق المطلوب وفقاً لفواتير الموردين، وعوامل الانبعاث من وزارة أمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفري في المملكة المتحدة، المنشورة في يونيو 2025. بالنسبة لأصول تكنولوجيا المعلومات، يتم ضرب عدد أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة المشتراة وفقاً لفواتير الموردين في الانبعاثات المرتبطة "بدورة حياة المنتج حتى مرحلة التسليم" المعلنة من قبل الشركات المصنعة ذات الصلة. يتم الحصول على بيانات استهلاك مياه البلدية (بالمتر المكعب) مباشرة من خلال المنصات الإلكترونية لمزوّدي الخدمات والفواتير الصادرة عنهم. أما فيما يخص خدمات مراكز البيانات التابعة لجهات خارجية، يتم تقدير إجمالي استهلاك الكهرباء من قبل مزوّد الخدمة الخارجي المتعاقد مع بنك دبي التجاري. وقد تم استخدام عوامل الانبعاث الخاصة بشبكة كهرباء هيئة كهرباء ومياه دبي في احتساب الانبعاثات.

رحلات العمل

بالنسبة لرحلات العمل براً، يتم حساب المسافة المقطوعة (بالكيلومترات) باستخدام بيانات الموقع من نظام المصاريف الخاص بنا. بالنسبة للسفر جواً، يتم الحصول على تفاصيل الرحلة بما في ذلك نقطة انطلاق الرحلة ووجهتها وخط السير من وكالة السفر الخاصة بنا. ويتم تحديد المسافة بين المطارات باستخدام حاسبة الانبعاثات من منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو). أما بالنسبة لعوامل الانبعاث، فيتم الحصول عليها من وزارة أمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفري في المملكة المتحدة وتقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية حول انبعاثات غازات الدفيئة المنشور في يناير 2025 ويونيو 2025 على التوالي.
بالنسبة للإقامة في الفنادق، يتم الحصول على عدد ليالي الإقامة (بما في ذلك الأسعار اليومية) في دولة ما من وكالة السفر الخاصة بنا. في حين يتم الحصول على عوامل الانبعاث الخاصة بكل دولة من وزارة أمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفري في المملكة المتحدة، وذلك حسب تقريرها الصادر في يونيو 2025.

الأصول المؤجرة من قبل البنك إلى أطراف أخرى والأصول التي يستأجرها البنك

يتم تقدير استهلاك الكهرباء (كيلوواط في الساعة) بناءً على المساحة الإجمالية للمبنى. بالنسبة لإمارة دبي وإمارة الشارقة، استخدم البنك عوامل انبعاثات الشبكة من هيئة كهرباء ومياه دبي[18]. وبالنسبة لإمارة أبوظبي والإمارات الشمالية، استخدمنا عوامل انبعاثات الشبكة خلال العامين (2022-2023) من شركة مياه وكهرباء الإمارات[19].

النفايات الناتجة عن العمليات التشغيلية

بالنسبة لكل من النفايات البلدية والمعاد تدويرها، يتم الحصول على وزن النفايات المجمعة من فواتير الشركات المتخصّصة في جمع النفايات. ويتم الحصول على عوامل الانبعاث من تقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية لانبعاثات غازات الدفيئة المنشور في يناير 2025.

تنقلات الموظفين

تم الحصول على بيانات تنقل الموظفين (مثل المسافة إلى المكتب، ووسائل النقل، وعدد أيام التنقل) من خلال إجراء استبيان داخلي في عام 2023 واستخلاص النتائج لتشمل القوى العاملة بالكامل. تم الحصول على عوامل الانبعاث من تقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية لانبعاثات غازات الدفيئة المنشور في يناير 2025.

18. تقرير الاستدامة لهيئة كهرباء ومياه دبي لعام 2024
19. التقارير الإحصائية | شركة مياه وكهرباء الإمارات

04
الحوكمة المؤسسية

رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية	115
أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2025	117
لمحة عامة	120
بيان حول فعّالية نظام الرقابة الداخلية	127
حوكمة مجلس الإدارة	132
جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته	148
لجان مجلس الإدارة	150
حوكمة الشركات التابعة	160
الإدارة العليا والمكافآت	161
حوكمة الصيرفة الإسلامية	165
تقرير الشريعة السنوي لعام 2025	167
المدققون الخارجيون	169
مشاركة أصحاب المصلحة	171

رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية

يشكل التزامنا بتطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية الركيزة الأساسية لدعم قدرتنا على التكيف وتحقيق النمو المستدام. ومن خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، نواصل بناء الثقة وتعزيز القيمة المستدامة لكافة أصحاب المصلحة.

السادة المساهمون الأعزاء،

يسرني أن أضع بين أيديكم، نيابة عن مجلس الإدارة، تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025 لبنك دبي التجاري ش.م.ع.

الحوكمة المؤسسية في بنك دبي التجاري تُعد حجر الأساس لبناء الثقة وتحقيق النجاح المستدام. ويلتزم البنك بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في كافة تعاملاته وأعماله، بما يكفل العدالة والإنصاف للعملاء والمستثمرين والمساهمين والموظفين والمجتمع ككل. وفي ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة المالية، واصلنا العمل على تعزيز إطار الحوكمة لدينا لضمان ترسيخ النزاهة والعدالة والشفافية في جميع القرارات التي نتخذها.

الحوكمة في عصر التحول الرقمي-
إدارة التغيير بثقة

شكل عام 2025 محطة محورية لبنك دبي التجاري، حيث عملنا على تسريع وتيرة تركيزنا على الابتكار والمرونة المؤسسية. وقمنا بتعزيز ممارسات الحوكمة لدينا لمواجهة التحديات الناشئة مثل تحديات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن الإلكتروني ومخاطر التغير المناخي. ولا يزال إطار الحوكمة لدينا يخضع لتطوير مستمر، بما يضمن التوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى إرساء معايير مرجعية جديدة للتميز.

وقد اضطلع مجلس الإدارة بدور فاعل في الإشراف على مبادرات التحول الرئيسية، وشارك في عدد من الجلسات الاستراتيجية المكثفة لتشكيل الرؤية طويلة الأجل لبنك دبي التجاري.

إرساء معايير جديدة لتحقيق التميز في الحوكمة

على مدار السنوات الماضية، واصلنا العمل بخطى ثابتة لترسيخ إطار الحوكمة المؤسسية وتطويره بشكل مستمر، بهدف تحقيق المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. وقد خضع البنك لعمليات مراجعة رقابية وطوعية صارمة، شملت تقييمات تشغيلية أجرتها جهات خارجية رائدة، بهدف الارتقاء بمستوى ممارسات الحوكمة المؤسسية لدينا.

وقد تُوج التزامنا بتحقيق التميز بحصول البنك على جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلة وورلد فاينانس، وهو إنجاز يعكس التزامنا الراسخ بالشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في عملياتنا، مما يرسخ مكانة بنك دبي التجاري كأحد البنوك الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية على مستوى المنطقة.

تشكيل مجلس الإدارة وتقييمه-
ضمان التنوع والرقابة الاستراتيجية

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً، من بينهم خمسة (5) أعضاء مستقلين وعضوة واحدة (1).

ويلتزم المجلس بمعايير الكفاءة والملاءمة، ومعايير الجدارة الجماعية والتنوع الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن تمتع أعضاء المجلس بالخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة للإشراف على كافة جوانب عمليات البنك.

وقد أُجرى البنك خلال عام 2025 تقييماً داخلياً شمل مجلس الإدارة ولجانه وأعضاءه، وأكد التقييم تحقيق نسبة امتثال كاملة (100%) لمعايير الحوكمة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يؤكد وجود تشكيلة متوازنة في مجلس الإدارة تجمع بين أصحاب الخبرة من جانب وأصحاب الرؤى الحديثة من جانب آخر.

التطوير المهني المستمر-
تعزيز خبرات المجلس والمرونة الاستراتيجية

يولي بنك دبي التجاري أهمية قصوى لتطوير أعضاء مجلس الإدارة مهنياً، وذلك إدراكاً منه بالتحديات المتزايدة التي تواجه البيئة المالية والتنظيمية. وخلال عام 2025، شارك مجلس الإدارة في برنامج تطوير مهني ومستمر، يهدف إلى الحفاظ على خبرات ومهارات وقدرات أعضائه وتعزيزها وتطويرها، بما يضمن فاعلية الإشراف في بيئة مالية دائمة التطور والتغير، وبما يجاري متطلبات التطوير المهني المستمر الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبالتالي، يضمن بنك دبي التجاري من خلال الاستثمار في التعلم المستمر جاهزية مجلس إدارته للمستقبل، وضرورة تمتعه بالمرونة الاستراتيجية والقدرة على التعامل مع كافة التحديات، بما يعزز التزامنا بتحقيق التميز في مجال الحوكمة المؤسسية.

تخطيط تعاقب القيادات-
ضمان الاستمرارية والاستقرار الاستراتيجي

يُعد تخطيط التعاقب القيادي أحد الركائز الأساسية لإطار الحوكمة في بنك دبي التجاري، ويهدف إلى ضمان استمرارية القيادة وحماية الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك. وخلال عام 2025، اعتمد مجلس الإدارة خطة تعاقب شاملة تغطي المناصب القيادية الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ورؤساء ونواب رؤساء جميع لجان المجلس. كما تحدد الخطة الخلفاء المعينين لأعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن استمرارية الأعمال بشكل سلس في حال حدوث أي استقالة أو مغادرة غير متوقعة خلال دورة المجلس.

ويعكس هذا النهج المنظم والاستشرافي التزام البنك بالمرونة والتوافق الاستراتيجي، حيث يركز على تحديد القيادات التي تمتلك المهارات والخبرات والملاءمة التنظيمية اللازمة لتولي المسؤوليات القيادية، وبما يضمن الحفاظ على فاعلية الحوكمة والاستقرار في جميع الظروف.

تحقيق الريادة في معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات، والتمويل المستدام-
وضع الاستدامة في صميم الحوكمة

يواصل البنك التزامه بتضمين معايير الاستدامة ضمن استراتيجية الحوكمة المؤسسية. وتظل مخاطر التغير المناخي من أبرز المخاطر الناشئة التي تخضع لمتابعة دقيقة من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يضطلع البنك بدور فاعل في دعم مبادرات التمويل الأخضر، ومساندة عملائه في انتقالهم نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما يعزز مكانتنا كمؤسسة مالية مسؤولة.

تسريع الابتكار-
الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا

إدراكاً منا لضرورة وأهمية الجاهزية للمستقبل، يواصل البنك تنفيذ استثمارات استراتيجية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير منظومة إدارة المخاطر، وتقديم تجارب مصرفية متميزة للعملاء. وترتكز هذه المبادرات على إطار حوكمة متين يضمن النزاهة والمساءلة.

ومن خلال توظيف أحدث الحلول التقنية، يرسخ بنك دبي التجاري مكانته كمؤسسة رائدة في التحول الرقمي، ويرسي أسساً لمنظومة مصرفية مرنة ومبتكرة قادرة على تلبية المتطلبات المتغيرة للقطاع المالي.

آفاق مصرفية واعدة

تمثل الحوكمة المؤسسية رحلة متواصلة للتطوير والتحسين، وليست غاية بحد ذاتها. وانطلاقاً من ذلك، سنواصل خلال عام 2026 تعزيز الابتكار، وترسيخ المرونة المؤسسية، والالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، بما يضمن استدامة مكانتنا كشريك موثوق لمساهمينا وعملائنا والمجتمعات التي نخدمها.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص شكري وامتناني لكافة زملائي في مجلس الإدارة وجميع موظفي البنك على تفانيهم وإسهاماتهم القيمة في تحقيق رؤيتنا المشتركة.

أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2025

حوكمة مؤسسية معترف بها دولياً

حظي التزام بنك دبي التجاري في تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية بتقدير دولي رفيع المستوى، حيث حصل البنك على جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلة وورلد فاينانس. ويعكس هذا الإنجاز النهج الاستباقي الذي يتبناه البنك في ترسيخ الشفافية والسلوك الأخلاقي وتعزيز منظومة الرقابة الفعالة على مستوى جميع عملياته.

ويواصل بنك دبي التجاري تطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية لديه وتحسينها من خلال تبني الابتكار واستشراف التحديات المستقبلية. وتؤكد هذه الجائزة مكانة البنك كجهة رائدة في القطاع المصرفي، وتعزز ثقة أصحاب المصلحة، وتدعم تحقيق النمو المستدام. ويمتد إطار الحوكمة المؤسسية لدى البنك بالإضافة إلى تلبية المتطلبات التنظيمية ليشمل إرساء معايير مرجعية جديدة للتميز على مستوى الدولة.

تفويض السلطة

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان وجود سياسات مناسبة مدعومة بإطار عمل قوي للحوكمة المؤسسية. ويُعد تفويض السلطة من مجلس الإدارة إلى لجان المجلس والإدارة عنصراً أساسياً في هذا الإطار، إلى جانب الإشراف المستمر على الأنشطة بما يتوافق مع ممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ويتم تنظيم عملية تفويض السلطة بعناية من خلال سياسة ومصفوفة تفويض السلطة المعتمدة لدى البنك، والتي تحدد بوضوح الأنشطة والأشخاص المخولين وشروط ممارسة السلطة المفوضة. ويؤكد مجلس الإدارة بأن تفويض السلطة لا يعفيه من المسؤولية النهائية التي تظل منوطة به.

بالإضافة إلى ذلك، أرسى البنك إطاراً متكاملاً لإدارة السياسات وسياسة تفويض السلطة، بما يوفر توجيهات واضحة لإدارة واعتماد السياسات على مستوى البنك، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وسلطات الاعتماد اللازمة لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية.

قيادة ديناميكية متغيرة

يمتلك مجلس إدارة بنك دبي التجاري مجموعة متكاملة من المهارات والمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بمهامه في مجال الحوكمة بكفاءة تامة. ويعكس تشكيل المجلس توازن مثالي من حيث الخبرات والتنوع والاستقلالية، بما يتوافق مع المعايير التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة. كما يلتزم المجلس بالتطوير المهني المستمر من خلال المشاركة في برامج تعلم منظمة وإجراء تقييمات دورية، بما يضمن فعالية الرقابة والإشراف، والمرونة الاستراتيجية، والجاهزية المستقبلية في ضوء بيئة ديناميكية دائمة التغير والتطور.

وخلال عام 2025، شارك مجلس الإدارة في برنامج تطوير مهني أسهم في تعزيز قدراته الجماعية وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما يظل تخطيط التعاقب القيادي محوراً رئيسياً، حيث تم اعتماد خطط شاملة تضمن استمرارية القيادة والاستقرار الاستراتيجي عبر جميع أدوار مجلس الإدارة ولجانه.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تشكيل لجان مشتركة ومنتديات إدارية تضم أعضاء من مختلف الإدارات للإشراف على أعمال البنك. وتعقد هذه اللجان اجتماعاتها بصفة دورية بهدف تعزيز التعاون وتحديد المخاطر واستكشاف الفرص وضمان تنوع وجهات النظر، مما يسرع من عملية اتخاذ القرار ووضع حلول مبتكرة، ويعزز من الاستجابة الفعالة للبنك في كافة الظروف بشكل عام. ومن خلال جمع الخبرات ووجهات النظر المختلفة، تقوم هذه اللجان بدور محوري في تسريع تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وتحقيق التميز في العمليات التشغيلية.

تقييم أداء مجلس الإدارة

خلال عام 2025، أجرى البنك تقييماً داخلياً شاملاً لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه. وركز التقييم على فعالية الأداء، واستقلالية الأعضاء، ومعايير الحوكمة، ومدى التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

وشملت أبرز نقاط القوة التي تم تحديدها: التشكيل المتوازن للمجلس، وارتفاع مستوى الاحترافية، وفعالية عمل اللجان، والامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية. كما أظهر التقييم مستوىً عالياً من التفاعل والنقاش البناء حول القضايا الاستراتيجية، إضافة إلى الالتزام بالتعلم المستمر. وتعكس هذه النتائج التزام البنك بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والقيادة المؤسسية.

الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهـاب

واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز برنامج الامتثال لمكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة في القطاع. وشملت المبادرات الرئيسية تعزيز وتطوير إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحسين حلول تقييم مخاطر العملاء، وتوظيف أدوات متطورة لمراقبة المعاملات المصرفية، وتحديث السياسات والإجراءات ذات الصلة.

وقد استكمل البنك بنجاح جميع مبادرات الامتثال المخطط لها خلال العام، بما في ذلك تعزيز ضوابط وإجراءات مراقبة التعاملات المصرفية والعناية الواجبة بالعملاء. وأكدت المراجعات المستقلة التي أجرتها الجهات الرقابية تحقيق تقدم ملموس، وأقرت بأن إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك يلبي توقعات الجهات التنظيمية.

وشملت التحسينات التشغيلية تطوير نظام مراقبة التعاملات المصرفية، وإغلاق الملاحظات التنظيمية السابقة، وإجراء تقييمات مستمرة للمخاطر لضمان فعالية الضوابط. ويؤكد البنك التزامه بمواصلة إجراء التحسينات في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر والعمليات لمواجهة المخاطر الناشئة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

تقييم الثقافة المؤسسية

طور البنك لوحة معلومات لتقييم ومتابعة الثقافة المؤسسية بشكل متكامل، حيث تُقيم هذه الأداة فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها بهدف ترسيخ بيئة عمل إيجابية، وضمان توافقها مع القيم الأساسية للبنك وأهدافه الاستراتيجية. كما توفر لوحة المعلومات الثقافية مؤشرات أداء رئيسية تغطي مجالات عديدة أهمها العملاء، والموظفين، والنزاهة، والامتثال.

ويتم تتبع لوحة معلومات الثقافة المؤسسية بشكل شهري، مما يتيح للإدارة العليا ومجلس الإدارة الاطلاع الدائم على البيانات وفهم أدق لبيئة العمل، الأمر الذي يُسهم في اتخاذ قرارات استباقية ويتيح التدخل في الوقت المناسب لمعالجة أي جوانب تحتاج إلى معالجة أو تحسين. ومن خلال مراقبة هذه المؤشرات الرئيسية للأداء بشكل دائم، يضمن البنك ترسيخ ثقافة إيجابية وقيم أخلاقية متوافقة مع المتطلبات القانونية، مما يدعم نجاحه واستدامته على المدى الطويل.

التنوع والشمولية

إن التنوع بين الجنسين أمر ضروري لتعزيز الابتكار، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتوفير بيئة عمل متكاملة تمكن الجميع من تحقيق التميز والريادة. ونحن في بنك دبي التجاري نؤمن بأن تنوع القوى العاملة يعزز قوة مؤسستنا. فمن خلال تبني التنوع بين الجنسين، نعمل على تجاوز التحيزات، وإطلاق العنان للإمكانات للمساهمة في بناء مستقبل أكثر توازناً واستدامة.

وتنص معايير الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع على ضرورة أن تضم قائمة المرشحين للتعيين في مجلس إدارة أي شركة مدرجة نسبة لا تقل عن 20% من الإناث، وأن يضم مجلس الإدارة عضوة واحدة على الأقل. وفي عام 2024، رحب بنك دبي التجاري بانضمام أول عضوة إلى مجلس إدارته.

كما يفخر البنك بانضمام أول امرأة إلى فريق القيادة العليا التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، في خطوة تعكس التزامنا بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات التنظيمية. ويجسد هذا الإنجاز التزام البنك بتهيئة مسارات واضحة للقيادات النسائية، وضمان الاعتراف بالكفاءة والموهبة دون تمييز.

	2022	2023	2024	2025
الموظفات الإناث (%)	%43	%43	%43	%44
الموظفون الذكور (%)	%57	%57	%57	%56

إدارة المخاطر المناخية

يؤدي القطاع المالي في دولة الإمارات دوراً محورياً في تمكين استراتيجية الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والإدارة الاستباقية للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما يسهم في حماية الاستقرار المالي وتعزيز القدرة على الصمود أمام التحديات المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف الفعال على المخاطر المالية المرتبطة بالتغير المناخي. ولدعم الإدارة الفعالة لهذه المخاطر، قام البنك بدمجها ضمن بيان تحديد مستوى تحمل المخاطر، وسياسات الائتمان، واختبارات الضغط، وبرامج التدريب السنوية لموظفي الصفوف الأمامية ووظائف الائتمان. ويتم رصد مستوى تقبل المخاطر المناخية شهرياً، ورفع تقارير دورية بشأنها إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

وخلال عام 2025، واصلت محفظة التمويل المستدام لدى البنك نموها من حيث القيمة الإجمالية ونسبتها إلى إجمالي الأصول، مدفوعة بفرص تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، ودعم العملاء الحاليين والجدد في انتقالهم نحو اقتصاد منخفض الكربون.

التوطين

باعتبارنا مصرفاً وطنياً، فإننا فخورون للغاية بدعمنا لجهود التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نؤمن بأهمية رعاية الأجيال المقبلة من الكفاءات الوطنية الإماراتية ودعم تحقيق طموحاتهم. فنحن لا نستثمر فقط في مستقبل هؤلاء القادة الشباب بل أيضاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ودعماً لهذا الالتزام، أنشأ بنك دبي التجاري مركز اتصال جديداً في الإمارات الشمالية، وأسهم ذلك في توظيف المزيد من المواهب الإماراتية لتعزيز قدرات خدمة العملاء. ومن جهة أخرى، واصل البنك التركيز على استقطاب الخريجين الجدد ممن يمتلكون المهارات اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل، حيث قام البنك خلال عام 2025 باستقبال 40 خريجاً، من بينهم 20 متخصصاً في مجالات التكنولوجيا، وذلك بهدف دعم الابتكار وتعزيز القدرات الرقمية للبنك.

وتعكس هذه المبادرات التزام البنك بتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز التطور الوظيفي، وبناء قوة عاملة تجسد رؤية دولة الإمارات لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

لمحة عامة عن التوطين

	2022	2023	2024	2025
الموظفون من مواطني دولة الإمارات (العدد)	363	445	449	453
معدل التوطين الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	%35	%37	%38	%39

استراتيجية إدارة المخاطر والتعرض لها

واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز إطار إدارة المخاطر، بما يتوافق مع التوقعات التنظيمية دائمة التغير وأفضل الممارسات في القطاع. وشملت المبادرات الرئيسية تطوير أدوات تحديد المخاطر، وتحديث مقاييس تقبل المخاطر، وتحسين آليات التصعيد. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن حوكمة المخاطر، من خلال وضع التوجه العام وضمان الإشراف الفعال على الاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر ومستهدفات الأداء.

استكمل البنك جميع مبادرات إدارة المخاطر المخطط لها خلال العام بنجاح، بما في ذلك تعزيز اختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، ودمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات واعتبارات مخاطر المناخ. وقد جرى تحديث إطار إدارة المخاطر بشكل دوري بما يضمن الإدارة الفعالة للمخاطر عند تنفيذ استراتيجية البنك عبر كافة جوانب الأنشطة الرئيسية. ويشتمل إطار إدارة المخاطر على مجموعة متكاملة من الأدوات والآليات التي تضمن تحديد المخاطر وإدارتها والتصدي لها بفعالية. وتشمل هذه الأدوات والآليات بيان تحديد مستوى تحمل المخاطر، وخريطة المخاطر، وتحديد المخاطر الرئيسية والناشئة، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الضغط، ولوحة معلومات الثقافة المؤسسية، ولوحة معلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وخطة التعافي، والتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، إلى جانب سياسات إدارة المخاطر والأطر الشاملة لحدود المخاطر.

وقد تمت متابعة ومراقبة أنواع المخاطر الجوهرية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال ومخاطر الموارد البشرية ومخاطر كفاية رأس المال والأداء المالي ومخاطر السيولة ومخاطر المناخ والمخاطر المتعلقة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم رفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأكدت اختبارات الضغط التي أجريت على مستوى البنك، في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، أن مستويات رأس المال لا تزال كافية حتى في ظل سيناريوهات جيوسياسية سلبية.

ويؤكد البنك التزامه التام بإجراء التحسين المستمر في إدارة المخاطر، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر والعمليات لمواجهة المخاطر الناشئة وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بما يضمن حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة وتعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال حوكمة المخاطر.

مجلس الإدارة

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب رئيساً لمجلس الإدارة في 6 مارس 2024
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية وعلوم الكمبيوتر من جامعة جونزاجا، الولايات المتحدة الأمريكية، وخريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة.

لمحة عامة

يمتلك سعادة أحمد عبد الكريم جلفار خبرة مهنية متنوعة تمتد لأكثر من 39 عاماً في القطاع المصرفي وقطاع التكنولوجيا، إلى جانب خبرته الواسعة في عدد من القطاعات الأخرى. وقد تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة بنك دبي التجاري في عام 2018، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة. وقبل ذلك، شغل عضوية مجلس إدارة بنك رأس الخيمة الوطني خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2018. ويُعد عضواً فاعلاً في مجلس إدارة بنك دبي التجاري، وأسهم خلال فترة عضويته في تطوير استراتيجية البنك وأعماله وتعزيز أدائه. وخلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2024، تم تعيينه من قبل صاحب السمو حاكم دبي مديراً عاماً لهيئة تنمية المجتمع، حيث أسهم بدور محوري في تطوير العمل المجتمعي والقطاع الاجتماعي في إمارة دبي.

ويتمتع سعادته بخبرة متعمقة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث انضم إلى إدارة الهندسة في شركة "اتصالات" في عام 1986، وتدرج في عدد من المناصب والمسؤوليات القيادية إلى أن تم تعيينه رئيساً تنفيذياً للمجموعة في عام 2011. وخلال فترة قيادته، قاد مسيرة نمو وتطور مجموعة "اتصالات" حتى عام 2016.

ويشغل سعادته كذلك منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة صندوق المعرفة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ونائب رئيس مجلس إدارة تعاونية الاتحاد. وقد حقق خلال مسيرته المهنية العديد من الإنجازات، ونال عدداً من الجوائز وشهادات التقدير في مناسبات محلية ودولية عديدة.

سعادة أحمد عبدالله بن بيات
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة استراتيجية مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في 6 مارس 2024

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة تكنولوجيا العلوم من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل سعادة أحمد بن بيات حالياً منصب الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة زينة للاستثمارات ذ.م.م. كما يشغل أيضاً منصب نائب رئيس غرفة دبي للاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في اللجنة العليا لتقنيات المستقبل في دبي، وعضو مجلس أمناء جامعة دبي الوطنية.

خلال مسيرته المهنية المتميزة، شغل سعادة أحمد بن بيات العديد من المناصب الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة المؤسس لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ونائب رئيس مجلس إدارة دبي القابضة، والمدير العام لسلطة دبي للمجمعات الإبداعية. وكانت مساهماته في تنمية دبي كبيرة، حيث قام بتأسيس شركات مثل شركة الإمارات لتبريد المناطق (إمباور)، ومؤسسة دبي العقارية (وصل) وغيرها.

الدكتور عبدالله محمد آل كرم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الحاسوب من جامعة ساوث كارولاينا، الولايات المتحدة الأمريكية

لمحة عامة

يشغل الدكتور عبدالله آل كرم حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة أورينت للتأمين، ومجلس دبي الرياضي، ودبي العطاء.

شغل منصب المدير العام لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2024. كما تولى عضوية مجلس إدارة مجلس دبي للإعلام، والمدرسة الرقمية، واللجنة العليا لحماية حقوق أصحاب الهمم في دبي، ومجلس تنمية الموارد البشرية الإماراتية، والمجلس الاستشاري للشبكة الدولية للتعليم الإيجابي (IPEN)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة.

مجلس الإدارة

السيد عبد الواحد الفهيم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المخاطر والامتثال

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد عبد الواحد الفهيم حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي وهو عضو مجلس إدارة شركة الإمارات العالمية للألمنيوم منذ عام 2014. كما أنه عضو مجلس إدارة دوبال القابضة ذ.م.م. ومصرف الإمارات للتنمية. يمتلك السيد عبد الواحد الفهيم خبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية مع مجموعة الإمارات دبي الوطني، شغل خلالها مناصب بارزة، حيث كان عضواً في مجلس إدارة كل من شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال وشركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول. كما شغل منصب المدير العام لإدارتي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في بنك الإمارات دبي الوطني، قبل أن يتم تعيينه نائباً للرئيس التنفيذي للمجموعة في عام 2009.

السيد علي فردان الفردان
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2011
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في أنظمة المعلومات من كلية متروبوليتان ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد علي الفردان حالياً عضوية مجلس إدارة كل من شركة دبي للاستثمار ش.م.ع، والشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع، والمال كابيتال. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة نايف للخدمات البحرية ش.م.ع، ويرأس مجلس إدارة العديد من الشركات، بما في ذلك مجموعة الفردان ذ.م.م، وشركة الفردان القابضة المحدودة، وشركة إمباسي كابيتال المحدودة. كما أنه مالك شركة ABF للاستثمارات ذ.م.م.

السيد بطي سعيد الكندي
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد بطي الكندي منصب المدير التنفيذي لمجموعة شركات الكندي ذ.م.م، وشركة ديزرت جروب للاستثمار ذ.م.م. ورئيس مجلس إدارة مجموعة الإمارات للاستثمار والتطوير ش.م.ع. كما يتولى منصب المدير التنفيذي لشركة ميثاق لخدمات التوظيف، ورئيس مجلس أمناء الجامعة الكندية في دبي، ونائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي التجاري العالمي، وعضو مجلس إدارة غرفة دبي. كما كان عضواً في مجالس إدارة صندوق الزكاة، وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع، وبنك دبي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من بنك الاتحاد الوطني في مصر وشركة عمان للتأمين.

مجلس الإدارة

السيد هادي طاهر بدري
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تافتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد هادي بدري حالياً منصب المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة شركة نتورك إنترناشونال في دولة الإمارات العربية المتحدة، إحدى أكبر شركات المدفوعات الرقمية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وشغل قبل ذلك عدة مناصب رئيسية، من بينها منصب الرئيس التنفيذي لشركة إعمار الدولية من عام 2019 إلى عام 2022، والرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية للمجموعة من عام 2017 إلى عام 2018. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة "نمشي" بين عامي 2019 و2022. بالإضافة إلى ذلك، ساهم بخبراته كعضو في مجلس إدارة شركة إعمار العقارية في مختلف القطاعات كالعقارات والتجارة الإلكترونية والضيافة. ولعب دوراً بارزاً في الإشراف على مشاريع التطوير العقاري لشركة إعمار في الهند وتركيا وباكستان والمغرب والأردن، حيث تولى عضوية مجلس إدارة 15 شركة مختلفة ضمن هذه القطاعات. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة صندوق الوطن ومجموعة ريفولي. علاوة على ذلك، كان عضواً في لجان الاستشارات الاستثمارية في فنتشر بارتنرز الشرق الأوسط (MEVP) وكارلايل مينا بارتنرز.

السيد خالد عبد الواحد الرستماني
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2008
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد خالد الرستماني حالياً منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبد الواحد الرستماني، كما أنه مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة "بي سي دي" للسفر والنقل والشحن. وهو عضو في مجلس إدارة شركة دبي للتأمين ش.م.ع. ومجموعة اتصالات (e&).

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة التدقيق

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال والشؤون المالية من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم منصب رئيس شركة وصال لإدارة الأصول، وشركة وصال للتطوير ذ.م.م، وشركة "مي دو ري بروجكتس"، كما أنه رئيس مجلس إدارة ورئيس شركة دبي الدولية القابضة. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة شعاع كابيتال، ومنصب رئيس مجلس إدارة ورئيس شركة A1 جراند بريكس المحدودة، وكان المستثمر المؤسس لشركة فيرجن ميجاستور في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تكريمه بجائزة "القائد العالمي الشاب" من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2007 وتم اختياره لجائزة "الرئيس التنفيذي للعام" من قبل مجلة الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط في عامي 2008 و2009. وفي عام 2010، تم تكريمه أيضاً لجهوده الإنسانية، حيث حصل على جائزة "الشخصية الإنسانية للعام".

مجلس الإدارة

السيد سعود محمد عبيدالله
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على دبلوم عالي في الأعمال المصرفية ونظم المعلومات من كليات التقنية العليا في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

لمحة عامة

يشغل السيد سعود عبيد الله حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في مركز دبي التجاري العالمي. كما شغل عضوية عدة مجالس إدارة لمؤسسات مرموقة، بما في ذلك شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، والشركة الوطنية للتأمينات العامة، وشركة عمان للتأمين.

تتميز مسيرته المهنية بأدوار مهمة في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، حيث شغل مناصب متعددة، بما في ذلك مدير الائتمان والضمان والتمويل التجاري من عام 1993 إلى عام 1995، ومدير فرع، والمدير التجاري في قطاع الشركات المتوسطة. كما شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة من عام 2016 إلى عام 2023، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2014 إلى عام 2016، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة للحسابات الملكية من عام 2010 إلى عام 2014.

الآنسة موزة عمر الفطيم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصلة على شهادة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينغز لندن، المملكة المتحدة.

لمحة عامة

تشغل الآنسة موزة الفطيم منصب الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي في مجموعة الفطيم، حيث تقود استراتيجية الذكاء الاصطناعي للمجموعة، وتسهم في دفع الابتكار والتحول عبر محافظها المتنوعة. وتسعى من خلال دورها إلى توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بتجارب العملاء والموظفين، وتسريع وتيرة النمو، وذلك انطلاقاً من رؤيتها الرامية إلى ترسيخ الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية في ثقافة المجموعة ومحور رئيسي للتطوير الاستراتيجي.

وقد شغلت الآنسة موزة الفطيم قبل ذلك منصب رئيس المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث قادت مبادرات الاستدامة والتوظيف الشامل. ويعكس نهجها القيادي التزاماً وثيقاً بتبني الابتكار، ودعم الأهداف طويلة المدى للمجموعة.

تحمل الآنسة موزة الفطيم درجة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينغز لندن، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في القانون من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن.

أمين سر المجموعة

السيد أحمد الجزيري
أمين السر في مجلس الإدارة

تم تعيينه منذ: سبتمبر 2023

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال في المالية والمصرفية، ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية والقيادة من جامعة دبي، وهو خريج برنامج الذكاء الاصطناعي من كلية كيلوغ - جامعة أكسفورد.

لمحة عامة

يتمتع السيد أحمد بخبرة مهنية تزيد عن عشر سنوات من العمل في جهاز الإمارات للمحاسبة، حيث عمل مديراً للتدقيق، وأجرى عمليات تدقيق للامتثال والشؤون المالية للجهات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومثل الهيئة في اجتماعات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI) واجتماعات دواوين الرقابة المالية والمحاسبية لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما أنه حاصل على شهادة الاختصاصي المعتمد في حوكمة الشركات من الجمعية الدولية للامتثال، بالتعاون مع جامعة مانشستر.

الإدارة التنفيذية

الدكتور بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي

سنة التعيين: يناير 2017

يشغل الدكتور بيرند فان ليندر منصب الرئيس التنفيذي في بنك دبي التجاري منذ يناير 2017، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في الأعمال المصرفية. خلال فترة توليه هذا المنصب، سجلت القيمة السوقية للبنك وأرباحه الصافية نمواً بلغ ثلاثة أضعاف، كما تضاعف حجم ميزانية البنك. وقبل انضمامه إلى بنك دبي التجاري، عمل الدكتور فان ليندر في البنك الأول بالمملكة العربية السعودية لأكثر من 10 سنوات، من بينها أكثر من سبع سنوات بمنصب الرئيس التنفيذي. وشملت مناصبه السابقة الأخرى منصب مدير الخزينة في البنك الأول، ورئيس قسم التحليل الكمي في بنك "أيه بي إن أمرو". الدكتور فان ليندر حاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة المالية من جامعة برادفورد بالمملكة المتحدة، ودرجة الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي من جامعة أوتريخت في هولندا، ودرجة الماجستير في علوم الحاسوب من جامعة نايميخن في هولندا.

كما يشغل الدكتور فان ليندر منصب عضو مجلس إدارة مستقل في شركة "دامن شيبيارد" في هولندا، وعضو مستقل في لجنة الاستثمار التابعة للشركة الوطنية للتأمين في المملكة العربية السعودية.

دارين كلارك
الرئيس المالي

سنة التعيين: أبريل 2018

يشغل السيد دارين كلارك حالياً منصب الرئيس المالي لبنك دبي التجاري، ويتمتع بخبرة في الأعمال المصرفية لأكثر من 25 سنة. شغل سابقاً منصب الرئيس المالي لبنك أستراليا الوطني (NAB) الدولي، ومقره في سنغافورة، حيث عمل لأكثر من 13 سنة، وتقلد أيضاً عدة مناصب من بينها منصب الرئيس المالي للأسواق العالمية والخزينة. وقبل ذلك، عمل لدى بنك "جيه بي مورغان تشيس" في المملكة المتحدة ولوكسمبورغ وهونغ كونغ. يحمل دارين درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ولونغونغ، كما أنه حاصل على الاعتماد كمحاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا.

ماركو زيلي
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة

سنة التعيين: يناير 2024

يُعد ماركو قيادياً متمرساً في مجال إدارة المخاطر، حيث يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في القطاع المصرفي، لاسيما في مجالات حوكمة المخاطر، ووضع السياسات، وإدارة المخاطر التشغيلية. وقد شغل مناصب قيادية في مؤسسات مالية عالمية وإقليمية، قاد من خلالها مبادرات استراتيجية شملت إدارة محافظ الائتمان، وتقييم مستويات تقبل المخاطر، وإجراء اختبارات الضغط، وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ويُضيف ماركو قيمة نوعية من خلال خبرته الواسعة في تصميم وتطوير أطر مرنة لإدارة المخاطر، وتعزيز ممارسات الاستدامة، وضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية في بيئات مصرفية معقدة. وقبل انضمامه إلى بنك دبي التجاري، ترأس قسم حوكمة المخاطر والسياسات في بنك أبوظبي الإسلامي، كما شغل مناصب قيادية عليا في عدد من البنوك الرائدة الأخرى. وهو مصرفي معتمد، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، إلى جانب امتلاكه العديد من الشهادات المهنية المتخصصة.

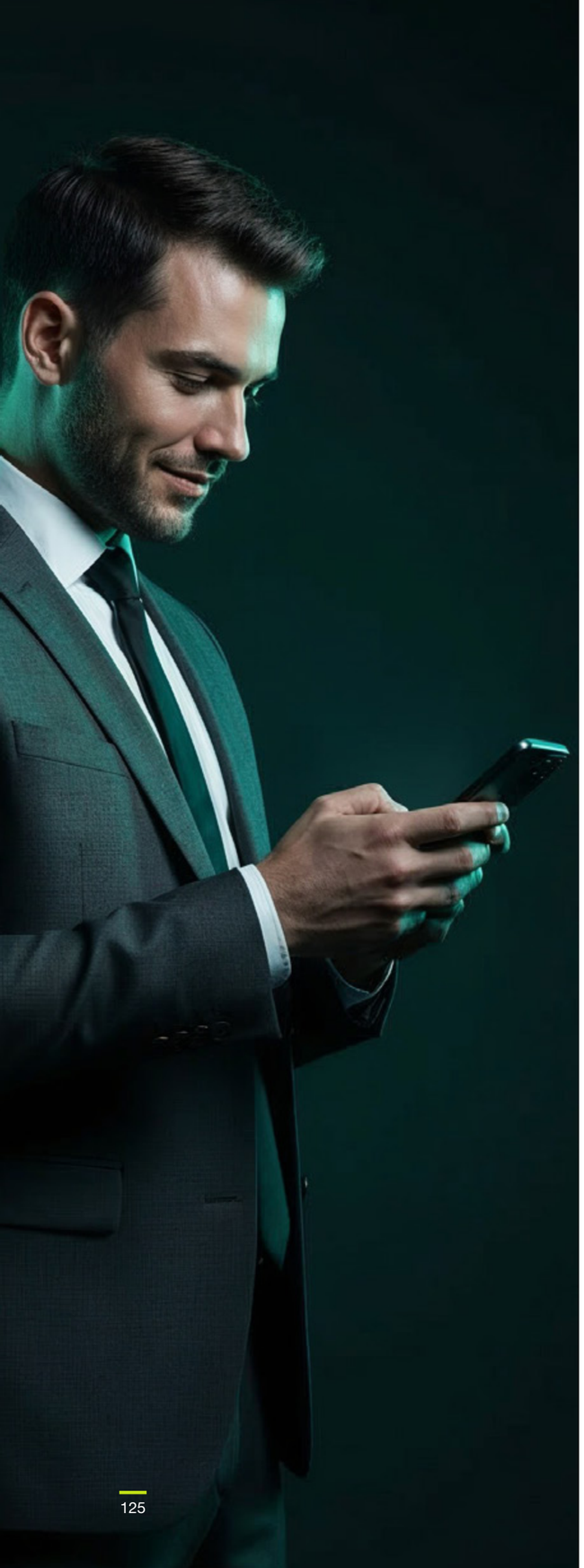

إطار الحوكمة المؤسسية
نهج قيادي يعزز المساءلة والثقة

وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن الحوكمة المؤسسية عبارة عن مجموعة العلاقات التي تجمع بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة في إطار واحد يتم من خلاله تحديد أهداف البنك ووسائل تحقيقها، وأساليب مراقبة الأداء، وتساعد في تحديد وسائل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وأساليب اتخاذ القرارات المؤسسية.

ويؤمن البنك إيماناً راسخاً بأن الممارسات الرشيدة للحوكمة المؤسسية من شأنها المساعدة في تحسين أداء البنك من خلال عدة طرق:

تحسين الأداء وتعزيز الربحية

تهدف الحوكمة إلى تحسين الأداء، إذ تزيد فعلياً من قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على اتخاذ القرارات الصائبة التي تساهم في رفع الإيرادات وخفض التكاليف.

التخفيف من مخاطر الفشل

عند تنفيذها بشكل فعال، يمكن للحوكمة أن تمنع التجاوزات المؤسسية أو الاحتيال أو منع أي مسألة قانونية تقع على البنك. كما أنها تعزز سمعة البنك في الأسواق ككيان يتمتع بالانضباط وثقة المستثمرين، وهذا بدوره يعزز الثقة والمصداقية بين أصحاب المصلحة.

حماية المساهمين الأقلية

تكفل الممارسات السليمة للحوكمة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، لاسيما الحق في طلب المعلومات وإبداء الرأي والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.

ووفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتولى مجلس إدارة البنك المسؤولية والتحكم الكامل بالحوكمة المؤسسية للبنك. ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة ضمان إرساء سياسات وعمليات قوية للحوكمة المؤسسية، تتناسب مع ملف مخاطر البنك وأهميته النظامية. وفيما يتعلق بالمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أيضاً ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية واحترام معايير الحوكمة الشرعية.

إن التزام فريق العمل بمبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة والشفافية هو الأساس الذي يحكم علاقات مجلس الإدارة ولجانه وكافة جهات صنع القرار لدى البنك مع المساهمين والمستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى التزامه باستراتيجية الحوكمة المؤسسية، التي تستند إلى المبادئ التالية:

- الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً لمبادئ الحوكمة الرشيدة في الأسواق العالمية ولوائح الحوكمة الإقليمية المحددة.
- إضافة قيمة على المدى الطويل لصالح حملة الأسهم، مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع.
- تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في الأنشطة المؤسسية.
- تشجيع المشاركة المستنيرة للمساهمين في الجمعية العمومية.
- الالتزام بالشفافية في العلاقات مع الأسواق ومع عامة الناس من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وتوفير المعلومات المهمة.
- تحقيق التوازن المناسب في تشكيلة المجلس، بحيث يكون له أعضاء مستقلون ولجان متخصصة.
- ضمان التنوع بين الجنسين والمهارات والخبرة في تشكيل المجلس وفي لجانه، مما يعكس الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
- ضمان الاحترام والقدرة والخبرة والتزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بواجباتهم وبالتقييم والمراجعة المستمرة من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.
- تنفيذ سياسة المكافآت الخاصة بالبنك مما يحقق المواءمة بين أداء الإدارة وأهداف أصحاب المصلحة.
- إسناد القيادة المؤسسية إلى رئيس مجلس الإدارة، بما يضمن التحسين المستمر لإطار الحوكمة المؤسسية في البنك.
- التركيز على اعتماد الاستراتيجية المؤسسية والأهداف الاستراتيجية، وتحديد نموذجها التنظيمي والإشراف على الامتثال لهذه الأهداف وتطويرها.
- الالتزام بتطبيق ممارسات الحوكمة الأخلاقية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وسياسات إدارة المخاطر، حيث تراقب وحدة الامتثال تطبيق هذه المعايير، وتقدم تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال.
- وضع آليات لمنع تضارب المصالح والمنافسة وتحديده وإدارته.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

المساهمون

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار

نائب رئيس مجلس الإدارة
سعادة أحمد عبدالله بن بيات

الدكتور عبدالله محمد عبدالرحمن محمد آل كرم

السيد عبد الواحد الفهيم

السيد علي فردان الفردان

السيد بطي سعيد الكندي

السيد هادي محمد طاهر بدري

السيد خالد عبد الواحد الرستماني

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم

السيد سعود محمد إبراهيم حمد عبيدالله

الآنسة موزة عمر عبدالله حمد الفطيم

أمين السر في مجلس الإدارة
السيد أحمد الجزيري

لجنة المخاطر والامتثال
التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية
التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الاستراتيجية
التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق
التابعة لمجلس الإدارة

لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة
التابعة لمجلس الإدارة

رئيس إدارة المخاطر بالإنابة
ماركو زيلي

الرئيس التنفيذي
الدكتور بيرند فان ليندر

رئيس التدقيق الداخلي
هاريش رافي داريانانى

لجان الإدارة التنفيذية لبنك دبي التجاري

لجنة المخاطر والامتثال

لجنة الائتمان

لجنة الأصول والالتزامات

لجنة استثمارات المشروعات

لجنة الموارد البشرية

اللجان الإدارية الفرعية

بيان حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

يلتزم مجلس الإدارة بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية على مستوى البنك. وفي إطار اضطلاعه بمسؤولياته، يحرص المجلس - بدعم من لجانه والإدارة العليا - على ضمان تنفيذ نظام رقابة داخلية شامل وفعال، يهدف إلى دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك، وإدارة المخاطر بفاعلية ضمن حدود مستوى تقبل المخاطر المعتمد.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لتوفير قدر معقول من التأكيد بشأن موثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وحماية أصول البنك. ويستند هذا النظام إلى مجموعة واضحة من السياسات والإجراءات والعمليات، التي تخضع للمراجعة والتحديث بشكل دوري لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال والإطار التنظيمي.

ومع ذلك، فإنه من الضروري الإقرار بأن أنظمة الرقابة الداخلية، مهما بلغت درجة إحكام تصميمها، تنطوي على قيود متأصلة، وقد لا تمنع أو تكشف جميع أوجه القصور في الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات مدى فاعلية التقييمات الحالية لفترات مستقبلية إلى قيود من شأنها أن تؤدي إلى عدم كفاية الضوابط جراء التغيرات في بيئة الأعمال أو الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

وتقع على عاتق جميع موظفي البنك المسؤولية الكاملة عن تطبيق نظام رقابة داخلية فعال والمحافظة عليه، كلٌ ضمن نطاق مسؤولياته. لذلك، يتم بذل جهوداً منسقة على كافة مستويات البنك لتحسين بيئة الرقابة لأعلى مستوى من خلال المراجعة المستمرة للإجراءات وتبسيطها لمواجهة أي خلل في الرقابة وتصحيحها. ويُناط بكل اختصاص، تحت مظلة الإدارة التنفيذية، مسؤولية متابعة ومعالجة أوجه القصور الرقابية، سواء التي يتم تحديدها ذاتياً أو التي يتم رصدها من قبل المدققين الداخليين أو الخارجيين.

المكونات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية

- الحوكمة
- إدارة المخاطر
- إدارة الامتثال
- التدقيق الداخلي والمراجعات الرقابية

الحوكمة

إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضوابط الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة إطار رقابة داخلية يوفر بيئة تشغيلية منضبطة ومتوافقة مع مستوى تقبل البنك للمخاطر والأهداف الاستراتيجية للبنك. ويتم تنفيذ مهام الإشراف من خلال خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وست لجان إدارية رئيسية، تتمتع جميعها بصلاحيات محددة بوضوح. وتضطلع كل من لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بدور محوري في مراقبة المخاطر والتحقق والتأكيد. كما تتولى كل من لجنة إدارة المخاطر والامتثال ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية مهام الإشراف على مستوى الإدارة التنفيذية، لضمان التطبيق الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية ومتابعة أدائها.

الهيكل التنظيمي

يعتمد البنك هيكلاً تشغيلياً واضحاً، مدعوماً بمخطط تنظيمي ومصفوفة لتفويض الصلاحيات يحددان التسلسل الهرمي لإعداد التقارير والمساءلة. ويتم ممارسة الصلاحيات المفوضة بحسن تقدير ومسؤولية، وتوثق جميع التفويضات من خلال هياكل اللجان ومصفوفات تفويض الصلاحيات المعتمدة. كما تسهم لجان مجلس الإدارة، وفقاً لنطاق اختصاصاتها، في دعم الحوكمة وتعزيز المساءلة والإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية.

خطوط الدفاع الثلاثة

يعتمد البنك إطار عمل فعالاً لحوكمة المخاطر، يعمل على دمج مبادئ المساءلة في كافة الأعمال. ويتبنى البنك نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، تكون فيه جميع الإدارات والأقسام مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن نطاق اختصاصها، ويتعين عليها تحديد هذه المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها من خلال الضوابط المناسبة. ويتضمن هذا النموذج ما يلي

إدارة الخط الأول

مسؤولة عن المخاطر التي تنشأ ضمن أنشطتها، وعن التصميم المناسب والتشغيل الفعال للضوابط الداخلية اللازمة لتخفيف تلك المخاطر.

وظائف الخط الثاني

تشمل في المقام الأول فريق إدارة المخاطر والامتثال الذي يضع السياسات ويحدد التحديات ويراقب المخاطر الواقعة ضمن نطاق مسؤوليه.

خط الدفاع الثالث

يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث، ويقدم تأكيدات مستقلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ويتولى المدققون الخارجيون مسؤولية تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لتحديد مستوى الاعتماد على فعاليته، وتصميم إجراءات التدقيق المناسبة بناءً على ذلك.

إدارة السياسات

يوفر إطار العمل الشامل لإدارة السياسات آلية فعالة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بكفاءة. ويتم مراجعة السياسات واعتمادها بشكل دوري من قبل أقسام الحوكمة المختصة، مع وجود وحدة متخصصة لإدارة السياسات تتولى تطبيق ممارسات حوكمة متسقة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويعكس هذا الإطار التزام البنك الراسخ بالامتثال، وتخفيف المخاطر، وتعزيز المرونة التشغيلية.

إدارة المخاطر

المخاطر التشغيلية

يدير البنك المخاطر التشغيلية من خلال إطار متكامل يشمل الإبلاغ عن الحوادث، وإجراء التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، واستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية، وتنفيذ اختبارات ضوابط الرقابة، إلى جانب المتابعة المركزية لمسائل المخاطر والإجراءات التصحيحية المرتبطة بها. وخلال عام 2025، سجل البنك انخفاضاً ملحوظاً في عدد الحوادث التشغيلية وحجم الخسائر المرتبطة بها، مما يعكس التحسن في آليات التعامل مع الحوادث وارتفاع مستوى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية. كما تم تنفيذ التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة عبر جميع الوحدات ذات الصلة، بهدف توثيق المخاطر التشغيلية وتقييم الضوابط المعمول بها، حيث خضعت جميع نتائج التقييم للمراجعة والتدقيق لضمان الالتزام بالمنهجيات المعتمدة وتعزيز المساءلة. وقد شهدت جودة هذه التقييمات وعملياتها تطوراً ملحوظاً خلال العام. كما استمرت مؤشرات المخاطر الرئيسية في أداء دورها كمؤشرات تحذيرية مبكرة لرصد أي ارتفاع محتمل في مستويات المخاطر أو احتمالية وقوع حوادث تشغيلية.

وفي عام 2025، تم تحديث هذه المؤشرات وإعادة تصميمها لتتوافق مع ملفات التقييم الذاتي المحدثة، بما أسهم في تحسين كفاءة المراقبة ودعم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما واصل البنك تنفيذ برامج منتظمة لاختبار الرقابة على كافة مجالات المخاطر، إلى جانب إجراء تقييمات مستمرة للتحقق من فعالية ضوابط الرقابة الرئيسية. وقد تحسنت جودة هذه الاختبارات ونتائجها خلال العام، بدعم من البرامج التدريبية الموجهة ومبادرات تطوير العمليات والمنهجيات. ويتم تتبع قضايا المخاطر والإجراءات التصحيحية بشكل مركزي، مع إجراء مراجعات دورية ورفع تقارير منتظمة إلى الإدارة، بما يضمن بقاء نظام تتبع المخاطر والإجراءات فعالاً من حيث التصميم والتطبيق. وبوجه عام، يُعد إطار إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد لدى البنك، بما يشمل الاستجابة للحوادث، وتقييم المخاطر، والمراقبة المستمرة، واختبار ضوابط الرقابة، وإدارة المشكلات، كافياً وفعالاً في دعم أهداف البنك التشغيلية والرقابية.

إدارة استمرارية الأعمال

يعتمد البنك نظاماً متكاملاً لإدارة استمرارية الأعمال، مدعوماً بلوائح حوكمة شاملة وخطط معتمدة وبرامج اختبار منتظمة. وخلال عام 2025، تم توسيع نطاق تطبيق نظام استمرارية الأعمال، مع استمرار البنك في الحفاظ على شهادة ISO 22301:2019 . وبناءً على التقييمات المنفذة، تُعد الضوابط الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال ملائمة وكافية. وتتولى وحدة متخصصة في إدارة استمرارية الأعمال، تحت مظلة إدارة المخاطر، مسؤولية الإشراف على المخاطر المرتبطة باستمرارية الأعمال في البنك، واعتماد خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث، إلى جانب إدارة وتنفيذ اختبارات هذه الخطط. كما تم اعتماد سياسات وإجراءات واضحة لإدارة الأزمات والاتصال، لتنظيم آليات التعامل مع الاتصالات الخارجية في حال وقوع أي أزمة أو كارثة.

إدارة مخاطر الاحتيال

أنشأ البنك وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاحتيال تتولى تطوير استراتيجية منع الاحتيال وتطبيقها وتحديثها بشكل دوري وفقاً لنهج قائم على المخاطر وذلك لتأمين أعمال البنك وعملائه ضد مخاطر الاحتيال. ويطبق البنك نهجاً متعدد المستويات للوقاية من الاحتيال، يشمل ضوابط تشغيلية قوية على مستوى العمليات، والمراقبة المستمرة للتعاملات، وتنفيذ حملات توعوية منتظمة حول الاحتيال تستهدف العملاء والموظفين. كما يعمل فريق متخصص على مدار الساعة لمراقبة المعاملات على مستوى جميع المنتجات والخدمات، بما يضمن الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة والاستجابة لها في الوقت المناسب. ويستخدم البنك أنظمة متقدمة للكشف عن الاحتيال ومنعه، بما في ذلك أدوات المراقبة الفورية للتعاملات وتحليل السلوكيات، بهدف تحديد مخاطر الاحتيال الناشئة والحد منها بشكل استباقي. ويتم مراجعة هذه الأنظمة وتطويرها بشكل منتظم لمواكبة التهديدات المتغيرة والمتطلبات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، يتعاون البنك بشكل وثيق مع نظرائه في القطاع، والجهات الرقابية، وأجهزة إنفاذ القانون، بهدف تعزيز معايير مكافحة الاحتيال على مستوى القطاع. وتُجرى التحقيقات في حالات الاحتيال المشتبه بها أو المؤكدة بكل صرامة، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أي ملاحظات يتم تحديدها. كما تخضع فعالية ضوابط إدارة مخاطر الاحتيال للمراجعة المستمرة، ويتم إدخال التحسينات اللازمة لضمان حماية أصول البنك والحفاظ على سمعته.

المعلومات والأمن السيبراني

يلتزم البنك بتطبيق أعلى معايير أمن المعلومات والأمن السيبراني لحماية بياناته وأنظمته وأصحاب المصلحة. ويُعد نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) معتمداً وفق معيار ISO/IEC 27001، ومتوافقاً بالكامل مع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك معايير ضمان المعلومات في دولة الإمارات، وإطار ضوابط أمن العملاء لشبكة سويفت، ومعايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع.

كما يعتمد البنك مجموعة شاملة من سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يضمن الحفاظ على سرية البيانات الهامة وسلامتها وتوافرها. ويتم مراجعة هذه السياسات وتحديثها بانتظام لمواجهة التهديدات المستجدة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. كما يعتمد البنك مجموعة من الضوابط التقنية والتنظيمية، تشمل إدارة الصلاحيات، والتشفير، وأمن الشبكات، والمراقبة المستمرة، للحماية من التهديدات السيبرانية والوصول غير المصرح به.

وتقوم وحدة أمن المعلومات برفع تقارير منتظمة حول أوضاع مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني إلى الإدارة العليا واللجان المختصة. وخلال عام 2025، تمكن البنك من المحافظة على شهادة ISO 27001:2022، وحقق امتثالاً كاملاً في التقييمات المستقلة لضوابط الأمن السيبراني. كما عزز البنك قدراته الدفاعية الرقمية من خلال تطبيق حلول متقدمة لرصد التهديدات والاستجابة للحوادث، إلى جانب اعتماد أفضل الممارسات في إدارة مخاطر الأطراف الثالثة.

إدارة مخاطر الأفراد

يدرك البنك أن الإدارة الفعالة لمخاطر الأفراد تُعد عنصراً أساسياً في حماية سمعته المؤسسية، وتعزيز مرونته التشغيلية، وضمان الامتثال التنظيمي.

وتخضع عمليات التوظيف والتعيين والتأهيل لسياسات شاملة لتنظيم الموارد البشرية، تهدف إلى ضمان العدالة والشفافية والتوافق مع المتطلبات التنظيمية. ويتعين على جميع الموظفين الجدد إتمام برامج تدريب إلزامية تغطي مدونة السلوك المهني الخاصة بالبنك، والقيم المؤسسية، وأهم موضوعات الامتثال وإدارة المخاطر. كما يخضع كبار المديرين التنفيذيين ومسؤولي المخاطر الجوهرية لتقييمات صارمة للملاءمة والكفاءة وفقاً للمعايير التنظيمية، مع الحصول على الموافقات اللازمة من لجنة مجلس الإدارة المختصة.

كما يلتزم البنك بتنفيذ برنامج تدريبي إلزامي سنوي لكافة الموظفين، يهدف إلى ترسيخ الالتزام بالسياسات الأساسية والمتطلبات التنظيمية والمعايير الأخلاقية.

وتحدد مدونة السلوك المهني المبادئ التي توجه الموظفين نحو الالتزام بأعلى معايير النزاهة الفردية والمؤسسية، حيث يُطلب من جميع الموظفين تقديم إقرارات سنوية بالالتزام بمدونة السلوك المهني، بما يدعم الثقافة المؤسسية القائمة على السلوك الأخلاقي وعملية اتخاذ القرار الرشيدة. ويُعد نهج البنك في إدارة مخاطر الأفراد فعالاً في دعم الامتثال وتخفيف المخاطر وترسيخ الثقافة المؤسسية الأخلاقية.

التأمين

قام البنك بوضع برنامج تأميني شامل يهدف إلى الحد من الخسائر المالية الناشئة عن الاحتيال، وتلف الممتلكات، وانقطاع الأعمال، والمسؤولية العامة. ويخضع هذا البرنامج للمراجعة سنوياً لضمان توافقه مع سجل المخاطر المتطور للبنك ومتطلباته التشغيلية. كما يتم تقييم مستويات التغطية وشروط وثائق التأمين بانتظام لتوفير الحماية المناسبة لأصول البنك ومصالحه، بما يدعم أهداف إدارة المخاطر ويعزز قدرة البنك على التكيف والصمود.

إدارة مخاطر الائتمان

يدير البنك مخاطر الائتمان من خلال إطار عمل منظم يضمن تحديد المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها بما يوافق المتطلبات التنظيمية ومستوى تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك. ويتم الإشراف على مخاطر الائتمان من خلال لجان متخصصة، ووفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يشمل وحدات الأعمال، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي. وتخضع السياسات ومصفوفات تفويض الصلاحيات للمراجعة الدورية لضمان اعتماد مقترحات الائتمان من الجهات المخولة بذلك. ويدعم هذا النهج ممارسات التحوط في المخاطر، والامتثال التنظيمي، وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

إدارة الامتثال

إطار عمل الامتثال لمكافحة الجرائم المالية

يتبنى البنك إطار عمل فعال للامتثال لمكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية المعتمدة. ويشمل هذا الإطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة المعاملات، وفحص الأسماء والمدفوعات، وتقييم المخاطر، وتوفير تأكيدات الجهات المستقلة، والتواصل مع الجهات الرقابية، إلى جانب برامج التدريب والتوعية. وخلال عام 2025، تم تعزيز هذا الإطار بشكل إضافي لمواكبة المخاطر الناشئة والتوقعات التنظيمية المتطورة، بما يدعم التزام البنك بحماية أعماله وسمعته من مخاطر الجرائم المالية.

أنظمة مكافحة الجرائم المالية

يعتمد البنك على أنظمة متقدمة لتقييم مخاطر العملاء، ومراقبة المعاملات، وفحص العقوبات. وخلال عام 2025، تم إدخال تحسينات جوهرية على هذه الأنظمة، شملت تطبيق آليات تقييم المخاطر المتغيرة وتعزيز سيناريوهات الرصد والرقابة، بما يضمن التعرف المبكر على المخاطر المحتملة والحد منها في الوقت المناسب. وتأتي المراجعات الدورية والتحديثات المستمرة لمنهجيات الرصد والمراقبة لتكمل هذه التطورات التقنية، بما يتناسب مع المعايير المعتمدة في القطاع والتوجيهات التنظيمية.

مراقبة الامتثال والاختبارات

قامت وحدة مراقبة الامتثال والاختبارات بتوسيع نطاق أنشطتها خلال العام، مع التركيز على مجالات المخاطر الرئيسية والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتم تنفيذ اختبارات ضمان الجودة بشكل منتظم إلى جانب المراجعات المستقلة للامتثال، حيث جرى التعامل مع أي ثغرات يتم رصدها من خلال خطط عمل رسمية وفي الوقت المناسب. ويُعد تصميم وتشغيل أنشطة مراقبة الامتثال والاختبارات كافيين، مع استمرار تطويرها بما يواكب التغيرات في البيئة التنظيمية.

الامتثال التنظيمي

تتولى وحدة سلوك السوق والامتثال التنظيمي مسؤولية ضمان الالتزام المستمر بجميع القوانين واللوائح والمتطلبات الرقابية المعمول بها. وتعتمد الوحدة ضوابط فعالة للتحقق من تنفيذ الالتزامات التنظيمية ومتابعتها ومراقبتها، وذلك باستخدام آليات واضحة للتقارير والتصعيد. وخلال عام 2025، واصل البنك تعزيز إطار الامتثال التنظيمي، بما يضمن الشفافية والمساءلة على مستوى كافة وحدات الأعمال.

سلوك السوق

يتبنى البنك إطار عمل شاملاً لإدارة سلوك السوق يعزز المعايير الأخلاقية والمعاملة العادلة للعملاء وسلامة الأسواق. وخلال عام 2025، عمل البنك على ترسيخ مبادئ سلوك السوق بشكل أعمق عبر تحديث السياسات والإجراءات وتنفيذ برامج تدريبية منتظمة. وتسهم هذه الجهود في دعم الامتثال التنظيمي، وتعزيز السلوك المسؤول، وضمان تحقيق نتائج عادلة للعملاء.

الإبلاغ عن المخالفات

شهدت إجراءات الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة لدى البنك المزيد من التطورات خلال عام 2025، من خلال تحسين السياسات ووسائل التواصل وآليات الإبلاغ. ويوفر البنك قناة مخصصة تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي مخالفات بسرية تامة، حيث تخضع جميع البلاغات للتحقيق الدقيق ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وتساهم هذه الممارسات في تعزيز التزام البنك بمبادئ الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات.

التدقيق الداخلي والمراجعات الرقابية

التدقيق الداخلي

يعمل قسم التدقيق الداخلي باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، ويقدم تأكيدات موضوعية بشأن كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة في البنك. ويعتمد القسم خطة تدقيق قائمة على المخاطر، يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتشمل مراجعات دورية لاسيما للوظائف والعمليات الرئيسية. وخلال عام 2025، تم التعامل مع جميع الملاحظات الجوهرية من خلال خطط عمل منظمة، مع متابعة التقدم المُحرز ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق. ويؤدي قسم التدقيق الداخلي دوراً فعالاً في دعم التزام البنك بالرقابة القوية والتحسين المستمر.

المراجعات الرقابية

خضع البنك خلال عام 2025 لعدد من المراجعات الرقابية التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وجهات رقابية أخرى. وقد تعامل البنك مع جميع المجالات التي تحتاج إلى التحسين بشكل سريع وفعال، وتم إدارة البنود المفتوحة حتى إغلاقها وفق الجداول الزمنية المتفق عليها. ويتسم نهج البنك في التعامل مع الجهات الرقابية بالاستباقية والشفافية، بما يضمن الالتزام الكامل بالمتطلبات الإشرافية ومعالجة أي فرص للتحسين في الوقت المناسب.

الخلاصة

بالنظر إلى العوامل الواردة في الفقرات السابقة، يؤكد مجلس الإدارة أن البنك يتمتع بنظام فعال للرقابة الداخلية. وقد تم تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات اللازمة لضمان الامتثال للوائح ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية، ويرى مجلس الإدارة أنها كافية وملائمة لعام 2025.

تمت الموافقة على هذا البيان من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2026، ومن قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21 يناير 2026.

عن مجلس الإدارة وبالنيابة عنه
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار

تشكيل مجلس الإدارة وتعيينه ومدته

تعزيز المرونة من خلال الحوكمة الرشيدة

بنك دبي التجاري، شركة مساهمة عامة أُسست بموجب القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، بصيغته المُعدلة من وقت إلى آخر. وطبقاً لنص المادة (19) من النظام الأساسي، تتم إدارة البنك والإشراف عليه من خلال مجلس إدارة يتألف من أحد عشر (11) عضواً، ويتم انتخاب كل عضو منهم من قبل المساهمين، بحيث يشغلون مناصبهم في مجلس إدارة البنك لمدة ثلاث (3) سنوات.

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 6 مارس 2024. تنتهي مدة مجلس الإدارة الحالي باجتماع الجمعية العمومية المُقرر انعقاده في مارس 2027.

يتكون مجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وستة (6) أعضاء غير مستقلين كما في 31 ديسمبر 2025.

%100 أعضاء غير تنفيذيين

%45 نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

6 عدد اجتماعات مجلس الإدارة

مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة

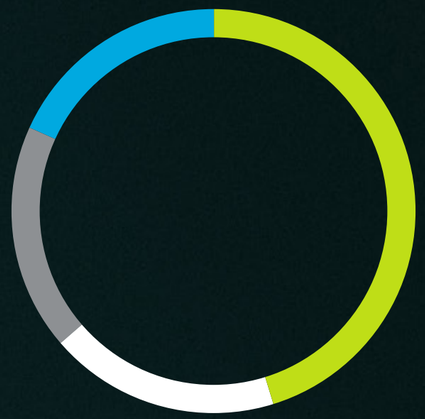

- 5 ● 3-0 سنوات
- 2 ● 9-6 سنوات
- 2 ● 12-9 سنة
- 2 ● أكثر من 12 سنة

من 0 إلى 3 سنوات
- سعادة أحمد عبد الله بن بيات (2024)
- الدكتور عبدالله محمد آل كرم (2024)
- السيد هادي طاهر بدري (2024)
- السيد سعود محمد عبيدالله (2024)
- الآنسة موزة عمر الفطيم (2024)

من 6 إلى 9 سنوات
- سعادة أحمد عبد الكريم جلفار (2018)
- السيد عبد الواحد الفهيم (2018)

من 9 إلى 12 سنة
- السيد بطي سعيد محمد الكندي (2015)
- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم (2015)

أكثر من 12 سنة
- السيد خالد الرستماني (2008)
- السيد علي الفردان (2011)

العمـــــر

- 1 ● أقل من 40
- 2 ● 50 - 40
- 5 ● 60 - 50
- 3 ● أكبر من 60

اختيار أعضاء مجلس الإدارة
الجدارة الجماعية في المهارات والخبرات

إنشاء مجلس الإدارة واختيار أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بسمعة طيبة ومكانة مهنية مرموقة ويؤدون واجباتهم بموضوعية واستقلالية. وبموجب سياسة اختيار مجلس الإدارة وجدارته وتنوعه، يحرص البنك على أن يكون المرشحون المقترحون لعضوية مجلس الإدارة أفراداً ذوي سمعة طيبة ومؤهلين ومشهود لهم بخبرتهم وكفاءتهم ومؤهلاتهم وتوافرهم والتزامهم تجاه المهام المسندة إليهم. ويدعم البنك تعزيز التنوع من حيث الجنس والعمر والمعرفة والخبرة، مما يسهم في إثراء عمليات صنع القرار ويوفر مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

تقييم الأهلية والكفاءة

يتعين على جميع المرشحين المقترحين استيفاء معايير الأهلية والكفاءة التالية عند التعيين، والاستمرار في استيفاء هذه المتطلبات طوال فترة عملهم، وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

- التمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة؛
- التمتع بسجل حافل من التصرف بأمانة والأخلاقيات الرفيعة والنزاهة والسمعة الطيبة؛
- لديهم سجل جيد في السلوك المالي؛
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بطريقة عقلانية وموضوعية ومستقلة، وعدم وجود أي تضارب في المصالح قد يؤثر على سلوكهم؛
- امتلاك الوقت الكافي لتكريس أنفسهم بالكامل لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم؛
- المساهمة في تحقيق الجدارة الجماعية لمجلس الإدارة؛ و
- تلبية أي متطلبات إضافية محددة في اللوائح المعمول بها.

يُشترط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قبل تعيين أو إعادة تعيين أي عضو في مجلس الإدارة. وقبل تقديم أي طلب، تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة التحقق من استيفاء المرشح لجميع معايير الكفاءة والملاءمة، والتأكد من أن التشكيلة الجماعية لمجلس الإدارة تتضمن مجموعة متكاملة من المهارات والكفاءات والخبرات اللازمة لدعم حوكمة رشيدة وفعالة، وضمان ممارسات وعمليات سليمة.

تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يُعد تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة نهجاً منظماً واستباقياً يهدف إلى ضمان استمرارية المجلس واستقرار أدائه. ويشمل هذا النهج تحديد الأفراد المؤهلين لشغل المناصب الرئيسية، والعمل على إعدادهم وتأهيلهم، وتسهيل انتقالهم إلى تلك المناصب، مع الأخذ في الاعتبار الشواغر المتوقعة وغير المتوقعة. وقد صُممت هذه العملية للحفاظ على مجلس إدارة فعال ومتوازن، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وبما يضمن إطاراً متيناً وراسخاً للإشراف على أداء البنك وأعماله، ويحافظ على كفاءة الحوكمة والتوافق الاستراتيجي.

وخلال العام، قامت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة خطة تعاقب أعضاء مجلس الإدارة والموافقة عليها، وتشمل رئيس مجلس الإدارة ونائبه، بالإضافة إلى رئيس ونائب رئيس كل لجنة من لجان المجلس. كما تحدد الخطة اثنين من الخلفاء المعينين للمجلس، وذلك لضمان استمرارية العمل في حال حدوث أي استقالة أو مغادرة غير متوقعة خلال فترة عضوية المجلس.

ويسترشد مخطط التعاقب القيادي بالمبادئ التالية:

- **ضمان الاستمرارية:** تحديد المرشحين المؤهلين والكفاءات اللازمة للحد من أي تأثيرات محتملة خلال فترة انتقال القيادة.
- **التوافق مع الاستراتيجية:** تمكين مجلس الإدارة من الحفاظ على اتساقه مع أولويات البنك المتغيرة والتكيف مع البيئة الخارجية.
- **ضمان التنوع:** تعزيز التنوع في المهارات والمعرفة والخبرة والكفاءة والجنس، بما يتوازى مع أهداف البنك والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
- **الحد من المخاطر:** تعزيز قدرة مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر السمعة بكفاءة تامة من خلال توفير وجهات نظر متنوعة ومستقلة.
- **الالتزام باللوائح التنظيمية:** ضمان الامتثال لمعايير الحوكمة، بما في ذلك متطلبات الأهلية والنزاهة، مما يساهم في الحد من المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** إرساء آلية واضحة ومنظمة لتعيين أعضاء مجلس الإدارة، بما يعزز الثقة والمصداقية.
- **بناء ثقة أصحاب المصلحة:** إظهار مستوى متقدم من نضج ممارسات الحوكمة والالتزام بالاستقرار طويل الأجل، مما يعزز ثقة المساهمين والجهات التنظيمية.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة دوراً أساسياً متكاملاً في حوكمة البنك، وتتضمن مسؤولياتهم اعتماد استراتيجية البنك، ووضع استراتيجية تقبل المخاطر وإدارة المخاطر لدى البنك، بالإضافة إلى مراقبة ورصد الأداء المالي للبنك، وإرساء إطار الحوكمة المؤسسية، واعتماد القيم المؤسسية للبنك والموافقة عليها.

وفي إطار أدائهم لواجبات الرعاية والسرية والولاء للبنك، تشتمل المسؤوليات الرئيسية العامة لأعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الإشراف على شؤون البنك، والاطلاع على التغييرات الجوهرية في أعمال البنك والبيئة الخارجية إضافة إلى التصرف لحماية المصالح طويلة الأمد للبنك وأصحاب المصلحة؛
- الإشراف على وضع أهداف واستراتيجية أعمال البنك واعتمادها، ومراقبة ورصد تنفيذها؛
- ضمان ثقافة مؤسسية سليمة من خلال تحديد نموذج يُحتذى به، وتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بفعالية، وفرض الإجراءات التأديبية حيال السلوك غير المقبول؛
- الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة الخاص بالبنك ومراجعته بشكل دوري بهدف ضمان بقائه مناسباً في ضوء التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حجم البنك، وتعقيده، واستراتيجية أعماله، والأسواق، والمتطلبات التنظيمية؛
- ضمان قيام الإدارة العليا بتنفيذ الأنظمة والعمليات والضوابط المتوافقة مع توجيهات مجلس الإدارة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية. ويشمل ذلك إدارة المخاطر الشاملة والمستقلة، والامتثال، ووظائف التدقيق، بالإضافة إلى نظام فعال وشامل للضوابط الداخلية؛
- تحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر بالتعاون مع الإدارة العليا، مع الأخذ في الاعتبار الصورة التنافسية والتنظيمية والمصالح طويلة الأمد للبنك واحتمالات التعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية؛
- الإشراف على مدى امتثال البنك لمستوى تقبل المخاطر وحدود المخاطرة، وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة؛
- اعتماد السياسات الرئيسية والإشراف على تنفيذها، بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة الحوكمة، وسياسة إدارة المخاطر، وسياسة الامتثال وسياسات التدقيق الداخلية.
- تحمل المسؤولية عن البيانات المحاسبية والمالية، شريطة احتفاظ البنك بدور مالي قوي؛
- اعتماد البيانات المالية السنوية، وطلب إجراء مراجعات مستقلة للمجالات الأساسية والهامة لدى البنك؛
- الموافقة على اختيار الإدارة العليا والإشراف على أدائها؛
- الإشراف على نهج البنك فيما يتعلق بالتعويضات والمكافآت، بما في ذلك مراقبة ورصد ومراجعة تعويضات الإدارة التنفيذية، وتقييم مدى توافقها مع ثقافة البنك، ومستوى تقبله للمخاطر، ومصالح مُساهميه.

ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف التام على النافذة الإسلامية للبنك، والتأكد من ملاءمة إطار الحوكمة الشرعية لأنشطة نافذة الصيرفة وحجمها. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ترشيح أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) للجمعية العمومية للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة وضع واعتماد وتنفيذ السياسات الداخلية المتعلقة بالنافذة الإسلامية، والامتثال للشريعة الإسلامية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تُعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية، إذ تتيح لأعضاء مجلس الإدارة تولي مناصب تخدم مصالح المساهمين على أفضل وجه، وبما يضمن عدم وجود تضارب في المصالح. وقد حدد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال أنظمته ومعاييره الخاصة بحوكمة الشركات، المعايير التالية لعدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة:

أ. العمل لمدة تتجاوز اثني عشرة (12) سنة متتالية، اعتباراً من تاريخ التعيين؛

ب. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى قد عملوا كموظفين في البنك أو شركاته التابعة خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ت. إذا كان عضو مجلس الإدارة قد عمل في شركة تقدم أعمال استشارية للبنك أو مجموعته، أو كان شريكاً فيها، أو عمل بهذه الصفة خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ث. أن يكون عضو مجلس الإدارة قد أبرم أي عقد خدمات شخصية مع البنك أو مجموعته خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ج. أن يكون عضو مجلس الإدارة مرتبطاً بأي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من البنك أو مجموعته؛

ح. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى شريكاً أو موظفاً لدى مدقق حسابات البنك خلال السنتين (2) الماضيتين؛

خ. أن يكون لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في الوقت الحالي أو فيما مضى، في عقود ومشروعات البنك أو شركاته التابعة المبرمة خلال السنتين (2) الماضيتين، وتتجاوز القيمة الإجمالية لهذه المعاملات الحد الأدنى بنسبة 5% من رأس مال البنك المدفوع، أو ما قيمته خمسة ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة عمل البنك ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و

د. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) مالكاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لنسبة 10% أو أكثر من رأس مال البنك، أو يكون ممثلاً لمساهم يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من 10% من رأس مال البنك.

لا تنطبق الأحكام الواردة في البنود من (ب) إلى (ح) على أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل مساهم حكومي.

تم إجراء اختبار استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مطلع 2025، وتبين بعد ذلك وجود خمسة (5) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة "مستقلين" وذلك طبقاً لتعريف لوائح الحوكمة المؤسسية، وهم السيد بطي الكندي، والسيد عبد الواحد الفهيم، وسعادة أحمد جلفار، والسيد سعود عبيدالله، والشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم.

مهارات مجلس الإدارة وخبراته

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يمتلكون بشكل جماعي المهارات والمعارف والخبرات اللازمة لإدارة البنك وتوجيهه بكفاءة. ويواصل مجلس الإدارة، من خلال لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، التحقق من مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة قياساً على الأهداف المحددة في مصفوفة مهارات مجلس الإدارة وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، لضمان تحقيق الإشراف والحوكمة الفعالة. وتُساهم هذه المصفوفة في تقييم مهارات أعضاء مجلس الإدارة الحالية قياساً على المهارات المطلوبة، وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية، واستراتيجية البنك، وأفضل الممارسات محلياً وعالمياً.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برنامج تطوير مهني مستمر للحفاظ على معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتعزيزها وتحسينها وصقلها. وتسعى هذه المبادرة إلى ضمان تمتع الأعضاء بالمهارات اللازمة والاستعداد الجيد لأداء مهام الإشراف الفعال في بيئة ديناميكية ومتطورة. كما أنها تهدف إلى ضمان امتلاك مجلس الإدارة لمجموعة متنوعة من المهارات والخبرات المتوافقة مع أهداف البنك الاستراتيجية وعدم وجود ثغرات جوهرية في خبرات أعضائه.

فيما يلي الخبرات والمعارف والقدرات والصفات الأخرى المطلوب توافرها في أعضاء مجلس إدارة البنك (وفقاً لمصفوفة مهارات مجلس الإدارة):

المهارات والخبرات	عدد أعضاء مجلس الإدارة
الاستراتيجية، والفطنة المالية، والحنكة التجارية	11
الخدمات المصرفية و/أو المالية	9
التكنولوجيا	6
الدور القيادي في المؤسسات كبيرة الحجم/ ثقافة بيئة العمل	11
المكافآت	5
التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال	8
التمويل الإسلامي	4

كفاءات إضافية لمجلس الإدارة

بالإضافة إلى المهارات الأساسية المذكورة، يمتلك مجلس الإدارة مجموعة من القدرات المتخصصة التي تعزز عملية صنع القرار وإدارة المخاطر:

خبرة في الحوكمة المؤسسية

فهم شامل لمبادئ الحوكمة، والأطر التنظيمية، وأفضل الممارسات لضمان المساءلة والامتثال.

خبرة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي

معرفة متعمقة في التقنيات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، بما يدعم الابتكار والكفاءة التشغيلية.

إشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم

مهارات متقدمة في إدارة العلاقات مع المساهمين، والجهات التنظيمية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يعزز الشفافية والثقة.

مهارات تقييم الائتمان

القدرة على مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الهامة بما يتوافق مع معايير إدارة مخاطر الائتمان، وبما يضمن اتخاذ قرارات إقراض حكيمة ومدروسة.

مهارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر المناخ

خبرة واسعة في القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يتيح تقديم الدعم والتوجيه بشأن التمويل المستدام، وإدارة مخاطر المناخ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال

دراية جيدة بسبل تعزيز مرونة المؤسسات خلال الأزمات الاقتصادية أو التشغيلية أو المتعلقة بالسمعة، والتعامل بكفاءة مع المتغيرات الجيوسياسية. ويشمل ذلك وضع خطط الطوارئ لضمان استمرارية الأعمال، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن التحولات السياسية والاقتصادية العالمية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يحرص البنك على أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها، وسياسة مكافآت مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العمومية. كما يحرص على مراعاة مستوى الالتزام والمسؤولية التي يتحملها الأعضاء، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المحددة لضمان تناسب المكافآت مع العوائد طويلة الأجل المستحقة للمساهمين.

ووفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت ثابتة، تشمل مبلغاً سنوياً محدداً تقره الجمعية العمومية، بالإضافة إلى استرداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مهامهم ومسؤولياتهم، على ألا تتجاوز مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 10% من صافي الأرباح، مع استثناء المكافآت أو أي أنظمة حوافز تعتمد على أداء البنك.

ويعمل بنك دبي التجاري على ضمان الشفافية تجاه المساهمين وكافة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تضمين ملاحظة في تقرير حوكمة الشركات، توضح بشكل دقيق وتفصيلي المكافآت التي يتلقاها أعضاء مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم بنك دبي التجاري بدفع المبلغ الإسمي، والذي يخضع للمراجعة بشكل دوري من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، كرسوم حضور لكل اجتماع من اجتماعات لجنة مجلس الإدارة، وذلك كجزء من استرداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مهامهم ومسؤولياتهم.

وفيما يلي تفاصيل رسوم حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة:

الوصف	النسبة
القيمة الزمنية للحضور	%50
الاستعداد للاجتماع	%40
وسائل النقل وغيرها	%10

يتم خصم جزء من الأجر السنوي لعضو مجلس الإدارة في حال عدم حضوره اجتماع مجلس الإدارة، إذا لم يقدم إشعاراً مسبقاً بالغياب، أو في حال رفض أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين قبول إشعار الغياب المقدم.

يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين إزاء البنك والمساهمين والأطراف الخارجية عن أي أعمال احتيال، أو إساءة استخدام للصلاحيات، أو إخفاء معلومات جوهرية، أو إفصاح غير دقيق، أو مخالفة لأحكام قانون الشركات، والمتطلبات التنظيمية المعمول بها، والنظام الأساسي للبنك. وفي مثل هذه الحالات، يتم خصم المبلغ الذي تحدده الجهة القانونية أو التنظيمية أو المحكمة من الأتعاب السنوية للعضو. ومع ذلك، يجوز للجمعية العمومية أن تقرر إعفاء الأعضاء من هذه الغرامات أو جزء منها إذا تبين أن هذه المخالفات لم تكن نتيجة إهمال أو خطأ من جانب المجلس.

قد يؤدي الأداء المالي السلبي أو الخسارة الصافية التي يسجلها البنك في سنة مالية، بصفة عامة، إلى انكماش إجمالي تعويضات مجلس الإدارة. ويجوز للمصرف المركزي أن يفرض تخفيضات إضافية على إجمالي تعويضات المجلس إذا كان الأداء المالي السلبي ناتجاً عن عدم الامتثال للوائح أو الإهمال أو الخطأ من جانب مجلس الإدارة.

ويتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة سنوياً من جانب مساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الإدارة. وفي عام 2025، حصل أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ 27,270,000.00 درهم إماراتي كمكافأة للسنة المالية 2024، وفقاً لموافقة المساهمين.

فيما يلي تفاصيل المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في مارس 2025 كمكافآت لعام 2024 تطبيقاً لقرار الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في مارس 2025:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	3,300,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,397,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000

وفي عام 2026، تبلغ قيمة المكافآت المقترحة 27,270,000 درهم إماراتي، على أن يتم التوصية بعرضها لاعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2026.

فيما يلي تفاصيل المبالغ التي سيحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في فبراير 2026 كمكافآت لعام 2025 بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2026:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	3,300,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,397,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم -عضو مجلس الإدارة	2,397,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000

في عام 2025، دفع بنك دبي التجاري مبلغاً إجمالياً قدره 2,820,000 درهم إماراتي كأتعاب عن حضور الجلسات وفقاً للتفاصيل الواردة أدناه:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	اللجنة	عدد اجتماعات اللجان التي حضرها العضو	إجمالي أتعاب حضور الجلسات (بالدرهم الإماراتي)
1	**سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة**	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	10	150,000
2	**سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	10	165,000
3	**الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	5	85,000
4	**السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	31	480,000
5	**السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	10	150,000
6	**السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	27	455,000
7	**السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	25	375,000
8	**السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة	16	240,000
9	**الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة	10	165,000
10	**السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	30	450,000
11	**الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة**	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	7	105,000

حصص مساهمة أعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025

عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2024	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2025	التغيير في حصص المساهمة
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	4,325,941	4,325,941	لا يوجد
الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	145,622	145,622	لا يوجد
السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	35,003,200*	35,003,200*
الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	18,516,800	18,516,800	لا يوجد

*مملوكة لورثة محمد إبراهيم عبيدالله

التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة لجميع القضايا والمخاطر المحلية والدولية المتعلقة بالقطاع المالي. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز التنمية المستدامة وطويلة الأمد للبنك من خلال التحسين المستمر لمستوى كفاءة أداء مجلس الإدارة.

وبالتوافق مع متطلبات السياسة المعتمدة والإطار التنظيمي السائد، يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برامج التطوير المهني المستمرة التي تهدف إلى تعزيز معارفهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم، بما يضمن جاهزيتهم للإشراف الفعال في بيئة عمل ديناميكية ودائمة التغير. كما يسهم هذا النهج في ضمان تمتع المجلس بمجموعة متكاملة ومتنوعة من المهارات والخبرات التي تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتسهم في معالجة أي فجوات جوهرية محتملة في الخبرة الجماعية للمجلس.

وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة إكمال ما لا يقل عن عشر (10) ساعات سنوياً من التطوير المهني المستمر. ويُشترط أن تكون هذه الساعات ذات صلة مباشرة بمسؤوليات العضو لضمان استمرار كفاءته في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطبيق أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي. وتسهم هذه المبادرة في دعم قدرة المجلس على الاستجابة بكفاءة وفعالية للتحديات المستجدة والتغييرات التنظيمية.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولية الإشراف على برنامج التطوير المهني المستمر، بما في ذلك مراجعة واعتماد خطة التطوير المهني السنوية وميزانية التدريب المرتبطة بها. كما تضمن اللجنة مواءمة أنشطة التطوير المهني المستمر مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوفير الموارد اللازمة لتقديم برامج تطوير مهني عالية الجودة. ويسهم هذا الإطار الإداري في تعزيز التزام البنك بالحفاظ على مجلس إدارة يتمتع بمستويات عالية من الكفاءة والفعالية.

في عام 2025، حضر أعضاء مجلس الإدارة أربع (4) جلسات حول عدة مواضيع كما هي محددة في الجدول أدناه:

أنشطة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2025

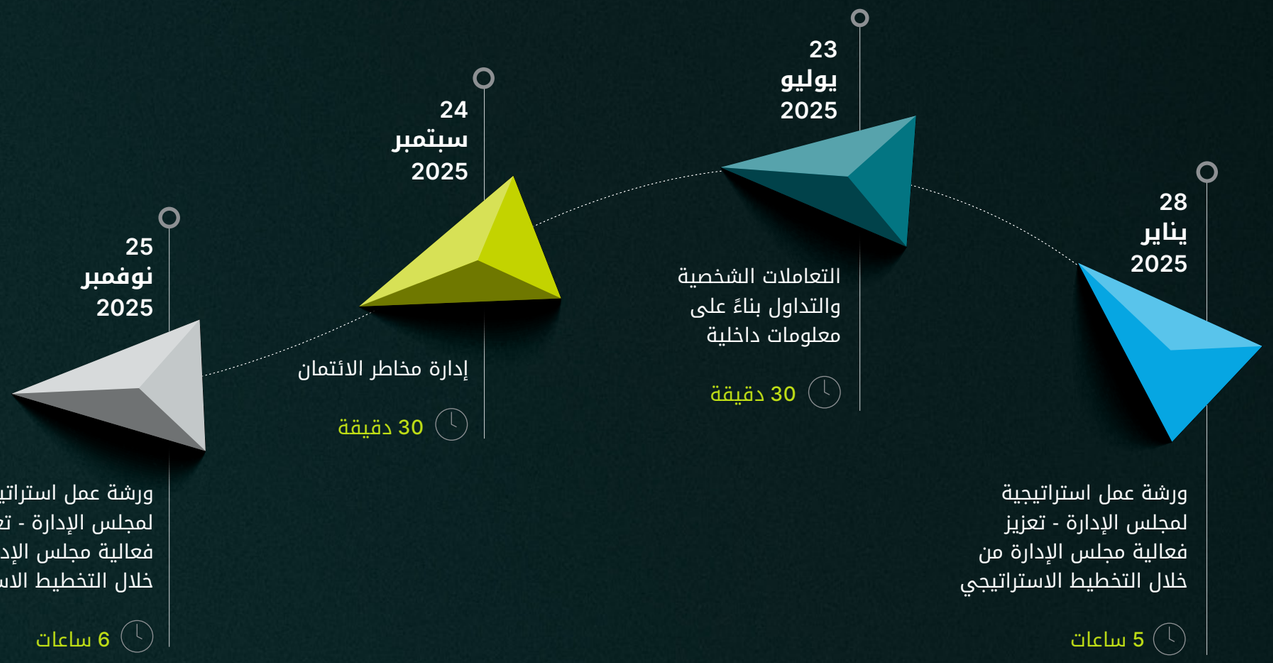

تقييم أداء مجلس الإدارة

تقييم موضوعي بناء

بالتوازي مع المتطلبات التنظيمية والتزام البنك التام بمبادئ النزاهة والمساءلة، يجري البنك تقييماً سنوياً لأداء مجلس الإدارة في نطاق تحقيق أهدافه. ويشمل هذا التقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه، وأعضاء المجلس بصفة فردية، إضافة إلى تقييم مدى استقلالية أعضائه. كما يتم الاستعانة بجهة خارجية مستقلة لإجراء تقييم شامل لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة، وذلك قبل انتهاء فترة عضويته البالغة ثلاث سنوات. وتهدف هذه العملية إلى ضمان اضطلاع مجلس الإدارة بدور فعال واستباقي يمكنه من الوفاء بجميع التزاماته في بيئة عمل ديناميكية ومتغيرة.

ويتمثل الغرض من هذه التقييمات في تقييم أداء وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة، وفعالية مجلس الإدارة ككل، بالإضافة إلى تحديد الثغرات في المهارات والخبرات والكفاءات التي تحتاج إلى معالجة، لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وضمان الامتثال لمتطلبات الملاءمة والكفاءة.

وتنطوي العملية، بشكل عام، على إجراء استطلاعات رأي مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للحصول على الملاحظات وردود الفعل باستخدام مقياس تقييم، وإجراء مقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وتحليل استجاباتهم للاستبيانات والمقابلات، ومن ثم إعداد تقرير بالنتائج لعرضه على مجلس الإدارة بالكامل. وعليه يناقش المجلس محتوى التقرير، ويضع خطة عمل، ويراجع مستوى التقدم المُحرز في التنفيذ بشكل دوري.

وخلال عام 2025، أجرى البنك تقييماً داخلياً لأداء مجلس الإدارة، مع مراعاة فعالية العوامل التالية خلال عمليات تقييم المجلس الأخيرة:

- فعالية هيكل وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه.
- الاجتماعات وجدول أعمالها.
- التواصل والتفاعل مع مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- التعلم والتطوير.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- مؤشرات الأداء الرئيسية للأعضاء.
- تقييم امتثال مجلس الإدارة ولجانه للوائح التنظيمية.
- التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة.

فيما يلي أبرز نقاط القوة التي تم تحديدها خلال التقييم الداخلي لمجلس الإدارة لعام 2025:

تشكيل مجلس الإدارة: بيئة متوازنة من الأعضاء ذوي الخبرة والأعضاء الجدد، مما يضمن تنوع وجهات النظر وإثراء المناقشات.

معايير الحوكمة: يلتزم مجلس الإدارة ولجانه بأعلى معايير الحوكمة المعمول بها، بما يخدم مصالح جميع أصحاب المصلحة بكفاءة وفعالية.

كفاءة اللجان: تؤدي اللجان مهامها بفعالية عالية وتنسق أعمالها بما يناسب أفضل الممارسات المهنية.

الاحترافية: يتمتع مجلس الإدارة بمستوى رفيع من الاحترافية، بما يسهم في دعم النجاح المستدام للبنك وترسيخ ثقافة الأداء المتميز.

التوثيق والنقاش: عمليات مُدارة بكفاءة مع توثيق متكامل، ونقاشات متعمقة حول المخاطر وإجراءات التخفيف منها.

الالتزام: مستوى عالٍ من الالتزام يتمثل في انتظام الحضور، والاستعداد الجيد، والمشاركة الفعالة من جميع أعضاء مجلس الإدارة.

الامتثال التنظيمي: الامتثال الكامل للوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

مؤشرات الأداء الرئيسية: تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لأعضاء المجلس بكفاءة تامة.

هيكل اللجان: وجود عدد مناسب من اللجان يغطي جميع مجالات الإشراف الأساسية، وربما أكثر من اللازم.

التعلم المستمر: مشاركة فعالة لأعضاء المجلس في برامج التطوير والتدريب، للحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة والملاءمة.

الإشراف على المخاطر: مناقشة فعالة ونقد بناء لطلبات الائتمان وإجراءات التخفيف، بما يعزز الحوكمة الرشيدة للمخاطر.

التركيز الاستراتيجي: توسيع نطاق التركيز على الاستراتيجية طويلة الأجل وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك عقد اجتماعات استراتيجية متخصصة.

إشراك أصحاب المصلحة: التركيز على شؤون العملاء والموظفين خلال مناقشات مجلس الإدارة، مما يعزز الشفافية والقدرة على الاستجابة.

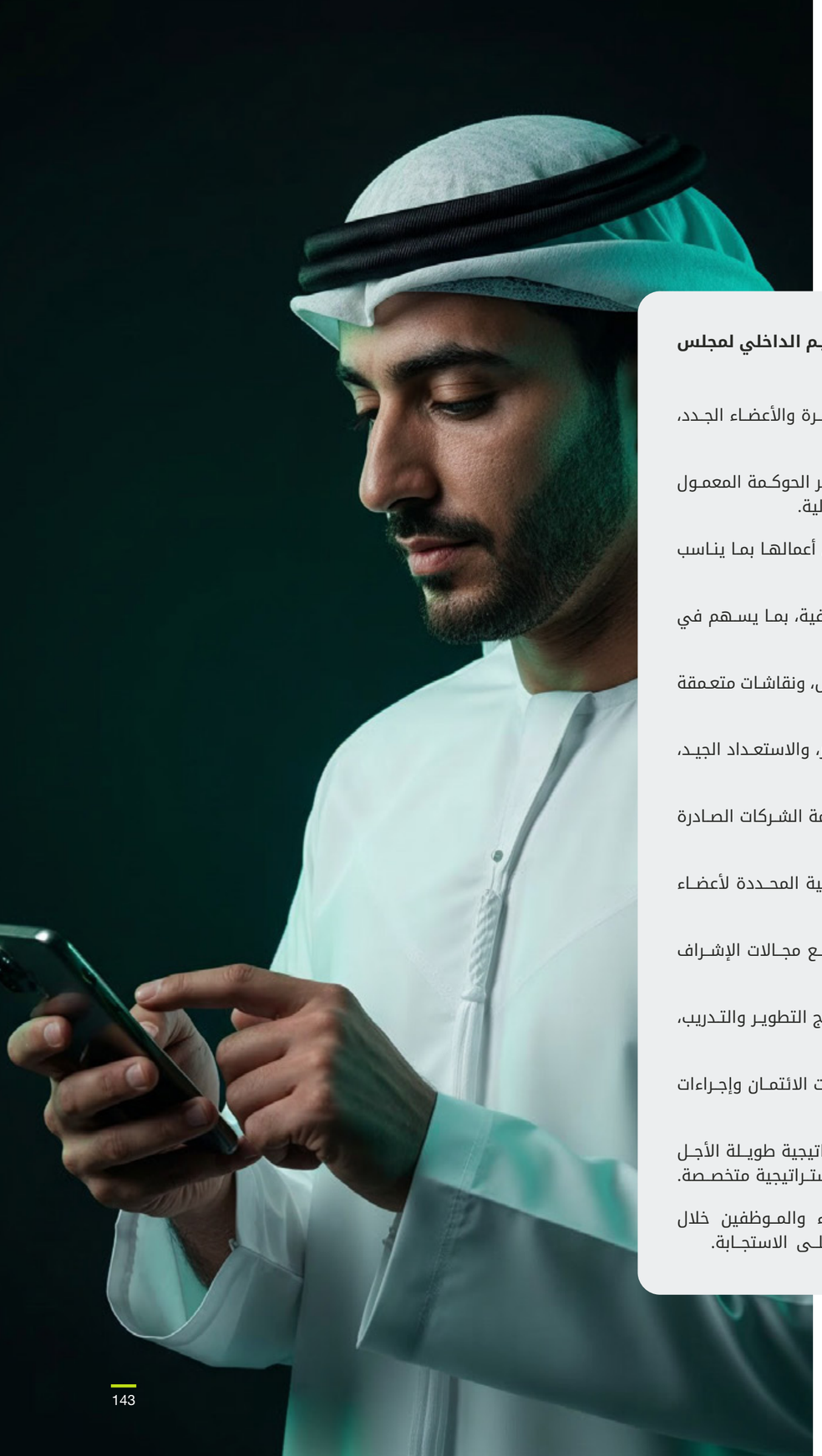

إدارة تضارب المصالح

يلتزم البنك بضمان عدم تأثير حالات تضارب المصالح سلباً على مصالح عملائه أو مساهميه أو غيرهم من أصحاب المصلحة. ويتم تحقيق ذلك من خلال تحديد حالات تضارب المصالح ومنعها وإدارتها بفاعلية. وقد وضع البنك سياسات مخصصة لإدارة تضارب المصالح لكلٍ من مجلس الإدارة والموظفين، توفر إرشادات واضحة للتعامل مع حالات تضارب المصالح الفعلية والمتصورة، بما يضمن الحفاظ على القيم الأخلاقية للبنك، ودعم اتخاذ قرارات موضوعية ومحايدة.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإبلاغ عن حالات تضارب المصالح المحتملة وعدم المشاركة في اتخاذ قرارات قد ينشأ عنها تضارب في المصالح، وذلك لضمان أن تكون القرارات التجارية مبنية على مبادئ أخلاقية ودون تحيز. ويتم تسجيل حالات تضارب المصالح في محاضر الاجتماعات وسجلات تضارب المصالح التي يحتفظ بها البنك. وقد تم تسجيل أكثر من 10 حالات تضارب مصالح محتملة لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2025، حيث تنحى الأعضاء عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الإعلان كتابياً عن أي حالات تضارب مصالح محتملة عند تعيينهم. يشمل ذلك حالات تضارب المصالح المتعلقة بأقاربهم من الدرجة الأولى وأي مناصب رسمية أو مهنية يشغلونها. كما يجب عليهم إخطار البنك بأي تغييرات لاحقة تتعلق بهذه المناصب المعلنة خلال فترة عملهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم الحصول على إقرارات دورية من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد أي حالات تضارب مصالح محتملة.

إدارة التعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية

يلتزم البنك التزاماً كاملاً بالحفاظ على نزاهة الأسواق وتعزيز ثقة المستثمرين، وذلك من خلال الإدارة الصارمة للتعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية. ويتم تحقيق ذلك عبر سياسات وإجراءات شاملة تنطبق على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأعلى المعايير الأخلاقية.

وتحدد سياسة "التعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية" الخاصة بالبنك إرشادات واضحة تهدف إلى منع إساءة استخدام السوق، والتداول بناءً على المعلومات الداخلية، والتلاعب في الأسواق. ويلتزم جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة بالامتناع عن استخدام المعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور لتحقيق مكاسب شخصية أو الإضرار بالآخرين. كما تنص السياسة على أنه لا يجوز لأي موظف أو عضو مجلس إدارة، يمتلك معلومات جوهرية غير معلنة، المشاركة في أي عمليات تداول، أو التوصية أو التشجيع على التداول استناداً إلى تلك المعلومات. وتُفرض كذلك قيود صارمة على التداول خلال فترات حظر التداول، إلى جانب حظر أي تلاعب بالمعلومات أو بالمعاملات.

ولضمان الشفافية والمساءلة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الإفصاح كتابياً عن أي تعاملات شخصية تتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالبنك. ويتم تقديم هذه الإفصاحات عند التعيين، وعند حدوث أي تغييرات لاحقة، وكذلك بصورة دورية طوال مدة العضوية أو شغل المنصب. كما يُطلب من جميع الموظفين المطلعين تقديم إقرارات رسمية تُقر بمسؤولياتهم والتزاماتهم القانونية بموجب هذه السياسة.

ويحتفظ البنك بسجلات للموظفين المطلعين، ويقوم بمراقبة أنشطة التداول، ويفرض فترات حظر للتداول بهدف منع أي معاملات غير مصرح بها. وتخضع أي مخالفات أو محاولات للتحايل على السياسة لإجراءات تأديبية، كما يتم توثيق جميع الحالات ذات الصلة والإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة. ويحرص البنك أيضاً على تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية منتظمة لضمان إدراك جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لالتزاماتهم والعواقب المترتبة على عدم الامتثال.

ومن خلال هذه التدابير الصارمة، يحرص البنك على حماية سمعته، وصون مصالح أصحاب المصلحة، وضمان تنفيذ جميع أنشطته بأعلى مستويات النزاهة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها.

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يدرك مجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة قد تسهم في تحقيق منافع مالية وتجارية واقتصادية للأفراد والمؤسسات. غير أن هذه المعاملات قد تنطوي على حالات تضارب مصالح محتملة أو فعلية، وقد تثير تساؤلات حول مدى توافقها مع المصالح الأفضل للبنك وأصحاب المصلحة فيه.

وفي هذا الصدد، ووفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، يلتزم البنك ومجلس إدارته والإدارة العليا وجميع المسؤولين والموظفين، بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة، بالتأكد من أن جميع هذه المعاملات تُنفذ على أساس مستقل، وكذلك التأكد من وجود نظام رقابة فعال للإشراف على تنفيذ هذه المعاملات وإدارة التعرضات المرتبطة بها بشكل ملائم.

وعليه، يلتزم مجلس إدارة البنك والإدارة العليا وجميع المسؤولين والموظفين، بما في ذلك الموظفون المعنيون في الشركات التابعة والزميلة، بالامتثال للأنظمة المعمول بها وسياسة البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. ولا يُسمح لهم بإبرام أي معاملات قد تنطوي على إساءة استخدام أو تُلحق أضراراً بالبنك أو بمودعيه أو دائنيه أو عملائه أو غيرهم من أصحاب المصلحة.

توفر سياسة البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة إرشادات واضحة بشأن الشفافية، وتحدد مستوى الأهمية النسبية لهذه المعاملات. كما تهدف السياسة إلى منع أي تضارب في المصالح عند تنفيذ هذه المعاملات، وضمان الإبلاغ والإفصاح والامتثال للإطارين القانوني والتنظيمي المعمول بهما. وتحدد السياسة المعاملات التي تخضع للموافقة المسبقة، وتلك التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة أو أي من لجانه المختصة، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية.

وعند النظر في الموافقة على معاملة مع طرف ذي صلة أو رفضها، سواء من قبل مجلس الإدارة أو أي من لجانه، يتعين الأخذ في الاعتبار، إلى جانب أي عوامل أخرى يراها المجلس مناسبة، ما يلي:

01

ما إذا كانت المعاملة ذات الصلة قد تم إبرامها بشروط لا تقل ملاءمة للبنك عن الشروط المتاحة عادة لطرف ثالث غير تابع في ظروف مماثلة أو مشابهة.

02

نتائج أي تقييمات ذات صلة، إن وُجدت، بما في ذلك ما إذا كانت المعاملة قد خضعت لإجراءات طرح عطاءات ونتائجها، ومراجعة منهجية التقييم المستخدمة، والأساليب البديلة المتاحة لتقييم المعاملة، ومدى مصلحة الطرف ذي الصلة فيها.

كما يتعين على أعضاء مجلس الإدارة، عند تقييم أي معاملة مع طرف ذي صلة، مراجعة المعلومات التالية:

- شروط وأحكام المعاملة.
- طبيعة ومدى مصلحة الطرف ذي الصلة في المعاملة.
- الغرض من المعاملة وتوقيتها وقيمتها.
- دور البنك ومدى مشاركته في المعاملة.
- أي أحكام أو قيود مرتبطة بالمعاملة، أو مخاطر محتملة قد تؤثر على سمعة البنك.

لا يجوز للأفراد الذين يستفيدون من أي معاملة مع طرف ذي صلة، و/أو الأشخاص المرتبطين بهم، المشاركة في عملية الموافقة على المعاملة أو إدارتها بأي شكل من الأشكال.

يتم الإفصاح عن جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في القوائم المالية وتقرير الحوكمة المؤسسية، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يضمن أعلى مستويات الشفافية والمساءلة.

لمزيد من التفاصيل حول معاملات الأطراف ذات الصلة المنفذة خلال عامي 2024 و2025، يرجى الرجوع إلى الملاحظة (33) في البيانات المالية، والجدول أدناه:

أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين		أطراف حكومية ذات علاقة		أطراف أخرى ذات علاقة		
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	-	183,650	323,460	-	-	المستحق من البنوك
53,184	69,348	31,800	207,403	2,113,238	3,327,045	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي
-	-	346,599	554,518	-	-	الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي
-	-	1,812	-	254,677	293,009	قبولات بنكية
-	-	7,251	1	268,552	267,526	اعتمادات مستندية
-	-	270,447	174,252	503,448	400,400	ضمانات
4,016	1,846	725,336	796,575	578,275	276,261	التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة
-	-	12,817	35,880	-	-	المستحق للبنوك
385,698	183,367	7,193,683	6,325,647	1,631,131	1,255,042	ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء
5,181	5,562	4,190	38,731	177,762	253,250	دخل الفوائد والعمولات
10,031	3,207	300,368	268,431	50,749	90,970	مصروفات الفوائد
-	-	-	-	13,173	6,653	توزيعات الأرباح المستلمة من شركة زميلة

اجتماعات مجلس الإدارة

يتم تحديد جداول ومواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان في بداية كل عام، ويتم تعميم الجدول الزمني لمواعيد الاجتماعات مسبقاً، بما يتيح لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان تنظيم جداول مواعيدهم وضمان المشاركة البناءة والفعالة في الاجتماعات. ويمكن إعادة جدولة مواعيد الاجتماعات إذا لزم الأمر، وذلك بعد الحصول على موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة المعنية.

يتم إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة من قبل أمين سر مجلس الإدارة، وبالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، على أن يتم توزيع أوراق ومواد الاجتماعات قبل خمسة أيام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع، بما يوفر الوقت الكافي للأعضاء للاستعداد المسبق.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة النظر في الموضوعات الأساسية بالنسبة إلى توجهات البنك، ومنها أداء الأعمال، والتخطيط طويل المدى، والاستراتيجية، وتقبل المخاطر وإدارتها، وخطط التعاقب الوظيفي، والموارد البشرية.

يتلقى أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري معلومات وتقارير ذات صلة بمهامهم ومسؤولياتهم. وتشمل مستندات المجلس تقارير من الرئيس التنفيذي والرئيس المالي وكبار أعضاء الإدارة، وفق جدول محدد ومنتظم. كما يتم إدراج المحاضر الرسمية لاجتماعات اللجان المختلفة ضمن ملف مستندات مجلس الإدارة، ويقدم رئيس كل لجنة تحديثاً لأعضاء المجلس في بداية كل اجتماع حول أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال اجتماع اللجنة.

الوقت المخصص لاجتماعات مجلس الإدارة لعام 2025

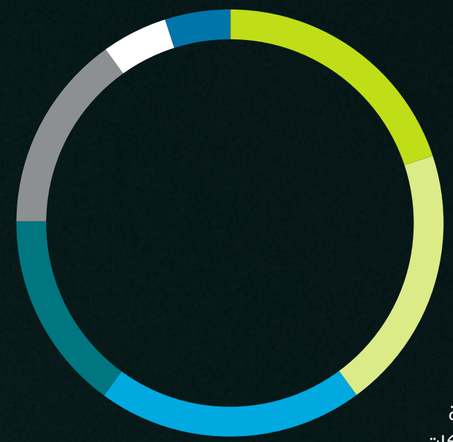

في عام 2025، عقد مجلس الإدارة ستة (6) اجتماعات. وفيما يلي تفاصيل الأعمال الرئيسية التي تمت مناقشتها في الاجتماعات الأساسية لمجلس الإدارة على مدار العام:

التاريخ	الموضوعات الرئيسية
29 يناير 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية لعام 2024 • الموافقة على جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية • الموافقة على تعديل عقد التأسيس للبنك • الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك • الموافقة على سياسة مكافآت مجلس الإدارة • الموافقة على تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024، بما في ذلك بيان فعالية نظام الرقابة الداخلية • الموافقة على تقرير الاستدامة للبنك • الموافقة على تقرير الشريعة السنوي لعام 2024 الصادر من جانب لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وخطة الامتثال الشرعي السنوية لعام 2025
23 أبريل 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الأول • الموافقة على استراتيجية إدارة المواهب • الموافقة على استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات • الموافقة على سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات • الموافقة على دليل اجتماعات مجلس الإدارة واللجان
23 يوليو 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الثاني • عرض شامل لمبادرات التحول • تقرير شكاوى العملاء • الموافقة على مكافآت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على تعيين الدكتورة بشرى الجسمي عضواً متدرباً في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على طلبات الائتمان • التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة: التعاملات الشخصية والتداول بناءً على معلومات داخلية
24 سبتمبر 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • استعراض لوحة معلومات مجلس الإدارة • المستجدات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال • مستجدات شؤون الموظفين • الموافقة على طلبات الائتمان • الموافقة على مؤشرات المخاطر وتعريفاتها • خطة تعاقب أعضاء مجلس الإدارة • سياسات مجلس الإدارة • التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة: اعتبارات أساسية لمراجعة طلبات الائتمان
22 أكتوبر 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الثالث • تقرير شكاوى العملاء • مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • المستجدات المتعلقة بالشريعة الإسلامية من خلال اجتماع مع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • أداء الخزينة
10 ديسمبر 2025	• مستجدات اجتماعات اللجان • ميزانية عام 2026 • المستجدات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال • مستجدات محفظة الاستثمار • الموافقة على طلبات الائتمان

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	6/6
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	6/6
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	6/6
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	6/6
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	6/6
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	6/6
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	6/5
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	6/4
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	6/6
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	6/6
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	6/4

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة له بصلاحيات تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الكبرى التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للإدارة التنفيذية.
- الموافقة على برامج المنتجات الائتمانية المعتمدة ضمن برامج محددة.
- الإشراف على نهج البنك فيما يتعلق بمعظم التعرضات الائتمانية الأكثر أهمية في محفظته على المستوى القطاعي والفردي.
- مراجعة جودة محفظة استثمارات البنك والاتجاهات المؤثرة عليها.
- الإشراف على فعالية استراتيجية الاستثمار والسياسات المعتمدة لدى البنك.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة - ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وعضوين (2) غير مستقلين.

السيد بطي الكندي	رئيس - مستقل
السيد عبد الواحد الفهيم	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
السيد خالد الرستماني	عضو - غير مستقل
السيد هادي طاهر بدري	عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
8 يناير 2025	5/5	
21 يناير 2025	5/5	
11 فبراير 2025	5/5	
27 فبراير 2025	5/4	السيد هادي طاهر بدري
12 مارس 2025	5/5	
26 مارس 2025	5/5	
16 أبريل 2025	5/5	
30 أبريل 2025	5/5	
14 مايو 2025	5/5	
28 مايو 2025	5/4	السيد عبد الواحد الفهيم
11 يونيو 2025	5/5	
25 يونيو 2025	5/3	السيد خالد الرستماني السيد سعود عبيدالله
9 يوليو 2025	5/5	
29 يوليو 2025	5/4	السيد خالد الرستماني
20 أغسطس 2025	5/4	السيد سعود عبيدالله
3 سبتمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستماني
17 سبتمبر 2025	5/5	
1 أكتوبر 2025	5/5	
16 أكتوبر 2025	5/4	السيد خالد الرستماني
5 نوفمبر 2025	5/5	
19 نوفمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستماني
17 ديسمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستماني

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية لعام 2025

اجتماعات لجنة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية - المواضيع الرئيسية

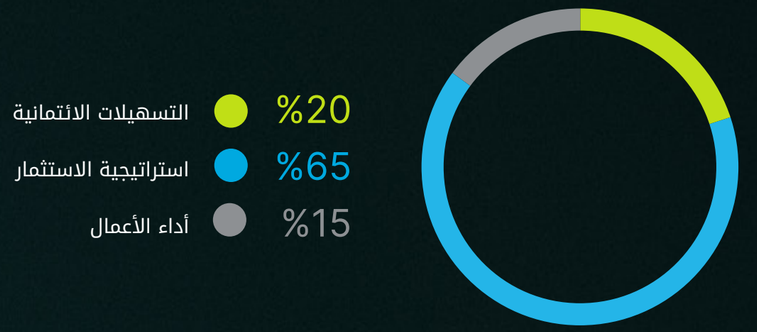

بيان رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025. تعقد اللجنة اجتماعاتها، في المتوسط، مرة كل أسبوعين، مع قيام أعضائها عند الحاجة بمراجعة القضايا المطروحة للمناقشة وإبداء آرائهم بشأنها خارج إطار الاجتماعات الرسمية. وخلال عام 2025، واصلت اللجنة أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وانتظام، حيث عقدت 22 اجتماعاً خلال العام، مع تسجيل معدلات مرتفعة من الحضور والمشاركة الفاعلة من قبل أعضاء اللجنة.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، واصلت اللجنة جهودها لضمان توافق القروض والاستثمارات المعتمدة مع الأهداف الاستراتيجية لأعمال البنك، ومستوى تقبل المخاطر المعتمد لديه. وشملت المهام الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة خلال العام ما يلي:

- مراجعة واعتماد مقترحات الإقراض للشركات والأفراد.
- الإشراف على قرارات الإدارة المتعلقة بمقترحات الإقراض ضمن إطار تفويض الصلاحيات المعتمد.
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن أي تعديلات مقترحة على سياسة ومصفوفة تفويض الصلاحيات.
- الإشراف على أنشطة منح وتوزيع القروض وفقاً للسلطات والصلاحيات المعتمدة.
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات، إلى جانب سياسات الاستثمار المعتمدة لدى البنك.
- مراجعة أداء محفظة الاستثمارات واستثمارات الأفراد التي تم تنفيذها ضمن إطار تفويض الصلاحيات المعتمد.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية والقرارات الجوهرية للجنة.
- مراجعة أداء البنك مقارنة بإطار الرقابة الاحترازية التنظيمية والأهداف الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- تقييم التغييرات التي تطرأ على مستوى تقبل البنك للمخاطر المحلية، ودرجة التعرض للمخاطر على الصعيد الخارجي.
- مراجعة معايير التعرض والقدرة على استيعاب المخاطر تجاه بعض القطاعات الاقتصادية.
- مراجعة التأثير المتوقع للتطورات التنظيمية الجديدة، بما في ذلك متطلبات التعرضات الكبيرة ومعايير مخاطر الائتمان.
- مراجعة التحسينات التي تم إدخالها على أنظمة وعمليات البنك المتعلقة بإدارة التعرضات الائتمانية ذات الأداء الضعيف.
- مراجعة المستجدات وتقديم التوصيات المتعلقة بعدد من حالات الإقراض الكبيرة ذات الأداء الضعيف.

بشكل عام، ساهمت لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة، وبالتعاون مع اللجان الأخرى، بشكل فعال في تنفيذ استراتيجية نمو البنك، مع الحفاظ على نهج متوازن وحكيم في إدارة المخاطر، بما يتلاءم مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

وستواصل اللجنة خلال عام 2026 جهودها لتعزيز ثقافة الأداء العالي والنمو المستدام، ودعم طموحات عملائنا، والوفاء بالتزاماتنا تجاه أصحاب المصلحة.

السيد بطي الكندي
رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة لجنة الاستراتيجية صلاحيات محددة تقتصر على ما يلي:

- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية واستكشاف فرص النمو للبنك وأعماله.
- متابعة تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والإشراف على استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات التحول الرقمي الشاملة.
- مراقبة الأداء التشغيلي والمالي ومقارنته بالأهداف المحددة.
- توصية مجلس الإدارة بأي مجالات يمكن للبنك من خلالها تحسين أو تعديل عملياته أو استراتيجيته أو مجالات أعماله.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة من أربعة (4) أعضاء مجلس إدارة - عضو (1) مجلس إدارة مستقل وثلاثة (3) أعضاء غير مستقلين.

سعادة أحمد بن بيات	رئيس - غير مستقل
الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم	عضو - مستقل
السيد علي الفردان	عضو - غير مستقل
الآنسة موزة الفطيم	عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
12 فبراير 2025	4/4	
16 أبريل 2025	4/3	الآنسة موزة الفطيم
16 يوليو 2025	4/4	
15 سبتمبر 2025	4/4	
25 نوفمبر 2025	4/4	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة الاستراتيجية - المواضيع الرئيسية

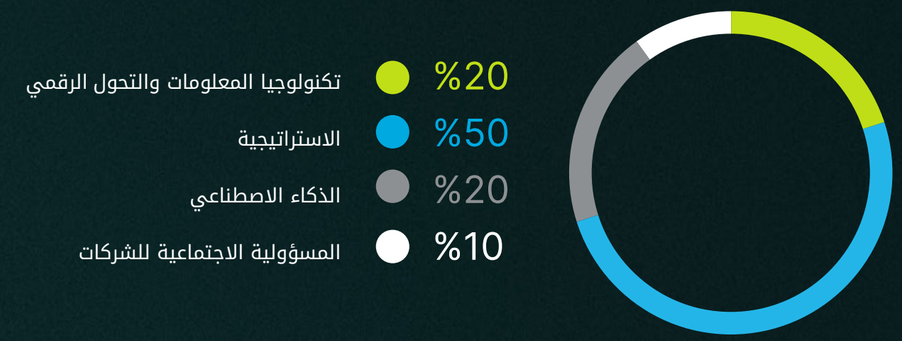

بيان رئيس لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة لسنة 2025.

وتولت اللجنة مسؤولية مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والتعاون مع الإدارة لاستكشاف فرص النمو للبنك ودعم أعماله. وقامت اللجنة أيضاً بتقييم استراتيجية البنك التي وضعتها الإدارة وواصلت متابعة مستوى التقدم المُحرز في تنفيذ الأهداف مقابل الاستراتيجية. والجدير بالذكر أن اللجنة وضعت لوحة معلومات للاستراتيجية حتى يتسنى لها مراجعة مستوى التقدم المُحرز في المبادرات الاستراتيجية بشكل منتظم ودوري. وقد تولت اللجنة القيام بما يلي على وجه الخصوص:

- مراجعة الاستراتيجية العامة التي أعدتها الإدارة وأقرها مجلس الإدارة.
- مراجعة لوحة معلومات الاستراتيجية.
- مراجعة فرص الأعمال والمنتجات الاستراتيجية الجديدة التي قدمتها الإدارة.
- مراجعة خارطة الطريق للتحول الاستراتيجي الرقمي والتكنولوجي ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.
- الاطلاع على أحدث تطورات الأسواق حول الذكاء الاصطناعي وفرص الأعمال المرتبطة به.
- الاطلاع على التحديات الجغرافية والفرص المتاحة في مختلف الأسواق.
- مراجعة استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتطورات القطاع ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.
- مراجعة التطورات التنظيمية والآثار الاستراتيجية المرتبطة بها على البنك.

وبشكل عام، قادت لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة، بالتعاون مع اللجان الأخرى، المناقشات والريادة الفكرية، حيث كان لها دور رائد في توجيه مسيرة البنك نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو في الأسواق في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وفي عام 2026، ستواصل اللجنة جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجية البنك ومتابعة وتقييم مستوى التقدم الاستراتيجي المُحرز في تحقيق الأهداف. كما ستواصل اللجنة أداء دورها الريادي لطرح الأفكار والتخطيط والقيادة الاستراتيجية بما يدعم مسيرة البنك نحو الوفاء بالتزاماته تجاه كافة أصحاب المصلحة.

سعادة أحمد عبدالله بن بيات
رئيس لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية، وتقتصر على ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة الإدارة المتعلقة بتحمل المخاطر والتخفيف من تبعاتها.
- الإشراف على جميع المخاطر (المالية وغير المالية) والأنشطة المرتبطة بالمخاطر.
- تحديد ومراقبة درجة تقبل البنك للمخاطر ومراقبة الأداء مقابل ذلك.
- مراجعة السياسات والموافقة عليها، حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- مراقبة حالات التعافي الجوهرية، واعتماد عمليات إعادة الهيكلة أو التسويات المالية ذات الصلة، بما في ذلك الشطب وزيادة المخصصات (ويُشار إليها مجتمعة باسم "إجراءات إعادة الهيكلة والتعافي المالي").

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، ثلاثة (3) أعضاء مستقلين، وعضوين (2) غير مستقلين.

السيد عبد الواحد الفهيم	رئيس - مستقل
السيد بطي الكندي	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
سعادة أحمد بن بيات	عضو - غير مستقل
السيد هادي طاهر بدري	عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
19 فبراير 2025	5/5	
23 أبريل 2025	5/4	السيد هادي طاهر بدري
16 يوليو 2025	5/5	
10 سبتمبر 2025	5/5	
8 ديسمبر 2025	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال - المواضيع الرئيسية

- %20 مستجدات المخاطر (بما في ذلك بيانات مستوى تقبل المخاطر)
- %20 السياسات المتعلقة بالمخاطر
- %20 المستجدات التنظيمية (بما في ذلك مستجدات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الضغط)
- %20 مستجدات الامتثال
- %20 إجراءات إعادة الهيكلة والتعافي المالي

بيان رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة المخاطر والامتثال لعام 2025.

يفوض مجلس الإدارة سلطة الإشراف على المخاطر إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، والتي تتولى مسؤولية الإشراف والمراقبة على إطار إدارة المخاطر المؤسسية للبنك، بما في ذلك ضمان تطبيقه وفعاليته عبر جميع الأنشطة الرئيسية لعمليات البنك. وتشمل اختصاصات لجنة المخاطر والامتثال الإشراف على المخاطر المالية وغير المالية التي يتعرض لها البنك، بما يضمن متانة وفعالية الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية، إلى جانب الإشراف على الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وضمان تطبيق متطلبات إدارة المخاطر بكفاءة في جميع الأنشطة الرئيسية للبنك.

تتولى لجنة المخاطر والامتثال مراجعة واعتماد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، ويشمل ذلك ثقافة المخاطرة، ومستوى تقبل المخاطرة، وتحديد درجة تحمل المخاطر، وتحديد المخاطر وتقييمها، وتقنيات إدارة المخاطر. كما توافق لجنة المخاطر والامتثال على سياسات المخاطر والامتثال، ومستوى تقبل المخاطرة، وأطر العمل وعملية التقييم الداخلي السنوي لكفاية رأس المال، بما في ذلك نتائج اختبارات الضغط. كما تشرف على تنفيذ العمليات والضوابط والأنظمة التي تدعم الامتثال الكامل للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأداء الحالي والمتوقع لقدرة البنك على تحمل المخاطر. كما تتلقى اللجنة تحديثات منتظمة من الإدارة بشأن المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك والضوابط المرتبطة بها. ويشمل ذلك تقارير ربع سنوية حول ملف مخاطر البنك وأداء المحافظ مقارنة بمستوى تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك.

كما تعمل لجنة المخاطر والامتثال على التأكد من قيام الإدارة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لرصد المخاطر الجوهرية القائمة والناشئة وإدارتها والإبلاغ عنها، بما في ذلك أي تجاوزات قائمة أو متوقعة لمستويات تحمل المخاطر المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة بمسؤولية مراجعة واعتماد طلبات استرداد الائتمان وإعادة الهيكلة، وتكوين المخصصات، وشطب الديون التي تتجاوز حدود صلاحيات الإدارة، بالإضافة إلى الإشراف على كفاية وفعالية نهج البنك في إدارة التعرضات الائتمانية ذات الأداء الضعيف.

في عام 2025، عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات، وفيما يلي بعض البنود على جدول أعمال هذه الاجتماعات:

- مراجعة ومناقشة المخاطر الرئيسية والناشئة التي حددتها الإدارة وإجراءات التخفيف منها. ويتضمن ذلك تقييماً شاملاً لمرونة العمليات، ومخاطر الاحتيال، والمخاطر الجيوسياسية، ومخاطر الموارد البشرية، ومخاطر المناخ، والامتثال لقواعد مكافحة الجرائم المالية وسلوكياتها، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- تلقي التحديثات حول نشاط اختبار الضغط في البنك والإشراف عليه والتأكد من خضوع أي تطورات كبيرة لاختبار الضغط على مستوى البنك بأكمله.
- مراجعة جميع خطط الامتثال وإدارة مختلف المخاطر، بما في ذلك خطة الامتثال، وخطة المراقبة واختبار الامتثال، وخطة ضمان مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى غيرها من خطط الامتثال وإدارة المخاطر ذات الصلة.
- مراجعة ومناقشة واعتماد المراجعات السنوية للمخاطر والامتثال والسياسات الرئيسية الأخرى للبنك، بما في ذلك إطار إدارة المخاطر.
- مراجعة تعرضات المحفظة الائتمانية والمخاطر الأخرى مقابل حدود المخاطر ومستوى تقبل المخاطر.
- مراجعة واعتماد مقترحات الائتمان المتعلقة بوحدة التعافي المالي وإعادة الهيكلة.
- مراجعة حوادث المخاطر التشغيلية والاحتيالية، بما في ذلك تحديد الأسباب الجذرية وإجراءات التخفيف التي اتخذتها الإدارة.
- الإشراف على فعالية الضوابط المطبقة لإدارة مخاطر الامتثال وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة، لاسيما في مجالي مكافحة غسل الأموال والعقوبات.
- تقييم أداء وحدة الامتثال للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في دعم أهداف البنك.
- اعتماد اختصاصات لجنة إدارة المخاطر والامتثال، وعقد جلسة مغلقة مع رئيس قسم إدارة المخاطر مرتين سنوياً لتلقي ملاحظات مستقلة وتأكيدات حول فعالية ممارسات إدارة المخاطر.

بصفة عامة، تمت إدارة المخاطر بكفاءة بما يتوافق مع مقاييس مستوى تقبل البنك للمخاطر. وقامت الإدارة بمعالجة التباينات من خلال تنفيذ خطط تصحيحية مناسبة، إلى جانب اتخاذ إجراءات فعالة لتخفيف المخاطر.

السيد عبد الواحد الفهيم
رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في توفير الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وعملية التدقيق، ونظام الرقابة الداخلية للبنك، والامتثال للقوانين واللوائح، من خلال ما يلي:

- مراقبة جودة وسلامة البيانات المالية وأي إعلانات رسمية تتعلق بالأداء المالي.
- مراجعة أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية المعمول بها حالياً لضمان سلامتها وملاءمتها للغرض.
- تلقي ودراسة التقارير والتوصيات من إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والإدارة.
- مراقبة الامتثال للقوانين واللوائح.
- مراقبة حالات الإبلاغ عن المخالفات والاحتيال المحددة.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتقارير المالية وتعيين وإعادة تعيين وعزل المدقق الخارجي، والموافقة على أتعاب وشروط توظيف رئيس التدقيق الداخلي.
- مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- التحقق من استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي والخارجي.
- مراجعة واعتماد السياسات، حيث تقع على عاتق اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة مع البنك والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة قبل إبرام هذه المعاملات.
- التوصية بإجراء تعديلات على مكافآت رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي، ورفع هذه التوصيات إلى لجنة مكافآت مجلس الإدارة. ومن منظور تقييم الأداء والمكافآت المتغيرة، تقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بهما، والتقييم السنوي للأداء، وقيمة المكافأة السنوية، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. كما تتشاور لجنة التدقيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة برئيس التدقيق الشرعي الداخلي.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة، وجميعهم مستقلون.

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم — رئيس - مستقل

سعادة أحمد جلفار — عضو - مستقل

السيد عبد الواحد الفهيم — عضو - مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
27 يناير 2025	3/3	
21 أبريل 2025	3/3	
21 يوليو 2025	3/3	
20 أكتوبر 2025	3/3	
8 ديسمبر 2025	3/3	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة التدقيق - المواضيع الرئيسية

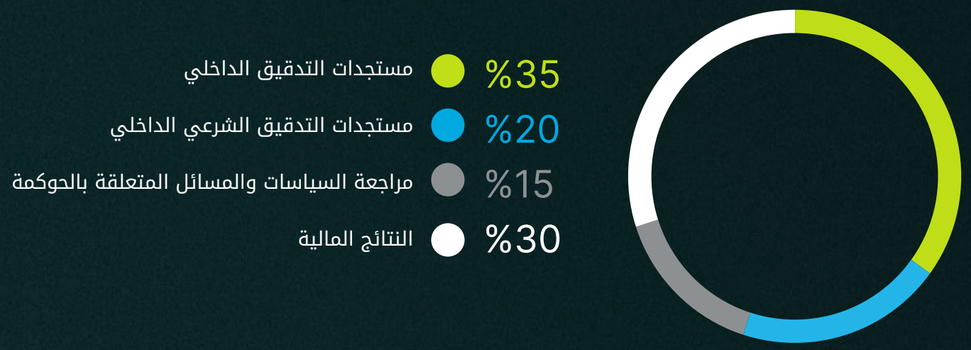

بيان رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025.

عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات في عام 2025، للقيام بمسؤولياتها وفقاً لاختصاصات لجنة التدقيق.

وقد قامت لجنة التدقيق بتقييم جودة وسلامة البيانات المالية للبنك والتقارير المالية، وتأكدت من فعالية إطار عمل الرقابة الداخلية.

كما اجتمعت اللجنة مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي بشكل منتظم، دون حضور الإدارة التنفيذية، لمناقشة المسائل المتعلقة بالمجالات التي تقع ضمن اختصاص اللجنة.

وركزت اللجنة على أن توفر خطة التدقيق الداخلي لعام 2025 ضمانات كافية بأن الضوابط والرقابة الداخلية لدى البنك ظلت قوية وفعالة، كما تابعت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

كما راجعت لجنة التدقيق الملاحظات التي أشار إليها المدققون الداخليون والخارجيون، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الرقابة المالية، والجهات التنظيمية الأخرى، وتأكدت من اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بهذه الملاحظات.

وقد مارست لجنة التدقيق الرقابة على أداء وفعالية وأنشطة وظيفة التدقيق الداخلي في البنك (وبشكل منفصل، أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي) وراجعت التحديثات على خطة التدقيق والتوظيف، مع الأخذ في الاعتبار سياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح بشأن الضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي.

وقامت اللجنة أيضاً بتقييم مؤهلات وأداء واستقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين، وراجعت واعتمدت نطاق العمل المقترح من قبل المدققين الخارجيين لعام 2025.

وتعرب لجنة التدقيق عن سرورها بمواصلة تعزيز "خطوط الدفاع الثلاثة" للبنك، مع إحراز تقدم قوي في جميع الخطوط.

آفاق مصرفية واعدة لعام 2026

نتطلع قدماً نحو عام جديد نستكمل فيه نهجنا المتميز حيث يضم الجدول الزمني للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات لعام 2026، وستركز هذه الاجتماعات على سلامة ونزاهة البيانات المالية لبنك دبي التجاري، والالتزام بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وتقييم ومراقبة المدققين الداخليين والخارجيين، بالإضافة إلى ضمان أن خطة التدقيق الداخلي لعام 2026 تعكس خطة المخاطر الحالية والناشئة. وستواصل اللجنة أيضاً تنسيق أنشطتها مع لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

كما ستستمر لجنة التدقيق في الإشراف على استقلالية وأداء المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي.

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

تتمثل مهام لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مساعدة مجلس الإدارة من خلال ما يلي:

- الموافقة على استراتيجية الأفراد في البنك ومراقبة تنفيذها.
- الموافقة على سياسة المكافآت الخاصة بالبنك والتأكد أنها تنطبق على جميع موظفي البنك والشركات المرتبطة به و/أو الشركات التابعة له.
- الموافقة على جميع سياسات الموارد البشرية المرتبطة بالأجور و/أو سياسة المكافآت.
- الموافقة على مدونة قواعد السلوك وسياسة تضارب المصالح.
- الموافقة على حزم المكافآت لكبار المسؤولين التنفيذيين بما ينسجم مع لوائح حوكمة الشركات.
- تقديم التوصيات فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- الموافقة على خطط الحوافز طويلة المدى للموظفين.
- التأكد من أن تعويضات الموظفين في الوظائف الرقابية لإدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الشرعية الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي بما في ذلك التدقيق الشرعي الداخلي يتم تحديدها بشكل مستقل عن أداء البنك.
- التأكد من تخفيض التعويضات المستندة إلى الأداء لكبار المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي المخاطر **الجوهرية** أو عكسها بناءً على المخاطر المحققة وانتهاكات القوانين أو اللوائح أو قواعد السلوك أو السياسات الأخرى قبل استحقاق التعويضات.
- مراجعة خطط الحوافز المتعلقة بالأعمال.
- الموافقة على خطط الحوافز لجميع الموظفين.
- وضع عملية مناسبة وسليمة لاختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين.
- مراجعة خطط تعاقب كبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- التوصية بموظفين للترشيح كأعضاء في مجلس الإدارة ولجانه ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
- الإشراف على نظام إدارة الأداء بما في ذلك أهداف الأداء للرئيس التنفيذي وجميع كبار المسؤولين التنفيذيين، ويشمل ذلك رئيس إدارة المخاطر، ورئيس الرقابة الداخلية ورئيس الرقابة الشرعية الداخلية ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي.
- الإشراف على الهيكل التنظيمي للجان وكبار المسؤولين التنفيذيين.
- مراجعة ترتيبات حوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اختيار أعضاء مجلس الإدارة وملاءمتهم وتنوع اختيارهم، وبرامج التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة، والإشراف على تقييم الأداء السنوي لمجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة الفرديين وهياكل اللجان وكفايتها.
- مراجعة أي مسائل فرعية أخرى متعلقة بما سبق بناءً على ما تقرره اللجنة.
- مراجعة السياسات والموافقة عليها حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- الموافقة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للموظفين أو ذويهم خارج سياق العمل الاعتيادي.

تشكيل اللجنة

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، عضوين (2) مستقلين وثلاث (3) أعضاء غير مستقلين.

الدكتور عبدالله آل كرم	رئيس - غير مستقل
سعادة أحمد جلفار	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
السيد علي الفردان	عضو - غير مستقل
الآنسة موزة الفطيم	عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
22 يناير 2025	5/4	الآنسة موزة الفطيم
26 فبراير 2025	5/4	الآنسة موزة الفطيم
28 مايو 2025	5/5	
17 سبتمبر 2025	5/5	
27 نوفمبر 2025	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة - المواضيع الرئيسية

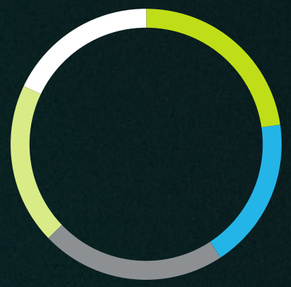

بيان رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقريرنا لعام 2025 وذلك بالنيابة عن أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، فقد واصلت اللجنة اهتمامها بتطوير ونشر ثقافة الأداء العالي بما يضمن أن تظل برامج الارتقاء بالأداء والمكافآت منسجمة مع أهداف أعمالنا. كما قامت اللجنة بمتابعة فعالية الهياكل التنظيمية، ومشاركة موظفينا، وتطوير قدرات القوى العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على النمو المستمر للقوى العاملة من مواطني الدولة، وصقل المهارات الأساسية للبنوك وهي الائتمان والتحول الرقمي، والقيادة والإدارة.

ويعتبر التوطين محوراً رئيسياً وهدفاً استراتيجياً لبنك دبي التجاري، وهو بند أساسي على جدول أعمال اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة. ونضع توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس أولوياتنا ونعتبره جوهر نجاحاتنا المتوالية، ونسعى دائماً إلى جذب الموظفين من مواطني الدولة وتطوير مهاراتهم على كافة المستويات، لإعداد كوادر من المواهب المصرفية الواعدة للمستقبل. وخلال عام 2025، قام البنك بتوظيف أكثر من 130 موظفاً إماراتياً، مما ساهم في تعزيز التزامنا بدعم طموحات الدولة وتطوير كوادر عمل مصرفية وطنية إماراتية تتسم بالمثابرة والقوة.

ونفذ البنك العديد من المبادرات لضمان الاحتفاظ بالكوادر الإماراتية الموهوبة، وشمل ذلك إطلاق برامج تعليمية وتطويرية شاملة، ومنصة تعليمية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تقديم حزم مكافآت تنافسية. كما تم إنشاء بيئة عمل داعمة تشجع على النمو والابتكار، بما يضمن تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم وتأهيلهم لبناء مسيرة مهنية طويلة الأمد مع البنك.

ويُعد برنامج توظيف خريجي التخصصات التقنية أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق مستهدفات التوطين والارتقاء بالمهارات الرقمية. فقد تم تصميم هذا البرنامج لاستقطاب الخريجين الشباب المتمرسين في مجال التكنولوجيا والراغبين في بدء مسيرة مهنية في القطاع المصرفي. ومن خلال هذا البرنامج، نقدم فرصاً تدريبية وتطويرية شاملة، تمكن الخريجين من اكتساب خبرة عملية وتطوير المهارات اللازمة للنجاح في هذا المجال. ونلتزم بتوسيع نطاق هذا البرنامج وتوفير المزيد من الفرص للمواطنين الإماراتيين للانضمام إلى فريقنا والمساهمة في تطورنا التكنولوجي.

وتتيح استراتيجية المكافآت في بنك دبي التجاري إطاراً يمكن اللجنة من القيام بمسؤولياتها خلال العام. وفي إطار الصلاحيات المفوضة إليها من مجلس الإدارة، فإن اللجنة مسؤولة عن اعتماد سياسة المكافآت، بما في ذلك شروط وخطط المكافآت وخطط الحوافز الأخرى طويلة الأجل، بالإضافة إلى الموافقة على حزم المكافآت الفردية للمديرين التنفيذيين وكبار الموظفين في البنك.

وخلال هذا العام، خصصت اللجنة وقتاً كبيراً لضمان تحقيق رؤية البنك المتمثلة في ترسيخ ثقافة الأداء العالي، وشملت أنشطتها ما يلي:

- إجراء مراجعة متعمقة لبطاقات الأداء المتوازن المستخدمة في تحديد الأهداف وقياس تحقيق الأداء، لما لها من دور محوري في دعم تقييمات الأداء والمكافآت بالاستناد إلى أهداف واضحة وذات صلة، يتم تحديدها ضمن أربع فئات رئيسية هي المالية، والموارد البشرية، والعملاء (بما يشمل إدارة التغيير والمبادرات الاستراتيجية)، والمخاطر والامتثال. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لتحقيق الأهداف المالية، فإن الأهداف الأخرى المرتبطة بتخفيف المخاطر وتعزيز الضوابط، وتنمية قاعدة العملاء، ورفع إنتاجية رأس المال البشري، تُعد محاور أساسية لأداء البنك واستدامته على المدى القصير والمتوسط.
- الإشراف على خطط إدارة التعاقب الوظيفي والمواهب في البنك، مع التركيز بشكل خاص على إدارة التعاقب الوظيفي للكوادر الوطنية. ويشمل ذلك تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، بما يضمن استمرارية القيادة وتعزيز توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- اعتماد خطة التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي المخاطر الجوهرية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، بما يهدف إلى تعزيز الكفاءات، ويضمن التوافق المستمر مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة، وأفضل ممارسات الحوكمة، والاتجاهات الناشئة في القطاع.
- تعزيز الآليات الكفيلة بضمان المشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة، مع التركيز على انتظام حضور اجتماعات المجلس واللجان، والمشاركة في البرامج التدريبية والاجتماعات الاستراتيجية المتخصصة.
- الإشراف على التحديثات والتحسينات الدورية لإطار حوكمة الشركات، بما يضمن الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، والتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة محلياً ودولياً.
- إجراء تقييمات أداء شاملة ومنهجية لمجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، بما يكفل تعزيز الفعالية، وترسيخ مبادئ المساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة مراجعة شاملة لتجاوزات مستوى تقبل المخاطر والحوادث الجوهرية التي وقعت خلال العام. وشملت هذه المراجعة تقييم الغرامات والعقوبات والمخصصات وأحداث المخاطر التشغيلية، مع إيلاء العناية لمدى ملاءمة الإجراءات التأديبية، وأي تعديلات محتملة على التعويضات المتغيرة.

كما تقوم اللجنة بمراجعة منتظمة للوحة المعلومات الثقافية التي يقدمها رئيس إدارة المخاطر، حيث توفر هذه اللوحة تحديثات حول المقاييس الثقافية لتقييم سلامة ثقافة البنك وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية متى اقتضت الحاجة لتعزيز الثقافة الإيجابية. وتتضمن لوحة المعلومات الثقافية مؤشرات أداء رئيسية تشمل مجالات مثل العملاء، والموظفين، والنزاهة، والامتثال.

الدكتور عبدالله محمد آل كرم
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات
والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

حوكمة الشركات التابعة

يتم إنشاء الشركات التابعة لتلبية مجموعة من الاحتياجات التشغيلية للأعمال، بما في ذلك التوسع في الأسواق، وإدارة المخاطر والتخصصات، والامتثال التنظيمي، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والاستفادة من المزايا المالية. ووفقاً لدليل حوكمة الشركات المعتمد لدى بنك دبي التجاري، وبما يلائم القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بحوكمة الشركات في البنوك، يحرص بنك دبي التجاري على توسيع نطاق تطبيق ممارسات وسياسات الحوكمة المؤسسية السليمة لتشمل شركاته التابعة. ويشمل ذلك اعتماد هياكل حوكمة مناسبة، وتحديد خطوط سلطة ومسؤولية واضحة، وتطبيق آليات رقابة فعالة تضمن حسن الإشراف والالتزام.

ويتعين على جميع الشركات التابعة للبنك الالتزام بدليل حوكمة الشركات الخاص بالبنك والقوانين واللوائح المعمول بها والتي تنطبق على ولاياتها القضائية. ويتولى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية الإشراف على الشركات التابعة لضمان التزامها بمعايير المجموعة في مجالات الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، مع تعزيز التوافق الاستراتيجي والامتثال التنظيمي على مستوى كافة أقسام البنك.

فيما يلي قائمة بالشركات التابعة للبنك كما بتاريخ 31 ديسمبر 2025:

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية	دولة التأسيس	الأنشطة الرئيسية
الشركة التابعة			
سي بي دي للخدمات المالية ذ.م.م	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	تقديم تسهيلات الوساطة للأسهم والسندات المحلية
التجاري للعقارات ذ.م.م	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	خدمات إدارة الأملاك الذاتية بالإضافة إلى بيع وشراء العقارات
سي بي دي ديجيتال لاب ليمتد	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	البحث والتطوير التكنولوجي
منشأة ذات غرض خاص			
سي بي دي (كايمان) المحدودة	%100	جزر كايمان	إصدار سندات الدين
سي بي دي (كايمان 2) المحدودة	%100	جزر كايمان	التعامل والتفاوض على اتفاقيات المشتقات
في إس 1897 (كايمان) المحدودة	%100	جزر كايمان	إدارة الاستثمارات المكتسبة في تسوية الديون
هورتن هولدينج ليمتد (تابعة لشركة في إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون
لودج هيل ليمتد (تابعة لشركة في إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون
شركة ويستدين للاستثمار المحدودة (تابعة لشركة في إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون

عملية الاختيار

يتم اختيار جميع الموظفين المعينين على مستوى الإدارة العليا في البنك من خلال عملية عادلة ودقيقة. ويلتزم بنك دبي التجاري بضمان أن تتألف لجنته التنفيذية من أفراد مؤهلين على مستويات عالية ومن خلفيات متنوعة، ذات سجلات حافلة بالإنجازات، ومتوافقة تماماً مع معايير حوكمة الشركات ومعايير الكفاءة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وفي نوفمبر 2024، نشر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قواعد ومعايير الكفاءة والملاءمة التي تضمنت معايير منقحة لتقييمات الكفاءة والملاءمة بالإضافة إلى متطلبات التطوير الشخصي المستمر للإدارة العليا. وخلال عام 2025، حرص البنك على امتثال جميع الأفراد المحددين حسب قوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الإدارة العليا ومسؤولي المخاطر الجوهرية، لقواعد ومعايير الكفاءة والملاءمة المنقحة، وفقاً لتوصيات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الكفاءة والقدرة

يجب أن يتمتع المتقدمون بالمؤهلات والتدريب والخبرة والمهارات اللازمة وأن يستوفوا متطلبات المصرف المركزي. وعلى المتقدمين إثبات كفاءتهم وفهمهم الجيد للأعمال والبيئة التنظيمية والمسؤوليات المحددة. وتشمل مجالات المعرفة الرئيسية ما يلي:

- القطاع المالي والأسواق.
- إطار العمل القانوني والتنظيمي.
- إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.
- عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة.
- حوكمة الشركات والتخطيط الاستراتيجي.
- المحاسبة والتحليل المالي.

الصدق والنزاهة والسمعة

يجب أن تُظهر أفعال وسلوك الفرد الخاضع لعملية تقييم الكفاءة والملاءمة مستويات عالية من النزاهة بشكل لا لبس فيه وبما لا يدع مجالاً للشك.

وفي إطار تقييم الصدق والنزاهة وسمعة المرشح، يقوم البنك بتقييم العوامل التالية، ضمن معايير أخرى:

- الإدانة بجرائم تنطوي على المساس بالأمانة أو عدم الكفاءة أو سوء الممارسة أو الاحتيال.
- النتائج السلبية أو التسويات في القضايا المدنية المتعلقة بالجرائم المالية خلال السنوات العشر الماضية.
- السلوك غير المتعاون مع الهيئات، مما يؤدي إلى عدم الامتثال للمعايير القانونية أو التنظيمية.
- عدم الالتزام بمبادئ الإنصاف أو الصدق أو الشفافية في التعامل مع العملاء أو المدققين أو الهيئات.
- الأحكام أو القرارات الصادرة ضدهم من جانب المحاكم أو الهيئات الأخرى و/أو الاستبعاد من الأدوار الإدارية.
- الإدانات أو الأدلة بالإدانة في الإجراءات التأديبية أو التنظيمية أو الجنائية.
- التورط مع الكيانات التي تعرضت لإجراءات تأديبية أو عقوبات.
- انتهاك المتطلبات المادية لقوانين المصرف المركزي أو اللوائح المكافئة.
- الارتباطات مع الشركات التي تعرضت لقضايا قانونية أو تنظيمية، بما في ذلك التصفية أو رفض التراخيص.
- الشكاوى المقدمة إلى الهيئات التنظيمية التي تؤثر على قدرتهم على أداء الوظائف ذات الصلة.
- الإجراءات الجنائية أو التأديبية المحتملة أو الجارية.
- تقديم معلومات غير صحيحة أو مضللة إلى المصرف المركزي، أو إبداء سلوك غير متعاون في التعامل مع المصرف المركزي و/أو الجهات الرقابية الأخرى.
- عدم الرغبة في الحفاظ على أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وممارسات إدارة المخاطر.
- المشاركة في ممارسات أعمال خادعة أو مخلة بالواجب القانوني أو غير لائقة.
- الفصل أو الاستقالة من المناصب بسبب مسائل تتعلق بالصدق والنزاهة.

الملاءة المالية

عند تقييم السلامة المالية للمرشح، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان الشخص قادراً على الحفاظ على ملاءته المالية ويتمتع بالقدرة على التحكم المالي السليم. ويشمل ذلك الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وضمان السيطرة الكافية على المخاطر المالية بشكل مستمر. ويُعد السلوك المالي للشخص مهماً لتقييم نزاهته المهنية لما قد يكون له من تأثير على نزاهته المهنية. عند تحديد السلامة المالية للمرشح، يأخذ البنك في الاعتبار أيضاً مسائل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الخبرة في إدارة الالتزامات المالية بحكمة.
- التوقع المعقول بالقدرة على الوفاء بالديون عند استحقاقها.
- الفشل في الحكم السليم على الديون أو التعويضات التي لم يتم تسويتها.
- السعي إلى تخفيف الديون، أو إجراء اتفاقيات مع الدائنين، أو التقدم بطلب إفلاس، أو حجز الأصول.
- توفير مراجع ائتمانية بشكل مقبول، حسبما يقتضي الحال.
- عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها.
- الإخفاق في إدارة الديون الشخصية أو الشؤون المالية بشكل مقبول، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالآخرين.
- وجود قرض أو تسهيل ائتماني متأخر عن السداد لمدة تزيد عن 90 يوماً خلال العام الماضي.
- الإدارة السليمة والحكيمة للمعاملات التجارية السابقة.
- المشاركة في إدارة كيان تم إخضاعه للحراسة القضائية أو تصفيته أو إعلان إعساره أثناء الارتباط به أو بعد مغادرته بفترة قصيرة.

الاستقلالية في الحكم على الأمور

يقوم البنك بإجراء تقييم شامل للتأكد من أن المتقدمين يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية، بعيداً عن أي ضغوط أو تأثيرات خارجية غير مبررة. كما يجب أن يتمتع المتقدمون بالقدرة على إبداء آراء استثنائية وطرح وجهات نظر متكاملة أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة متى اقتضى الحال. ومن الضروري تقييم استقلالية هؤلاء الأفراد والتأكد من عدم وجود أي مصالح متضاربة، بما في ذلك الالتزامات أو المصالح الأخرى المتعلقة بالعمل.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك أيضاً بفحص ما إذا كانت عضوية الفرد في مجالس إدارة أخرى قد تتعارض مع مصالح البنك. ويجب على البنك التأكد من أن الأفراد لا يتحملون مسؤوليات متزامنة قد تعيق أداءهم الفعال لمسؤوليات وظائفهم المحددة. كما يتم تقييم أي علاقات تجارية أو شخصية قد تشكل تضارباً في المصالح أو تؤثر على حيادية الفرد في اتخاذ القرارات.

الالتزام الزمني

يحرص البنك على أن يكون المتقدم قادراً على تخصيص الوقت الكافي لأداء مهامه ومسؤولياته بشكل فعال. كما يقوم البنك بالتأكد ما إذا كانت أي من الأدوار تشمل مهاماً إضافية، مثل عضوية أو رئاسة لجان.

بالإضافة إلى ذلك، يأخذ البنك في الاعتبار ما إذا كانت الأدوار الأخرى تتطلب وقتاً إضافياً بحكم طبيعتها أو نوعها أو حجم الجهة المعنية (مثل المؤسسات الخاضعة للتنظيم أو المدرجة في الأسواق المالية). كما يقيم البنك مدى إسهام خبرة الفرد في تمكينه من أداء مهامه بكفاءة. ولضمان قدرة الفرد على الوفاء بالتزاماته الزمنية، يتعين على البنك الحصول على إقرار خطي من المعني يفيد بتوفر الوقت الكافي للقيام بالأدوار المنوطة به.

الموافقات التنظيمية

يتم إرسال جميع طلبات التوظيف التي تتطلب موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى دائرة الرقابة على البنوك مع مستندات التوظيف المطلوبة، وذلك لضمان استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية الضرورية وأن المصرف المركزي يمكنه إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لمؤهلات كل مرشح ومدى ملاءمته للوظيفة.

اللجان الإدارية

فوض مجلس الإدارة بعضاً من أنشطة البنك اليومية إلى الرئيس التنفيذي واللجان الإدارية. يتم إنشاء اللجان الإدارية بهدف القيام بدورها في تقديم التوصيات و/أو اتخاذ القرار والموافقة و/أو مراقبة الموضوعات الرئيسية في مجالات تخصصها. وتوفر هذه اللجان منصة لتبادل الآراء مع الإدارة العليا حول الأعمال الرئيسية ومجالات الرقابة للبنك.

تتمتع اللجان الإدارية بصلاحيات تنفيذية كاملة لاتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بمجال عملها ونطاقها وتسلسلها الهرمي، بما يتوافق مع تفويضات الصلاحيات الحالية.

فيما يلي اللجان الرئيسية للبنك:

اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية أعلى لجنة إدارية في البنك، وهي مسؤولة عن تقييم واعتماد خطة المراجعة السنوية والاستراتيجية، ومراجعة الأداء المالي، ومراجعة القرارات الاستثمارية الرئيسية وخطط التوسع والتوصية بشأنها، إلى جانب المصادقة على أي مسائل جوهرية أخرى تتعلق بأعمال البنك المصرفية الرئيسية.

لجنة الأصول والخصوم

تهدف لجنة الأصول والخصوم إلى الحفاظ على الربحية طويلة المدى للمجموعة من خلال إدارة الأصول والخصوم، مع الأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية والتداعيات المحتملة لتحركات أسعار الفائدة، ومحدودية السيولة، والتعرض لمخاطر العملات الأجنبية، وكفاية رأس المال. كما تتحمل اللجنة مسؤولية ضمان توافق جميع الاستراتيجيات مع مستوى تقبل المجموعة للمخاطر ومستويات التعرض التي يحددها مجلس الإدارة.

لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان إدارة مخاطر الائتمان لدى بنك دبي التجاري من خلال مراجعة طلبات العميل ودرجة تحمل المخاطر الائتمانية من جانب البنك والموافقة عليها أو التوصية بشأنها، وذلك وفقاً للصلاحيات المفوضة من جانب لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة والمجلس نفسه.

لجنة مشاريع الاستثمار

تقوم لجنة مشاريع الاستثمار بمراجعة مشاريع الاستثمار الخاصة ببنك دبي التجاري والموافقة عليها، وتقديم توجيهاتها بهدف تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية الطويلة والقصيرة المدى في مجال الاستثمار في المشاريع. وتشرف هذه اللجنة على مشاريع البنك، بما في ذلك المشاريع التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تتحمل اللجنة مسؤولية مراجعة الجوانب الرئيسية مثل قائمة الاستثمارات وأداء المشاريع والجوانب المالية والموافقة على دراسات الجدوى وتسليم المشاريع.

لجنة إدارة المخاطر والامتثال

تتمثل مهمة لجنة إدارة المخاطر والامتثال في إدارة جميع المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المالي للبنك أو استدامة عملياته التشغيلية. وتشرف اللجنة على تنفيذ السياسات والإجراءات والعمليات والإطار المتعلق بالمخاطر، وتحافظ على الرقابة الشاملة على المخاطر عبر البنك. كما تتأكد اللجنة من امتثال البنك للمتطلبات التنظيمية التي تحددها الجهات الرقابية والمطبقة على بنك دبي التجاري، وتوفر إطاراً قوياً ومتسقاً لتحديد وتحليل وإدارة المخاطر الجوهرية بشكل فعال ومستمر.

لجنة الموارد البشرية

تقوم لجنة الموارد البشرية بإدارة جميع الجوانب المتعلقة باستراتيجية الموظفين في البنك ونشر الثقافة المؤسسية واستراتيجية التوطين وإنشاء نظام الأداء والمكافآت وعمليات التوظيف والتخطيط للتعاقب الوظيفي وأي قضايا أخرى ذات صلة بالموارد البشرية.

ولدى البنك لجان فرعية ومنتديات أخرى تعمل على دعم البنك في تقديم التوصيات واتخاذ القرارات والموافقة والمتابعة بشأن الموضوعات الرئيسية كل في مجال تخصصه، مثل لجان إدارة المخاطر التشغيلية، مجلس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والأدوات المالية "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9"، ومنتديات التحول ولجنة الإشراف على النماذج وغيرها.

سياسة المكافآت

نـدرك أن كفـاءة موظفينـا والتزامهـم علـى المـدى الطويـل، لاسيما أصحاب الأداء المتميز، تشكل عنصراً أساسياً لنجاحنا. ومن هذا المنطلق، نحرص على استقطاب أفضل الكفاءات، والحفاظ عليها، وتحفيزها، بما يشجعها على الالتزام بمسار مهني طويل الأمـد مـع البنـك، والاضـطلاع بأدوار تسـهم في تـحقيق مصالـح المساهمين علـى المـدى الطويـل.

تتضـمن حزمة المـكافآت المقـدمة من البنـك أربـعة عناصـر رئيـسية:

الأجر الثابت

المزايا

الحافز السنوي (المكافأة التقديرية أو خطة الحوافز(

حوافز مؤجلة

تدعـم هذه المحاور تـحقيق مبادراتنا الاستراتيجية من خلال التوازن بين تقديم مـكافآت مقابل الأداء المستـدام علـى المـدى القصيـر والمـدى الطويـل. وقـد قُمنا بصيـاغة استراتيجيتنـا لمكافأة الأداء الجيـد وتنـسيق أجـور ومـكافآت المـوظفين وفقـاً لإطـار المخاطـر ومخرجات المخاطر.

يمـكن الاطلاع علـى تفاصيـل المـكافآت الممنـوحة خلال الـسنة المـالية لمـوظفي الإدارة العليـا ومـسؤولي المخاطـر الجوهـرية في المحـور الثـالث للإفصـاح لعـام 2025.

نهج شامل لقياس الأداء

نعتمد في تقييم الأداء على أهداف واضحة وذات صلة ومحددة ضمن إطار عمل شامل ومتوازن، تُصنف هذه الأهداف ضمن أربع فئات رئيسية تشمل المالية، والموظفين، والعملاء، والمخاطر والامتثال. ونولي الأولوية القصوى لكل من الأهداف المالية وأهـداف إدارة المخاطـر، مـع إدراكنـا في الـوقت ذاتـه لأهـمية الأهداف المرتبطة بتوسيع قاعدة العملاء وتعزيز إنتاجية القوى العاملة، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق أداء مالي مستدام ودعم نمو البنك وتطوره على المدى القصير والمتوسط.

التـركيز علـى إجمـالي المـكافآت والأجـور المتغيـرة وفقـاً لمستـوى الأداء

يتـم تقديـم المـكافآت للمـوظفين من خلال الأجور الثابتة والمتغيرة حيث يتنـاسب الأجـر المتغيـر لغـالبية المـوظفين مـع أدائهـم علـى المـدى القصيـر، فالأجـور المرتبـطة بـالأداء تتضـمن نـسبة من إجمـالي حزمة المدفوعـات المقـررة للإدارة العليـا، مـع الحفـاظ علـى التـوازن المنـاسب بين الأجـور الثـابتة والمتغيـرة. ويتـم تقديـم هذه المـكافآت لإتـاحة الفـرصة للمـوظفين للتمتـع بمـكافآت لتقديمهـم مستويـات أعلـى من الأداء.

تنـسيق المـكافآت الفـردية مـع أداء البنـك ومصالح المسـاهمين

بالنـسبة لمـسؤولي المخاطـر الجوهـرية (وفق مـا هـو محـدد في قواعـد مصـرف الإمـارات العـربية المتحـدة المـركزي) لـسنة الأداء 2025، يتـم تقديـم جزء كبيـر من الأجـور المتغيـرة علـى شـكل سيولة نقـدية مؤجلة من خلال تـطبيق خطة دفع متغيرة مؤجلة تخضع لشـروط جزائية، بـحيث يمـكن إلغاؤهـا إذا اقتضـى الأمـر.

يحـرص بنـك دبي التجـاري علـى تـحفيز الأداء المستـدام باستخـدام مقاييـس أداء تتـوافق مـع مصالـح المسـاهمين خلال فتـرة منـح مدتهـا ثلاث سنـوات مـع إمـكانية تـطبيق التعـديلات.

حزم مـكافآت تنافـسية فعـالة من حيث التـكلفة لاستقطـاب الكفاءات والاحتفـاظ بهـم

يوفـر بنـك دبي التجـاري حزمة أجـور إجمـالية تنافـسية، تشـمل الـرواتب والمـكافآت والحـوافز طويـلة الأجـل عنـد الاقتضـاء، وذلـك بالاستنـاد إلـى مقارنـات مـع المؤسسـات المماثـلة في الأسـواق التي يعمـل بهـا البنـك.

الإدارة الفعالة للمخاطر

تُجرى عملية تقييم الأداء مع الأخذ في الاعتبار المخاطر، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية وفقاً لإطار مستوى تقبل المخاطرة.

قام رئيس إدارة المخاطر بدمج إدارة المخاطر في نظام المكافآت، وحرص على تقديم المشورة بشأن ذلك إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، وذلك عبر مراجعة بيان تقبل المخاطر الخاص بالبنك، والذي يوضح درجة المخاطر التي يكون البنك مستعداً لتحملها عند تنفيذ استراتيجيته. ويسهم هذا الإطار في تشكيل نهج متكامل لإدارة الأعمال والمخاطر ورأس المال، ويدعم تحقيق الأهداف المالية للبنك. وتم اعتماد إطار تقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة، ويشكل عنصراً أساسياً في مداولات اللجنة فيما يتعلق بالمكافآت. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة الأداء الفردي في ضوء الأهداف الرئيسية المتعلقة بالمخاطر والامتثال، لضمان أن تكون المكافآت الفردية المقترحة مناسبة لتلك الجوانب.

التعديلات والاقتطاعات والاسترداد

لمكافأة الأداء، يتعين تقديم المكافآت الفردية استناداً إلى تقييم شامل يأخذ في الاعتبار مخاطر الأداء المالي وغير المالي على حد سواء. وفي هذا الإطار، تتمتع لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بصلاحيات تقديرية تتيح لها خفض نسبة الأجر المتغير للموظف خلال العام، وذلك في حال وجود سلوكيات غير ملائمة أو مشاركة في مخاطر قد تنشأ على مستوى البنك ككل أو ضمن نطاقات مخاطر أكثر تحديداً.

كما يمكن للجنة، في ظل ظروف مناسبة، أن تقلل من المكافآت غير الممنوحة أو أي جزء منها أو تُلغيها استناداً إلى بنود الاقتطاع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيام بسلوكيات ضارة بالعمل أو القيام بعمل سابق يكون قد أثر سلباً بشكل جوهري أكثر بكثير مما كان متوقعاً في الأساس، أو القيام بإعادة صياغة أو تصحيح أو تعديل أي بيانات مالية، أو إدارة مخاطر بطريقة غير سليمة أو غير احترافية.

ويمكن للجنة تعليق منح المكافآت المؤجلة غير الممنوحة في السنوات السابقة، حينما يكون من المقرر، وفق الجدول الزمني، منحها قبل معرفة نتيجة مراجعة حدث المخاطر على مستوى البنك.

كما يجوز للجنة، في الظروف المناسبة، استرداد المكافآت التي تم منحها ودفعها.

ومنذ عام 2022، تبنت اللجنة سياسة رسمية للاقتطاع والاسترداد، خاضعة للتحديث المستمر ومصحوبة بإجراءات داعمة.

مبلغ المكافآت (ألف درهم)	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	الإدارة العليا	مناصب مسؤولي المخاطر الجوهرية	الإدارة العليا	مناصب مسؤولي المخاطر الجوهرية
المكافآت الثابتة				
عدد الموظفين	16	17	15	14
إجمالي المكافآت الثابتة	36,527	18,089	35,087	16,018
منها: المكافآت النقدية	36,527	18,089	35,087	16,018
منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
منها: الأسهم أو السندات التي ترتبط بالأسهم	-	-	-	-
منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
منها: مكافآت أخرى	-	-	-	-
منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
المكافآت المتغيرة				
عدد الموظفين	14	14	14	13
إجمالي المكافآت المتغيرة	37,735	13,440	31,659	8,987
منها: المكافآت النقدية	26,163	9,201	24,543	7,357
منها: المكافآت المؤجلة	11,573	4,238	7,116	1,630
منها: الأسهم أو السندات التي ترتبط بالأسهم	-	-	-	-
منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
منها: مكافآت أخرى	-	-	-	-
منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
إجمالي المكافآت **(إجمالي المكافآت الثابتة + إجمالي المكافآت المتغيرة)**	**74,262**	**31,529**	**66,746**	**25,005**

حوكمة الصيرفة الإسلامية

يقدم بنك دبي التجاري حلولاً مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات وذلك من خلال نافذة الإسلامي من بنك دبي التجاري.

يعمل الإسلامي من بنك دبي التجاري وفقاً للقوانين الاتحادية والهيئة العليا الشرعية التابعة للمصرف المركزي، وتخضع جميع أعماله وأنشطته ومنتجاته وخدماته وعقوده ووثائقه ومواثيق عمله لإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك، وهي هيئة مستقلة تم تشكيلها من قبل الجمعية العمومية للبنك بناءً على ترشيح مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات ولها السلطة النهائية داخل بنك دبي التجاري في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.

تم تشكيل إطار الحوكمة للرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي التجاري وفقاً لنهج "خطوط الدفاع الثلاثة" وذلك بما يتطابق مع المعايير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على النحو التالي:

خط الدفاع الأول

يتم إدارة خط الدفاع الأول من قبل رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية الذي يشرف على العمليات والأعمال اليومية.

خط الدفاع الثاني

تعتبر دائرة الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة والمنفصلة برئاسة رئيس الرقابة الشرعية الداخلية خط الدفاع الثاني، حيث تنفذ وتشرف على حوكمة الرقابة الشرعية.

خط الدفاع الثالث

تمثله إدارة التدقيق الشرعي الداخلي برئاسة رئيس التدقيق الشرعي الداخلي. وتتولى هذه الإدارة مراجعة وتدقيق المنتجات والخدمات الإسلامية.

ولضمان النزاهة المالية، تحتفظ الخدمات المصرفية الإسلامية بمجموعة منفصلة من السجلات المالية لضمان فصل حسابات الأعمال الإسلامية تماماً عن الحسابات التقليدية لبنك دبي التجاري.

وخلال السنة المالية 2025، اضطلعت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالإشراف الشامل على أعمال الصيرفة الإسلامية لدى البنك. واستناداً إلى المعلومات والإيضاحات التي تم تزويد اللجنة بها، توصلت اللجنة إلى مستوى عالٍ من الاطمئنان بشأن امتثال البنك لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتؤكد اللجنة أنه، باستثناء عدد محدود من المخالفات التي تم رصدها والإبلاغ عنها في حينه وتم توجيه الإدارة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها، فقد جرى تنفيذ أنشطة البنك **بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.**

أبرز أنشطة الحوكمة الشرعية

الفتاوى والتوجيهات الشرعية

- أصدرت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، من خلال إدارة الرقابة الشرعية، ما يزيد على 200 فتوى شرعية وأكثر من 220 توجيهاً شرعياً، بما يضمن الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية عبر جميع الأقسام والإدارات.

الامتثال للمتطلبات الرقابية

- أظهر البنك امتثالاً كاملاً لجميع التعاميم والإخطارات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك تطبيق المعايير الرئيسية، وعلى وجه الخصوص المعيار رقم 1906 (سياسة الامتثال الشرعي والخطة السنوية القائمة على المخاطر) والمعيار رقم 5166 (الملاءمة والصلاحية).
- كما ساهم بنك دبي التجاري في المبادرات الرقابية الوطنية، على سبيل المثال استبيان مشروع رأس المال والسيولة، والاستطلاعات المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية، دعماً لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تعزيز مكانتها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي.

التدريب ورفع الوعي بأحكام الشريعة الإسلامية

- تم تنفيذ برامج تدريبية شاملة عن الشريعة الإسلامية، شارك فيها أكثر من 350 متدرباً، بهدف تعزيز الوعي بأحكام الشريعة الإسلامية ورفع الكفاءة التشغيلية في المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

التدقيق والتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

- خلال عام 2025، نفذت إدارة التدقيق الشرعي الداخلي سبع مهام تدقيق متخصصة شملت الخزينة، والمنتجات المصرفية الإسلامية للشركات، والقنوات الرقمية، بما يضمن الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق الفصل الواضح بين الأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية. وقامت الإدارة بعرض نتائج أعمال التدقيق بكل شفافية خلال أربعة اجتماعات مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، واجتماعين مع لجنة التدقيق.

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تعقد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً. كما تعقد اللجنة اجتماعات مع مجلس الإدارة لمناقشة قضايا الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يُعقد اجتماع واحد على الأقل خلال كل سنة مالية. ويجوز عقد اجتماعات إضافية عند الضرورة، بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، أو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وذلك لبحث المسائل المتعلقة بالامتثال الشرعي أو أي قضايا أخرى تستدعي متابعة من قبل مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تضم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية علماء الشريعة التاليين:

الشيخ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة

الشيخ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء هو خبير مشهود له في الفقه الإسلامي والتمويل الإسلامي. وقد شغل منصب أستاذ دكتور في جامعة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 2022، وشارك في عدد كبير من المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية، من بينها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وصندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نشر الدكتور العلامة العديد من المؤلفات واسعة الانتشار في مجال الصيرفة الإسلامية، وقدم أبحاثاً علمية في محافل دولية. كما يشغل عضوية عدد من هيئات الرقابة الشرعية لدى مؤسسات مالية إسلامية رائدة، ويحمل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية.

الشيخ موسى طارق خوري
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

الدكتور موسى طارق خوري عضو في عدد من الهيئات واللجان الشرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في مجالات الصيرفة الإسلامية، والتأمين الإسلامي (التكافل)، والأسواق المالية الإسلامية. وقد شغل سابقاً منصب رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي على مستوى المجموعة في بنك دبي الإسلامي، كما يشغل منصب الرئيس المؤسس لجمعية المهنيين الشرعيين. بالإضافة إلى ذلك، كان الدكتور موسى عضواً في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعضواً في مجلس التعليم التابع للهيئة ذاتها. وهو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القاسمية. يحمل الدكتور موسى طارق خوري درجة الدكتوراه في التمويل الإسلامي من جامعة دورهام، بالإضافة إلى درجتي ماجستير، الأولى في الفقه الإسلامي وأصوله من جامعة الشارقة، والثانية في قانون الأعمال الدولي من جامعة باريس الثانية.

الدكتور عبد الرحمن السعدي
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

يشغل الدكتور عبد الرحمن السعدي حالياً عضوية العديد من الهيئات الشرعية، من بينها بنك الفجيرة الوطني ومصرف الشارقة الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبنك مزن الإسلامي في سلطنة عُمان.

يمتلك الدكتور عبدالرحمن السعدي خلفية أكاديمية قوية في مجال الفقه الإسلامي والتمويل الإسلامي، حيث حصل على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير في الفقه المقارن من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالمملكة العربية السعودية. كما حصل على درجة البكالوريوس في الشريعة، ودبلوم عالي في الاقتصاد الأخلاقي والتنمية المستدامة من المملكة المتحدة.

وعلى الصعيد المهني، يشغل الدكتور عبدالرحمن منصب أستاذ مساعد في قسم الصيرفة الإسلامية في جامعة البحرين منذ عام 2013، كما شغل منصب مقرر في اللجنة الشرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ عام 2012.

الدكتورة بشرى أحمد محمد الجسمي
عضو متدرب في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تُعد الدكتورة بشرى أحمد محمد الجسمي من العالمات البارزات في الفقه الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع بخبرة أكاديمية ومهنية واسعة في مجال الشريعة الإسلامية. وتحمل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، وتشغل منصب مفتٍ أول في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي منذ عام 2022. كما شغلت منصب أستاذ مساعد في جامعة الوصل، ولها إسهامات علمية متعددة شملت تأليف عدد من المؤلفات البحثية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى تقديم وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل في الفقه الإسلامي وموضوعاته ذات الصلة.

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعام 2025

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي التجاري - الإسلامي

صدر في: 12/01/2026

إلى السادة المساهمين في بنك دبي التجاري ("المؤسسة")

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ("اللجنة")، ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها بشأن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة

- إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات ومواثيق عمل المؤسسة والسياسات والمعايير المحاسبية والعمليات والأنشطة بشكل عام وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوائم المالية للمؤسسة وتوزيع الأرباح وتحمل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة")، وإصدار قرارات شرعية بخصوصها؛
- ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي")، معايير الحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم 18/3/2018.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال قسم الرقابة الشرعية الداخلية وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية المعمول بها في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

- عقد خمسة (5) اجتماعات خلال السنة المالية.
- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- مراجعة السياسات واللوائح الإجرائية والمعايير المحاسبية وهياكل المنتجات والعقود والمستندات ومواثيق العمل والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
- من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- الرقابة من خلال أقسام الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي على أعمال المؤسسة بما في ذلك مراجعة العمليات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
- اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين، وإدارة البنك غير مخولة بإخراج الزكاة نيابة عنهم إلا فيما يخص احتياطيات مخاطر الاستثمار (المضاربة والوكالة)، وسيعلم المساهمون بالنسبة الواجب إخراجها (إن وجدت) في رسالة مستقلة.
- التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

4. استقلاليــة اللجنــة

تؤكـد الـلجنة بأنهـا أدت مسؤولياتهـا وقـامت بجميـع أعمالهـا بـاستقلالية تـامة، وقـد حصـلت علـى التسـهيلات اللازمة من المؤسـسة وإدارتهـا العليـا ومجلـس إدارتهـا للاطلاع علـى جميـع الوثـائق والبيانـات، ومنـاقشة التعـديلات والمتطلبـات الشـرعية.

5. رأي اللجنـــة بخصـــوص التزام المؤسســة بأحكـــام الشريعـــة الإسلاميـــة

بنـاءً علـى مـا حصلنـا عليـه من معلومـات وإيضاحـات من أجـل التأكـد من التزام المؤسـسة بالشـريعة الإسلامية، فقـد خلـصت الـلجنة بـدرجة مقبـولة من الاطمئنـان إلـى أن أعمـال المؤسـسة خلال السنة المالية **متـوافقة مع الشـريعة الإسلامية، إلا مـا لـوحظ من مخالفات** تم رفع تقارير بشأنهـا، وقـد وجهـت اللجنة باتخـاذ الإجـراءات التصحيـحية المنـاسبة بـهذا الخصـوص.

ورأي الـلجنة، المذكـور أعلاه، مبني علـى المعلومـات التي اطلعت عليهـا خلال الـسنة المـالية حصـراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

فضيـلة الشيخ الأستـاذ الدكتـور / محمـد عبدالرحيـم سـلطان العلمـاء

رئيس اللجنة والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالرحمن السعدي

عضو اللجنة

فضيلة الشيخ الدكتور / موسى طارق خوري

عضو اللجنة

المدققون وفترة التكليف ومدة عمل المدقق الرئيسي

عملاً بأحكام المادة (52) من النظام الأساسي ووفقاً للقواعد والقرارات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتعين أن يكون لبنك دبي التجاري مدقق حسابات واحد (1) أو أكثر. وتتولى الجمعية العمومية تعيين المدقق وتقرر أتعابه بناءً على ترشيح من أعضاء مجلس الإدارة. ويجب أن يكون المدقق مسجلاً ومرخصاً له بمزاولة المهنة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يُعين مدقق الحسابات لمدة سنة واحدة (1) قابلة للتجديد، على ألا تتجاوز مدة التجديد ست (6) سنوات متتالية، ويشترط أيضاً تغيير الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق عند نهاية ثلاث (3) سنوات مالية. وتقع على عاتق مدقق الحسابات مسؤولية مراجعة الحسابات المالية عن السنة التي تم تعيينه من أجلها، وتبدأ مهامه اعتباراً من نهاية اجتماع الجمعية العمومية السنوي وحتى نهاية الاجتماع السنوي التالي للجمعية العمومية.

وتتولى شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) مهام المدقق الخارجي لبنك دبي التجاري منذ شهر مارس 2024.

بيانات المدقق الخارجي وأتعابه

اسم مكتب التدقيق	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
اسم المدقق الشريك	موسى الرمحي
عدد السنوات التي قضاها كمدقق خارجي للبنك	2
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات البنك	2
أتعاب المدقق الخارجي (درهم إماراتي)	**2025**
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك	1,892,545
أتعاب الخدمات الأخرى المتعلقة بالتدقيق	326,999
أتعاب الخدمات الأخرى بخلاف التدقيق	250,528
إجمالي أتعاب المدقق الخارجي	**2,470,073**

سياسة العلاقة مع المدققين الخارجيين

يعتبر مجلس الإدارة استقلالية المدققين الخارجيين ركيزة أساسية لمصداقية وموثوقية تقارير التدقيق. لذلك، وضع بنك دبي التجاري سياسة استقلالية المدقق لضمان أن يكون المدقق الخارجي كياناً مستقلاً، وأن يُنظر إليه كذلك على هذا الأساس. ويتم تفسير هذه السياسة في ظل المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية، ولائحة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بخصوص التقارير المالية والتدقيق الخارجي وأفضل الممارسات الدولية.

تقدم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة توصياتها بتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وتعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها، ومن ثم إحالتها إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة. كما أنها تشرف على أعمال المدقق الخارجي، بما في ذلك تسوية الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي فيما يتعلق بالتقارير المالية، وتلزم المدقق الخارجي برفع تقاريره مباشرة إلى اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة الموافقة المسبقة على جميع الخدمات، سواء المتعلقة بالتدقيق أم بمسائل أخرى، التي يقدمها المدقق الخارجي على أساس فردي أو وفقاً لسياسات الموافقة المسبقة المحددة.

ويشترط بنك دبي التجاري أن تكون جميع الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي، بما في ذلك الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق، وفقاً للمبادئ التالية:

01 لا يجوز أن يكون للمدقق الخارجي أي مصلحة متبادلة أو متضاربة مع بنك دبي التجاري.

02 لا يجوز للمدقق الخارجي أن يقوم بتدقيق أعماله التي قام بها.

03 لا يجوز للمدقق الخارجي أن يؤدي عمله كجزء من الإدارة أو باعتباره موظفاً.

04 لا يجوز للمدقق الخارجي أن يعمل كمدافع عن مصالح بنك دبي التجاري.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أي تعيينات محتملة لشركاء أو موظفين، كانوا قد عملوا سابقاً لدى المدقق الخارجي، للعمل لدى بنك دبي التجاري في وظائف مالية أو تدقيق بمنصب مدير أول أو أعلى، تخضع للحصول على موافقة مسبقة من رئيس لجنة التدقيق، وذلك بعد التشاور مع رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.

علاقات المستثمرين والإفصاحات

تضطلع إدارة علاقات المستثمرين في بنك دبي التجاري بدور محوري في التواصل المنتظم والفعال مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين، بما يشمل المساهمين وحاملي السندات ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين.

ويلتزم البنك بتقديم إفصاحات منتظمة ومنظمة ودقيقة ومتوازنة عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، وضمان الوصول العادل والمتساوي إلى هذه المعلومات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.

يدرك البنك أن الشفافية والمساءلة هما الركيزتان الأساسيتان لتحقيق رؤيته وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة به. وعليه، يلتزم البنك بالامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها لضمان الإفصاح العادل عن المعلومات الجوهرية للسوق مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بعملائه التجاريين.

ومن جانبه، يضمن قسم علاقات المستثمرين الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات المالية وغير المالية عبر قنوات متعددة. ويحرص بنك دبي التجاري على إبلاغ المستثمرين بآخر التحديثات من خلال التقارير ربع السنوية للنتائج المالية، والبيانات الصحفية، والمكالمات الهاتفية مع المستثمرين.

وفيما يتعلق بنتائج نهاية السنة، يقوم البنك بنشر تقارير متكاملة تشمل ما يلي:

التقرير السنوي مصحوباً بمعلومات وتفاصيل شاملة عن النتائج المالية.

تقرير الحوكمة المؤسسية الذي يعرض تفاصيل إطار الحوكمة الشامل والإنجازات المتعلقة بالحوكمة خلال العام.

تقرير الاستدامة الذي يتناول بالتفصيل المبادرات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تقرير مجلس الإدارة الذي يلقي الضوء على أبرز الأنشطة المالية والتشغيلية للبنك.

تقرير الرقابة الشرعية السنوي الذي يتناول مستجدات وأنشطة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك.

إلى جانب ذلك، يتواصل البنك مع المستثمرين خلال الاجتماعات الفردية والحملات الترويجية والمكالمات والمؤتمرات.

تفاصيل الاتصال الخاصة بعلاقات المستثمرين:
Investor.relations@cbd.ae
https://cbd.ae/aboutus/investor-relations

تحليل أداء سعر الأسهم والتحليل المقارن مع المؤشر العام لسوق دبي المالي ومؤشر القطاع المالي لسوق دبي

	بنك دبي التجاري			المؤشر العام لسوق دبي المالي			مؤشر القطاع المالي لسوق دبي
الشهر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق
31 يناير 2025	7.70	7.87	7.55	5,180.37	5,212.06	5,152.61	3,597.35
28 فبراير 2025	8.20	8.28	8.12	5,317.63	5,361.53	5,305.64	3,724.21
28 مارس 2025	7.47	7.47	7.47	5,096.24	5,131.37	5,095.32	3,441.05
30 أبريل 2025	9.17	9.17	7.71	5,307.15	5,310.08	5,216.19	3,645.11
30 مايو 2025	8.55	8.55	8.55	5,480.51	5,507.02	5,471.62	3,806.57
30 يونيو 2025	8.62	8.75	8.60	5,705.76	5,738.70	5,682.14	3,984.16
31 يوليو 2025	10.35	10.45	10.15	6,159.15	6,209.16	6,153.48	4,465.32
29 أغسطس 2025	9.77	9.77	9.61	6,063.61	6,109.27	6,063.57	4,305.85
30 سبتمبر 2025	9.54	9.85	9.54	5,839.64	5,892.09	5,812.27	4,196.04
31 أكتوبر 2025	9.79	9.79	9.59	6,059.43	6,111.51	6,052.92	4,377.01
28 نوفمبر 2025	9.40	9.40	9.40	5,836.89	5,840.53	5,812.47	4,120.18
31 ديسمبر 2025	9.27	9.33	9.27	6,047.09	6,076.83	6,010.57	4,327.88

حركة أسعار الأسهم المقارنة - لبنك دبي التجاري، والمؤشر العام لسوق دبي المالي، ومؤشر القطاع المالي لسوق دبي لعام 2025

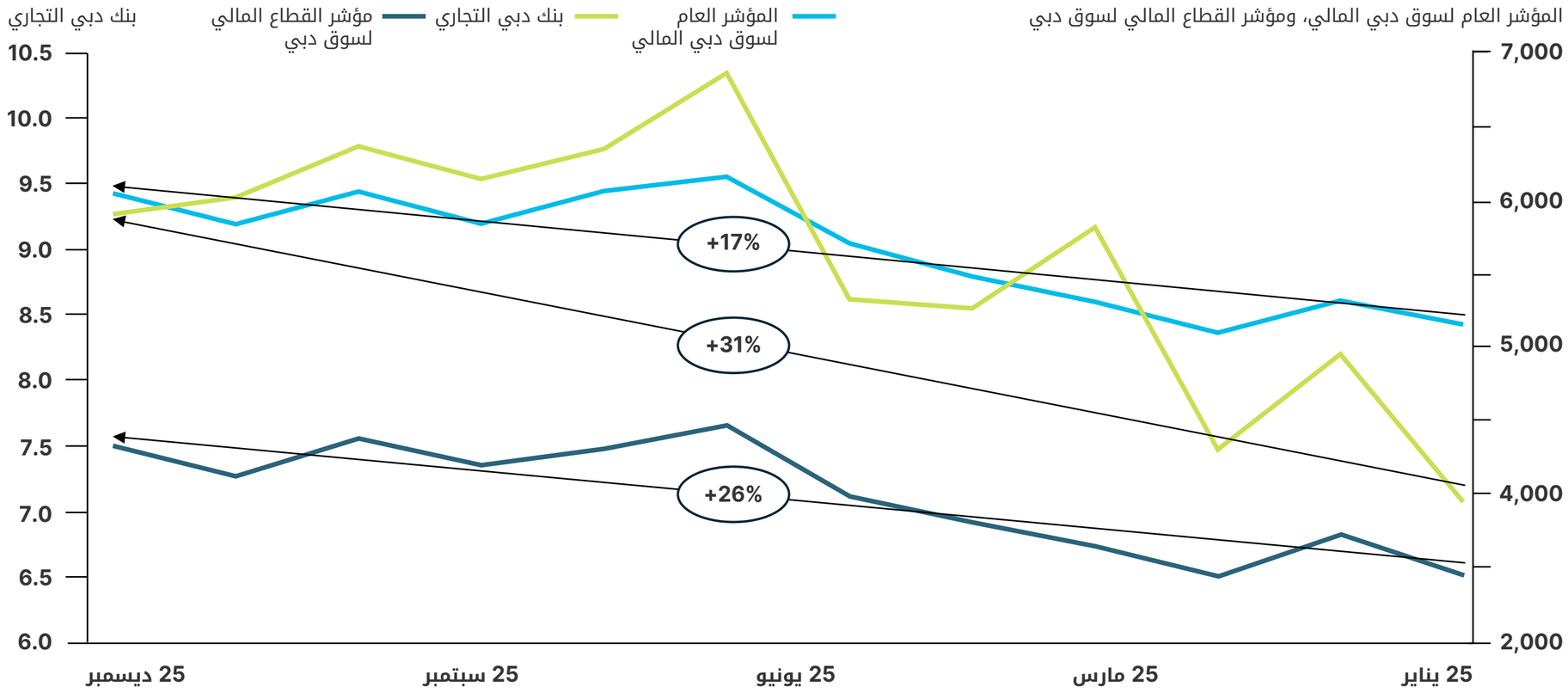

هيكل ملكية المساهمين

هيكل ملكية بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2025

توزيع المساهمين

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية أسهم بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2025:

الرقم	تصنيف المساهمين	النسبة المئوية للأسهم المملوكة			
		أفراد	شركات	جهات حكومية	الإجمالي
1	محلي	%25.62	%54.19	%20	%99.81
2	عربي	%0.07	%0.05	%0	%0.12
3	أجنبي	%0.05	%0.02	%0	%0.07
4	الإجمالي	%25.74	%54.26	%20.00	%100

فيما يلي المساهمون المالكون لنسبة 5% أو أكثر من رأس مال بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2025:

الرقم	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية للأسهم المملوكة في رأس مال الشركة
1	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	597,038,390	20
2	مجموعة عبد الواحد الرستماني (ذ.م.م)	229,400,502	7.6846
3	شركة أورينت للتأمين (ش.م.ع)	263,881,881	8.8397
4	شركة الفطيم الخصوصية المحدودة ذ.م.م	521,205,123	17.4597
5	شركة غباش للتجارة والاستثمار المحدودة (ذ.م.م)	190,173,829	6.3706

بيان توزيع المساهمين حسب حجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2025:

الرقم	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية للأسهم المملوكة من رأس المال
1	أقل من 50,000	657	3,282,681	0.1065
2	من 50,000 إلى أقل من 500,000	174	30,075,715	1.0074
3	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	80	130,323,580	4.3657
4	أكثر من 5,000,000	45	2,821,509,973	94.5168

اجتماعات الجمعية العمومية السنوية

تتيح الجمعية العمومية لبنك دبي التجاري للمساهمين وممثليهم)عبر الوكلاء(فرصة حضور الاجتماع إما شخصياً أو افتراضياً. ويشمل ذلك الحق في التصويت على القرارات وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

عقد بنك دبي التجاري الاجتماع التالي للجمعية العمومية خلال عام 2025

اجتماع الجمعية العمومية
الاجتماع السنوي للجمعية العمومية

التاريخ
5 مارس 2025

القرارات الرئيسية

- تعديل النظام الأساسي وعقد تأسيس البنك.
- تجديد برامج إصدار الديون.
- تفويض مجلس إدارة البنك، أو أي شخص يفوضه، باتخاذ أي قرار أو إجراء لازم لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي أقرتها الجمعية العامة في هذا الاجتماع.
- القرارات العادية.

طريقة عقد الاجتماع
الحضور شخصياً أو افتراضياً عبر قنوات الاتصال الإلكترونية

نسبة الحضور
%64.90

يتم الإفصاح عن قرارات الاجتماع إلى سوق دبي المالي، فيما تُرسل محاضر اجتماعات الجمعية الموقعة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع.

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

يواصل بنك دبي التجاري التزامه الراسخ بدوره في دعم تنمية المجتمع باعتباره مؤسسة وطنية مسؤولة، وذلك انطلاقاً من إيمانه بأن الشركات لا بد وأن تعمل ضمن إطار أخلاقي ونزيه ومستدام. وانسجاماً مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للتنمية المستدامة، يواصل البنك إعطاء الأولوية للمبادرات ذات الأثر الحقيقي ضمن ركيزتين أساسيتين هما:

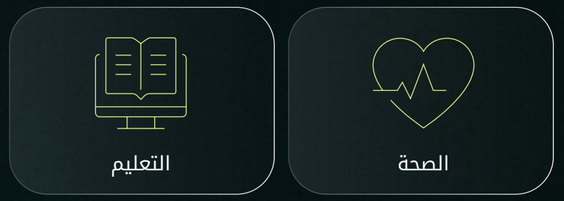

تشكل هاتان الركيزتان الأساس الذي يقوم عليه إطار المساهمات المجتمعية لدينا، وتعكسان توافقنا مع المتطلبات التنظيمية المحلية، والمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وتطلعات أصحاب المصلحة.

النهج الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية

يرتكز نهج بنك دبي التجاري في المسؤولية الاجتماعية المؤسسية على ثلاثة محاور رئيسية:

1. تحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. إشراك موظفينا من خلال مبادرات التطوع الهادفة.
3. بناء شراكات طويلة الأجل مع مؤسسات مجتمعية موثوقة.

ويدرك البنك تماماً أن المسؤولية الاجتماعية المؤسسية هي أكثر من مبادرة مؤقتة أو نشاطاً لمرة واحدة، هي التزام مستدام يهدف إلى إحداث أثر إيجابي، وتعزيز التلاحم المجتمعي، ودعم الشمول، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

يوم زايد للعمل الإنساني - أثر ممتد على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة

بمناسبة يوم زايد للعمل الإنساني الذي تحتفي به دولة الإمارات تكريماً لإرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، قدم بنك دبي التجاري تبرعات إلى20 جهة تُعنى بالأعمال الخيرية والتعليم والبحث والتدريب في مختلف أنحاء الدولة، تأكيداً على التزامه بالتعاون الإنساني وتعزيز الأثر المجتمعي على المستوى الوطني.

وبلغ إجمالي تبرعات البنك خلال عام 2025 نحو 1,950,000 درهم، بما يعكس دعم البنك لبرامج تركز على الشمول، والتأهيل، والمساعدات الإنسانية، والتعليم، والخدمات الصحية.

مبادرات شهر رمضان - روح العطاء

خلال شهر رمضان المبارك، عزز بنك دبي التجاري التزامه بدعم المجتمع، حيث شارك موظفو البنك بصورة تطوعية، بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، في توزيع وجبات الإفطار مرتين خلال الشهر الفضيل، دعماً للأفراد والأسر المحتاجة. وقد أسهمت هذه المبادرة في ترسيخ قيم التعاطف والتكافل، وعكست ثقافة العطاء المتجذرة في مبادئ وقيم بنك دبي التجاري.

وقد حظيت هذه الجهود الإنسانية المبذولة من جانب بنك دبي التجاري بتقدير وإشادة عدد من المنظمات الخيرية، تقديراً لمساهمات البنك المتواصلة والتزامه المجتمعي.

برنامج "صيفنا حلو" - تمكين أصحاب الهمم

قدم بنك دبي التجاري كامل الدعم للبرنامج الصيفي "صيفنا حلو" لأصحاب الهمم في نادي دبي، وهو برنامج تنموي يهدف إلى الترفيه والتعليم والتمكين من خلال ورش عمل شاملة وأنشطة إبداعية تفاعلية.

وإلى جانب الدعم المالي المقدم للبرنامج، تطوع موظفو البنك للمشاركة في جلسات البرنامج، مما عزز من أثر المبادرة وانتشارها المجتمعي. وقد حظي البنك بتكريم رسمي من النادي تقديراً لشراكته المستمرة ودعمه لأصحاب الهمم.

مشاركة المتطوعين وإشراك الموظفين

واصل نادي المتطوعين في بنك دبي التجاري أداء دور محوري في تعزيز ثقافة التطوع وترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية المؤسسية بين الموظفين، من خلال تنظيم مبادرات منظمة تهدف إلى دعم الشمول، والصحة والرفاهية، والتواصل المجتمعي، ومن أبرزها:

- زيارة مركز سعادة كبار المواطنين: مبادرة إنسانية لدعم كبار السن من خلال التفاعل المباشر معهم وسط أجواء مفعمة بالبهجة، بما يسهم في تعزيز قيم التواصل المجتمعي.
- نادي دبي لأصحاب الهمم: تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الترفيهية والاجتماعية المنتظمة، من بينها مباراة كرة سلة جمعت موظفي البنك مع لاعبي النادي، في تجربة تعزز الشمول الاجتماعي والثقة وروح المنافسة الإيجابية.
- جمعية الإمارات لمتلازمة داون: واصل البنك تعاونه طويل الأمد مع الجمعية، حيث يحمل أحد الفصول التعليمية في الجمعية اسم البنك تقديراً لدعمه المستمر لبرامج تنمية الطلبة والمبادرات التوعوية.

رعاية الأنشطة الثقافية والتراثية

واصل بنك دبي التجاري أيضاً شراكته الراسخة التي امتدت على مدى 29 عاماً مع مضمار جبل علي لسباقات الخيل، حيث قمنا برعاية ثمانية سباقات خلال موسم 2024/2025، دعماً للهوية الثقافية والحفاظ على الرياضات التراثية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التطلع إلى المستقبل

يعتزم البنك تعميق أثر مبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية من خلال:

- توسيع نطاق الشراكات مع المنظمات المجتمعية.
- زيادة فرص التطوع للموظفين.
- توظيف أدوات أكثر فاعلية لقياس الأثر الاجتماعي.
- تعزيز التوافق مع أطر التقارير الدولية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وسيواصل البنك دمج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في قيمه واستراتيجيته وهويته المؤسسية، لتكون نهجاً راسخاً يوجه طريقة خدمته للمجتمع ودعم نموه وتنميته.

الاستدامة

تطوير أعمال الاستدامة

خلال عام 2025، واصلنا تضمين الاستدامة في مختلف أنشطتنا وأعمالنا، مع التركيز على المبادرات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة، والتي نملك من خلالها القدرة على تحقيق أكبر أثر، وقد أسفر ذلك عن الإنجازات التالية:

- واصلنا تنمية محفظة التمويل المستدام وحققنا أكثر من 50% من الالتزام الذي تم الإعلان عنه خلال مؤتمر الأطراف (COP28).
- أصدرنا التقرير الثاني عن تخصيص السندات الخضراء وتأثيرها، والذي ألقى الضوء على استمرار التخصيص الكامل للسندات الخضراء، وتجنب انبعاث 432,552 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.
- قمنا بتعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل التنموي لجمع رؤوس الأموال بما يخدم الأهداف البيئية والاجتماعية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- قمنا بتطبيق إجراءات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية المعززة في تمويل الشركات والمؤسسات، كما أطلقنا برامج تدريبية لفرق خدمات الصف الأمامي والائتمان بهدف توعيتهم بالمخاطر المرتبطة بالاستدامة.
- أطلقنا برنامج "تملك العقار الأول" الخاص بنا بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي ودائرة الأراضي والأملاك، لتسهيل إمكانية تملك المنازل.
- قمنا بزراعة 104 شجرة مانغروف بالشراكة مع مؤسسة جومبوك نيابة عن عملاء حساب "جرين جروث"، داعمين بذلك جهود الدولة في احتجاز الكربون وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
- قمنا بالارتقاء بتجربة العملاء من خلال إعادة تصميم آليات تقديم الخدمات، وتطوير مراكز الاتصال، وترسيخ ثقافة التميز في الخدمة على مستوى البنك.
- رحبنا بانضمام أول امرأة في منصب قيادي إلى اللجنة التنفيذية للبنك.
- أحرزنا تقدماً ملحوظاً في التزامنا بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2030، وتُوجت جهودنا بحصول فرع البنك في سيتي سنتر الزاهية على شهادة الريادة البلاتينية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)، ونستعد حالياً لتركيب ألواح شمسية في موقعين رئيسيين للبنك خلال عام 2026.
- نجحنا في ترقية تصنيف البنك على مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.
- حصلنا على علامة الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من غرفة تجارة دبي ووسام الأثر المجتمعي (الفئة الذهبية) من الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية "مجرى" للسنة الثانية على التوالي، تقديراً لممارسات البنك وإنجازاته في مجالي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والمؤسسية.

لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة لعام 2025.

تم التوقيع على تقرير الحوكمة المؤسسية 2025 لبنك دبي التجاري من قبل رئيس مجلس الإدارة، رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ورئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

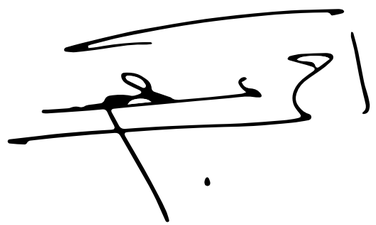

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

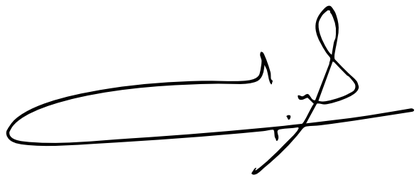

الدكتور عبدالله محمد آل كرم
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة
التابعة لمجلس الإدارة

بنك دبي التجاري

CBD

ندعم نموكم

www.cbd.ae